المستقبل العربي

١٩٨٢/١٢ (٤٥)

- السياسة والثقافة في الوطن العربي/ محمد الباقي هرماسي
- الجالية العربية في امريكا / علي شتيوي الزغل

العرب وتركيا

- العلاقات العربية التركية والعوامل المؤثرة فيها/ محمود الداود
- العوامل الاقتصادية في العلاقات التركية ـ العربية / وليام هيل
- موقف تركيا من قضية فلسطين / نجدة فتحي صفوة
- تركيا والحلف الاطلسي وعلاقاتها بالوطن العربي/ سيم شاكماك
- الجزائر والمسألة الثقافية: التناقضات الثقافية / محمد الميلي
- حول الاوضاع العربية الراهنة/ محمد عابد الجابري

يصدرها "مركز دراسات الوحدة العربية"

المستقبل العربي

مجلة فكرية شهرية تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

(تاسس بموجب علم وخبر رقم ٨٧ / ١ د لعام ١٩٧٥)

- مركز متخصص في العمل الفكري المتجه رئيسياً نحو مسائل الوحدة العربية .
- يهدف إلى إيصال نداء الوحدة للجماهير العربية والأوساط الفكرية على تعدد اتجاهاتها .
- يعنى بدراسة الواقع العربي كخلفية للحالة الوحدوية المنشودة .
- المساهمة في نشاط المركز لا تشترط شروطاً مسبقة من حيث هوية المثقف إلا أن يكون مؤمناً بالوحدة العربية .
- لا يتخذ أية مواقف سياسية مباشرة ولا يساهم في النشاط السياسي .
- لا يرتبط بأي حكومة ولا يتبنى أي نظام ولا يدخل في محاور او تحالفات .

المراسلات :

باسم المستقبل العربي
بناية « سادات تاور » ـ شارع ليون ـ ص . ب. ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان .
تلفون : ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً : مرعربي ـ تلكس: ٢٣١١٤ مارابي .

الاشتراك السنوي :

ـــ المؤسسات والهيئات في أقطار الوطن العربي ٦٠ دولاراً أمريكيا .
ـــ الأفراد : لبنان ١٠٠ ل.ل.
بقية أقطار الوطن العربي ٣٠ دولارا أمريكيا .
خارج الوطن العربي ٤٠ دولارا أمريكيا .

تدفع اشتراكات الأفراد مقدماً :
(١) امّا بشيك لأمر المركز مباشرة مسحوب على احد المصارف الاجنبية .
(٢) أو بتحويل الى :
حساب مركز دراسات الوحدة العربية رقم ١١٠٩بالدولار.بنك بيروت للتجارة-فرع الحمرا ـ شارع ليون ص. ب . ١١٠٢١٦ بيروت ـ لبنان

المستقبل العربي

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة الخامسة | العدد الخامس والاربعون | تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢

المحتويـــات

□ السياسة والثقافة في الوطن العربي ..... د. محمد الباقي هرماسي ٤

□ نظرة على الجالية العربية ومؤسساتها في الولايات المتحدة الامريكية ..... د. علي شتيوي الزغل ٢٣

□ الجزائر والمسألة الثقافية : التناقضات الثقافية (الجذور) ..... محمد الميلي ٣٦

□ ادراك اليهود العرب في اسرائيل للبيئة العربية الراهنة ..... وحيد عبد المجيد ٤٩

العرب وتركيا

■ العلاقات العربية ـ التركية والعوامل المؤثرة فيها ..... د. محمود علي الداود ٦٢

■ العوامل الاقتصادية في العلاقات التركية ـ العربية ..... وليام هيل ٧٠

■ موقف تركيا من قضية فلسطين ..... نجدة فتحي صفوة ٨٥

■ موقع تركيا في الحلف الاطلسي واثر ذلك على علاقاتها بالوطن العربي ..... د. سيم شاكماك ١٠١

مقابلـــة

□ حول الاوضاع العربية الراهنة ..... د. محمد عابد الجابري ١١٢

آراء ومناقشات

□ تعقيب على دراسة: التنمية العربية والمثلث الحرج ..... د. يوسف شبل ١٢٢

كتـــب

□ دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي
(سلسلة كتب المستقبل العربي (١)) ..... د. عبد المنعم السيد علي ١٢٧

□ العرب واليهود في القدس : اكتشافات في صحة الجماعة العقلية
(جيرالد كابلان وروث كابلان) ..... حسن ابو طالب ١٥٣

مؤتمـــرات

□ الندوة الدولية الثالثة «تركيا والعرب » ..... عبد المجيد فريد ١٥٨

* موجز يوميات الوحدة العربية ١٧٠

* ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٧٧

* الملف الاحصائي
(٤١) مؤشرات احصائية عامة للوطن العربي ١٨٤

آراء الكتاب لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات
يتبناها «مركز دراسات الوحدة العربية» أو «المستقبل العربي»

المدير المسؤول: كمال فضل الله

السياسة والثقافة في الوطن العربي

د. محمد الباقي هرماسي

استاذ الاجتماع في الجامعة التونسية .

- ١ -

منذ القرن التاسع عشر تواصل الاتجاه الذي ينزع الى الربط ما بين الدولة والمجتمع لدرجة بات المرء معها يتساءل ، عما اذا كان بالامكان اليوم اقامة دولة دون القول بأنها تجسيد للامة . مع ذلك فثمة اسباب كثيرة ـ من بينها حقيقة أن العمليات السياسية التي تجتازها كل الامم ، هي أرسخ بكثير من المؤسسات الرسمية المقامة لتنظيم هذه العمليات ـ تدعو بكل المعاني الى الفصل التحليلي بين العمليتين المتمايزتين ـ عملية بناء الدولة وعملية بناء الامة . ولقد أيّد كثير من الباحثين هذا النوع من التمييز على أساس أن الدولة ، بوصفها وحدة سياسية او حالة وكياناً سياسياً هي منظمة نفعية ، ومن ثم فهي تنتمي الى عالم المنفعة العملية ، في حين ان الامة بوصفها اطاراً عاماً ثقافياً ومجتمعياً إنما تتعلق بقضايا أساسية هي قضايا التضامن ، والهوية المشتركة . والتمييز هنا أساسي بالنسبة لفهم المسألة القومية ، وبغيره لن يكون بمقدورنا أن نفهم كيف ان بلداً مثل اسبانيا يمثل في أعين معظم الاسبان دولة ـ امة ، فيثير فيهم شعوراً من التضامن لا يثيره اي ارتباط آخر ، ومع ذلك فبالنسبة « لأقليات لها اهميتها كانت اسبانيا، وستبقى على الارجح ، مجرد دولة قد ينصاعون لسلطتها من ناحية السلوك ... ولكنها ليست امة وليست بالتالي الدولة ـ الامة . هذه الاقليات التي نرتبط بأمة قطالونية او بأمة باسكية على وجه الخصوص ، قد تكون صغيرة ، ولكنها على اي حال شاهد على فشل اسبانيا ، واهل الصفوة فيها في أن يبنوا امة ، بصرف النظر عن نجاحهم في بناء الدولة »[١] . ولا بوسعنا أن نفهم ايضاً ، كيف ولماذا أمكن الدول المختلفة في امريكا اللاتينية أن تحافظ على الخلفية الثقافية نفسها رغم انقسامها الى عدد من الكيانات السياسية المختلفة[٢] .

واذا كانت عمليات بناء الدول وبناء الامم لا تمشي عادة بخطى متساوقة في المجتمعات

(١) Juan Linz, «Early State - Building and Late Peripheral Nationalisms against the State,» in: S.N. Eisenstadt and Stein Rokkan, eds., *Building States and Nations* (Beverly Hills: Sage Publications, 1973), vol. 2, p. 36.

(٢) Alfred Cobban, *The Nation State and National Self - Determination* (New York: Crowell, 1969).

الغربية ، فلا عجب اذن ان نجدها تسير بخطى لا تلتقي في المجتمعات غير الغربية كما هو الحال مثلاً في الشرق الاوسط . تقضي القاعدة في المجتمعات غير الغربية بأن الدولة الحديثة كما نعلم تكاد تكون ظاهرة جديدة تطورت في سياق التفاعل مع المجتمعات الغربية . فلقد شعرت المجتمعات المتقدمة أن رسالتها تتمثل في ان تنقل للآخرين ما تعده بمثابة حضارة كاملة التطور . ويقال في هذا الصدد ان نابليون عندما تولى امر حملته على مصر خاطب قواته بقوله : « ايها الجنود انكم تستهلون فتحاً ستنجم عنه بالنسبة للحضارة نتائج بغير حساب »[٢] . وما كان في أوروبا عملية بطيئة متطورة أصبح فناً مكتملاً ومتقناً عندما جرى التوسع فيه ليشمل أرجاء العالم . وبالطبع فإن هذا التحول الذي نقل العملية لتصبح نظاماً هو بالضبط ما يمثل مقدمة الغزو والتوسع ، بل والمبرر الذي استند اليه. مع ذلك فمن الواضح أنه حتى انجح الدول ـ الامم لا تعكس أوضاعاً كاملة من كل الجوانب وكثيراً ما ينسى الناس الحقيقة التي تقول ان حياة اي مجتمع قومي ان هي الا مشروع متواصل ينطوي باستمرار على حساب للالتزامات والعلاقات .

حقيقة ان انتشار الدولة ـ الامة في طول العالم وعرضه قد قوض في كل مكان دعائم الملكيات والامبراطوريات واعاد تركيز الولاءات الصغيرة حول مراكز اكثر استئثاراً بالسلطة ، وأن الدولة ـ الامة قد اصبحت الساحة الرئيسية للصراع وللوحدة القومية ، بقدر ما أنها الاداة الرئيسية للتغير الاجتماعي ، مع هذا كله يبقى النموذج الجديد ، أياً كان انتشاره وقابليته ، بضاعة مستوردة في الشرق الاوسط ، ومن ثم فلا يتوقع منه حسن أدائه لوظيفته ، يصدق هذا عليه وعلى اي مؤسسات مستوردة سواء بسواء . ان الاشكال السياسية الجديدة لا تنتشر بمجرد حلولها محل ما سبقها من مثل ومعايير . انها تنتشر بالاحرى في سياق تطور اطار جديد يتم بين ثنايا موازنة الطموحات الحضارية في الماضي بأسس الفعالية التي يطلبها القرن العشرون .

وفي العالم الناطق بالضاد ، الذي يمكن اعتباره بحق منطقه القلب من الشرق الاوسط ، تتم مأسسة المجتمعات القومية ، في منطقة كان يقوم فيها اطار مجتمعي محكم جرى وصفه في عهود مختلفة على انه مقدس ، ومسكوني ، او كارزمي . ولقد سعى المجتمع الاسلامي، حقبة بعد حقبة ، الى الدمج بين العناصر المختلفة التي ينطوي عليها كل من العقيدة والثقافة ، مشكلاً بذلك كينونة سياسية جامعة تتجسد في مفهوم الامة . وحتى عندما تصادمت النزعة نحو توحيد جميع المسلمين سياسياً مع نزعةالانشقاق عند الكيانات العرقية الثقافية ، ومن ثم فقد أوقفت نزعة التوحيد على يد التجمعات الانفرادية ـ فقد ظل من الصعب على كل حال انكار أن المجتمع الاسلامي كان تجسيداً لنظام عالمي وانه ما فتىء يهيء مصدراً دائماً للهوية المحددة . على انه مع وجود هذا المجتمع المهيمن،فنحن نجد أن معظم دول المنطقة صغيرة،ضعيفة،بل وهناك من يعدها كيانات مصطنعة ناتجة عن عمليات البلقنة الاستعمارية . من هنا اتخذت مشكلة التوفيق بين الانتماء الى جماعة كاريزمية أشمل ، وبين حقيقة انقسام الولاية السياسية الى دول عدة ، صفة الدراما اليومية لدرجة باتت تشكل معها ، في مجالات بعينها ، طابع الحياة السياسية في المنطقة . ولأن معظم هذه الدول لا تشكل تعبيراً عضوياً عن الثقافة القائمة ، فقد اتسمت التجربة السياسية السائدة بأنها تجربة لا تعبر مؤسساتها عن رابطة مشتركة ، حيث السياسة تنفصل عن الثقافة وعن مشاعر الناس ايضاً .

---

(٣) Norbert Elias, *La Civilisation des mœurs* (Paris: Calmann - Lévy, 1973), p. 72.

وهناك من العقائديين من يحاولون طمأنة اتباعهم بأن لا تناقض من حيث المبدأ بين أن يكون المرء مثلاً مصرياً أو مغربياً من ناحية ، وأن يكون عربياً من ناحية اخرى . بيد ان التجارب الجماعية والفردية تبقى ممثلة لنوع من الانفصالية السياسية العميقة . ان الحروب العقائدية التي اجتاحت الشرق الاوسط عبر الاعوام الثلاثين الاخيرة لابد من أن ترى،لا بوصفها حروباً بين العرب والاسرائيليين ، ولا بين العرب التقدميين والعرب المحافظين ـ رغم ان تلك جوانب واردة في الصورة بكل تأكيد ـ ولكن ينبغي النظر الى تلك الحروب على انها نضال في سبيل خلق شكل مؤسسي تجده جموع الجماهير ملائماً لها كي تؤدي وظيفتها . ومن باب التوضيح اطرح الافتراض الذي يقول بأنه في الشرق الاوسط بعامة ، وفي العالم المتكلم باللغة العربية بخاصة ، وبسبب التوتر الشديد العمق القائم بين الارتباط الثقافي وبين التعبير السياسي ، فإن اهل الصفوة بدلاً من تبينهم مسألة الدولة ـ الامة ، فهم يجنحون اما الى تبني الدولة على حساب الامة او تبني الامة على حساب الدولة . هذا الافتراض الذي صفته عمداً في عبارات متناقضة الى حد ما سيظهر كيف أنه يلقي ضوءاً كافياً على الحياة السياسية في المنطقة .

ـ ٢ ـ

يحوي علم الاجتماع السياسي تعريفين متقابلين للمجتمع القومي : المجتمع بوصفه مشروعاً سياسياً ، والمجتمع بوصفه كياناً ثقافياً[٤] وعادة ما ينطوي الإقدام على تعريف الامة كمشروع سياسي ، لا ككيان روحي على تبني موقف نقدي ازاء تراث ثقافي معين ، وعلى الانفصال عن الولاءات الخاصة ، مع تبني مبدأ الجنسية واخيراً استبعاد الدين من وظائف الدولة ومهامها . ولقد كان الاتراك ـ على صعيد النظام الاسلامي العالمي الذي كان يجتاز مرحلة التحلل تحت الضربات الموجعة للتوسع الاوروبي ـ هم أول من تبنى التعريف الجديد للمجتمع القومي الذي عملت فيه الدولة بوصفها اطاراً تتحدد ضمنه الهوية . هكذا اقدمت الحركة الكمالية على احلال تركيا بصورة كلية ، ودراماتيكية ايضاً ، من تبعتها وعلاقتها مع العالم الاسلامي وبدأ الكماليون ثورة ثقافية بعيدة المدى غيرت بشكل حاسم طبيعة المجتمع ورموزه المركزية ، فضلاً عن هيكله المؤسسي الاساسي ، وقصة العلمنة أشهر من الحاجة الى اعادة روايتها من جديد . الا ان النقطة الواجب ملاحظتها ، بالنسبة لعرضنا هي ان انفصال الترك عن الجماعة الاسلامية جاء عميقاً لدرجة لم تجرؤ معها سوى قلة قليلة من النخب في الشرق الاوسط على ان تحذو حذو تجربتهم . كانت تونس فقط من بين الاقطار العربية ، ثم مصر الى حد ما ، (كما سنرى لاحقاً) هما اللتان راق لهما الحل التركي . فمنذ الاستقلال ، ما انفك بورقيبة مرتبطاً بعملية التحديث (العلمنة) على الاساس الغربي وبتعريف لمسار التطور من شأنه ابعاد بلده عن الوطن العربي ككل . هكذا تقدم بناة الدولة في تونس مخاطبين الشخصية التونسية التي تشكلت اساساً من خلال الحركة الوطنية منذ الثلاثينات ، والتي ارتبطت بماضي قرطاجة ، دع عنك الاصول البربرية . وفيما لم يجادل احد قط في البعدين الاسلامي والعروبي للبلاد ، الا أن النظام لم يضيع الفرصة في الانتقاص من العروبة ، بل وان يوجه سهام الانتقاد المرير للتراث الاسلامي . هكذا جاءت النظرة

---

(٤) يمكن تطبيق منظور هذه الدراسة بسهولة على بلدان (او كيانات) مثل اسرائيل او ايران مثلاً . ولكن لضيق المساحة ، ستقتصر الدراسة على الاقطار الناطقة بالعربية .

الى التاريخ الاسلامي ، الذي ينظر اليه بكل تـوقير واجـلال في سائـر الاقطار بـوصفه سلسلة من حروب القبائـل وصراعـاً لا طائل وراءه في سبيـل السلطة . هكذا ، وفي اكثـر من مناسبـة ، ألقى الرئيس بورقيبة بخطابات كـانت معاديـة للاسلام بشكـل صريـح حيث ادعى انه حـل مشاكـل سياسية « لم يستطع الاسلام حلها ... لانه لم يضع اسساً تنظم خلافـة رئيس الدولة . وان النبي نفسه لم يتـرك دستوراً واحداً ، ولهـذا انهار المجتمـع الاسلامي بعـد وفاتـه وتفرق الى شيـع واحزاب »[٥] . وقـد رافق انتقاد التراث الاسلامي ، تفكيك أشد المؤسسات الاسلامية في البـلاد ، والقضاء عـلى الجامعـة الدينية فيها (الزيتونة) ، مع اصدار واحد من أكثر قوانين الاحوال الشخصية تقدماً في العالم . ولا أدل على حركة إبعاد تونس عن الوطن العربي مما ظل بورقيبة يكرره على الاسماع من « انـك اذا اضفت صفراً الى صفر... فماذا تكون النتيجة؟»ويتجلى هذا الجانب ايضاً من واقع المجابهة الطويلة بين القادة التونسيين وبين الرئيس جمال عبد الناصر ، وكذلك من حادثة انسحاب تونس الشهيرة من جـامعة الدول العربية . ولا مراء في ان السنوات القليلة الأخيرة قد هـدأت من اندفـاعة النخب التـونسية نحو التمايـز عن المنطقـة ككل لكن يبقى صحيحـاً أن هذه التجـربة قـد عمقت الشعور بـالهوية التونسية[٦] . على العكس مما سبق ، كانت اقطار العروبة تتمسك بالتعـريف الثقافي لـ « الامـة » منغمسة بذلك في غمار المهمة الصعبة التي تفرض عليها محاولة التواصل ـ ان لم يكن عبـر العالم الاسلامي بأسره ـ فعبر حدود جميع الدول التي تتكلم اللغة العربية . ولقد ظل التغيير يطرأ عـلى الجهود الرامية الى اقامة هذا النمط الشامل من الوحدة : ميثاق جامعة الدول العـربية (١٩٤٧) ، وحدة مصر وسورية(١٩٥٨ـ١٩٦١)واخيراً «التضامن العربي»الذي تجسد في اثناء حرب ١٩٧٣ وما بعدها في سبيل تعبئة الموارد العربية والتنمية. ويمكن القول في هذا السياق، ان الايديولوجيات التوحيدية مثل الناصرية ، والبعثية ودعوات القوميين العـرب ، فضلاً عن الاخـوان المسلمين تمثل جميعاً مظاهر لنوع من القومية الرومانسية ، محكوم عليها أن تبقى حركات محبطة برغم جاذبيتها من الناحية العاطفية . هذا النوع من القومية الرومانسية يكاد يتصـارع دوماً مـع حقيقة الدول القائمة بالفعل ، كلما أصبحت هذه الدول هي الاطار المرجعي بالنسبة لمواطنيها . مع هذا كله ، وعلى نحو ما سنعاود رؤيته ، سيظل الحنين الى الوحدة ، ويظل نزوع الفرد الى التعبـير عن نفسـه بوصفـه منتمياً الى المنـطقة بـأكملها ، أمـراً مستمراً لدرجـة يستحق معها نـوعـاً من التفسير .

ويقول السير هاملتون غب بأنه منذ انهيار الامبراطورية العثمانية ، ساد نزوع بين الشعوب

---

(٥) *L'Action* (Tunisie), 20/3/1975,
وانظر ايضاً :
Identité culturelle et conscience nationale en Tunisie (Tunis: Tunis University, CERES, 1974).

الا انه ينبـغي ان نضيف ، انه على النقيض من تركيا ـ التي سعت للانفصال عن الاسلام تماماً ـ فإن تونس ، وان بقيت على انتقادها الحاد للتراث الاسلامي إلا انها حاولت صياغة تفسير مستنير للاسلام واستخدامه وسيلة لاضفـاء الشرعية على الاصـلاحات الثقافية . للاطلاع على عرض واضح لهذا الموقف انظر خطاب احمد المستيري الى رئيس تحرير :
Revolution Africaine (Algérie), 17/2/1966.

(٦) للاطلاع على تطور مواز من جانب اليسار المغربي ، انظر مقابلة محمد عزيز الحبابي في : *L'Action*, 19/9/1974 . وانظر بصفة عامة كتابات عبد الله العروي ولاسيما :
Abdallah Laroui, *La Crise des intellectuels arabes: Traditionalisme ou historicisme?* (paris: Maspero, 1973).

العربية التي كان معظمها قد عاش تحت نير الحكم التركي ، ينحو بها الى حيث احياء المهدية بوصفها شكلاً من اشكال الرنو الى عصر ذهبي يطمح بالضرورة الى توحيد العالم الاسلامي[٧] .

ووفق هذا النمط من الجدل ، فإن المواقف الوحدوية تصدر الى حد كبير عن نزوع العرب للتعويل على الاسلام في تعريفهم لشعورهم القومي . الا أن المثقفين العرب المحدثين يتناولون القضية من منظور الوعي السياسي الذي يعرّفونه مباشرة على اساس انه نجاح الاسلام سياسياً وعسكرياً وسلطوياً . وقد خلص هؤلاء المثقفون ايضاً الى ان الانحدار السياسي للعرب انما يرتبط على نحو وثيق بانحدار الاسلام . بهذا اصبح الاسلام يشكل جوهر هويتهم القومية[٨] .

ذلك التداخل بين الهوية الاسلامية وبين الهوية القومية يجد رمزه وتجسيده في كلمة الامة التي قد تشير اما الى الجماعة الاسلامية او الى الجماعة القومية ، ولم يعد الفرق كونه اكثر من فرق لا شعوري في خلد الكثيرين . فأما المسلمون السلفيون فقد طووا افئدتهم على افكار وحدة الامة وكرامتها ومصيرها في التاريخ . ومن السهل حالياً نقل مثل هذه المشاعر من حيز الجماعة الى حيز الامة دون انقطاع في تواصلها ودون حاجة الى عمليات موجعة من اعادة التقييم[٩] . اخيراً فقد وجد استخدام الدين لاغراض تعريف الذات ما يعززه من واقع ما جنح اليه زعماء الشرق من رفض لليبرالية ورفض للماركسية على حد سواء .

كذلك فقد كان لنموذج الوحدة جاذبية في ضوء التجزئة السياسية والتشرذم الثقافي لمنطقة

---

(٧) Hamilton Alexander Rosskeen Gibb, *Modern Trends in Islam* (Chicago: University of Chicago Press, 1947), pp. 106-129.

(٨) لقد اثار كثير من المؤلفين النقطة نفسها . فباعتقاد البرت حوراني مثلاً ، كان مستحيلاً على العرب فصل القومية عن الاسلام على نحو ما فعل الترك ؛ فالاسلام هو انجاز العرب في سجل التاريخ ، حتى ليمكن القول ان الاسلام هو الذي خلق العرب واعطاهم وحدة وقانوناً وحضارة . وثمة ازمة في صلب القومية العربية ، واجهت العرب مسلميهم ومسيحييهم ، كل بطريقة مختلفة : كون العلمانية ضرورة ، نظاماً للحكم ، كيف يمكن للعلمنة الكاملة ان تتوافق مع وجود شعور عروبي ؟ في الحياة الواقعية ، ليس من الضروري حل الازمات التي تعرض للناس ، بل يمكن معايشتها ، وقد رضي العرب الذين فكروا في المسألة بأن يقروا عنصريها : ان غير المسلمين من العرب هم جزء لا يتجزأ من الامة العربية ولكن الاسلام هو اساس الشعور الجمعي للعرب .

Albert H. Hourani, *Arabic Thought in the Liberal Age 1798 - 1939* (London: Oxford University Press, 1962), pp. 296-297 ;

كذلك يتحدث جوزف ف . عن « العروة الوثقى التي لا تفصم » والتي تربط بين اصحاب اللسان العربي والاسلام مضيفاً « بدون العرب لاختلف الاسلام عن الذي نعرف ، ولكن بغير الاسلام ايضاً ، لاختلف العرب عن الذين نعرف . فالاسلام ليس الانجاز الحضاري الاساس للعرب فقط ، لكنه اصبح ايضاً جزءاً لا يتجزأ من بنيتهم الفكرية . يصدق هذا بصورة مباشرة في حال العرب المسلمين ، وهو عنصر اساس من عناصر الحضارة العربية في حال العرب غير المسلمين . فمن خلال الاسلام اصبحت الغالبية العظمى من عرب اليوم عربية ، بما فيه جميع الذين يعيشون خارج شبه الجزيرة العربية تقريباً » .

Joseph F. «The Islamic Background of the Idea of an Arab Nation,» in: William Sands, ed., *The Arab Nation: Paths and Obstacles to Fulfillment* (Washington, D.C.: The Middle East Institute, 1961), p. 29.

انظر ايضاً :

Malcolm Kerr, «The Political Outlook in the Local Arena,» in: Abraham S. Becker, Bent Hansen and Malcolm Kerr, eds., *The Economics and Politics of the Middle East* (London: Elsevier, 1975), pp. 41-73, and Panayiotis J. Vatikiotis, *Conflict in the Middle East* (London: Allen and Unwin, 1971).

(٩) Kerr, «The Political Outlook in the Local Arena,» p. 45.

الهلال الخصيب . ان اقطاراً مثل سورية ولبنان والاردن والعراق ، اذ كانت تفتقر الى اجماع في الرأي بين مواطنيها على القضايا الاساسية التي تواجهها ، وذلك بسبب تركيبها وولاءاتها الطائفية ، فقد جنحت الى مد ابصارها عبر الحدود على المشاكل المتعلقة بهويتها . في اطار هذه المجتمعات الموزاييك حيث يتمايز مسلمو السنة عن غيرهم من الطوائف الاسلامية المتطرفة، وحيث يفترق المسيحيون عن المسلمين ، وحيث للدروز وللاكراد صفات تميزهم عن سائر الجماهير العربية ، فإن الدولة التي جاء ميلادها في الغالب الاعم ، على يد القوى الاستعمارية ، ناهيك عن تعمد انشائها لمحاباة الاقليات ، قد فشلت في جذب ولاءات السكان جميعاً ونيل الطاعة منهم . وعليه فقد كان على النخب السياسية في كل بلد ومن تبعها من سكانه أن ينظروا الى رسم الحدود بين الاقطار بوصفه اجراء مؤقتاً. وها هو مثلاً كمال جنبلاط رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي يصوغ القضية بالنسبة للبنان على الشكل التالي :

« إن هذا المجتمع ليس مجتمعاً بالمعنى الفعلي للكلمة فليس هناك شيء اسمه الجماعة اللبنانية وليس هناك وحدة اجتماعية لبنانية . وعليه فليس هناك من مجتمع ولا جماعة ولا امة (في لبنان) . وهذا هو السبب في ان الدولة التي يعكس عليها المجتمع ذاته ضعيفة جداً لدرجة يتهددها الانهيار في كل لحظة ... وليس هناك شيء اسمه القومية اللبنانية فالقومية السائدة في الوطن العربي اليوم هي القومية العربية »[١٠].

عملية البحث عن هوية قومية أدت بالبعض الى البحث عنها في اطار سورية كبرى تشمل معظم منطقة الهلال الخصيب ، في حين ان آخرين ، كالبعثيين مثلاً يدعون من جانبهم الى دولة عربية واحدة شاملة .

ومن المهم أن نلحظ ان سورية حاولت في السنوات القليلة الاخيرة انشاء حكومة مركزية قومية للمرة الاولى . فقد قطعت الدولة السورية اشواطاً طويلة في اكتساب سلطة يعتد بها على قطاعات كبيرة من السكان ، وقطعتها عبر تغلبها على الاتجاهات الرافضة للمركزية والراغبة في تأكيد الاستقلالية الذاتية . هكذا عمل النظام السوري على القضاء على تجزئة اقاليم البلاد ، وخفف من الفوارق الطبقية ، وشجع على التوحد السياسي مع الدولة السورية . مع ذلك لا يزال تبلور الجماعة السياسية في سورية ، شأنه في ذلك شأن سائر المنطقة ، يواجه عقبات كأداء . لا تزال الاطر الاجتماعية التقليدية من الانتماء لعائلة كبيرة ، او قبيلة ، او جماعة عرقية ، تمارس تأثيرها القوي بين سكان الحضر والريف وتعوق توحد المجتمعات الوطنية[١١] .

هذا الخيار الوحدوي يمكن رؤيته ايضاً وكأنه اسقاط لاحتياجات الاقليات الى الهوية حتى ليمكن بسهولة القول بأن القومية الرومانسية قد خدمت اغراض اندماج المثقفين المسيحيين العرب في الاطار الاشمل . وفيما كانت فكرة كومنولث اسلامي تفقد ارضيتها ويحل محلها بالتدريج (بين جملة امور اخرى) فكرة القومية العربية الشاملة التي تنهض على اسس من التاريخ واللغة

---

(١٠) كما اوردها :

Halim Barakat, «Social and Political Integration in Lebanon: A Case of Social Mosaic,» *The Middle East Journal*, vol. 27, no. 3 (Summer 1973), pp. 304-305.

(١١) Moshe Ma'oz, «Society and State in Modern Syria,» in: Menahem Milson, ed., *Society and Political Structure in the Arab World* (New York: Humanities Press, 1973), pp. 29-91.

والثقافة ، فقد طرح على المسيحيين العرب دور حاسم يقومون به في ارساء دعائم تضامن جديد يضمهم مع مواطنيهم المسلمين . هذه النزعة التوحيدية اتخذت اشكالاً عدة ، وتراوحت بين تبني المسيحيين للتراث الاسلامي ، وبين صياغة مذاهب وحدوية وثورية . وفي هذا السياق نجد أن **قسطنطين زريق** ، و**ادمون رباط** يقولان بأن الاسلام هو دين قومي بالضرورة ، وان محمداً (ص) هو بطل عربي قادته قناعاته الى تأسيس حضارة جديدة ، وخلق ثقافة عربية ، وتوحيد الشعوب العربية . ثم كان قيام حزب البعث العربي الاشتراكي . وبعده طرح **ميشيل عفلق** فكرة « المصير العربي الواحد » التي دعت الى الثورة سبيلاً لتحقيق بعث امة عربية . ومن ثم الى اشتراكية عربية شاملة من الخليج الى المحيط[١٢] (ولا بد هنا من ملاحظة ان الآراء الرمزية ـ التوحيدية للقومية الرومانسية انما تتعارض تعارضاً حاداً بدرجة ما مع الآراء العملية والذرائعية ، لزعماء من أمثال جمال عبد الناصر ، و **صالح بن يوسف** ، و**بن بيللا** الذين لجأوا الى الدعوة القومية بوصفها أساساً واداة يستخدمونها في صراعهم نحو السلطة . أما في حالة **القذافي** فالامر على حد قوله كان سعي زعيم بلا بلد (ليبيا) يبحث عن بلد بلا زعيم (مصر). وفي عالم لم تتبلور فيه الهوية ويعسر فيه على النظم الحاكمة أن تبني سمعتها وشرعيتها ، يظل خيار الدعوة الوحدوية اغراء لا يستطيع مقاومته السياسيون المحترفون) .

اخيراً ، كان إنشاء اسرائيل وما عقبه من ضغوط تعرض لها الفلسطينيون ، بمثابة عامل اضافي تمثل فيه حس قوي بالمصير المشترك بين الشعوب الناطقة بالعربية . وطبيعي أن تكون الاشارة المعتادة من جانب الصحافة واجهزة الاعلام العالمية الى الصراع بالشرق الاوسط بوصفه « الصراع العربي ـ الاسرائيلي » دون محاولة للتمييز بين البلدان العربية المختلفة المعنية ـ مسؤولة بصورة جزئية عن الاستعداد المتزايد من جانب الكثيرين لأن يعدّوا انفسهم عرباً . ولن تكون تلك هي المرة الاولى التي يسفر فيها نهج مختلط عن استجابة مختلطة بنفس المقياس .

وتقع مصر في مركز متوسط ما بين تأسيس الهوية وفق الحدود السياسية على الطريقة التونسية ، وبين تبني دولة عربية وحدوية شاملة على طريق الهلال الخصيب . وما يميز مصر اكثر هو مراوحتها الدائمة بين المصرية والعروبة، ففي النصف الاول من هذا القرن كان هناك مفكرون وسياسيون يريدون ادماج الحركة الوطنية المصرية ضمن الاطار العربي الاوسع ، بيد أن الفكرة لم تجد لها تأثيراً في أوساط أهل السياسة، ولهذا فقد أتى حين طويل من الدهر ـ ولاسيما في فترة ما بين الحربين ـ ومصر تعيش عهداً من العزلة . وفي سبيل فهم افضل للموقف المصري ، من المهم أن نتذكر السيادة الغلابة للسلطة المركزية في مصر (على عكس تجزئة السلطة في معظم اقطار الشرق الاوسط)، ولما كانت اسس الاقتصاد المصري زراعية ، وفي ضوء الحاجة المزمنة الى المطر ، فقد اعتمدت الزراعة على نظام متطور للري لم يكن سوى لدولة قوية ان تقيمه وتسهر عليه . كذلك فقد اتاح النيل ، وانبساط سطح البلاد للحكومة في مصر ان تصل الى اقصى ارجاء مصر بسهولة نسبية . من هنا اصبحت الدولة هي العامل الرئيسي في السيطرة على الارض ،

---

(١٢) قسطنطين زريق ، **نحن والتاريخ: مطالب وتساؤلات في صناعة التاريخ وصنع التاريخ** (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٥٩) ؛ ميشال عفلق ، **معركة المصير الواحد** (بيروت : دار الآداب ، ١٩٥٨) ، و
Edmond Rabbat, *Unité syrienne et devenir arab* (Paris: 1837).

وفرض الضرائب وانشاء سبل المواصلات الرئيسية ، وتجنيد الجيش النظامي ، وأدارت الدولة البلاد بواسطة بيروقراطية مركزية فمنعت قيام قوى محلية تتنافس معها[١٢] . ومن خواص مصر الاساسية الاخرى صفة التجانس الديني والعرقي لسكانها ، فبرغم تركز الاقباط في جهات بعينها من الصعيد الا ان هيكلهم الاجتماعي واعرافهم الاجتماعية تتشابه كثيراً مع الاغلبية المسلمة . كما أن العلاقات بين العنصرين يميزها نوع من المراعاة المتبادلة . هذه الملاحظات الموجزة تفضي بنا للقول بأن غلبة سلطة مركزية في مصر ، وان كان قد خلق عقبات خطيرة بوجه التطور والنمو المجتمعي ، قد اسهم ولا شك في تكامل مجتمعها ورسم الاطر الكلاسيكية للشخصية المصرية والاسلوب المصري في مواجهة المشكلات . لقد نجحت الدولة السياسية في مصر انما نجاح في الاستحواذ على اهتمام السكان وفي تأكيد احساسهم بهويتهم .

من ناحية اخرى ، لا بد من ملاحظة ان نزعة المصرية وما ترتب عليها من ناحية الشعور والتنظيم لا يمكن أن تروق أساساً الا للنخب الليبرالية التي يختلف اطار تفكيرها عن العقيدة الظاهرة لجموع السكان ، فهذه القطاعات الجماهيرية العميقة التدين تتجاوب اكثر مع لغة ودعوة الاخوان المسلمين فضلاً عن الجمعيات العروبية القومية . كذلك كان هناك مخططون سياسيون يريدون أن تلعب مصر دور القوة الاقليمية العظمى ، ثم كان هناك رأسمالية مصرية وليدة ، منها مجموعة بنك مصر بالذات ، يطمحون الى اسواق خارجية ، ويمثل المشرق العربي بالنسبة لهم منفذاً مثالياً . ولقد اصبح واضحاً بعد الحرب العالمية الثانية ان النخب التي تؤيد سياسات انطواء مصر على ذاتها كانت تخسر مواقعها ، وان ثمة تحولاً ايديولوجياً يأخذ مداه ، وهذا التحول تأكد أكثر وأكثر بتولّي الضباط الاحرار مقاليد السلطة في عام ١٩٥٢ . وثمة نص معروف جيداً يستحق الاشارة المطولة اليه من كتاب عبد الناصر فلسفة الثورة :

« .. لقد مضى عهد العزلة . وذهبت الايام التي كانت فيها خطوط الاسلاك الشائكة التي تخطط حدود الدول تفصل وتعزل.ولم يعد مفر امام كل بلد من أن يدير البصر حوله خارج حدود بلاده ليعلم من أين تجيئه التيارات التي تؤثر فيه. وكيف يمكن أن يعيش مع غيره وكيف .. وكيف .. ولم يعد مفر امام كل دولة من أن تجيل البصر حولها تبحث عن وضعها وظروفها في المكان ، وترى ماذا تستطيع أن تفعل فيه ، وما هو مجالها الحيوي وميدان نشاطها ودورها الايجابي في هذا العالم المضطرب .

أيمكن ان نتجاهل أن هناك دائرة عربية تحيط بنا ، وان هذه الدائرة منا ونحن منها ، امتزج تاريخنا بتاريخها ، وارتبطت مصالحنا بمصالحها ... حقيقة وفعلاً وليس مجرد كلام ؟.. ايمكن أن نتجاهل ان هناك عالماً اسلامياً تجمعنا واياه روابط لا تقربها العقيدة الدينية فحسب ، وانما تشدها حقائق التاريخ ؟» ويضيف بعد قليل :

« ولست ادري لماذا يخيل الي دائماً أن في هذه المنطقة التي نعيش فيها دوراً هائماً على وجهه يبحث عن البطل الذي يقوم به ، ثم لست ادري لماذا يخيّل الي ان هذا الدور الذي أرهقه التجوال في المنطقة الواسعة الممتدة في كل مكان حولنا ، قد

---

(١٣) انظر على الاخص :

Gabriel Baer, «Basic Factors Affecting Social Structure, Tensions and Change in Modern Egyptian Society,» in: Milson, ed., *Society and Political Structure in the Arab World*, pp. 3-27; Anour Abdel-Malek, *Egypt: Military Society: The Army Regime, the Left and Social Change under Nasser* (New York: Vintage Books, 1968), and

ابراهيم عامر ، الارض والفلاح : المسألة الزراعية في مصر (القاهرة : مطبعة الدار المصرية ، ١٩٥٨)

استقر به المطاف متعباً منهوك القوى على حدود بلادنا يشير الينا ان نتحرك ، وان ننهض بالدور ونرتدي ملابسه فإن احداً غيرنا لا يستطيع القيام به .

وأبادر هنا فأقول ان الدور ليس دور زعامة . انما هو دور تفاعل وتجاوب مع كل هذه العوامل ، يكون من شأنه تفجير الطاقة الهائلة الكامنة في كل اتجاه من الاتجاهات المحيطة بها ، ويكون من شأنه تجربة لخلق قوة كبيرة في هذه المنطقة ترفع من شأن نفسها وتقوم بدور ايجابي في بناء مستقبل البشر »[١٤] .

على اساس عملية اعادة التوجيه هذه ، انطلقت مصر في توثيق علاقاتها مع الوطن العربي ، وقبلت بالوحدة مع سورية وحاول النظام ، بطريقة او بأخرى ،أن يطمس هويته المحلية وأن يتبنى رموز الوحدة العربية . اسقط كلمة « مصر » بوصفها اسم البلد الرسمي واتخذ بدلاً منه اسم الجمهورية العربية المتحدة . وازيلت الفصول التي تتناول الحقبة الرومانية في تاريخ مصر من مناهج المدارس الابتدائية ووجهت الجامعات الى تقديم مقررات حول « المجتمع العربي » واسكت المثقفون الذين اعلنوا عن وجود « ازمة هوية » تحت طائلة السجن .

كانت التجربة عبارة عن دراما عاطفية كبرى ثم ثبت أنها ذات آثار رهيبة في الاجل الطويل . في الوقت نفسه كان هدف عبد الناصر هو « توحيد » الدائرة العربية لمصلحة مصر . كانت الفكرة تقضي باقناع مختلف الزعماء العرب بأن من مصلحتهم في مواجهة القوى الكبرى أن ينسقوا سياساتهم الخارجية فلا يعقدون اتفاقات انفرادية تضعف الجبهة الواحدة . ولقد اراد عبد الناصر أن يعزز الاسطورة العربية لدرجة ان اي زعيم يخرج عن هذه الرابطة المشتركة كان يبدو مأزقاً خطراً . اما الاستقطاب الذي تبع ذلك في المنطقة فقد زاد من حدته الاعتقاد بأنه لا سبيل الى التعاون دون المبادرة الى توحيد النظم السياسية اولاً . وبما أن الأمر لم يسفر عن اي اتفاق على المسائل السياسية فإن الذي بدا وكأنه محاولة لتوحيد المنطقة ، انتهى ليصبح مشروعاً حافلاً باعمال التخريب والتآمر والانقلابات . وحتى قبل نكسة عام ١٩٦٧ ، وضح ان نظام عبد الناصر قد تجاوز نفسه وانه بمحاولة توحيد كل جزء من الوطن العربي فقد انتهى به الامر وقد عادى الاجزاء جميعاً . وقبل أن يموت بعد الناصر كان البندول قد تحرك الى الناحية الاخرى ليعود بمصر الى وضع اكثر توازناً ..[١٥] .

- ٣ -

ركز التحليل حتى الآن على الجانب السياسي من الهوية على نحو ما عبرت عنه بقوة سياسات زعماء مختلف الشرق الاوسط.والخطوة التالية تتمثل بالنظر في امر العلاقات الفكرية والطروحات العقائدية. التي استخدمها دعاة تلك السياسات . ويبدو بالحق انه كلما امعن المرء في دراسة الخيارات المختلفة في امور السياسة والثقافة ، فإن المرء يكتشف انه في قلب هذه الخيارات يكمن صراع اساس حول النماذج والمثل . ومفاد ذلك ان اختيار تعريف سياسي للامة انما ينطوي على تبني النموذج الغربي في بناء السياسة ، في حين ان اختيار مفهوم شامل فضفاض للامة قد يصل بالمرء ، بصورة سافرة او

---

(١٤) Gamal Abdel-Nasser, *Egypt's Liberation: The Philosophy of the Revolution* (Washington, D.C.: Public Affairs Press, 1955), pp. 85-88.

(١٥) هذا التحول ، الذي اصبح واضحاً مع تولي انور السادات مقاليد السلطة ، وجد التعبير الفكري الدرامي عنه بنشر توفيق الحكيم لـ : **عودة الوعي** والجدال الفكري الذي اعقبه . انظر على الاخص : محمود مراد ، **الحكيم ووعيه العائد** (القاهرة : ١٩٧٥) .

مستترة الى رؤى فطرة الاسلام الاولى . ان أي تقويم كامل وموضوعي للخيارات السياسية الرئيسية في الشرق الاوسط ، لا بد من أن ينطلق من واقع المثل التي تضفي على السياسات شكلها ومضمونها .

ان محاكاة التجربة الغربية لا تلبث ان تكشف عما يعتريها من نقص على أسس كثيرة . فهناك أولاً تجربة المجتمعات الغربية في مجال علمنة الدولة ، وهي تجربة اصيلة وعميقة بالمقاييس المقارنة ، الا انها لم تكد تقضي على الدين . وها هو كارل ماركس ما يفتأ يذكرنا بحقيقة ان الدولة احتاجت الى الدين واستخدمته لاغراضها الخاصة ، وهو يقول باسلوبه الساخر «ان الدولة المسيحية كما هو مفترض، تتخذ موقفاً سياسياً ازاء الدين ، وتتخذ موقفاً دينياً ازاء السياسة »[١٦] . ومن شأن أي تفسير واقعي للعلمنة أن يأخذ في اعتباره تطبيق مجالات النشاط الدينية ولكن لن يفوته رؤية الحقيقة التي تقول بأن الايمان له دوره الاساسي في المفهوم الجديد للشعور الانساني . ولا ريب في ان الذين يحاكون المجتمعات الغربية لا بد وأن يضعوا في اعتبارهم حقيقة ان هذه المجتمعات قد خسرت تحولات متتابعة في تاريخها . وان كان هناك من يحاول تقليد الفترة الاولى التي كانت فيها قوميات فرنسا والمانيا او انجلترا تجتاز عملية التبلور ، فإن المخاطرة هنا تتمثل في انتاج شيء عفاه الزمن وذلك في ضوء الديناميات المعاصرة للمجموعة الاوروبية . بمعنى أنه اذا ما حاولت دولة صغيرة تعظيم ممارستها لسيادتها الداخلية وفصم علاقاتها مع المنطقة المحيطة بها ، فذلك مؤداه تخليها عن نهج اقليمي هو السبيل الوحيد لتجميع الموارد والمهارات لخدمة اغراض التنمية .

وليس من السهل القول بأن الشغل الشاغل للشرق الاوسط هو العمل للوصول الى ارضية مشتركة مع بقية العالم ، فالشيء الذي يكاد يكون سائداً هو نوع من التشبث بالماضي ، ومن هنا فأي نموذج آخر يحتاج دوماً الى تفحص عميق . النموذج السائد يعد الميراث الحضاري مفتاحاً لتعريف الشخصية وأساساً للشرعية السياسية لاي نظام . وهنا يسود الافتراض بأن تاريخ الوطن العربي تاريخ واحد لا يتجزأ وأن على كل شعب أن يؤسس وشيجة تربط بينه وبين ماضيه : « فالامة التي لا يرتبط ماضيها بحاضرها ، هي مخلوق بلا ماض وأيضاً بلا مستقبل ... من هنا فليس من سبيل امامنا الا ان نعود الى تاريخنا وننشد فيه كرامة حياة لها هدف ومعنى »[١٧] . وبدلاً من السعي لتقليد المجتمعات المتقدمة المعاصرة، رأسمالية كانت او اشتراكية . فإن الدعوة القومية الوحدوية تختار أن تستلهم الميراث الثقافي والتاريخي للاسلام ولاسيما في منابعه الاولى ، وهي الفترة التي من المتصور ان اجتمع فيها في شخص النبي محمد (ص) وفي تعاليم القرآن الكريم اصول العقيدة والشريعة والسلطة السياسية على السواء . وبما أن المثل السياسية مجسدة في سجل الماضي ، فليس صدفة اذن ان حركات التحرير بدلاً من أن تجري وقد يممت وجهها شطر المستقبل ، قد وصفت بأنها حركات يقظة او نهضة . هكذا كان التصور بأن بعث الماضي والنضال في سبيله هو السبيل الاساسي للوحدة والمنعة على صعيد العالم . وكما يقول ساطع الحصري وهو واحد من أخلص منظري القومية والوحدة « من اهم الدروس التي لا بد من ان نستخلصها من التاريخ ، في رايي ، هو الايمان ببعث الامة العربية، والايمان بقدرتها على تحقيق مجد جديد يضاهي في

---

(١٦) Karl Marx,«La Question juive en 1844,» in: *Oeuvres choisies* (Paris: Gallimard, 1963), vol. 1, p. 82.

(١٧) محمد حسين هيكل ، **منزل الوحي** (القاهرة : ١٩٣٧) كما وردت في :
Anwar G. Chenje, «The Use of History by Modern Arab Writers,» *The Middle East Journal*, vol. 14, no. 4 (Autumn 1960), p. 388.

عظمته امجاد الماضي . اننا بحاجة الآن الى هذا الايمان اكثر من اي وقت مضى »[١٨] .

كل واحد من هذه الافتراضات قابل للنقاش من الناحية العلمية ـ سواء كانت الوحدة التاريخية للمجتمع العربي والجماعة الاسلامية ، او النظر الى الدولة والدين كنسيج واحد لا ينفصل ، ومدى ملاءمة صدر الاسلام كنموذج تحتذيه السياسة المعاصرة . وقبل المضي الى تدارس صحة هذه الفروض الوحدوية في سياسات اليوم ، لنطرحها اولاً على محك التاريخ : فبادىء ذي بدء ، نجد أن نمط الوحدة القومية المطلوب اليوم يمثل في الواقع مفهوماً جديداً في شؤون الشرق الاوسط لدرجة افتقر فيها تماماً الى الدرس العميق لانه ليس موجوداً حتى الآن . ان النجاح المشهود للاسلام الاول في نشر دعوته بسرعة فائقة عبر اقطار مختلفة ، وفي اقامة مجتمع متماسك عبر الكيانات القبلية وغيرها من الخصوصيات ، ما كان ليتم بغير ثمن . اولاً : كان للتوسع السريع ضريبته التي اقتضاها من اصالة الحكام كي يتوفر الجهاز الحكومي الذي يصلح لادارة اجناس وشعوب كثيرة متنوعة . ثانياً ، لم يكن لمجتمع فوق ـ قبلي ان ينجح في تقويض دعائم الاستقلالية الذاتية التي تمتعت بها وحدات اجتماعية متنوعة ، ذلك لسبب ما ألفه الشرق الاوسط من تعددية ثقافية متأصلة في ارضه . هكذا كتب على المشروع الاسلامي، من وجهة النظر السياسية على الاقل ، ان يعاني التجزئة منذ البداية . فمع انتشار الاسلام شمالاً الى اصقاع الاستبس الاوروبية الآسيوية ، وغرباً في شمال افريقية واسبانيا وشرقاً الى حيث الهند ، ثم الى آسيا جهة الشرق والجنوب ، لم يكن من خيار امام الخلافة ، وقد وقعت تحت وطأة التنوع الاثنو ـ ثقافي ، فضلاً عن افتقارها الى الوسائل الكافية للادارة والاتصالات ، ـ الا ان تقبل بالاستقلال الذاتي لاقطار متنوعة مثل فارس ومصر والشام (سورية الكبرى) ، والعراق . وما بدا وكأنه امبراطورية موحدة، سرعان ما انقسمت الى ولايات متنافسة وثقافات متخاصمة[١٩] .

وفيما كانت المسافات داخل اقاليم الامبراطورية من الطول لدرجة تعجز معها اي حكومة واحدة عن الوصول اليها ، فقد كانت هذه المسافات من القصر لدرجة هيأت لنشوب صراعات في داخل الاقاليم ، فضلاً عن نزاعات تجارية وصراعات تبغي سيطرة منطقة على غيرها . وفي ظل وجود اكثر من دولة ، اصبح طبيعياً تسلط قوة على سواها في حين بات من الصعب على اي قوة ان تصد نفسها عن ادعاء السيطرة على عالم الاسلام بأسره[٢٠] . هكذا كان لكل مجموعة اثنو ـ ثقافية من عرب وفرس وبربر وترك دورها بصورة متعاقبة على نحو او آخر في بسط سيطرتها على معظم منطقة الشرق الاوسط .

---

(١٨) ساطع الحصري ، **آراء واحاديث في القومية العربية** (القاهرة : مطبعة الرسالة ، ١٩٤٤) ، ص ١٠٦ .
للمزيد عن الحصري انظر المؤلف المفيد والوجيز :
William L. Cleveland, *The Making of an Arab Nationalist: Ottomanism and Arabism in the Life and Thought of Sati Al-Husari* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1971);
وانظر ايضاً : الياس مرقص، **نقد الفكر القومي** (بيروت . دار الطليعة ، ١٩٦٦) .

(١٩) وبالطبع انقسم كل قطر بدوره الى مناطق تسيطر عليها السلطة المركزية واخرى تركت لنظم خارجة عنها . وهذه النقطة ليست بحاجة لاسهاب ، بعد ان بحثت كفاية في المؤلفات ذات الصلة . انظر على وجه الخصوص :
Carleton S. Coon, *Caravan: The Story of the Middle East* (New York: Holt, Rinehart and Winston, 1965); Ernest Gellner, *Saints of the Atlas* (London: Weidenfeld and Nicholson, 1969), and Elbaki Hermassi, *Leadership and National Development in North Africa: A Comparative Study* (Berkeley, Calif.: University of California Press, 1972).

(٢٠) نجد تحليلاً كلاسيكياً لاوروبا فيما يتعلق بميزان القوى في :
Francis Harry Hinsley, *Power and the Pursuit of Peace: Theory and Practice in the History of Relations between States* (Cambridge: Cambridge University Press, 1963).

عالم الاسلام هذا كان مقضياً عليه منذ البداية بنوع من علمنة الامر الواقع والفصل بين الدولة والمجتمع ، وبين السياسة والثقافة . ففي اعقاب الصراع على تولي الخلافة الذي كشف عن انقسامات عميقة عرقية وثقافية داخل المجتمع الاسلامي ، سرعان ما اكتشف القادة الدينيون ان القضايا السياسية ستظل مدعاة للفرقة بين المرء واخيه .واذ رأوا المجتمع وهو ينقسم في احيان كثيرة الى فئات متحاربة ، فقد اصبحوا على بينة من الاخطار المتعلقة بربط الدين بالسياسة . على هذا ، وبصرف النظر عن نوعية التغيرات السياسية التي طرأت ، فقد سعى علماء الدين لأن يبثوا في جميع المسلمين القناعة الغالبة بأنهم اخوة يضمهم اطار روحي واحد . حقيقة ان مهمتهم قد تماشت مع العملية التاريخية / السياسية ، بيد ان مجال عملهم الاساسي انما يكمن في جهودهم ادماج الجماعات الاثنو ـ ثقافية الى جماعة مؤمنة واحدة ، فضلاً عن القناعة بضرورة حماية هذه الوحدة من اخطار انغماسها في غمار المسائل السياسية[٢١] . ومن المهم ملاحظة أنه في هذه المرحلة التي ارتقى فيها الولاء للمؤسسة الدينية فوق جميع انماط الولاء الاخرى،اتخذ المجتمع الاسلامي مما تأصل في صميمه بعد ذلك من نزعة ثقافية محافظة ويناظر هذا الموقف كون السياسة قد اطلق سراحها لكي تتبع ايقاعها الخاص وضروراتها الخاصة ـ بمعنى ان تحكمها اعتبارات القوة والسلطة . ثم كان ان فقدت الخلافة بالتدريج كل ما كان لها من سلطة سياسية . وانتقلت تقاليد السيطرة منذ منتصف القرن العاشر الى ايدي القواد والولاة وسادة الاقاليم . هكذا حكمت الوطن العربي المسلم نظم شبه علمانية دون ان يكون لها طابع ديني خالص ، رغم ان هذه النظم كانت من الناحية الرسمية على ولائها للاسلام معلنة تعهدها بحمايته من العدوان الخارجي والداخلي .

الا ان هذا التمييز الذي فرضه الامر الواقع بين الدين والسياسة لم يكن مقبولاً قط بوصفه امراً مكتمل الشرعية ، مما ادى الى وجود تركة سياسية ثقيلة . فبين الجماهير اسفر هذا التمييز عن موقف المجافاة والمعاداة ، وفي اوساط الحكام المفتقرين الى الشرعية ، ساد الاتجاه للاعتماد على القوة والى استخدام جهاز الدولة لخدمة مصالحهم الذاتية . وفضلاً عن ذلك فشلت النظم المتعاقبة في تنظيم ولاية الحكم ، الامر الذي عزز القناعة القائلة بأن السلطة مدعاة للشبهة على نحو ما لاحظه روبرت بيللا .

كذلك فشلت الدولة ، وفشلت الساحة السياسية في العالم الاسلامي في اقامة تجانس وتكامل داخلي بينهما فالدولة كساحة شرعية للتفكير والعمل،وبكل ما تتيحه لها من دور اساسي للمواطن لم تستطع ان تنهض وتقوم . والجماعة الاسلامية نفسها ، حتى بغير اي وسيلة فعالة لممارسة السلطة ، واصلت تعبيرها عن الشعور الذاتي السياسي الوحيد المشروع في المجتمع اما دور الموقف المسلم البالغ ، وهو ليس دور المواطن ، فقد كان هو الدور الشامل الوحيد . كان بامكان مكيافيللي « الامير » ان ينشأ في العالم الاسلامي (نظام الملك وغيره من كتاب الفتاوى للامراء) ولكن لم تكن الساحة مهيأة

---

(٢١) دافع جب عن هذه الفكرة بشكل مقنع في :

H.A. R. Gibb, «Religion and Politics in Christianity and Islam,» in: Jesse Harris Proctor, ed., *Islam and International Relations* (New York: Praeger, 1965), pp. 3-23.

انظر ايضاً :

Ira M. Lapidus, «The Seperation of State and Religion in the Development of Early Islamic Society,» *International Journal of Middle East Studies*,vol. 6 (1975), pp. 363-385.

لأن ينشأ مكيافيللي المحاورات[٢٢] .

اذن فالوحدة الوحيدة التي عاشها الشرق الاوسط كانت شعوراً دينياً مشتركاً ، عززته جهود علماء الدين في نشر الشريعة مع ذلك ، وفي اطار الاسلام السني ، نشأت عدة مدارس أومذاهب شرعية تعكس بدورها الاوضاع المتنوعة التي عاشتها الاقطار المختلفة . فهناك المذهب الحنفي في مصر السفلى (الوجه البحري) والهند ، والمالكي في شمال افريقيا وصعيد مصر والسودان ، والشافعي في حضرموت واندونيسيا ، والحنبلي في العربية السعودية . واضافة الى هذه المدارس الشرعية التي تعد ، برغم تعددها ، جزءاً من الميراث الاعظم ـ نجد ، الطرق الصوفية بوصفها مؤسسة منافسة ، توفر لها تأييد واسع في اوساط الجماهير واكتسبت زخمها في اعقاب التشرذم السياسي ، مع فقدان الزعامة الروحية في صفوف علماء الدين . كذلك فقد ادت الحركة الصوفية دورها في تعزيز انفصال المؤسسات السياسية عن المنظمة الاجتماعية ـ الدينية في المجتمعات المسلمة[٢٣] .

نجمت عن هذه التطورات آثار بعيدة المدى بالنسبة للثقافة السياسية المعاصرة . فثمة مشكلة تتعلق بالصعوبات التي تصادفها المجتمعات المسلمة في الربط الواقع والمثال . ذلك انه بسبب وجود تاريخ من السياسات المتجزئة ، جنباً الى جنب مع وحدة دينية ومعيارية ، فقد كان الاتجاه نحو الانفصال عن مستويات الواقع ، مع الحفاظ على مستويات المثال ، حتى ولو لم تكن هذه المثل يربطها اي رابط ـ او تربطها وشيجة واهية بواقعية السلوك .

ـ ٤ ـ

في الماضي كان الفصل بين النظرية والممارسة واضحاً في كون المراعاة للشريعة في النطاق العام من جانب الحاكم والمحكوم على السواء ـ يسير جنباً لجنب مع عدم مراعاتها في الحياة اليومية . واذا كان العلماء (وهم العارفون بالشريعة) هم التجسيد المؤسسي لآراء المجتمع الاسلامي بوصفهم حفظة القانون السماوي الذين يعترف بهم الجميع ، الا ان الامر قد انطوى على شبكة معاكسة لهم تمثلت في الولاة والعمال والموظفين الذين تعلموا وتدربوا على امور الدولة والسياسة الفارسية . هؤلاء الاداريون كانوا يحبذون وجود حاكم اوتوقراطي ويؤيدون قيام نظام حكم اكثر شخصانية . من هنا جاء حنقهم على القضاة لأنهم يحددون سلطات الخليفة بدعوتهم ان تمتدّ مناحي الشريعة لتشمل كل مناحي الحياة حيث يرضخ الحاكم لها وحيث هم حماتها واهل الحل والعقد فيها . ولعدة اسباب لا محل لايرادها هنا ، فقد كان انتصار العلماء يعني ان المثال المعنوي الاسلامي المجسد في الشريعة شأنه ان يمتد الى الحياة في مجملها ، الامر الذي يغلق ايضاً باب الاجتهاد . الا أن الحقيقة تقول بأن انتصار المؤسسات الدينية كان نظرياً في اساسه ، فكم من مجالات خرجت من نطاق سيطرتها عن الممارسة العملية . وكان هذا بالذات فيما يتصل بالعلاقات بين الحاكم وكبار وزرائه ، فعندما يسخط الحاكم على سياسات وزيره ، فقد يأمر بايداع الوزير غياهب السجن ، ويصادر ممتلكاته ، بل ويقدم على اعدامه دون اي شكل من اشكال المحاكمة . اما العلماء فلم يبدوا أي اهتمام بهذا المجال لدرجة لم تبدر منهم محاولة لتطبيق

---

(٢٢) Robert Neely Bellah, *Beyond Belief: Essays on Religion in a Post - Traditional World* (New York: Harper and Row, 1970), p. 153.

(٢٣) Marshall G.S. Hodgson, *The Venture of Islam: Conscience and History in a World Civilization*, 3 vols. (Chicago: University of Chicago Press, 1974).

مبادىء الشريعة عليه . وفيما كان الاعتراف بالمؤسسة الدينية يعني ان الحكام لا يستطيعون تعديل الشريعة بأي وسيلة وكل ما عليهم هو السهر على تطبيقها ، فالواقع انهم كانوا قادرين على تحديد نطاق المجالات التي تغطيها قراراتهم الادارية الى حد كبير ـ فقد استطاعوا ممارسة الاحكام بقدر كبير من التحرر عن الشرع في مجالات انشاء المحاكم ، وتفقد الاسواق والقانون الجنائي وغيرها . وفي كل مرة كان انتصار المؤسسة الدينية يتقلص على ارض الواقع[٢٤] . لكن مع كل هذه المفارقات فلم تكن الشريعة لتتخلى عن مطالبتها باقرارها من الناحية النظرية . على ان النقطة السوسيولوجية المهمة التي لا بد من استخلاصها بالنسبة لاغراض بحثنا على نحو ما لاحظ Schact هي انه فيما كانت الشريعة تحظى باعتراف رسمي من جانب المسلمين بوصفها المثال الديني ، فلم يكن ثمة اصرار على ضرورة وضعها عملياً موضع التنفيذ[٢٥] .

وليس صعباً ان نرى ان القانون السماوي وفكرة الوحدة الاسلامية التي يرمز اليهما هما بالنسبة للجماعة التقليدية من المسلمين ما تمثله فكرة الوحدة السياسية للجماعة العربية في الوقت الحاضر . ان اعتراف القادة العرب بأن اقطارهم اجزاء متكاملة من الوطن العربي ، واستمرار النقاش حول الصيغ المختلفة لوضع هذه الوحدة في اطار مؤسسي ، سواء أكان جامعة عربية او وحدة اندماجية ، او اتحاداً فيدرالياً ـ كل ذلك لا يساويه الا رفض هؤلاء القادة انفسهم التضحية بمصالحهم السياسية والاقتصادية الاقليمية على مذبح هذه الوحدة العربية .

كثير منهم تراوده فكرة ان تلعب بلاده دور بروسيا ، لكن ما من احد منهم يود لبلاده أن تلعب دور بافاريا . ومن عجب ، انه في ضوء الفصل بين الواقع والمثال على نحو ما طرحنا آنفاً ، فإن بوسعنا أن نرى أنه العجز عن اضفاء الطابع المؤسسي على الوحدة اي صورة عملية ممكنة هو بالضبط السبب في اطالة عمر فكرة الوحدة . وعندما انهارت الوحدة بين مصر وسورية ، القى الرئيس عبد الناصر خطاباً وجد الكثيرون فيه سلوى وعزاء . لاحظ الرئيس « ان انهيار الوحدة (مع سورية) ليس دليلاً على فشلها » واذ يتساءل المرء ماذا عساه يكون مقياس النجاح اذن ، لا يملك المرء ايضاً الا أن يقع على ذلك الخلط بين الواقع والمثال حيث تعمل فكرة الوحدة الى حد بعيد وكأنها اسطورة سورليوانية. وكما لاحظ أحد علماء السياسة فإن جميع القوميات روحانية في طابعها ولكن القومية العربية « اقرب ما تكون الى الديانة السياسية من معظم القوميات الاخرى والسبب على وجه الدقة هو انها ليست بمتطابقة مع اي هوية محددة في اي دولة عربية بعينها . ومن هنا فهي مصونة عن اشعة الحقيقة التجريبية ـ تلك الاشعة التي جعلت الكثير من الحركات القومية الأخرى تبدو وكأنها ابعد كثيراً عن المثال عندما حملتها الظروف على ان تتعامل وجهاً لوجه مع المسائل المحددة والمحسوسة . ان القومية العربية قد تعلو على السياسات المحدودة الضيقة وهي بهذا قد تتجاوز حدود الحياة السياسية ، ولكنها تبقى في الوقت نفسه جزءاً منها »[٢٦] .

---

(٢٤) لتحليل جيد لهذا الصراع انظر :

William Montgomery Watt, *Islamic Political Thought: The Basic Concepts* (Edinburgh: Edinburgh University Press. 1968).

(٢٥) Joseph Schacht, «The Law,» in: Gustav E. Von Grunebaum, ed., *Unity and Variety in Muslim Civilization* (Chicago: University of Chicago Press, 1955), p. 78.

انظر ايضاً :

Morroe Berger, *The Arab World Today* (New York: Doubleday, 1962).

(٢٦) Richard H. Pfaff, «The Function of Arab Nationalism,» *Comparative Politics*, vol. 2, no. 2 (January 1970), p. 158.

والمشكلة هنا ليست في افكار وجود اي عناصر للوحدة ولا هي مجال النيل من قيمة الدور التوحيدي للدين .فبغيره يكون من الصعب أن نفهم كيف بقي نسيج المجتمع الاسلامي في مجموعه بغير عطب عبر القرون بعيداً عن القلاقل السياسية لكن ما تشهد به القرائن هو ان مجتمع الشرق الاوسط لم ينطو على الوحدة التي كان يعد بها العصر الذهبي . واكثر من هذا ـ كما سنطرح في ما تبقى من هذه الورقة ـ فإن الموارد السياسية المتاحة للميراث الاسلامي لا تكاد تفي باحتياجات العصور الحديثة .

كنا نناقش حتى الآن ان احتياجات الهوية والفعالية لا يمكن تلبيتها لا من خلال المحاكاة المطلقة للتجربة الغربية ، ولا بالانشداد للعمل على تجسيد صدر الاسلام من جديد . ان قيمة هذين النهجين بصورة كاملة تقريباً تتمثل إما في كيان الدول على حساب وجود الجماعة ، او في تكريس الجماعة على حساب الدول المنظمة ـ ولا بد من اتباع هذين النهجين في وقت واحد من جانب آي خط سياسي عملي ، وهذا يتطلب بدوره اموراً ليس أقلها خلق نظام سياسي جديد . ان التفكير وفق هذه الخطوط قد يتطلب اكثر من اي شيء آخر انطلاقة من الصورة التي يتجسد فيها مجتمع الشرق الاوسط في دنيا الواقع . وليس صورة ما يمكن أن يكون هذا المجتمع . ان الصورة التي تحظى اكثر من سواها بهوى المستشرقين وهم متأثرون بدورهم باصحاب الامر ـ هي صورة مجتمع الشرق الاوسطي بوصفه نظاماً اجتماعياً تراثياً يشمل طبقات بعضها فوق بعض واجزاء تتفاعل مع بعضها ضمن حدود جلية الوضوح . وفيما يستطيع المرء أن يرى كيف ينطبق هذا التشبيه الى حد ما على الامبراطوريتين العباسية والعثمانية ، الا ان تطبيق مبدأ التراتبية لا يكاد يعني شيئاً بالنسبة لعالم يفقد الوحدة والتجانس . وفي سبيل وصف النمط المركب للمجتمعات الشرق أوسطية الحديثة وهياكلها الاساسية غير الرسمية ، يجدر بالمرء ان يتحول لاستخدام صور اخرى من قبيل فكرة Coon عن الفسيفساء ـ الموازييك[٢٧] او افكار عن الشبكات والرجال ذوي البأس والعزم[٢٨] .

من هذا المنظور ، فإن مجتمع الشرق الاوسط لا يتكون من طبقات ، ولا هو ينقسم الى مؤسسات مستقرة او تجمعات دائمة . فما يسترعي العجب الشديد هو مرونة الهيكل الاجتماعي وتغير الطابع الذي تتسم به الانقسامات التي يعيشها ذلك المجتمع . « فالهيكل تلو الهيكل ـ والعائلة والقرية ، والعشيرة، والطبقة ، والمذهب ، والجيش ، والحزب، والنخبة ، والدولة ، كلها تتحول ، اذا ما كان النظر اليها تحديداً ، الى نوع من التجسيد المؤقت الذي يتبلور فيه نظم مصغرة من السلطة ، وكأنها سحابة من الميكروسياسة غير المستقرة التي تتنافس ، او تتحالف او تستجمع قوتها ، وما أن تتجاوز اطرها حتى تعود للانقسام من جديد »[٢٩] .

أما اسلوب الحياة السياسية الذي يتطور في مثل هذا السياق فيتمثل في شبكات من الافراد الذين يتجمعون من حول شخصيات مهيمنة . شبكات شرذمية ، براغماتية ، واهم من هذا كله ، رخوة ، اذ لا تكاد تتشكل بفضل دوافع عقائدية برغم ما تتعالى به الاصوات من التزامات

---

(٢٧) Coon, *Caravan: The Story of the Middle East*,
وانظر مفهوم نوينهويز لـ « المجتمع المتلاقي » - (Convergent Society) :
Christoffel Anthonie Oliver Van Nieuwenhuijze, *Social Stratification and the Middle East: An Interpretation* (Leiden: Brill, 1965).

(٢٨) Clifford Geertz, «In Search of North Africa,» *The New York Review of Books*, vol. 26, no. 7 (22 April 1971), pp. 20-24.

(٢٩) المصدر نفسه ، ص ٢٠ .

عقائدية. من هنا فالذي يكاد يسود هو قناعة عامة بأن بوسع المرء أن يكون في كل الامور براغماتياً ومتلوناً بل ونفعياً على نحو ما يتطلبه اي موقف ، فالمهم والاساس انه يبقى في الساحة ، ففي ضوء رخاوة الوضع مع ضراوة المنافسة ، وبغير ان يستطيع الفرد بناء تحالفات دائمة والحفاظ عليها ، فهو انما يتهدده باستمرار خطر المناورات التي تخرجه من الحلبة في اي لحظة . انه وضع يتميز بـ « مرحلية الولاءات كافة ، ومرحلية التحالفات كافة ، ومشروطية أوجه الثقة كافة » انه التزام بشكل من أشكال التنافس بين الفصائل المختلفة ، الهزيمة فيه ليست ساحقة ، بقدر ما ان النصر ليس مؤزّراً ،فيما يتواصل التوتر دون انقطاع فضلاً عن ان المكاسب والخسائر ليست الا مسائل هامشية ومؤقتة فالرابحون يسقطون بدورهم ، والخاسرون يعودون الى التجمع من جديد .. ناهيك عن النزعة التي لا عقد لها وكأنها تستمتع بالتآمر مجرد التآمر كلعبة وفنّ بحد ذاته[٣٠] . ان وصف Greetz اذا ما أجريناه على الاوضاع التفصيلية يمكن تطبيقه ايضاً على المستوى المشترك بين الدول . وهنا أيضاً نجد نظاماً أهم خصيصة فيه هو التغير المستمر في تشكيلة الائتلافات والتحالفات . ولا بد من القول بأن التحالفات العربية الداخلية هشة الطابع ومعرضة لتغيرات حادة . ففي الخمسينات مثلاً اتخذت المنافسة على البروز الاقليمي شكل تعايش سلمي بين نظم متعددة . ثم حل محلها في الستينات نوع من الاستقطاب الحاد الذي وضع النظم التقدمية (بما فيها مصر وسورية والعراق) في مواجهة النظم المحافظة (بما فيها العربية السعودية والاردن ولبنان) وبعد عام ١٩٦٧ ، ثم بالذات بعد حرب ١٩٧٣ ، كان الوطن العربي قد اصبح بوضوح منطقة متعددة المراكز حيث مصر والسعودية في معكسر المعتدلين والجزائر والعراق وليبيا مع الراديكاليين . اما سورية ومنظمة التحرير الفلسطينية فكانتا موضوعتين ، ويا للتناقض ، في صفوف الوسط[٣١] .

فـي اطار هذا التغير الدائم في شكل التحالفات ، فإن سمة الثبات الوحيدة التي يتسم بها النظام هي الاتجاه الى الحد من قدرة اي دولة على تنمية قوة الهيمنة الخاصة بها .

على هذا ، فبعد ان نتجت الوحدة مع سورية عن زيادة في قوة مصر اتخذت الدول الاخرى في المنطقة موقفاً معارضاً ثم نجحت في فصم عرى الجمهورية العربية المتحدة . ومن بين الاشكال الرئيسية الاخرى للنظم السياسية الشرق اوسطية الاتجاه الى تركيز التحالفات حول مصر او العراق ، وقلما تشمل التحالفات الاثنتين معاً[٣٢] . ففي اطار مقاومتها للهيمنة ، تستطيع الدول اما الحفاظ على استقلاليتها (تونس ، المغرب ، الكويت) ، او تحاول التنافس على القيادة (سورية ، العراق ، العربية السعودية) . والمهم هو تذكر انه ما من دولة بمفردها تستطيع أن تقود باستمرار او تسيطر على

---

(٣٠) Clifford Geertz , «Book Review of: *The Commander of the Faithful* (JohnWaterbury),» *Middle Eastern Studies*, vol. 7, no. 2 (May 1971), p. 251.

(٣١) لأجل معالجة معمقة للتنافس بين البلدان العربية انظر :

Malcolm Kerr, *The Arab Cold War: Gamal Abd al-Nasir and His Rivals, 1958-1970* 3rd ed. (New York:Oxford University Press for the Royal Institute of International Affairs, 1971), and Michael C. Hudson, «After the Sinai Accords: Arab Polycentrism and Its Implications for the Arab-Israeli Conflict,» a paper delivered at: The Annual Meeting of the Association of Arab-American University Graduates, Chicago, Illinois, 17 October 1975.

(٣٢) Tarek Y. Ismael, *The Middle East in World Politics: A Study in Contemporary International Relations* (Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1974),

خاصة الفصل ١١ :

«The Middle East: A Subordinate System in Global Politics,».

الآخرين بصورة دائمة . ومن المهم أيضاً تذكر انه لا التوتر الدائم الذي يميز السياسة الشرق أوسطية ، ولا مقدار الصراع والتنافر من شأنهما أن يحملا المرء على التهوين من الجانب البراغماتي الاساسي في سياسة الشرق الاوسط . ان التحولات المستمرة في التحالفات ، والتحالفات المضادة تنزع الى عزل الحركات الايديولوجية التي من شأنها تغيير قواعد اللعبة . ان مستوى الصراع وروحه في الشرق الاوسط انما يسيران جنباً الى جنب مع عمليات التشاور والوساطة بين الاطراف[٣٣] . ولا بد ايضاً من القول بأنه في ضوء توافر عائدات النفط بالمنطقة ، فإن البراغماتية تكتسب ارضية جديدة ، اذ تصبح الاقطار المعروفة بأنها راديكالية أكثر اعتماداً من الناحية المالية على الاقطار المصنفة تقليدياً ضمن خانة المحافظين .

ومن السهل أن نرى السبب في عجز هذا النوع من السياسات عن الاستحواذ على خيال اهل الشرق الاوسط ، الذين ما انفكوا يفضلون المشاريع الوحدوية البراقة التي تستهويهم بأكثر مما يفعل الواقع الذي ينطوي على عدم الاستقرار والتجزئة .

وهنا يمكن لمشروع وحدوي ان يكون في غاية الكمال وكأنه عمل فني مرسوم ، كامل الاوصاف ، حسن السمعة ، معتمد على الذات ، يهتم بالمظهر اكثر من اهتمامه بالمغزى والجوهر[٣٤] . وكما اشرنا فإن ما يكمن خلف هذا المنحى القومي المحبط ان هو الا ذلك العجز العام عن التمييز بين مجال السياسة ومجال الحضارة وبصورة ادق ـ العجز عن ادراك ان العلائق الثقافية ، مهما كان عمقها وفعاليتها ، لا يلزم ترجمتها الى عملة سياسية . والمطلوب فهمه هو ان العروبة ظاهرة حضارية ، وميراث ثقافي تشترك فيه كل الشعوب الناطقة بلغة الضاد على نحو ما هو الحال بالنسبة للبلدان الناطقة بالاسبانية او بالانكليزية . وليست العروبة ، في المدى المباشر على الاقل كياناً سياسياً . واذا كانت العروبة قد شجعت بالتأكيد الحكومات العربية على ان تتكلم بصوت واحد في المحافل الدولية ، وعلى ان تتعاون في مسائل ذات مصلحة مشتركة ، فهي لا تنطوي بالضرورة على التحلل من التمايز الوطني لكل قطر ، ولا هي تصادر على حقيقة الاختلاف العميق بين الثقافات القائمة في المنطقة . ان لكل بلد فيها تاريخه الاجتماعي الذي يتفرد به ، وله ايضاً هيكله المؤسسي المحدد الذي يتيح التعبير عن التآزر وامكانات حل الصراعات ، وله تجربته الخاصة مع الاستعمار . وله ايضاً ذكرياته الخاصة عن الشهداء الذين ضحى بهم ، كل ذلك يصل الى تشكيل مصير متميز لكل من هذه الاقطار ولا يزال على الوطن العربي أن يكتشف وضعه السوسيولوجي الاساسي ، على اساس انه عالم بغير مركز سياسي ، وانه اذا ما تصرف كما لو كان كياناً سياسياً متجانساً مثل فرنسا او مثل اوروبا ، بدلاً من كونه عالماً غير متجانس كالهند او كالبلدان الناطقة بالاسبانية ، ان الوطن العربي بهذا ، او بالادق النخب المتنافسة فيه ، لن يؤدي به الامر الى خلق كيان سياسي متجانس ولكن الى خلق « سياسات فوضوية التنظيم »[٣٥] .

---

(٣٣) وهو ما يسميه باتاي بتبسيط واضح : «Conferentiasis» وهو الى ذلك يذهب الى الاعتراف ان التلاقي والتوسط يمثلان الطريقة الخاصة التي يتخذها العرب في صهر القديم والجديد . فالانماط التقليدية لحل الخلافات والتوصل الى الوفاق بالشورى ، والتي برهنت لقرون عن ملاءمتها للمحافظة على او اعادة التوازن الاجتماعي ، طبقها العرب على وضعيات جديدة نتيجة لتبني البلدان العربية الحديثة لبعض عناصر الثقافة الغربية . انظر :

Raphael Patai, *The Arab Mind* (New York: Scribner, 1973), pp. 236-246.

(٣٤) Berger, *The Arab World Today*.

(٣٥) استعمل غيرتز هذا التعبير بالنسبة لاندونيسيا في :

Clifford Geertz, *The Interpretation of Cultures: Selected Essays* (New York: Basic Books, 1973), p. 316.

الوطن العربي الموحد له شكل واحد وواضح يتخذه هو شكل الاتحاد الفيدرالي الذي يسيطر عليه قطر او قطران ، مع ذلك ، ففي ضوء التحيز المناهض للهيمنة الذي يتسم به النظام السياسي . فإن مشروعاً من هذا القبيل محكوم عليه بالفشل . ومن عجب انه يمكن تحقيق درجة اكبر من الوحدة بقدر ما يتم به التخلي عن اسطورة الوحدة السياسية . ومن المهم في هذا الصدد ان نلاحظ انه فيما كانت حرب عام ١٩٦٧ تعني توجيه ضربة تزلزل اركان الحكومات « الوحدوية » فإن التعاون المادي بين البلدان العربية في مسائل التجارة ، والسفر ، والمواصلات قد اصبحت اكثر يسراً ، حتى انه فيما كانت الوحدة العربية على الصعيد النظري تتراجع بصورة قاطعة ، الا انها لم تكن على الصعيد العملي اكثر تجسداً ووضوحاً كما كانت في تلك الايام . وبعد حرب ١٩٧٣ تحول ميزان القوى ناحية الاقطار النفطية ، وكاد يقوم بصورة طبيعية نوع من التكامل المنظم بين الاقطار الغنية التي تفتقر الى القوى العاملة ، وبين قرينتها الاكثر تقدماً من النواحي السياسية والثقافية ، ولكنها بحاجة الى الموارد الاقتصادية . هكذا انطلقت بلدان الخليج تستثمر في السودان والمغرب وتونس ، بينما مضت مصر وتونس ترسلان مساعدات فنية الى اقطار النفط . واستطاعت الجامعة العربية ان تترجم ثروة بعض من اعضائها الى موقف سياسي متناسق في مواجهة اسرائيل ، والى وقفة اقتصادية موحدة بالنسبة للعالم الغني[٣٦] .

وثمة اعتبارات اخرى داخلية وخارجية تجعل من انقاذ الامة من خلال اعادة طرح فكرة الوحدة التي عفّى عليها الزمن ، امراً في غاية الخطورة . ان اسقاط ماضي المرء وكأنه نموذج شامل للبناء الاجتماعي ، وفرضه بصورة متعسفة على النماذج المنافسة للديمقراطية والاشتراكية ، لن يؤدي الا الى قلب الاوضاع في مجتمع معقد نسبياً لتستجيب مع ما ترنتيه طائفة من المتشددين والمبسطين الجائعين الى السلطة . ان فرض تعريف جامد للهوية مثل « العروبة » على حساب الاكراد والبربر ، او مثل الاسلام على حساب الطوائف المسيحية واليهودية ، انما يعني فرض قوالب متعسفة فكرية وسياسية . ان ما تدعو الحاجة اليه هو بالاحرى شكل متعدد الوجوه للهوية ، يمكن أن تتعدد فيه هوية الفرقاء ، فيكونون في وقت واحد اقباطاً ، ومصريين ، وعرباً او يكونون ، اذا اخذنا مثالاً آخر ، مسلمين ، وعراقيين وايضاً اكراداً لا عرباً . إن تجاهل الهياكل الاجتماعية القائمة بدعوى التكامل القومي ينال من التسامح المعروف عن الاسلام ، ويفرض اعباء فادحة على الخصوم وعلى الاقليات التي تعد واقفة خارج الحدود الصارمة لـ « الجماعة » . وعلى الصعيد الدولي، فإن تبني الطروحات الوحدوية العتيقة الحامية يضع في مقدمة الصورة الثنائية الاسلامية القديمة التي ينقسم العالم في اطارها ، وعلى نحو صارم ، الى دار السلم ودار الحرب . وتقسيم العالم الى جزئين لا سبيل للتوفيق بينهما بات مجافياً لروح العصر، وذلك بعد ان تمت عملية تصفية الاستعمار ، انها تنزع الى تكريس روح الانا الجماعية والى تعزيز الموقف المتشدد التقليدي ازاء « الخارج » . وهي تمثل ايضاً موقفاً ضاراً بالنسبة للاتجاه السائد في العالم نحو الاعتماد المتبادل ، بما يفرض على أي مجتمع ايلاء اهتمامه الى ما تقوم به سائر المجتمعات والحكومات . ويكفي ان الاسلام التاريخي ، على الاقل على خلاف الاسلام الاول قد طور لنفسه مزيداً من قدرة التعامل مع الخلافات التي كانت تنشأ خارج اطار « الجماعة » .

---

(٣٦) Ernest B. Haas, *The Obsolescense of Regional Integration Theory* (Berkeley, Calif.: University of California, Institute of International Studies, 1975).

- ٥ -

صفوة القول ، انه بقدر ما ان الحياة السياسية للمجتمعات تستهدي بأفكار متميزة عن هوية الجماعة وسلطتها ، يتمثل دوما خطر عدم تناسق هذه الافكار مع امكانات طرح اشكال سياسية فعالة . وقد انطلقنا في هذه الدراسة من القول ان اي محاولة للزج بالسياسة والثقافة في قالب واحد لن تكون نتيجته الا كارثة محققة . من هنا فإن الوطن العربي ، سيظل يتكلم على الارجح بأصوات متعددة ، وتكمن مهمة عالم الاجتماع في تمييز الاصوات من الضجيج . ولقد كان همنا أن نرسم حدوداً وظروفاً يمكن في اطارها تأكيد الاصالة الحضارية دون أن يترتب على ذلك بالضرورة عجز سياسي ، ويمكن الحفاظ على فعالية العمل السياسي دون ان يترتب على ذلك تشوه حضاري ولأن الهوية ، كما لاحظ Erikson تكون في أكمل مأمن ، عندما تقوم على نشاطات تمارس ، فمن الارجح ان الزعماء السياسيين ، وليس المفكرين النظريين ، اذ يستشعرون حسّ جماهيرهم ، سوف يتبعون النغمة الصحيحة ويتخذون من ثم الموقف الملائم . وما نرجوه هو أن نكون قد أكدنا انه اذا كان ثمة حد لا بد من ان تلتزمه عملية البحث عن التجانس والا انقلبت الى ضدها ، فهناك ايضا حد ادنى لما يمكن أن تصل اليه امور الشرق الاوسط والوطن العربي تجزئة واستغلالاً. ان الوطن العربي ، الممزق بفعل الصراع الداخلي فيه ، وبسبب ما يعده بمثابة عداء خارجي ، بحاجة الى السلام حتى يعزز صورته عند نفسه ، ثم يمضي لاداء رسالته الحقيقية اذا ما توافر امامه الظرف والوقت المناسبان □

دعوة
الى المفكرين والمثقفين العرب

ترحب المستقبل العربي بمساهمة المفكرين والمثقفين العرب بالكتابة فيها حسب القواعد التالية :

١ ـ ان يتراوح حجم المقال بين ٦٠٠٠ ـ ٨٠٠٠ كلمة .

٢ ـ تنشر المجلة ابحاثا ودراسات ومقالات من المدارس الفكرية المختلفة ، ويكون معيار النشر هو الموضوعية ، والمستوى العلمي ، وذلك في حدود التزام المركز بالتوجه القومي العربي الوحدوي .

٣ ـ ترحب المجلة باية اسهامات في ابوابها المختلفة الاخرى (آراء ومناقشات ، نقد الكتب ، تقارير عن الندوات والمؤتمرات) على ان تكون المساهمة في حدود ٢٠٠٠ ـ ٣٠٠٠ كلمة .

٤ ـ يشترط ان تكون الدراسة او المقالة موثقة وان تشمل الاشارات المرجعية : اسم المؤلف ، وعنوان الكتاب ، ومكان النشر ، ودار النشر ، وسنة النشر .

٥ ـ يفضل ان تكون الدراسات مطبوعة على الآلة الكاتبة او بخطوط واضحة تجنبا للأخطاء المحتملة .

٦ ـ تخضع الدراسات الواردة للمركز للتحكيم بواسطة اثنين من الخبراء على الاقل .

٧ ـ يلتزم المركز بتقويم اية دراسة تصله واعلام المؤلف بذلك في حدود شهر من تاريخ استلامها .

٨ ـ الدراسات التي لا يرى المركز صلاحية نشرها لا ترد للمؤلف .

نظرة على الجالية العربية ومؤسساتها في الولايات المتحدة الامريكية

د. علي شتيوي الزغل

جامعة اليرموك في الاردن .

نبذة تاريخية

تعتبر الجالية العربية ـ الامريكية[١] في الولايات المتحدة الامريكية واحدة من احدث الجاليات التي استوطنت امريكا الشمالية بالمقارنة مع الجاليات الاوروبية البيضاء التي كونت نواة المجتمع الامريكي الحديث كالبريطانيين والاسكندنافيين والايرلنديين وغيرهم . وعلى الرغم من هذه الحداثة الزمنية ، فقد بدأت اعداد معقولة من المهاجرين العرب تصل الولايات المتحدة في اواخر القرن التاسع عشر . اضف الى ذلك ، ان افراداً قلة استطاعوا الهجرة قبل هذا التاريخ ، فمثلاً دخل اول مهاجر سوري الى الولايات المتحدة الامريكية وهو طانيوس البشعلاني عام ١٨٥٤ ، ودخلت اول عائلة سورية وهي عائلة جوزيف الاربيلي سنة ١٨٧٨[٢] .

وعلى الرغم من هجرة العرب الى الولايات المتحدة بشكل ملحوظ في الربع الاخير من القرن التاسع عشر ، فإن دوائر الهجرة الامريكية لم تذكرهم في سجلاتها كهوية مستقلة (عرباً او سوريين) الا عام ١٨٩٩ ، وسبب ذلك ان العرب كانوا في ذلك الوقت جزءاً من الامبراطورية العثمانية ، وكانوا يسمون كغيرهم من الاقليات الاخرى ، كاليونان والارمن ، بالاتراك في السجلات الرسمية الامريكية . واعتباراً من ١٨٩٩ بدأت سجلات الهجرة الامريكية تذكرهم بهويتهم السورية ، حيث بلغ عدد المهاجرين العرب بين (١٨٩٩ ـ ١٩١٠) ٥٦٩١٩ شخصاً[٣] .

---

(١) العربي ـ الامريكي هو كل شخص يسمي نفسه هكذا عندما يسأل من قبل الامريكيين ، او يصنفه الآخرون او مجتمعه المحلي هكذا ، وذلك لأنه من اصل يتحدث العربية ، وهو بصورة رئيسية انتماء حضاري للأمة العربية وليس بالضرورة انتماء على اساس النسب الدموي . وعليه فالأشوريون والأرمن والاكراد ... الخ مستثنون ولا ينطبق عليهم هذا الاسم .

(٢) Philip Khûri Hitti, *The Syrians in America* (New York: George H. Doran Company, [1924]), pp. 47-48.

(٣) Ali S. Zaghal, «Arab American Communities and Organizations in the Chicago Area,» *Annual Reports of Immigration and Naturalization Service* (1974).

إن اختلاف مؤرخي الهجرة العربية حول من هو أول عربي مهاجر الى الولايات المتحدة وفي اي سنة ، يوازنه اتفاقهم على جنسية المهاجرين العرب الاوائل[٤] . فهناك إجماع على ان اللبنانيين والسوريين والفلسطينيين كانوا المهاجرين الاوائل الى امريكا الشمالية . وكانت الغالبية العظمى من هؤلاء المهاجرين العرب الاوائل من المسيحيين . اما صفاتهم الاجتماعية الاخرى ، فكانت تعكس صفات شرائح المجتمعات التي قدموا منها في تلك الفترة . حيث كانت الغالبية العظمى من المهاجرين العرب الاوائل ذكوراً (بمعدل ٢٦٧ ذكراً لكل ١٠٠ امراة) ، كما كانوا في مقتبل اعمارهم ، واشتغلوا عمالاً وعمالاً زراعيين ، اذ كانوا قادرين على القيام بالأعمال الشاقة جدول رقم (١) . أما نسبة الامية بينهم فكانت عالية جداً ٥٣ بالمائة ، وكان تعلم اللغة الانكليزية احدى المشاكل الرئيسية التي واجهتهم . اما الهدف الاول لهجرتهم فكان اقتصادياً وذلك لجمع المال بأقصر فرصة متاحة ، ثم العودة الى بلادهم لصرفه بهدوء واستقرار[٥] .

وفي الفترة الواقعة بين ١٩١٠ ـ ١٩٧٦ حصلت تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية مهمة ومتنوعة في المنطقة التي جاء منها المهاجرون العرب الاوائل . وكان اهم هذه التغييرات هو خلق الكيانات العربية الجديدة فيما بين الحربين العالميتين كسورية ولبنان والاردن وفلسطين ، ثم الغزو الصهيوني لفلسطين عام ١٩٤٨ ، هذا من ناحية ، ومحاولات رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي لسكان البلدان العربية منذ مطلع الخمسينات بفضل خطط التنمية والتطوير الوطنية وجهود المواطنين الذاتية من ناحية اخرى . وكانت النتائج ارتفاع نسب المتعلمين والتحضر (سكان المدن) ، وازدياد عدد الوظائف المهنية والاختصاصية ارتفاعاً ملحوظاً بالمقارنة الى فترة أواخر القرن التاسع عشر ، حيث بلغت نسبة المتعلمين لسنة ١٩٦٠ هي ٣٠ بالمائة في مصر ، ٢٠ بالمائة في العراق ، ٣٥ بالمائة في الاردن، ٨٦ بالمائة في لبنان ، ٣٥ بالمائة في سورية . ونسبة التحضر لسنة ١٩٧٠ هي ٤٢ بالمائة في مصر ، ٣٠ بالمائة في العراق ، ٣٢ بالمائة في الاردن ، ٤٠ بالمائة في لبنان و ٣٣ بالمائة في سورية[٦] .

ولقد كان يرافق هذه التغيرات في اقطار الوطن العربي الام ، ظاهرتان متصلتان بهذه التغيرات ، أولاهما استمرار الهجرة الى الولايات المتحدة ، وثانيتهما ، اختلاف الصفات الاجتماعية للمهاجرين الجدد بالمقارنة مع المهاجرين الاوائل ، حيث كانت الصفات الاجتماعية للمهاجرين الجدد تعكس الى درجة كبيرة التطورات التي حصلت في المنطقة العربية وبخاصة في فترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٦[٧] . وهكذا يمكن اعتبار المهاجرين العرب الجدد ١٩٦٠ ـ ١٩٧٦ ممثلين

---

(٤) Hitti, *The Syrians in America*; Abdul Jalil al-Tahir, «The Arab Community in the Chicago Area, a Comparative Study of the Christian - Syrians and the Muslim - Palestinians(Ph.D. dissertation, University of Chicago, Chicago, Dept. of Photographic Reproduction, the Library, 1952); Abdo Elkholy, *The Arab Moslems in the United States: Religion and Assimilation* (New Haven: College and University Press, [1966]); Ibrahim I. Othman, *Arabs in the United States, a Study of an Arab-American Community*([Amman:Sha'sha'a], 1974); Philip M. Kayal and Joseph M. Kayal, *The Syrian- Lebanese in America: A Study in Religion and Assimilation* (Boston: Twayne, 1967), and Assad Saied Kassees, «The People of Ramallah, a People of Christian Arab Heritage,» (Ph.D. dissertation, Florida State University, 1970).

(٥) Hitti, *The Syrians in America*, p. 49, and Elkholy, *The Arab Moslems in the United States: Religion and Assimilation*, pp. 16-18.

(٦) Ali S. Zaghal, «Changing Social Characteristics of Arab Migrants to the U.S.A.,» Forthcoming in: *International Journal of Middle East Studies*.

(٧) المصدر نفسه ، ص ١٠ .

لجنسيات متعددة هي ، لبنان ، سورية ، فلسطين ، الاردن ، مصر ، العراق واليمن وبعض الاقطار العربية الاخرى . كذلك جاءت الغالبية العظمى منهم من مناطق حضرية (سكان مدن في اقطارهم) ، بعدما تطورت لديها نسبة عالية من الولاء الوطني للاقطار التي هاجروا منها . كما ان تركيب الهجرة الحديثة من حيث السن والجنس (رجل ، امرأة) يكاد يكون متوازناً ـ ما عدا اليمنيين ـ بعكس نمط الهجرة الاولى ، مما يشير بوضوح الى نمط هجرة عائلي ، جدول رقم (٢) . اضف الى ذلك خاصيتين اخريين مهمتين : الاولى هي التوازن العددي بين العرب المسلمين والمسيحيين لأول مرة ، والثانية ، وربما الاهم ، هي هجرة ذوي الكفاءات العالية ، وبنسب مختلفة من الاقطار العربية المذكورة ما عدا اليمن . ومما يشير الى خطورة هذه الظاهرة ان نسبة ذوي الكفاءات العالية من المهاجرين العرب في القوة العاملة للفترة من ١٩٦٠ ـ ١٩٧١ بلغت ٤٤ بالمائة (جدول رقم (٢)) .

جدول رقم (١)

المهاجرون العرب الذين دخلوا الولايات المتحدة في الفترة السابقة والحديثة حسب المهنة (١)

الفتـــرة	اختصاصيون (٪)	الياقات البيضاء (٪)	الياقات الزرقاء (٪)	العمال (٪)	مهن اخرى (٪)	المجموع (٪)	عدد القوة العاملة	مجموع المهاجرين
السابقة (١٨٩٩ ـ ١٩١٠)		—	٢٩	٥٠	٢٠	١٠٠	٣٥٩٢٢	٨٩٧٤٠
الحديثة (١٩٦٠ ـ ١٩٧١)	٤٤	٢٧	٢٦	٤	—	١٠١	٢٨٣٧٩	٦١٦٩٣

(١) ان هذا التركيب الوظيفي مبني على تصنيفات دائرة الهجرة ، حيث يشمل الاختصاصيين العاملين : الاختصاصيين والفنيين ومن لهم علاقة بهم ، وتشمل فئة الياقات البيضاء : مديري المزارع ، والمديرين والموظفين المالكين والكتّاب ومن لهم علاقة بهذه المهن ، وتشمل فئة الياقات الزرقاء : المهنيين ، والمزارعين وعمال المقاسم ، والعاملين في المنازل الخاصة والخدم ، وتشمل فئة العمال : عمال المزارع والعمال .

المصادر : احتسبت من : المعلومات المستقاة من التقارير السنوية لدائرة الهجرة والتجنس .

اولاً : اسبـاب الهجرة

إن اسباب هجرة العرب الاوائل والجدد الى الولايات المتحدة تكاد تكون واحدة تقريباً في الحالتين نفسيهما ، الا أن اهمية هذه الاسباب تختلف من فترة الى اخرى ، ومن قطر الى آخر . إذ يبدو ان الاسباب الاقتصادية كانت الدافع الاول للمهاجرين الاوائل ، بينما احتلت الاسباب السياسية الدينية (شعور الموارنة المسيحيين ، وبخاصة المتعلمين منهم ، بالاضطهاد في عهد العثمانيين) المرتبتين الثانية والثالثة من الاهمية على التوالي . وبالمقابل احتلت الاسباب السياسية المرتبة الاولى في الهجرة الحديثة بين الفلسطينيين اللبنانيين من جنوب لبنان خلال ١٩٧٤ ـ ١٩٧٦ ، وذلك لافراغ المناطق المعنية من السكان الاصليين ، وامتصاصهم في مناطق اخرى ، ولتسهيل عملية الاستيطان الصهيوني في الحالة الاولى واعادة التوازن الجغرافي السكاني ، وعزل

المقاومة الفلسطينية في الحالة الثانية . كما كانت الاسباب السياسية وراء الهجرة الحديثة لعدد كبير من ابناء الاقليات . ولا يمكن هنا تقليل دور العامل الاقتصادي في الهجرة العربية الحديثة اذ احتل المرتبة الثانية في اسباب الهجرة الحديثة بين ابناء اليمن ، على الرغم من وجود عدد قليل منهم هاجروا لاسباب سياسية بعد ثورات اليمن الاخيرة . وتأتي العوامل الاجتماعية (وحدة العائلة) والدينية في المرتبتين الثالثة والرابعة في سلم اسباب الهجرة الحديثة .

جدول رقم (٢)

نسبة الذكور الى الاناث بين المهاجرين العرب الى الولايات المتحدة حسب البلدان التي ينتمون اليها ، خلال الفترة ١٩٦٢ ـ ١٩٧٠

البلد	السنة	عدد الذكور لكل ١٠٠ امرأة
الاردن	١٩٦٣	١٨٢
	١٩٦٥	١٨١
	١٩٦٧	١٣٩
	١٩٧٠	١٢٦
الجمهورية العربية السورية	١٩٦٣	١١٧
	١٩٦٥	١٣٦
	١٩٦٧	١٢٤
	١٩٧٠	١٤٤
العراق	١٩٦٣	١٤١
	١٩٦٥	١٧٩
	١٩٦٧	١٥٠
	١٩٧٠	١٤٣
لبنان	١٩٦٣	١٤١
	١٩٦٥	١١٧
	١٩٦٧	١١٦
	١٩٧٠	١٣٢
مصر	١٩٦٣	١٢٤
	١٩٦٥	١١٧
	١٩٦٧	١٢٣
	١٩٧٠	١٦٤
كل المهاجرين العرب	١٩٦٧	٧٨
	١٩٧٠	٩٠

المصادر : احتسبت من : التقارير السنوية لدائرة الهجرة والتجنس الامريكية .

ثانياً : التوزيع الجغرافي

يقدر البعض عدد افراد الجالية العربية في امريكا الشمالية بين ١,٥ ـ ٢ مليون نسمة[٨] الا أن هذا التقدير في رأينا فيه شيء من المبالغة . ولربما كان التقدير الحقيقي يقارب ١ـ ١,٢٥ مليون نسمة .

إن فرص العمل المتوافرة سواء أكان في المصانع او في الوظائف او في التجارة ، اضافة الى الروابط العائلية، لعبت دوراً مهماً في التوزيع الجغرافي للجالية العربية. ونتيجة ذلك يميل افراد الجالية العربية الى الاقامة في الولايات والمدن الصناعية الكبيرة . وتفيد التقديرات ان عدد العرب ـ الامريكان في ولايتي كاليفورنيا ونيويورك يراوح بين ٢٠٠ـ ٢٥٠ الف نسمة لكل منهما . وتحتل الولايات التالية : ميتشغن ، النيويز ، اوهايو ، المرتبة الثانية وفي كل منها بين ٩٠ ـ ١٢٠ الف نسمة . وتليها كل من ولاية ماشوستس ، نورث كارولينا ، فرجينيا ، وسكنسن ،نيوجرزي ، فلوريدا ، ماريلاند ، واشنطن ، انديانا ، ميسوري ، كنكتيكت ، منيسوتا ، جورجيا، لويزيانا ، وبحدود ٣٠ ـ ٦٠ الفاً لكل منها . كما يقدر عدد العرب ـ الامريكان بين ٥ـ ٢٠ الفاً في كل من الولايات التالية : كلورادو ، تنسي ، الباما ، اريزونا، وست فرجينيا ، اوكلاهوما ، اريغن ، كنتكي ، واشنطن العاصمة ، ايوا ، ساوث كارولينا، رود ايلاند ، كنساس ويوتا .

كما يؤكد مؤشر آخر للتوزيع الجغرافي للجالية العربية (الجيل الاول) ، صحة التوزيع الجغرافي العام للجالية . ففي مجموع ٦٠ الف نسمة الذين عبأوا عناوينهم لدى دائرة المهاجرة عام ١٩٧٤ ، (وذلك يشمل كل المهاجرين الذين معهم بطاقة اقامة دائمة ، الطلاب بالتبادل)، نجد ان بين (٦٠ ـ ٨٠ بالمائة) منهم في الولايات المتحدة حسب اعدادهم فيها : كاليفورنيا ، ميتشغن، نيويورك ، النيويز ، نيوجرزي وماسشوستس[٩] .

ثالثاً : ما هي الجالية العربية او من هو العربي ـ الامريكي ؟

الجالية العربية الامريكية هي ابناء وبنات الاقطار العربية الذين هاجروا حديثاً (الجيل الاول) او كل من كان احد ابويه او احد اجداده لغاية الجد الخامس من اصل عربي (بالمعنى الحضاري العربي) وقد هاجر من البلاد العربية . ان ما يمكن اثارته بهذا الصدد ، هل هناك جالية عربية واحدة ام جاليات عربية متعددة ؟

على مستوى معين من التحليل يمكن القول ان هناك جالية عربية امريكية واحدة وذلك لاشتراك ابناء وبنات الجاليات في الخصائص الاساسية العامة التالية : اللغة العربية (الجيل الاول وبعض افراد الجيل الثاني) ، الحضارة العربية المتشابهة في الاقطار التي قدموا منها .

---

(٨) *The American Arabic Speaking Community Almanac* (Los Angeles:The News Circle,1975),pp.86-87 يذكر ان مسودة دراسة اعدها Arab - American Media of Columbus, Ohio تبين انه عام ١٩٧٠ بلغ عدد الامريكيين المتحدرين من اصل عربي ١٦٦٢٠٠٠ بينهم ١٠٨٠٠٠٠ تعدوا سن الانتخاب اي الثامنة عشرة ، و ١٠٨٠٠ تعدوا سن الخامسة والعشرين ويحوزون درجات جامعية .

(٩) Zaghal, «Arab American Communities and Organizations in the Chicago Area,».

الانتساب الى العرب بدرجة من الدرجات ، والبقعة الجغرافية ذات الخصائص المشتركة التي قدموا منها وهي الوطن العربي ، وربما الاعتزاز بالتاريخ العربي . اضف الى ذلك عاملاً آخر الا وهو تصنيفهم واعتبارهم من قبل المجتمع الامريكي الكبير كعرب او امريكان من اصل عربي بغض النظر عن تمايزهم الداخلي ، ومعاملتهم كعرب بناء على هذا التصنيف ، وبخاصة بعد حرب حزيران / يونيو سنة ١٩٦٧ و تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ . ويشير عدد من الباحثين الى ظهور الهوية العربية ـ الامريكية بينهم نتيجة تأثير معاملة الامريكان لهم من جهة ، وتأثير قضايا الوطن الام عليهم من جهة اخرى . الا انه يوجد الى جانب هذه الخصائص المشتركة والموحدة ، خصائص اخرى مفرقة مما يجيز الحديث عن الجاليات العربية المتعددة في الولايات المتحدة الامريكية ، ولعل اهم هذه الخصائص:

١ ـ الدين ، حيث هناك المسلم والمسيحي ، ثم التفرعات الطائفية في كل الى سني ، شيعي ، ودرزي من جهة ، والى كاثوليكي ، ارثوذكسي ، ماروني ، روم كاثوليك وقبطي ... الخ من جهة ثانية .

٢ ـ الاقطار التي قدموا منها والتي استطاعت بفعل عوامل متعددة تقوية الهوية القطرية على حساب الهوية القومية العربية،مثال ذلك الاعتزاز والانتماء السوري،اللبناني،الفلسطيني..الخ.

٣ ـ الطبقة الاجتماعية والسلوك المتعلق بها ، فهناك شريحة الطبقة العليا ، ذات الكفاءات العالية من التجار والمهنيين ، والعمال غير المهرة .

ان هذين المستويين القومي والقطري ـ الطائفي من التحليل ضروريان لفهم العوامل المتشابكة والمؤثرة في بنية هذه الجالية ، وبخاصة لفهم التركيب الطبقي لها ايضاً . وعلى اساس اعتماد نوع العمل والدخل الذي ينتج عنه كقياسين اساسيين يمكن اعتبار التركيب الطبقي للجالية العربية ككل مكون من الشرائح (الطبقات) التالية :

أ ـ شريحة التجار واصحاب المصانع الكبيرة : وهم اصحاب المصانع والتجارة الكبيرة والذين اكتسبوا او اكتسبت تجارتهم وصناعتهم شهرة على مستوى الولايات المتحدة مثال ذلك حجار وفرح ، ومعلوف لملابس الرجال والنساء ، ورحال وادي للمنتوجات الحيوانية ، وعصير ومرطبات حداد ، وربما انضم الى هؤلاء كبار الاطباء والمحامين والسياسيين ورجال البنوك كالدكتور دبغي وعبود في فيرست ناشونال بنك بشيكاغو ، وحلبي ، وداني توماس ، ورالف نادر ، والسناتور ابو رزق وغيرهم . ويكاد يكون كل افراد هذه الشريحة من اللبنانيين السوريين المولودين في الولايات المتحدة .

ب ـ شريحة ذوي الكفاءات العالية وهم كل من يحمل شهادة الدكتوراه او الماجستير في موضوع معين ، الاطباء واطباء الاسنان ، المهندسون والصيادلة والمحاسبون والاختصاصيون الاجتماعيون واساتذة الجامعات ... الخ ، وهم من مختلف الاقطار العربية ـ ما عدا اليمن ـ ولكن بنسب مختلفة حيث تحتل مصر وبعدها العراق الطليعة في التصدير من هذه المهن وبخاصة بين عام ١٩٦٠ـ ١٩٧٦ .

ج ـ شريحة التجار الصغار وهم اصحاب المحلات التجارية الصغيرة ، والبقالات الغذائية

ومحلات بيع الخمور ، والمطاعم ، والفنادق الصغيرة ، ومحلات الهدايا ، والمخابز والافران ، ومحلات كيّ الملابس واصلاح الاحذية ، ومحلات بيع السيارات المستعملة ومحلات البنزين واصلاح السيارات ، (الاساس البيع بالمفرد) وما شابه ذلك . واغلبية هؤلاء من الفلسطينيين والاردنيين والعراقيين وبخاصة (الاقليات) .

د ـ شريحة الموظفين : وهم غالباً ما يعملون في المكاتب وعملهم فني او اداري او كتابي او خدمة عامة مثال ذلك موظف البنك الصغير او كاتب في شركة ، او طابع على الآلة الكاتبة ، او مسّاح ، أو موظف شركة طيران ، او موظف تأمين وغيره . وهذه الشريحة منتشرة بين ابناء كل الجاليات باستثناء اليمنيين .

هـ ـ شريحة العمال الفنيين وهم عمال الميكانيك والخراطة واللحم والرسم والطبخ ورئيس العمال (فورمان) وعمال الآلات المعقدة والعامل الكهربائي والفني الطبي وغيرهم . واغلب هؤلاء من الفلسطينيين ـ الاردنيين واللبنانيين .

و ـ شريحة العمال غير الفنيين : وهم العمال الذين يشتغلون على التجميع الآلي والعمال الزراعيون والباعة المتجولون . ونسبة التعليم قليلة بين هذه المجموعة ولا تتعدى المرحلة الابتدائية . وغالبية هذه الشريحة من اليمن وفلسطين والاردن ولبنان الجنوبي .

ز ـ الطلاب وهي الشريحة الوحيدة التي يحتار العلماء الاجتماعيون في تصنيفها لانها شريحة انتقالية وربما كان لديها جذور مع مختلف الشرائح خلال المرحلة الانتقالية .

إن النسب التقديرية لكل شريحة لا يمكن معرفتها بالضبط ، وذلك لانعدام الاحصائيات ولأن العرب الامريكان او الاقطار التي قدموا منها لا تذكر في الاحصائيات السنوية للولايات المتحدة الامريكية مما يزيد في تعقيد الامور وعدم توافر المعرفة الاكيدة حول موضوع الاجيال او الزمن الذي قضاه الفرد في الولايات المتحدة . واذا ما اعتمدنا المعلومات التي يعطيها المهاجرون العرب عن وظائفهم لدى دخولهم الولايات المتحدة يمكن الحصول على التركيب الطبقي التالي للمهاجرين العرب (ما عدا اليمن) ما بين عام ١٩٦٠ وحتى عام ١٩٧١ :

٤٤ بالمائة	ذوو الكفاءات العالية او الاختصاصيون
٢٧ بالمائة	تجار صغار وموظفون
٢٦ بالمائة	عمال فنيون
٤ بالمائة	عمال غير مهرة (الاقطار المشمولة هنا هي : لبنان ، سورية ، الاردن ـ فلسطين ، العراق ومصر)

واذا طبقنا هذا التركيب الطبقي السداسي على التقسيم العمودي للجاليات العربية بمعنى الجالية السورية او اليمنية ... الخ ، نحصل على صورة اكثر تعقيداً ، كما ان الصورة الناتجة عن التقاطعين الافقي والعمودي لكل جالية تختلف عن الصور الاخرى للجاليات العربية . فاليمنيون مثلاً ، يحتلون قاعدة الهرم الطبقي حيث الغالبية العظمى منهم عمال غير مهرة يشتغلون في مصنع السيارات في ديترويت او عمالاً زراعيين في كاليفورنيا . وعلى العكس من ذلك يحتل اللبنانيون ـ السوريون قمة الهرم وفي الطبقات الثلاث العليا منه وبتمركز واضح في القمة ، بينما يتمركز المصريون والعراقيون في شريحة ذوي الكفاءات العالية . اما الفلسطينيون

والاردنيون فيتوزعون على مختلف شرائح الهرم ـ ما عدا القمة ـ ولربما لوحظوا في شـريحة ذوي الكفاءات اكثر من اي شريحة اخرى .

رابعاً : الوضع الاقتصادي

يكاد يجمع اغلب العلماء الاجتماعيين على ان هناك علاقة ايجابية بين الوظيفة التي يمارسها الفرد والدخل الناتج منها . وعليه فإن دخل هذه الشرائح الست يعكس الى حد كبير وضعها الاقتصادي والوظائف التي تشغلها في الهرم المذكور مع تعديلات بسيطة حيث يزداد الدخل بـدءا من قاعدة الهرم ، مع فرق شاسع بين دخل الطبقتين العليين ودخل الطبقتين الدنيين . ويمكن اعتبار الدخول التالية للشرائح الست المذكورة تقديراً يقترب من الحقيقة كثيراً .

الشرائـح الاجتماعيـة	معدل الدخل السنوي للفرد بالدولارات
١ ـ كبار التجار واصحاب المصانع	٢٥٠ الفاً فأكثر
٢ ـ الاختصاصيون وذوو الكفاءات العليا	١٥ ـ ١٠٠ الف تقريباً
٣ ـ التجار الصغار	١٥ ـ ٤٠ الفاً تقريباً
٤ ـ الموظفـون	٨ ـ ١٣ الفاً تقريباً
٥ ـ العمال الفنيـون	٧ ـ ١٢ الفاً تقريباً
٦ ـ العمال غير المهرة	الى ٦ آلاف تقريباً

وغنيّ عن القول ان لكل شريحة من شرائح الجالية العربية تطلعات واهتمامات ومصالح تختلف عن تطلعات ومصالح واهتمامات الشرائح الاخرى سواء بـالنسبة للمجتمـع الامريكي او بـالنسبة للارتباط بقضايا الوطن العربي او قضايا الاقطار التي جاؤوا منها ، وبخاصة القضية الفلسطينية .

خامساً : تصنيف المؤسسات القائمة

يمكـن اعتبار المؤسسات القائمة في الجالية هي انعكاس لحاجات وتطلعات الشرائح السابقة الذكر في الجاليـة العربيـة الامريكيـة . وعليه ومـع نوع من الاحتيـاط في التعميم ، يمكن تصنيف المؤسسات القائمة (على اساس شروط سهولة الانتساب الى اي منها) الى ما يلي :

١ ـ مؤسسات وأندية البلد / القرية التي قدم منها المهاجر

يوجد مثل هذه المؤسسات والاندية في المدن الامريكية الكبيرة وحيثما وجد عدد كاف من ابناء تلك القرى والمدن الصغيرة ، كنادي رام الله ، ونادي بيتونيا وجمعية عين يبرود ونادي زحلة ، وجمعية عينتنيت .. وغيرها . وعندما يوجد اكثر من نادٍ باسم تلك القرية / البلد ، ربما كان لها اتحاد على مستوى الولايات المتحدة ، كاتحاد نادي رام الله الذي يضم اكثر من ١٨ نادياً .

إن اغلب مؤسسات القرية / البلدة هي فلسطينية او لبنانية ومكونة من الجيل الاول(*) . وان الانتماء لهذه الاندية مقصور على ابناء البلدة التي يحمل النادي اسمها ، فالانتماء لنادي رام الله مثلاً مقصور على ابناء رام الله او من له صلة نسب او قرابة لهم كانسبائهم من بيرزيت ، يافا ، البيرة، بيت لحم والقدس وبخاصة المسيحيين منهم . وتقوم بمساعدة ابنائها هنا وفي فلسطين المحتلة . ويعتبر نشاطها الاساسي بالنسبة لابنائها نشاطاً اجتماعياً ترفيهياً تعليمياً : كالحفلات وخصوصاً في الاعياد ، وتعليم النشء اللغة العربية ، ومحاولة عدم الذوبان في المجتمع الامريكي عن طريق تعريف الشباب والشابات بعضهم ببعض لغرض الزواج . وان أبرز نقطة ضعف فيها هي قصر العضوية على ابناء وبنات رام الله فهي مغلقة من هذا القبيل . أما تأثير هذه المؤسسات بصورة عامة في المجتمعات العربية الاخرى او المجتمع الامريكي فهو يكاد يكون معدوماً ، وذلك لطبيعة اهدافها وتركيبها وشروط العضوية فيها ، فهي لأبناء القرية وتكاد تكون مغلقة للعرب الآخرين وطبعاً للامريكان .

٢ ـ المؤسسات القطرية

هي التي تقوم على اساس جمع ابناء القطر الواحد في مؤسسة واحدة واغراض هذه المؤسسات تختلف من اجتماعية ، ثقافية الى سياسية . والامثلة على ذلك ـ اتحاد لبنان ، الجمعيات اليمنية ، والنادي الفلسطيني ... الخ . ويشكل الجيل الاول من المهاجرين الغالبية العظمى من منتسبي هذه المؤسسات عادة .

ويغلب على اعضاء هذه المؤسسات الوعي القطري اولاً ، فلسطيني ، لبناني ... الخ . وتعتبر الاندية الفلسطينية اكثرها وعياً والماماً بالقضية الفلسطينية وربما الوحدة العربية ، وذلك لأن القضية الفلسطينية تمسها مباشرة . ولهذه المؤسسات فاعلية محدودة وبخاصة بين ابناء الجيل الاول فمثلاً تقوم بجمع التبرعات المادية والطبية وترسلها مباشرة لاقطارها . اما تأثيرها في الجالية الامريكية فهو معدوم . وابرز نقاط ضعفها قطريتها وعدم انفتاحها على باقي الجاليات العربية .

٣ ـ المؤسسات القطرية الامريكية

تضم عادة ابناء قطر عربي واحد وبخاصة اجياله المولودة في الولايات المتحدة كالنادي السوري اللبناني ـ الامريكي ، او النادي الفينيقي ـ الامريكي . ان الوعي القومي العربي لأعضاء هذه المنظمات ضعيف ، ويغلب عليهم الوعي السياسي بالحياة الامريكية على المستويين المحلي والقومي ، وهم يفضلون الحلول السلمية للقضية الفلسطينية ، ويعترفون بحق العيش في فلسطين لكل من الفلسطينيين ولاسرائيل بحدود قبل عام ١٩٦٧ . والغالبية العظمى منهم تؤيد الحزب الجمهوري ، والاقلية تؤيد الحزب الديموقراطي . وهم ميالون لتأييد السياسة الواقعية البراغماتية . ولهذه الاندية اتحادات في كل تقسيم جغرافي في الولايات المتحدة .. مثلاً اتحاد النوادي السورية اللبنانية الامريكية في الوسط الغربي. وفي الفترة الواقعة بعد حرب ١٩٦٧ بدأوا يتقربون وبدرجات متفاوتة من العرب الآخرين في امريكا اكثر مما كانوا عليه ،وخصوصاً بعد استمرار الغزو الاسرائيلي لجنوب لبنان . ويبدو

(*) المعلومات الواردة في هذا القسم اعتمدت الطريقة الميدانية الانثروبولوجية والطرق الاجتماعية الاخرى كالملاحظة والملاحظة المباشرة وغيرها .

ان الغالبية منهم بدأت تعتبر نفسها عرباً ـ امريكانيين بدلاً مما كانوا يعتبرون انفسهم قبل ١٩٦٧ امريكيين او امريكيين من اصل سوري ـ لبناني .

إن فاعليتهم قوية بين الجاليات السورية وخصوصاً بين الاجيال المولودة في الولايات المتحدة الامريكية ، كذلك لهم فاعلية محدودة في المجتمع الامريكي وبخاصة فيما يتعلق بالعلاقات العامة . ويرجّح ان اغلب الاعضاء البارزين في الجمعية الوطنية للعرب الامريكان (National Association of Arab Americans) (NAAA) انما تدربوا وجاؤوا من مثل هذه الجمعيات . وفي فترة حرب تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ برزت مجموعة من اعضاء هذه الاندية في بعض المناطق ونشطوا في حقل الاعلام والصحافة حول عدم ارسال المتطوعين او الجيش الامريكي الى الشرق الاوسط . ومن ابرز نقاط القوة فيها فهمها الجيد للعقلية الامريكية ، واختيارها الاسلوب المناسب لمخاطبتها . ويمكن ان يكون بعضهم مؤثراً جداً في برنامج اعلامي للتأثير في قطاعات المجتمع الامريكي كالكنائس والاندية والجامعات وغيرها .

٤ ـ المؤسسات العربية الامريكية

تعمل هذه المؤسسات وبدرجات مختلفة على تنظيم الجالية العربية ـ الامريكية وربطها بالقضايا الاساسية في الوطن والعمل على نصرة هذه القضايا وبخاصة القضية الفلسطينية . ويتجه القسم الاول من هذه المؤسسات الى الاجيال الاولى من المهاجرين وخصوصاً الفلسطينيين مثل الكونغرس العربي الامريكي لفلسطين (Arab American Congress for Palestine) . والقسم الثاني منها يعمل على تنظيم الجالية العربية الامريكية بمفاهيم وانماط امريكية ضمن الاطار الامريكي وحسب القوانين المعمول بها في الولايات المتحدة . ويركز على التأثير في السياسة الامريكية وتحويلها من سياسة منحازة الى اسرائيل الى سياسة معتدلة وغير منحازة لاسرائيل ، وتدعو الى فهم علمي غير متعصب للوطن العربي ومشاكله . واهمها **لجنة العمل حول العلاقات العربية الامريكية** (Action) و **الجمعية الوطنية للعرب الامريكان** (NAAA) .

إن **لجنة العمل حول العلاقات الامريكية** ضعيفة جداً عددياً، الا ان نشاطها الاعلامي جيد وذلك بفضل جريدتها (Action) التي تصدر اسبوعياً ما عدا اربعة اسابيع في السنة .

الا ان اهم هذه المؤسسات هي **الجمعية الوطنية للعرب الامريكيين** (NAAA) لذا سنورد بعض التفاصيل عن هذه المنظمة . فهي تهدف بشكل اساسي الى جمع العرب الامريكان في الولايات المتحدة وتنظيمهم ، ليكون لهم صوت مسموع بقدر الامكان في السياسة الامريكية الداخلية والخارجية ، كما عملت وما زالت تعمل مع باقي الاقليات الاخرى نحو هذا الهدف . فهدفها الاساسي سياسي بالدرجة الاولى اذن وذلك عن طريق :

ـ دعم المرشحين من اصل عربي للمقاعد الانتخابية في مختلف المدن والولايات وذلك للمقاعد في الكونغرس المحلي والفدرالي .

ـ المحافظة على المثل الانسانية التي نص عليها الدستور الامريكي بما في ذلك حق تقرير المصير والعدالة لجميع الشعوب وتأكيد فخر واعتزاز الامريكيين العرب بتراثهم القومي العربي الذي ساهم في دفع عجلة الحضارة الانسانية وتطويرها والدفاع عن المبادىء العليا في الديمقراطية والسلام .

ـ تحسين العلاقات التقليدية التي تربط شعب الولايات المتحدة بالاقطار العربية .
ـ الانخراط في العمل السياسي والثقافي الاجتماعي والتعليمي في الولايات المتحدة بهدف ديمومة النشاط العربي الامريكي في السياسة الامريكية .

ـ دعم ومساندة الامريكيين العرب في جميع انحاء امريكا والمرشحين لمناصب انتخابية والعمل على انجاحهم في الانتخابات وايصالهم الى المراكز النيابية على المستويين المحلي والفدرالي .

ـ اسناد ودعم اعضاء الكونغرس الامريكي والمسؤولين الامريكان الذين يؤيدون اهداف الجمعية الوطنية للعرب ـ الامريكان .

ـ تبادل الآراء ووضع الخطط واجراء الحوار مع جميع الجمعيات بهدف تحسين العلاقات الامريكية العربية[١٠] .

وللجمعية فروع عديدة الا انها تتركز في الساحل الشرقي ، واغلب الاعضاء وبخاصة القياديين والعاملين من كبار رجال الاعمال والتجارة والمولودين في الولايات المتحدة ـ الطبقات الثلاث العليا من الهرم ـ هم من السوريين اللبنانيين .

٥ ـ مراكز الجالية العربية

هي مراكز هدفها خدمة الجالية في المحافظة على تراثها القومي وعدم الذوبان في المجتمع الامريكي عن طريق الوسائل التعليمية ، الاجتماعية والسياسية . وتحاول هذه المراكز التي يزيد عددها على عشرة مراكز ان تمثل مختلف الاقطار العربية التي وفدت منها الجالية . ان اهم وظائف هذه المراكز ، هي انها نقطة استقطاب لبعض ابناء الجالية من حيث تعليم ابنائهم العربية ، واحياء بعض الاحتفالات الدينية والمناسبات الوطنية ، واهم مشاكلها التناحر على زعامة هذه المراكز .

٦ ـ المؤسسات الخيرية

هدفها مساعدة المحتاجين من ابناء اللاجئين الفلسطينيين والمتضررين بسبب احداث الحرب في الشرق الاوسط . ويتركز هدفها الاساسي في جمع المساعدات المادية والادوية والملابس والبطانيات ومواد الاسعاف الطبية وغيرها ، واهم هذه المنظمات :

ـ جمعية الاراضي المقدسة (United Holy Land Fund)
ـ الصندوق العربي الفلسطيني (Palestine Arab Fund)
ـ جمعية المساعدات الطبية والتربوية للاجئي الشرق الاوسط (Omen)
ـ جمعية ضحايا الحرب (War Victim Society)

إن قوة هذه المؤسسات تتمثل في تحريك العواطف الانسانية في الناس واقتصار عملها الرئيسي على جمع التبرعات . اما نقاط ضعفها فتتمثل في تعاقب الوجوه القيادية نفسها وفقدان الثقة ببعض هذه الوجوه .

---

(١٠) *National Association of Arab-Americans*, various issues.

٧ ـ المنظمات الاختصاصية

هي المنظمات التي تجمع ابناء اختصاص او مهنة معينة ، واغراض مثل هذه المنظمات هي تربوية ، علمية ، اجتماعية ومهنية وأهمها :

منظمة الخريجين إلعرب الامريكان AAUG
(The Association of Arab - American University Graduates)

ـ جمعية الاطباء العرب (Arab Medical Society)

ـ جمعية الفيزيائيين العرب (Arab Physicist Society)

ـ جمعية التجار العرب ـ سان فرانسيسكو (Arab Grocer's Society)

ـ منظمة الطلبة العرب (Arab Student Organization)

إن اقوى هذه المنظمات بين صفوف الجالية هي منظمة الخريجين العرب الامريكان ومنظمة الطلبة العرب . واذا ما علمنا مدى درجة التعليم العالية التي يتمتع بها اعضاء هاتين المنظمتين لادركنا ان هناك درجة عالية من الوعي القومي متوقعة بينهم . وهذا ما تتميز به كلتاهما بخاصة منظمة الطلبة العرب . وتركز كل منهما بوسائلها الخاصة على دعم القضية الفلسطينية والوحدة العربية والعمل السياسي الديمقراطي في الوطن العربي .

إن الغالبية العظمى من اعضاء جمعية الخريجين العرب هم من ذوي الكفاءات العالية وتتجه في نشاطها الى العرب الامريكان وبصورة خاصة الى الامريكان المتعلمين ، الصحافة ، المدارس والجامعات . وتتمثل قوتها في انتاجها العلمي الموضوعي حول القضية الفلسطينية والعربية . ولقد اصدرت هذه الجمعية عدة كتب وكتيبات وفيلمين عن الفلسطينيين ، يتركز ضعفها في اقتصارها على المتعلمين من ذوي الاختصاص ، وعدم تغلغلها في صفوف الجالية وبخاصة العمال وصغار التجار وغيرهم . ويزيد عدد فروعها في الولايات المتحدة على عشرين فرعاً .

وتتوجه منظمة الطلبة العرب الى الطلبة العرب دون استثناء . وتتمثل قوتها في وضوح فكرها القومي العربي . الا انها تعاني ضعف امتداد قاعدتها الطلابية وسيطرة التنافس الحزبي بين اطرافها بحيث يطغى الكسب الحزبي لأي منها على المصالح المهنية العامة للطلبة والمنظمة . وللمنظمة ـ فروع في اغلب الجامعات الامريكية الكبيرة التي فيها عدد معين من الطلبة العرب[١١] .

خاتمـــة

يمكن القول ان هناك جالية عربية ـ امريكية في الولايات المتحدة يقدر عددها الآن بحوالى مليون وربع مليون نسمة ، وهذه الجالية حديثة العهد بالمقارنة مع الجاليات الاوروبية القديمة . وبينما كان السوريون اللبنانيون والفلسطينيون من المسيحيين العرب هم الرواد الاوائل في الهجرة الى الولايات

---

(١١) تستحق كل من منظمة الخريجين العرب الاميركان ومنظمة الطلبة العرب في الولايات المتحدة دراسة خاصة بها .

المتحدة ، ولا يزالون، الاّ ان المسلمين العرب من مصر فالعراق فالاردن واليمن استمروا في خوض عملية الهجرة الحديثة . ان اسباب الهجرة العربية القديمة والحديثة الى الولايات المتحدة هي أسباب اقتصادية وسياسية ـ دينية . اما صفات المهاجرين ، فقد عكست والى حد كبير ، صفات الشرائح الاجتماعية التي هاجروا منها . ان اهم ما يميّز الهجرة العربية الحديثة هو هجرة الكفاءات العربية العالية ولعل الشرائح (الطبقات) الاجتماعية الاساسية للجالية العربية ـ الامريكية حسب نوع العمل والدخل الناتج عنه هي : شريحة التجار واصحاب المصانع الكبار ، شريحة ذوي الكفاءات العالية ، شريحة التجار الصغار ، شريحة الموظفين ، شريحة العمال الفنيين ، شريحة العمال غير الفنيين ، واخيراً شريحة الطلبة .

إن المؤسسات القائمة في الجالية العربية ـ الامريكية هي جزء لا يتجزأ من البيئة الاجتماعية العامة لهذه الجالية . كما يمكن اعتبار اهداف هذه المؤسسات وتطلعاتها انعكاساً لأهداف وتطلعات وحاجات الشرائح والجماعات الاجتماعية التي جاءت منها، تلك الجماعات التي بدأت تتأثر بدرجات متفاوتة بعمليات التمثيل (الذوبان) نتيجة عيشها في المجتمع الامريكي من ناحية ، وبمشكلات الوطن الام من ناحية اخرى .

ولا يستطيع الدارس الا ان يلمس بوضوح تنامي الافكار الاساسية ، والمؤسسات الاجتماعية ، والمنظمات العلمية الاختصاصية ، والممارسات السلوكية التي تبشر بظهور جالية عربية ـ امريكية واحدة ، بحيث تكون مؤسسات هذه الجالية موازية للمؤسسات القروية والقطرية احياناً ، ومتعارضة معها احياناً اخرى ، ومكملة لها ومتجاوزة اياها احياناً ثالثة □

صَدر حديثاً

عَن

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة كتب المستقبل العربي (٣)

مصر

والمروبة وثورة يوليو

مجموعة من الباحثين

الجزائـــر والمسألـــة الثقافيـــة : التناقضـات الثقافيـــة (الجـــذور)

محمـــد الميلـــي

مفكر جزائري، وعضو مجلس امناء مركز دراسات الوحدة العربية .

مقدمـــة

حاولنا ، فيما سبق ، ان نلم ببعض العوامل التي تلقي بعض الضوء عـلى المسار الذي ادى الى تفجير المسالة الثقافية في الجزائر على تلك الصورة التي عرفتها في ربيع ١٩٨٠ . وقد شاهدنـا خلال عرض بعض خطوط المشروع الإستعمـاري بنوعيـه ، القديم والجـديد ، بعض الآثـار التي ترتبت على ذلك عبر المجال السياسي متصلة بالموقع الذي تحتله الجزائر من جهة ، وبالعينـات التي خلفها التكوين المعتمد خلال العهد الاستعماري ، من جهة اخرى[1] .

لكن الالمـام بأهم خـطوط المسار الذي ادى الى تفجـير المسألة الثقـافيـة يتـطلب ايضـاً أن نتعرض الى مجموعة اخرى من العوامل ، تتصل بالوضع الثقـافي قبل حـرب التحريـر الوطني من جهة ، وبالنتـائج التي افـرزها ذلك الوضـع الثقافي ، واستمـر مفعولهـا بعد الاستقـلال من جهة اخرى .

اولاً : من المدرسة الفرنسية ...

لقد راهن الاستعمار ـ منذ زمن مبكر ـ على المدرسة الفرنسية لتحقيق مشروعه ، خصوصاً في حرمان اللغة العربية من حق الوجود الرسمي المعلن والمعترف به . وقد كان إعراض الجزائريين عن المدرسة الفرنسية شاملاً، مما جعل الادارة الفرنسية تفـرضه اجبـارياً ، عسى ان تتغلب بـذلك على هذا اللون ، من الصمود الثقافي ودون ان نتـوسع في هـذا البحث كثيراً ، يكفي ـ لكي نـأخذ صورة عن هذا الصمـود ـ ان نورد شهـادتين لاثنـين من خريجي المـدارس الفرنسيـة من جهتين

---

(١) محمد الميلي، « الجزائر والمسألة الثقافية : قدر الموقع ومتاعبه »، **المستقبل العربي**، السنة ٥، الاعداد ٤٢ ـ ٤٤ (آب / اغسطس ـ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٢) ، ص ١١١ ـ ١٢٣ .

مختلفتين ، الشهادة الاولى ادلى بها معلم جزائري من مدينة صغيرة بالقطاع الوهراني في الغرب الجزائري ، زاول الدراسة فيما بين ١٩١٦ ـ ١٩١٩ ، يقول : « ان رفاقي الذين يترددون على المدرسة القرآنية الذين كنت لا ازال اتصل بهم آنذاك ، كانوا غيارى من امكانية تطوري ، فكانوا يتكهنون لي بكل انواع المصائب ، اقلها الارتداد عن الدين قريباً مع ضربات قضيب حديد على باطن الرجلين ، مما جعلني اتأسف على عصا المدرسة القرآنية »[٢] .

اما الشهادة الثانية فقد ادلى بها خريج من منطقة القبائل زاول الدراسة فيما بين ١٩١٩ ـ ١٩٢٢ ، جاء فيها على الخصوص : « كان شقيقي الاكبر هو المسؤول عني وهو الذي ادخلني المدرسة الفرنسية . كان ذلك اجبارياً كما تعرفون ... كنت ذهبت في الصباح ارعى الخرفان والجديان في الحقول ... عندما رجعت قال شقيقي الاكبر لأمي : « نظفي هذا الصغير حتى اقوده الى المدرسة » . اجابته امي: « اذهب به كما هو عسى ان يرفضه المعلم » . ان ذلك يدلكم على مبلغ حب الناس للمدرسة الفرنسية ...»[٣] .

وقد كان الحليف الاساسي للاستعمار في دفع الجزائريين الى المدرسة الفرنسية هو الفقر الاقتصادي ، فسياسة التفقير التي قضت على ثروات العديد من الأسر الجزائرية جعلت المدرسة الفرنسية هي الباب الاساسي للرزق والعيش .

ولم يخف بعض المنظرين الفرنسيين الهدف الحقيقي الذي يرمون اليه من وراء اجبار الجزائريين على دخول المدرسة الفرنسية ، فلم يتردد بعضهم في ان يكتب بأن المقصود من ذلك هو ادخال الاضطراب على مجرى افكارهم وتحطيم أسس المعتقدات التي بها يؤمنون والقضاء على التقاليد والمفاهيم التي بها يتشبثون[٤] . ومع ذلك فقد كان هذا التعليم يخضع لرقابة شديدة : فخلال مدة طويلة ظل التعليم الثانوي الفرنسي قاصراً على الاوروبيين ، ولم يكن يسمح به للجزائريين الا بشروط حددها القانون كأن يكونوا منتمين الى عائلات قدمت خدمات لفرنسا[٥] .

ثانياً : ... الى افريقية المسيحية

وقد كان المجهود الذي بذلته المدرسة الفرنسية ، زيادة عما سبق ذكره في حلقة سابقة من جهود لتحريف التاريخ ، معززاً بمجهود ذي طابع ثقافي ، يحاول ان يكون اكاديمي المظهر . ويتلخص هذا المجهود في التأكيد على ان المغرب العربي كان ، قبل ظهور الاسلام ، روماني الروح لاتيني الثقافة ، وعلى هذا الاساس فلا بد من السعي لتحقيق « انبعاث افريقية اللاتينية » . وفي هذا الاطار ظهرت مجلة تحمل عنوان **افريقية اللاتينية** كانت تصدر بالجزائر تركز على « الهوية الغربية واللاتينية المسيحية للعالم البربري»[٦] .

---

(٢) Fanny Colonna, *Instituteurs algériens, 1883-1939* (Paris: Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politiques, 1975), p. 28.

(٣) المصدر نفسه .

(٤) المصدر نفسه ، ص ١٤٨ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ٩٢ .

(٦) Ali Merad, *Le Reformisme musulman en Algérie de 1925 à 1940: Essai d'histoire religieuse et sociale* (Paris: Mouton, 1962), p. 357.

والفكرة نفسها تقريباً ظهرت في بعض الاوساط المسيحية بالمغرب. وقد كان منشأها في مقر النائب الرسولي بالرباط الذي استخلصت حاشيته من تمسك سكان الجبال في المغرب بالتقاليد البربرية ان اسلام هؤلاء ليس اسلاماً متيناً ، وانه بناء على ذلك يمكن بسهولة ان يتم تحويلهم الى مسيحيين ، خصوصاً ان بساطة اخلاقهم تقربهم من الديانة المسيحية ، كما جاء في كتاب **الاب اوزج كولير** الذي يحمل العنوان التالي : **بحث في فكر البربري المغربي**[٧]. وقد كانت هذه الفكرة موضوع كتابات في نشرة « المغرب الكاثوليكي » لسان النيابة الرسولية . وقد كان من المفروض في الجمهورية الفرنسية الثالثة المعروفة بفكرها اللائيكي المتشدد ان تعارض في مثل هذا المسعى ، لكن المسيرين الفرنسيين آنذاك كانوا يؤيدون هذا الخط وينظرون للمحاولة بعين الرضا بناء على ان « البربر عندما يصبحون مسيحيين يكونون اشد معارضة للعرب »[٨] .

في مثل هذا الجوّ برزت المسألة التي عرفت في تاريخ المغرب العربي باسم « الظهير البربري » ، وهو عبارة عن قانون صدر تحت ضغط الادارة الاستعمارية بالمغرب في ١٦ ايار / مايو ١٩٣٠ يمنح الجماعة المحلية صلاحيات قضائية وينشىء محاكم تستند في احكامها لا الى الشريعة الاسلامية ولكن الى العادات والتقاليد البربرية ، كما ينشىء على الاساس نفسه محاكم استئناف . وتشمل صلاحيات هذه المحاكم الانشطة المدنية او التجارية سواء تعلقت بالمنقول او العقارات وكذلك الاحوال الشخصية ونظام الارث . اما الجنح فتنص المادة ٦ من القانون المذكور على ان التشريع الفرنسي هو الذي يعتمد « لقمع الجرائم المرتكبة في بلاد البربر » مهما كان شخص مرتكبها[٩] .

وعلى الرغم من ان « الظهير البربري » كان يخص المغرب فقط، فقد ترتبت عليه نتائج وردود فعل بالجزائر : اذ شن رجال الاصلاح الديني في الجزائر ضده حملة شعواء ، بينما لقي شيئاً من التعاطف من بعض العناصر الجزائرية التي تجنست بالجنسية الفرنسية . خصوصاً وقد تزامنت هذه المسألة مع ظهور عدة جمعيات بالجزائر تخدم خط الفرنسة مثل « جمعية معلمي الجزائر من اصل اهلي » ومثل « رابطة المواطنين الفرنسيين من اصل مسلم » ومثل « الاتحاد الكاثوليكي الاهلي ». وقد كانت لهذه الجمعيات منابر صحافية عديدة مثل صحيفة «La Voix des Humbles» ومثل «La Voix Indigène» ومثل «Le M' Tourni»[١٠] ، اي التجنس وهي كلمة بالعربية الدارجة محرفة عن الفرنسية .

ولسنا في حاجة الى النصّ على ان هذه الصحف وتلك الجمعيات لم تكن تمثل كل الذين تعلموا بالفرنسية . بل لم تكن تمثل النخبة من تلك الفئة ، فضلاً عن انها تمثل تياراً من التيارات الشعبية الجزائرية . وكل ما هناك انها كانت تعبر عن افكار بعض عناصر هذه النخبة ، وهي افكار

---

(٧) Roger Letourneau, *Evolution politique de L'Afrique du Nord musulmane, 1920-1961* (Paris: Colin, 1962), p. 183.

(٨) المصدر نفسه .

(٩) Charles André Julien, *L'Afrique du Nord en marche: Nationalismes musulmans et souveraineté Française*, 3rd ed. (Paris: Julliard), p. 131.

(١٠) Merad, *Le Reformisme musulman en Algérie de 1925 à 1940: Essai d'histoire religieuse et sociale*, p. 357.

مختلفة قد تكون متطرفة مثل القول بأن « مستقبل فرنسا في الجزائر يمثله البربر»[١١] . وقد تكتفي بالدعوة الى المساواة المطلقة مع الفرنسيين واستفادة كل الجزائريين المتعلمين من « محاسن » الفرنسة. وعلى هذا الاساس يمكن ان نردد مع علي مراد أن « النظريات البربرية لا تنبثق عن الضمير الجماعي للسكان القبائل . إن الطابع الثقافي الصرف لتلك النظريات يجعلها عملياً نتيجة عناصر النخبة المتشبعة بالثقافة الفرنسية فقط، والراغبة في ان تندمج اندماجاً كلياً في الغرب . ولهذا لم تكن تلك النظريات ، في اي وقت من الاوقات مصدر سوء تفاهم ـ فضلاً عن ان تكون موضوع مصادمات ـ بين الافراد المنتمين الى « العرق » البربري والافراد المنتمين الى « العرق » العربي في الجزائر»[١٢] . لكننا رأينا التعرض لهذا التيار رغم ضعفه ، لأننا سوف نسمع بعض نغمات هذا التيار تتردد بعد ذلك بنحو خمسين سنة في الجزائر المستقلة ، كما سنرى فيما بعد ، ان شاء الله .

ثالثاً : المثقفون والمتعلمون الجزائريون فيما بين ١٩١٩ـ ١٩٥٤

ان الذي يهمنا تسجيله هنا هو الاشارة الى بعض النوعيات التي أفرزها ذلك التعليم الفرنسي ، وتلك المجهودات المصاحبة التي اتخذت طابعاً ثقافياً لتخدم في الواقع اهدافاً سياسية لأن رسم هذه اللوحة يساعد على فهم التناقضات الثقافية التي عانتها الجزائر كما يساعد على تصور بعض القنوات التي قد يستعملها « التدخل الاجنبي » الذي اشرنا الى امكانيته ودوافعه في حلقة سابقة من هذا البحث .

فقد عرفت الجزائر فيما بين ١٩١٩ـ ١٩٣٩ ، اصنافاً مختلفة من المتعلمين يصعب تحديدها بدقة في مقام كهذا ، لكن يمكن أن نشير اليها بنوع من التبسيط الذي لا يخلو من اجحاف .

١ ـ صنف المتعلمين الذين استفادوا من فرص التعليم الفرنسي ، وان بدرجات متفاوتة ، لكنهم ظلوا متشبثين بمظاهر الشخصية الوطنية حرصاء على عدم الانفصال عن قاعدتهم الاجتماعية . ويتخذ هذا التمسك بالشخصية الوطنية مظاهر مختلفة ، قد تتمثل في الحرص على ارتداء اللباس العربي ، بدل الافرنجي ، حتى داخل المدرسة الفرنسية، رغم ما يتعرضون له من ضغوط . واذكر اني درست على احد هؤلاء كان داخل القسم الفرنسي يرتدي « الغندورة » و « البرنوس » و«الشاش » . وقد يتخذ ذلك التمسك طابعاً فكرياً وموقفاً سياسياً احياناً ، مثل تأييد الحركة الاصلاحية الدينية والتعاطف معها ، اي تأييد حزب سياسي وطني .

٢ ـ صنف الذين خدموا الادارة الفرنسية بروح « العمالة » ووقعوا في فخاخ الاغراء الاستعماري بمختلف اشكاله ، وان كان بعضهم يتظاهر بالحرص على التقاليد من خلال ممارسات شكلية تهدف الى ذر الرماد في العيون ، كما يقال .

٣ ـ صنف الذين راهنوا على « الفرنسة » واقتنعوا بضرورتها وامكانيتها . ومن هذا الصنف من كان ينتقد الوضعية القائمة من زاوية عدم تعميم الفرنسية على اوسع نطاق ممكن ، وعدم تطبيق القانون الفرنسي على الذين رضوا بالفرنسة . ويدخل في هذا الصنف العناصر التي تجنست

---

(١١) المصدر نفسه ، ص ٣٥٨ .
(١٢) المصدر نفسه ، ص ٣٥٩ .

بالجنسية الفرنسية وتخلت عن الاحوال الشخصية ـ حسب الفقه الاسلامي ـ التي كانت تشدهم الى مجتمعهم . (لان الأخذ بالجنسية الفرنسية كان يستلزم التخلي عن الاحوال الشخصية) .

ولسنا في حاجة الى النصّ ، كما سبقت الى ذلك الاشارة ، على أن هذا التنصيف انما هو تبسيط يساعد على متابعة التطورات الثقافية والفكرية ، وبالتالي السياسية ، التي كيفت المسار الثقافي للجزائر وصاغت العديد من تناقضاته .

فنحن نجد ضمن الصنف الاول عناصر وطنية لم تكتف بأضعف الايمان ، ولا بالتعاطف مع هذه الحركة او تلك من الحركات الوطنية ، بل اتخذت مواقف معلنة وصريحة ضد الاستعمار ، سواء عن طريق مبادرات فردية او ضمن حركة سياسية . ويكفي للتدليل على ذلك ان نشير الى شخص مثل السيد العربي رولا ، الذي ينتمي الى الرعيل الاول من معلمي الفرنسية ، والذي كان معروفاً بتدينه الشديد ومواقفه الوطنية الحادة . بل لقد حاول في اثناء الحرب العالمية الثانية ان ينظم حركة مسلحة تستغل ظروف الحرب . ومن اجل ذلك قام في ذلك الحين باجراء اتصالات مباشرة مع عدد من الشخصيات السياسية والدينية[١٣] . كما حاول في نهاية الاربعينات ومطلع الخمسينات ان يسعى لتوحيد الحركات الوطنية في حركة واحدة . ونجد من بين هذا الصنف شخصيات فضلت ان تعمل علانية في صفوف الحركة الوطنية ، يضيق المقام عن ذكر اسمائها كلها .

كما نجد في الصنف الثالث عناصر ، وإن تكن راهنت على الفرنسة ، لكنها لم تقطع الاتصال تماماً بقاعدتها الاجتماعية وظلت متحسسة لتطورها . ونجد ايضاً عناصر وان لم تذهب الى اتخاذ موقف شديد التطرف ضد شعبها والمناداة بالتفرقة العرقية ، كما فعل البعض ، لكنها اتخذت موقفاً معارضاً للاتجاه العربي ـ الاسلامي ، وعملت على لفت نظر الادارة الفرنسية الى « العواقب الوخيمة » التي تترتب على التعليم العربي الحر الذي كان يشرف عليه علماء الحركة الاصلاحية عبر « جمعية العلماء المسلمين الجزائريين » . ونجد بعض هذه العناصر يكتب ، في ايار / مايو ١٩٣٨ ، منددأ بحركة التعليم العربي الحر والاصلاح الديني قائلاً : ان العلماء « يمارسون دعاية محمومة لفائدة الاسلام الذين يضخمون تعظيمه بصورة مفرطة لخدمة اغراضهم»[١٤] .

رابعاً : رجال الاصلاح الديني

إن اللوحة التي حاولنا رسمها للوضع الثقافي الذي أفرزته المدرسة الفرنسية ، لا تكون مفيدة ولا تساعد على تصور صراع المتناقضات قبل تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٤ ، اذا نحن لم نتعرض الى وضع المثقفين او المتعلمين بالعربية .

ان معظم مثقفي العربية ، في الفترة نفسها ، هم من خريجي المعاهد التقليدية . ونظراً لتقلص هذه المعاهد في الجزائر بعد الاحتلال الفرنسي فقد كان مثقفو العربية يترددون على معاهد

---

(١٣) حديث خاص مع العربي رولا عام ١٩٥٣ .

(١٤) Merad, *Le Reformisme musulman en Algérie de 1925 à 1940: Essai d'histoire religieuse et sociale*, p. 359.

خارجية وبخاصة جامع الزيتونة في تونس ، وجامع القرويين في المغرب ، وهناك عناصر اكملت تعليمها في الازهر منذ فترة العشرينات والثلاثينات .

ويمكن أن نصنف هؤلاء الى قسمين كبيرين : المثقفون الذين نشأوا في ظل الزوايا الطرقية ، وظلوا يشتغلون في ظلها ، والمثقفون الذين ترددوا على معاهد الزيتونة في تونس، والقرويين في المغرب والازهر في مصر . وهناك عناصر ـ وان تكن جد محدودة ـ ترددت على الدوائر والمراكز الثقافية في الحجاز وفي الشام . وينتمي معظم الذين نادوا بالاصلاح الديني ونشر التعليم العربي الحر الى هذا الصنف الثاني ، لكن هناك من بين عناصر الصنف الاول من ناصر التيار الاصلاحي الديني ، كما نجد من بين عناصر الصنف الثاني من ايد الاتجاه المحافظ ورفض الاصلاح .

ونظراً لأهمية الدور الذي لعبه تيار الاصلاح الديني في الاوضاع الثقافية لجزائر ما قبل ١٩٥٤ ، يحسن تلخيص الخطوط الاساسية لهذا التيار ولو بشيء من التبسيط والاختصار الشديد :

١ ـ دعاة الاصلاح الديني يربطون ربطاً محكماً بين مطلب الاصلاح على النهج السلفي واتقان اللغة العربية[١٥] .

٢ ـ ماضي الجزائر الثقافي جزء لا يتجزأ من ماضي المغرب العربي ومن تاريخ البلدان العربية ـ الاسلامية . وعلى هذا الاساس فالاستعمار الفرنسي لا يلغي الماضي الثقافي للجزائريين ، ولا يدخل تغييراً على مطامحهم الثقافية الاساسية . ومن هنا فإن الغزو الاستعماري وما تبعه من فرنسة جزئية ما هو الا حدث عارض[١٦] .

٣ ـ الفكرة الوطنية هي مفتاح المذهب الثقافي لدعاة الاصلاح الديني بالجزائر . فهم لا يدعون الى انبعاث الثقافة الوطنية والاعتراف بالشخصية العربية ـ الاسلامية للجزائر فقط ، ولكنهم ايضاً كانوا يريدون ، من خلال التعليم العربي الحر ، تنمية الروح الوطنية لدى الجزائريين[١٧] .

٤ ـ بما ان إقامة المدارس العربية الحرة تعتمد على تمويل الشعب فقط ، وتتطلب اشرافاً وتسييراً يتولاه الجزائريون ، فإن ذلك يشكل تجربة ثرية . وبذلك يكون رجال الاصلاح الديني بدفعهم للجزائريين في اتجاه انجازات تخدم المجموعة ، وتكتسي طابعاً وطنياً سواء في اساسها او في توجهاتها ، قد ساعدوا على احداث تغيير فكري في اوساط الشعب: فقد حاولوا تغيير الجزائريين من مجرد رعايا غير مسؤولين ، الى رجال يتخذون القرار ويملكون حس المبادرة ، اي انهم عملوا على ايقاظ الخصال الاجتماعية في الجزائريين ، الخصال التي تصنع الرجال الاحرار[١٨] .

---

(١٥) المصدر نفسه ، ص ٣٢٤ ـ ٣٢٥ .
(١٦) المصدر نفسه ، ص ٣٢٥ .
(١٧) المصدر نفسه ، ص ٣٢٦ .
(١٨) المصدر نفسه ، ص ٣٢٦ ـ ٣٢٧ .

٥ ـ من هذه الزاوية يمكن اعتبار التعليم العربي مدرسة لتكوين الحس المدني واداة ثقافة في الوقت نفسه[١٩] .

وقد لعب هذا التيار دوراً معتبراً في مواجهة التفرقة الاستعمارية بين العرب والبربر : فقد كان في صفوفه عناصر من بني ميزاب وعناصر من منطقة القبائل تولت مهمة الدفاع عن قضية اللغة العربية ونشرها وتعليمها[٢٠] . وهذا ما جعل الادارة الفرنسية تعيد النظر في سلوكها ازاء هذه الحركة ، فأصدرت مرسوماً بتاريخ ١٣ كانون الثاني / يناير ١٩٣٨ يقضي بتشديد قبضة الرقابة الاستعمارية على التعليم العربي الحر وخنق الجمعيات الثقافية[٢١] .

في هذا الاطار يتبين زيف المقولة التي تدعي بأن علماء الاصلاح ارادوا فرض اللغة العربية الفصحى ، بدل اللهجة المحلية التي كان لها ادبها وشعراؤها في القرن التاسع عشر[٢٢] ، وانهم كانوا مدفوعين لذلك من اجل منافسة لغة المحتل فقط ، اي الفرنسية .

إن مفهوم هذه المقولة خطير لأنه يفرز فكرة سوف نجدها تظهر فيما بعد ، عام ١٩٨٠ ، وهي اعتبار ان اللغة العربية الفصحى تضارّ اللهجات المحلية والأدب الشعبي . كما ان المقولة نفسها تفرز فكرة جعل اللغة العربية في موقف عداء للغة الفرنسية . في حين ان حركة الاصلاح الديني نفسها كانت قد اصدرت صحفاً تستعمل اللهجة العامية ، كما كان لها شعراء الملحون الذين يبشرون بدعوتها عن طريق الشعر الشعبي باللهجات المحلية . والحركة الاصلاحية نفسها كانت ترى ضرورة الانفتاح على اللغة الفرنسية واستعمالها كقناة توصيل للعصر . وقد احدث بعض المدارس العربية الحرة اقساماً لتعليم اللغة الفرنسية ، وكل الذي حدث ، في بعض الجهات ، هو ان جمعية العلماء رفضت عرضاً تقدمت به الادارة الفرنسية لتمويل حصص اللغة الفرنسية والاشراف عليها ، لأن ذلك كان سيؤدي الى جعل نوع من التمييز ، داخل المدرسة الواحدة ، تفيد منه الفرنسية على حساب العربية .

وقبل ان ننتقل الى فقرة اخرى ، يحسن ان نشير الى ان مثقفي العربية ، اذا كانوا هم الذين شكلوا قاعدة الاصلاح الديني وسعوا الى تعميم اللغة العربية ، فذلك لا يعني انهم كانوا يشكلون تياراً وحدانياً لا وجود فيه لمن يمثل تيارات ومواقف مغايرة سياسياً . فنحن نجد من بين مثقفي العربية عناصر تعاونت مع الادارة الاستعمارية وخدمتها ، كما نجد عناصر حاولت أن تقوم بعمل مسلح خلال الحرب العالمية الثانية ، مثل المرحوم صالح بوذراع احد تلاميذ الشيخ عبد الحميد . كما أن هناك من رجال الاصلاح الديني من عمل في صفوف حزب الشعب الجزائري مثل الشيخ بلقاسم البيضاوي والشيخ محمد بلعابد الجيلالي رحمهما الله . وهذا يعني أن التقسيم الذي عمدنا اليه لا يهدف الى ايجاد فرز على اساس لغوي ، ولكنه يهدف فقط الى تيسير تصور المتناقضات الثقافية التي ادت الى احداث ١٩٨٠ .

---

(١٩) المصدر نفسه ، ص ٣٣٧ .

(٢٠) المصدر نفسه ، ص ٣٦١ ، و

Colonna, *Instituteurs algériens, 1883-1939*, p. 25.

(٢١) Merad, *Le Reformisme musulman en Algérie de 1925 à 1940: Essai d'histoire religieuse et sociale*, pp. 339-340.

(٢٢) Colonna, Ibid., p. 34.

خامساً : متغيرات ايجابيـة

إن هذه اللوحة التي اردنا تقديمها عن الوضـع الثقـافي منذ نهـاية الحـرب العالميـة الاولى ، والتي تمتد عملياً ، مع بعض المتغيرات ، الى ما قبل تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٤ ، لا تخلو من عناصر تعقيد لعبت هي الاخرى دوراً ما في توجيه صراع التناقضات الثقافية بعد الاستقلال ، كما سوف نرى .

فتيار الاصلاح الديني الذي اضطلع بنشر التعليم العربي عبر مدارس عصرية تحاول تقليد المدرسة الفرنسية في الشكـل ، على الاقـل ، يكتسي اهميته الاسـاسية من ان عمله يعيـد النظر في التحكم الثقـافي الاستعماري[٢٣] . اي ان نجـاحه وتـأثيره يتمثـلان اساسـاً ويظهـران في المجال السياسي . وبعبارة ادق ان التعليم العربي الحر قد ادى الى احباط المشـروع السياسي الذي كـان كامناً وراء نشر التعليم الفرنسي ، والى تحييد انعكاساتـه السياسيـة والاجتماعيـة . ونظراً الى ان التعليم العربي الحر كان قاصراً على المرحلة الابتدائية والمتوسطة ، لم يكن باستطاعته ان ينـافس التعليم الفرنسي من ناحية التكوين العلمي والفني ، ولا ان يقدم التحدي المطلوب في هذا المجـال ، خلال تلك المرحلة التي سبقت تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٤ .

وقد كان ممثلو هذا التيار واعين بهذه الحقيقة ، ولذلك دعوا منذ الثلاثينات الى اعتماد اللغة الفرنسية لرفع تحدي العصر ، في الوقت نفسـه الذي تعتمد فيـه اللغة العـربية بـوصفها الوسيلة الرئيسيـة ـ ان لم تكن الوحيدة ـ للمحـافـظة عـلى مقـومـات الشخصيـة الوطنيـة وانتمـاءاتهـا الحضارية . ان هذا التداخل بين آثار التعليمين ونتائجهما في المجالات السياسية والاجتماعيـة هو الذي يفسر بعض المتغيرات التي شوهدت في الساحة الجزائرية ، وبصورة خاصة في ضوء احداث ايار / مايو ١٩٤٥ ثم في ضوء ثورة تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٤ .

فالعناصر المثقفـة بالفـرنسـية التي اقتنعت بـالفرنسـة كحل سيـاسي للمشكل الجـزائري قـد تعرضت لهزة كبيرة بعد قيام الحرب العالمية الثانية وبعد احداث ايار / مايـو ١٩٥٤ . ونحن نجد من بين هؤلاء عناصر تأثـرت بالتيـار الراديكالي في الحـركة الوطنيـة ، سواء أكـان ممثلاً في شكله السيـاسي بحزب الشعب ، ام في شكله الثقـافي والديني بجمعية العلمـاء . فبعدمـا كان المتفـرنس المسيس مقتنعاً بأنه فرنسي روحاً وانه لم يجـد اثراً للوطن الجـزائري[٢٤]،اصبـح يتساءل من هـو بعـدما انتهى الى القنـاعة بـأنه غـير فرنسي[٢٥] . كمـا ان نموذج المتجنس الذي لم يكن يشتغـل

---

(٢٣) المصدر نفسه ، ص ٣٥ .

(٢٤) المقصود بهذه الاشارة هو التذكير بحقيقة تاريخية تساعد على تصور المسار الثقافي وليس المقصود هو التشهير بشخص او مجموعة اشخاص خصوصاً ان بعض من كانوا يمثلون هذا التيار قد استخلصوا النتيجة المنطقية التي فرضتها الاحداث وقاموا بواجبهم الوطني .

(٢٥) صرح د. سعدان الذي كان يمثل الجناح الراديكالي في حزب فرحات عباس « الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري» ، امام مجلس النواب الفرنسي في ١٩٤٦ قائلاً من منصة البرلمان في باريس : « ان الشخص الذي يتناول الكلمة امامكم لا يعرف جيداً من يكون ، لكنه في كل الحالات يعرف بأنه ليس فرنسياً ولا يستطيع ان يقول عن نفسه انه جزائري » مشيراً الى ان القانون الفرنسي لا يعترف بغير الجنسية الفرنسية . وقد اورد جان عمروش هذا النص في :
Jean Amrouche Adonis[et al.], *Normes et valeurs dans l'Islam contemporain*,ed. by Jean Paul Charnay (Paris: Payot, 1968), p. 175.

بالسياسة الا عرضاً ، قد تأثر بعض عناصره بقيام الثورة المسلحة التي هزتها هزاً عميقاً بعدما كان يتصور ان وضعه محسوم وان فرنسيته لا غبار عليها .

القى **جان عمروش** محاضرة في ٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٥٥ بالمعهد الفلسفي في باريس تناول فيها وضعية الجزائريين المندمجين الذين تجنسوا بالجنسية الفرنسية لتكون نهاية مرحلة قديمة وبداية حياة جديدة . في هذا الاطار تعرض لما يسميه « الوضعية النفسية والخلقية للجزائري المندمج» على اساس انها تمثل جانباً من المشكل الجزائري مهملاً ومجهولاً تماماً . وكان بالطبع يتحدث في الوقت نفسه عن تجربته الشخصية . وقد جاء في هذه المحاضرة قوله : « اني اقصد بالجزائري المندمج نموذج انسان امثله انا أحسن تمثيل على ما اعتقد : وهو الذي اتخذ اسلوب الحياة الفرنسي وضوابط التفكير الفرنسية والذي تعتبر اللغة الفرنسية بالنسبة اليه ليس لغة ترجمة فقط ولكن لغة تعبير بلغ من عمق رسوخها فيه ان اصبحت طبيعية له.... » .

« ... ان الفرنسي من اصل اهلي ، يجد نفسه موزعاً بين مطلب مزدوج الوفاء ، اي مزدوج الخيانة : فهو كونه اخاً للمتمردين يشاركهم محنتهم بعمق ، ويشاطرهم مشاعرهم ، يعتبر معهم . وهو بوصفه فرنسياً مطالب بأن يتحمل بصورة كاملة تضامنه مع فرنسا »[٢٦] .

سادساً : تناقضات جديدة ـ قديمة

إن الصور التي قدمنا عن الاوضاع الثقافية لجزائر ما قبل ١٩٥٤ هي التي أفرزت عوامل وتناقضات ظهرت في شكل جديد لتتصارع في الجزائر المستقلة . ويمكن ان نميز محاور اساسية لهذا الصراع هي :

١ ـ هناك عنصر التراث اي « ثقل التراث» . فواضح ان التراث العربي ـ الاسلامي كان مصدر قوة، وينبوع دفع الى الامام بفعل توظيفه الايجابي في مسيرة المقاومة المعنوية،والصمود الثقافي بوجه عملية الحت والتفتيت الاستعماري بمختلف اشكالها . فقد كان التراث حتى في اشكاله المنغلقة يقف سداً منيعاً ضد الاحتواء الاستعماري مما احبط عملية الفرنسة . لقد كان الاعتماد عليه موقفاً موفقاً ضمن الدفاع عن الكيان الوطني في فترات الضعف والانحطاط ، وكان القوة الاساسية للشعب لتكون قادرة على ان تعطي افضل ما عندها عندما تتغير موازين القوى .

وقد تعرض هذا التراث والدور الايجابي الذي قام به قبل تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٤ ـ تعرض بعد الاستقلال لنوعين من الغبن : فهناك من اتجه الى انتقاص دوره وتجاهل فعاليته لفائدة المتغيرات التي أدخلها الاستعمار على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ، فضخم هذه على حساب تلك . كما ان هناك من حاول أن يستغل ذلك الدور الايجابي للتراث لكي يكسب بعض من يمثلونه شرعية ثابتة ومثالية مستمرة لا تتلاءم دائماً مع بعض مواقف هؤلاء خصوصاً عندما يحاولون توظيف نفوذهم المعنوي لخدمة مصالح خاصة او اجنبية . وقد ترتبت على هذين النوعين من الغبن نتائج خطيرة تتصل بالضياع الذي تعرض له شباب متعطش

---

(٢٦) المصدر نفسه ، ص ١٧٥ ـ ١٧٦ .

للمعرفة ، متلهف على تبين مكانه من المجتمع ، ومعرفة بلاده ومجتمعه ، خصائص وموقعاً وتطلعات .

إن ذلك الضياع ـ الذي سوف نشير الى بعض عوامله فيما بعد ـ قد تسبب في نوع من الانقطاع اي الانفصام في مظهر مهم من مظاهر المسيرة الثقافية والانصهار الاجتماعي وهو ذلك المتصل بالخاصية العربية ـ الاسلامية . فبعدما كانت هذه الخاصية او الخصوصية واضحة بارزاً دورها فيما قبل الاستقلال ، اصبحت محجوبة بفعل مفاهيم جديدة كانت تدفع لتقليص دورها اي تحريفه . في حين ان تلك الخصوصية اتضحت حتى للمراقبين الاجانب .

يقول **روني دوليل** في مجال تسجيل دور تلك الخصوصية ، بعد ان يؤكد على ان « التحرير الوطني للجزائر لا يمكن أن يكون منفصلاً عن النهضة الثقافية العربية واعادة الاعتبار للاسلام» ، وبعد ان يتحدث عن دور حركة الاصلاح الديني بالجزائر الذي اضطلعت به جمعية العلماء ، ما يلي : « ان عمل جمعية العلماء كان له مدى تاريخي واسع في تلك السنوات التي سبقت الحرب العالمية الثانية نظراً لما افضت اليه من تكوين آلاف الشبان الذين اصبحوا الاطارات المتوسطة والهيكل الاساسي للحركة الوطنية . اننا نستطيع ان نكتب دون خطأ بأن الجزائر المستقلة ، بوصفها مجموعة وطنية عربية اسلامية ، تعتبر من بعض الوجوه ، من عمل هؤلاء العلماء الذين مافتئوا ، منذ ثلاثين سنة ، يعملون ويؤكدون ، رغم المضايقات البوليسية والمصاعب الادارية ، ان الجزائر امة عربية اسلامية . ان كل الجزائر مضمنة في هذا التعليم الذي يعتبر الكفاح المسلح هو نهايته القصوى »[٢٧] .

والفكرة نفسها يؤكدها مؤلفا كتاب **تاريخ الحرب الجزائرية** الذي صدر عام ١٩٨٢ اي بعد صدور المقال المشار اليه آنفاً بنحو عشرين سنة : « ان حركة جمعية العلماء بما لقنته للمسلمين[٢٨] وبخاصة للشباب ، من قيم الاسلام القصوى وعمق الجذور الثقافية لبلدهم قد حققت ضميراً وطنياً . وبهذا المعنى تكون حركة العلماء هي المؤسس الحقيقي للوطنية الجزائرية »[٢٩] .

٢ ـ ازداد العنصر السابق تعقيداً بفعل القرار الذي اتخذته الجزائر فور الاستقلال متصلاً بإحداث « تعليم اصلي » ، في حين ان المطلوب كان هو تأصيل التعليم . فقد ترتب على ذلك خلق وضعية مزدوجة في مجال التعليم والتكوين ، كان من الممكن تجنبها . ذلك ان الجزائر المستقلة لم ترث التعليم الاصلي عن الماضي كما كان الامر في تونس والمغرب عندما استقل هذان البلدان ، وكما كان الامر عند استقلال مصر قبل ذلك . فقد كان المطلوب ، نظراً لانعدام هذا الارث ، ان يقع الاتجاه الى تأصيل التعليم وسد ما في هياكله وبرامجه وأطره من ثغرات . لكن بدل ذلك احدث ذلك التعليم الاصلي من عدم . واقول من عدم لأني لست اعتبر التعليم العربي الذي احدثته جمعية العلماء تعليماً اصلياً بالمفهوم المتعارف عليه، الذي يصدق على التعليم الزيتوني القديم او

---

(٢٧) روني دوليل ، « اصول جبهة التحرير الوطني »، *La Nef* (Octobre 1962- Janvier 1867) (عدد خاص بحرب الجزائر) نقلاً عن : محمد الميلي، « مدخل لتاريخ حركة الاصلاح الديني»، مقدمة كتاب **رسالة الشرك ومظاهره** (قيد الطبع) .

(٢٨) كان وصف « المسلمين » شبه مصطلح يستعمله الفرنسيون غالباً للتمييز بين الجزائري الذي هو حتماً مسلم وبين الاوروبي المستوطن في الجزائر والذي هو غالباً مسيحي .

(٢٩) Bernard Droz and Evelyne Lever, *Histoire de la guerre d'Algérie, 1954-1962* (Paris: Le Seuil, 1982), p. 28.

تعليم القرويين . فتعليم المدارس والمعاهد الاصلاحية لم يكن يتجاوز المرحلة الابتدائية والمتوسطة اولاً ، وهو ثانياً قد نشأ في ظل مقاومة الاستعمار فكان مدرسة لتكوين المناضلين وبث الروح الوطنية . بل ان رجال التعليم العربي الحر ، رغم ان كثيراً منهم تخرجوا من جامع الزيتونة ، كانوا قد انتقدوا برامجها التعليمية واختلفوا مع شيوخهم في التوجيه الثقافي وفي مواقف دينية ذات انعكاسات سياسية بالغة الاهمية[٣٠] .

وفي الوقت الذي انشأت فيه الجزائر ذلك التعليم الاصلي بعد الاستقلال ، غفلت عن تضمين بعض المواد اللازمة للتعليم الرسمي حتى يتخلص من الروح اللائيكية الغربية التي ورثها عبر الهياكل والبرامج الموروثة عن العهد الاستعماري وعبر بعض الاطارات الجامدة التي لم يكن في وسعها ان تتغير بين عشية وضحاها . ثم انه لا يكفي ادخال بعض مواد التربية الخلقية والدينية وتلقين بعض الآيات القرآنية لتأصيل تعليم يغلب فيه الطابع الفرنسي تنظيماً واللغة الفرنسية عدد ساعات .

يضاف الى ذلك كله ـ وهو عامل آخر من عوامل التعقيد ـ ان الحرص على تمكين اكبر عدد ممكن من فرص التعلم ، اضطر القيّمين على شؤون التعليم الى استجلاب اعداد كبيرة من المعلمين والشيوخ دون التمكن من تأطيرهم ومراقبة البرامج التي يعلمون . وهذا يعني انه قد اطلقت نفسيات غضة وعقول شباب بكر بين ايدي موجهين يختلفون فكراً ولغة وتكويناً ، ويوجد بينهم من الفروق ما يوجد بين شيخ ازهري غادر حي الازهر لاول مرة في حياته وبين معلم فرنسي يعتبر المنظومة التربوية في بلاده متخلفة ومحافظة ويحلم بالقاء بذور افكاره المتمردة الجموح دون مراعاة للزمان التاريخي والنفسي للطفل الجزائري .

وعندما بدا التفكير في توحيد التعليم ، عام ١٩٧٧ ، كان قد مضى على هذا الوضع ـ مع تعديلات هنا وهناك ، نادراً ما نفذت الى الاعماق بفعل وجود اكثر من سياسة تعليمية في الواقع ـ خمسة عشر عاماً ، وهي مدة كافية لأن تؤتي تلك التجارب المتضاربة بعض نتاجها . على ان مشكل التعليم هذا يتطلب في الواقع تناولاً اكثر استفاضة اذا اردنا أن نتصور هذا الجانب من المشكل تصوراً دقيقاً .

٣ ـ لم تعالج في الابانة مسألة انعدام المساواة الحقة في مجال التعليم ولم يحصل التفكير في اصول ذلك:فابن فلاح«مشونش»بقلب الاوراس اقل حظاً من ابن موظف المدينة الكبيرة.على ان انعدام المساواة في فرص التعليم لا يقتصر على هذا الجانب فقط ، ولو اقتصر عليه لهان الأمر ، لأنه يرتبط بأوضاع موروثة من الصعب علاجها دفعة واحدة . لكن انعدام المساواة يمتد الى ما هو اشمل من ذلك واخطر بفعل وجود اكثر من سياسة للتعليم ، وهو ما يعني في الواقع انعدام سياسة واحدة تشرف على التنسيق بين جميع المجالات . ونتج عن ذلك غموض لم يخل من مضار مثل الخلط بين التربية والتكوين ، او الخلط بين التعريب واعادة الاعتبار للغة الوطنية ،

---

(٣٠) طلبت المجلة الزيتونية التي كانت تصدر في تونس من الشيخ مبارك الميلي،وبوصفه احد خريجيها ، ان يكتب لها مقالاً عن التعليم الزيتوني فكتب لها مقالاً نقدياً في الشهاب . آنذاك فقط نشرته المجلة الزيتونية . سمعت القصة من والدي وقرأت بالفعل المقال منذ ثلاثين سنة ، لكني نسيت عام صدوره ـ وهو قبل الحرب العالمية الثانية ـ فضلاً عن الشهر .

ومثل الخلط بين القضاء على الاحتكار الذي كانت تتميز به اللغة الفرنسية وتعليم اللغات الاجنبية . وهذا زيادة عن عدم الربط بين السياسة التعليمية ونموذج التنمية المطروح ... الخ .

ان هذا الوضع قد أفرز الواناً من المظالم وصوراً من انعدام المساواة تظهر على الاخص عندما يجد الاطار ـ الذي اعتمد على اللغة العربية اساساً ـ نفسه امام بعض الآفاق المسدودة وبخاصة في المجالات العلمية بالدراسة الجامعية . ان بعض الاضرابات الطالبية ، مثل اضراب طلبة قسنطينة عام ١٩٧٧ ، لا يمكن فهمها الا في ضوء هذه النقائص التي تجعل بعض الطلبة ـ وعلى الاخص الذين راهنوا ـ او اضطروا الى المراهنة ـ على اللغة الوطنية، اي العربية ، يشعرون بالغبن والعسف . وهو ما من شأنه أن يساعد على اختمار عوامل سخط وصراع، يزيد في حدّته غياب المناقشة الهادئة والحرص على تأمين مزايا المهنة « والكاريير » .

ثم ان تناول مسألة « التعريب » او اعادة الاعتبار للغة الوطنية بعيداً عن طرح قضية الاتصال الفعلي مع المجال الثقافي العربي زاد في تعقيد وضعية لم يكن ينقصها التعقيد . ان جزائر العهد الاسلامي خلال ما يسمى بالقرون الوسطى قد استطاعت ـ مثل مجموع المغرب العربي ـ تحقيق نقلتها الحضارية عبر اللغة العربية ، بفضل اتصالها بالمجال الثقافي العربي العام .

٤ ـ انعكاسات النشاط الاعلامي الخارجي للثورة الجزائرية عبر الاحتكاك الاضطراري بالمجال الفكري والثقافي الغربي، والفرنسي بصفة أخص . ذلك ان الثورة الجزائرية في مواجهتها لمشكل التعريف بقضيتها في الخارج لم تهتم بالمضمون الفكري للجهد الاعلامي في اتجاه البلدان العربية ، نظراً للتأييد الذي لقيته من الجميع ، شعوباً وحكومات على اختلاف مواقعها وانظمتها . وعلى العكس من ذلك كان الامر في المحيط الغربي : فقد اصطدم ممثلو الجزائر المكافحة بمحيط عدائي نظراً للتعود على « الجزائر الفرنسية » . وحتى اوساط اليسار الفرنسي المتعاطف عادة مع قضايا التحرر في المستعمرات ، عندما يتعلق الامر بمواقف مبدئية يصطدم الجزائريون بالجدار نفسه ، جدار الرفض لجوهر القضية ، واذا كان هناك يساريون عديدون يتفهمون اسباب الثورة فقليل هم الذين ربطوا منهم بين فهم اسباب الثورة وضرورة دعمها . فإذا اضفنا الى ذلك ان عدداً معتبراً ممن عهد اليهم بالقيام بهذه المهمة هم شباب غادر في حالات كثيرة مقاعد الدراسة في الجامعة أو في الثانوية ليلتحق رأساً بالثورة ، ادركنا مدى حاجة الذين توجهوا للخارج منهم الى استعمال ما يجدونه لدى المتعاطفين معهم من افكار وحجج ومصطلحات تساعدهم في اداء مهمتهم . وقد ساعد على ذلك طبيعة التكوين الثقافي لبعضهم التي تجعله يميل الى استمداد منطق المحاجة من تاريخ الثورة الفرنسية . وكانت نتيجة هذا الوضع ان اعتمدت في التعريف بقضية الثورة الجزائرية مصطلحات ومفاهيم لم تكن دائماً تعبر بدقة عن حقيقة محركات هذه الثورة وجميع عواملها .

ولتصور الفكرة التي نريد اقرارها هنا يحسن ان نتذكر الصدى الذي كان احدثه لدى اوساط المثقفين الجزائريين صدور كتاب **الجزائر الخارجة على القانون** الذي صدر في آخر عام ١٩٥٥ بقلم كوليت وفرانسيس جانسون . والفقرة الآتية التي نسوقها من كلام جان دانيال الصحافي والكاتب المعروف ، في مجال تقويم هذا الكتاب وأثره ، تغني عن كل تعليق . يقول جان دانيال في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٨ :

« كان كتاب جانسون هو انجيل الثوريين ، كان في آن واحد هو شهادة ميلاد الثورة الجزائرية والدولة

الجزائرية . انه فرنسي استطاع ، بما لديه من حساسية ثورية ، وما له من بصيرة نفذت الى ما يحتاج اليه اللاوعي الجماعي للثورة الجزائرية ، ان يعطي للجزائريين الاداة التي كانت تنقصهم لاقامة نوع من الاستمرارية بين ماض مستلب ومستقبل يعاد بناؤه ايديولوجياً »[٣١] .

وتأخذ هذا الشهادة دلالتها اذا قارناها بما قاله الصحافي نفسه عند صدور الكتاب اذ علق عليه في بدء كانون الثاني / يناير ١٩٥٦ قائلاً عن مؤلفه ، اي جانسون ، انه ضل الطريق في « مزايدة لتعذيب النفس قادته الى ادانات مجانية والوان من المرارة طفولية » .

ولم يفت دانيال ، وهو يحاول بعد اكثر من عشرين عاماً على صدور حكمه هذا ان يضع يده ، في نقده للكتاب ، على نقطة مهمة ، اذ يأخذ عليه قصوره في تصوير الحقيقة التاريخية لأن « كتاب جانسون كان لامعاً وعميقاً لكن ينقصه مظهران : الاول هو الخصوصية العربية ـ الاسلامية التي استبعدت من الكتاب . والثاني انه حاول اقرار الاستمرارية كما لو ان فرنسا لم تكن الا نوعاً من الوجود القصير بين قوسين لم يترسخ »[٣٢] .

لكن الذي قصدت اليه من وراء الكلام عن كتاب جانسون هو ان الافكار التي طرحها فرنسيون وغيرهم لخدمة القضية الجزائرية ابان حرب التحرير كان لها نتيجتان : الاولى أن جزائريين اخذوا بها واستعملوها ثم اقتنعوا بها ، واستمرت ذلك الاقتناع الى ما بعد الاستقلال . بل لقد ترسخت بفعل زوال الحاجز النفسي ـ الذي ذهب مع الاستعمار ـ والذي كان يحول دون ان تنغرس مثل تلك الافكار في الذات الجزائرية . اما النتيجة الثانية التي ترتبت على هذا الوضع ، فهي تتمثل في ان الجهد الفكري الذي بذله اجانب مضافاً الى تأييدهم للثورة ، قد اعطاهم ـ في نظرهم على الاقل ان لم يكن في نظر بعض الجزائريين ـ حق ابداء الراي في قضايا جزائرية داخلية صرف. ووجه التعقيد هنا ان آراء هؤلاء ـ وخصوصاً في المجال الثقافي ـ ينظر اليها لا على اساس انها آراء أجنبية ، ولكن على اساس أنها تعتبر « جزائرية » طالما ان اصحابها دعموا الجزائر دعماً مطلقاً خلال الكفاح المسلح .

ان الصور التي قدمنا عن الاوضاع الثقافية قبل حرب التحرير ، والمحاور والعوامل التي ظهرت نتيجة ذلك ، بعد الاستقلال ، قد أفرزت خلال مرحلة اختمار استمرت نحواً من عقدين ، عناصر ثقافية متباينة الاتجاهات تولدت عنها تيارات ثقافية محددة لم يكن هناك مناص من تصارعها .

ما هي تلك التيارات ؟ من هم ابرز ممثليها ؟ ذلك ما نأمل التمكن من عرضه في بحث مقبل ان شاء الله □

---

(٣١) Hervé Hamon et Patrick Rotman, *Les Porteurs des valises, la resistance française à la guerre d'Algérie* (Paris: Albin Michel, 1981), p. 36.

(٣٢) المصدر نفسه ، ص ٣٦ ـ ٣٧ .

ادراك اليهود العرب في اسرائيل للبيئة العربية الراهنة

وحيد عبد المجيد

باحث متخصص بالشؤون العربية ـ مصر .

مقدمـــــة

ست سنوات مضت منذ أن قـدمت منظمـة التحريـر الفلسطينيـة مذكـرة الى جامعـة الدول العربية اقترحت فيها تبني خطة متكاملة لتنظيم الهجرة اليهودية المضادة من اسرائيل . وكان المقصود بتلك الخطة العمل من اجل عودة اليهود الذين هاجروا من بعض البلاد العربية الى اسرائيل منذ عام ١٩٤٨ . وعلى اثر ذلك تبنى بعض البلاد العربية هذه الفكرة واصدر قرارات سياسية بدعوة اليهود الذين هاجروا منها للعودة مثل المغرب ، واليمن ، وليبيا ، والعراق والسودان ، ومصر .

ولكن لم يمض وقت طويـل حتى تبين أن هـذه الدعوة قـامت على تقـدير غـير واقعي لحقيقة موقف اليهود العرب من الصراع العـربي ـ الاسرائيـلي . ولذلك بدت تلك الدعـوة مفارقـة للواقع عندما ظهرت ردود الفعل السلبية للغالبية الساحقة من اليهود العـرب تجاههـا . والواقع أن ردود الفعل هذه لم تكن غير متوقعة . فمنذ هجـرة هؤلاء اليهـود الى اسرائيـل ، وهم يتبارون من أجـل اثبات ولائهم للكيان الصـهيوني وتأكيـد عدائهم للعـرب .فهؤلاء اليهـود سعوا بكـل الوسائـل من أجـل نسيان اصـولهم حتى يصبحوا مقبـولين في ذلك الكيان الذي تـربعت على قمـة السلطة فيـه نخبة من اليهود الغربيين . وعلى هذا النحو بذل اليهود العرب كـل جهودهم لاثبـات صهيونيتهم ، وكأن لسان حالهم يقول لليهود والغربيين : « إننا اكثر يهودية . واكثر صهيونية منكم ايها الاشكنازيون »[١] .

وفي الوقت الذي كنـا في الوطن العـربي ، نتبنى الدعـوة لعـودة اليهـود العـرب الى البـلاد العـربية ، كـان معظم هـؤلاء اليهـود يعـطون اصـواتهم لمنـاحم بيغـين في انتخـابـات الكنيست الاسرائيلي في التاسع من ايار / مايو ١٩٧٧ ليدفعوا اليمين الصهيوني،الاكثر وضوحاً في تعبيره

(١) Mordecai Jules Soussan, «Sadat, Sephardin and the Peace Process,» *New Outlook*, vol. 24, no. 6 (July/August 1981), pp. 48-50.

عن العداء للعرب الى الحكم لأول مرة منذ ١٩٤٨.ومرة ثانية ساهم هؤلاء اليهود بأكبر دور في تدعيم مواقع اليمين الصهيوني وابقائه بالحكم في انتخابات الكنيست العاشر . فاتجاهات التصويت في هذه الانتخابات تشير الى ان حوالى ٦٥ بالمائة من اليهود العرب صوتوا لمصلحة ليكود ، بينما صوت حوالى ٢٠ بالمائة فقط لمصلحة حزب العمل . اما نسبة الذين صوتوا لمصلحة الاحزاب والقوائم المعروفة باعتدالها النسبي تجاه العرب وقضية فلسطين (مثل شينوي ، وشيلي ، وحركة حقوق المواطن) فكانت نسبة ضئيلة لا تذكر[٢] .

والواقع أن ثمة عوامل عديدة تساهم في تكوين ذلك الموقف الذي يتخذه اليهود العرب في اسرائيل ، ويأتي على رأس هذه العوامل ادراكهم الزائف للبيئة العربية الراهنة . وهذا الادراك يتضمن جوانب متعددة مثل ذكرياتهم عن حياتهم السابقة في البلاد العربية بالنسبة للشيوخ منهم . تلك الذكريات التي يعاد تشكيلها والتركيز على جوانب مضيئة منها ، من خلال الصورة التي ترسمها اجهزة الاعلام والنخبة الاسرائيلية للبيئة العربية . أما الجمهرة العظمى من اليهود العرب في اسرائيل الآن (حتى سن الخمسين) فهم من الذين غادروا البلاد العربية قبل سن الثامنة عشرة ، او الذين ولدوا في الكيان الاسرائيلي . وهؤلاء تعتمد رؤيتهم للبيئة العربية تماماً على التنشئة الاجتماعية والنظام التعليمي ، واجهزة الاعلام الصهيونية .

اولاً : ذكريات اليهود العرب عن حياتهم السابقة

فالذكريات التي يختزنها الشيوخ من اليهود العرب عن حياتهم القديمة في البلاد العربية ، تحتل ركناً في ادراكهم للبيئة العربية . ولما كانت ظروف مغادرة هؤلاء اليهود للبلاد العربية ، قد ارتبطت باعلان قيام اسرائيل وتصاعد الصراع العربي ـ الاسرائيلي ؛ فإن هذه الذكريات تتركز في الغالب على الاجراءات الاستثنائية التي كان من الطبيعي أن تتخذها الحكومات العربية ازاء اليهود والتدابير الامنية والرقابة الشديدة التي فرضت عليهم مما لم يكن مألوفاً من قبل ، فضلاً عن الشعور بعدم الأمن والقلق والتوتر الذي انتشر بين اليهود وبخاصة في الفترة التي شهدت حرب ١٩٤٨ نتيجة ما سماه البعض بهياج الشعور العربي الفياض وتضامنه مع الشعب الفلسطيني[٣] . فقد وجدت الاقلية اليهودية نفسها في وضع دقيق على اثر حرب ١٩٤٨ . فالجراح العربية كانت لا تزال حديثة في فلسطين ومئات الألوف من المشردين يتوافدون على البلاد العربية[٤] . فكان من السهل ، أن يتطور بعض التظاهرات التي نظمت في ذلك الوقت للتضامن مع القضية العربية الى اعتداءات على احياء اليهود وممتلكاتهم كما حدث

---

(٢) Hillel Schenker, «1977-1981: A Comparison,» Ibid., pp. 22-23.

(٣) خلدون ناجي معروف ، « مقدمة في دراسة الاقلية اليهودية في العراق بين ١٩٢١و١٩٥٢ » ، في : كميل منصور [وآخرون]، **يهود العالم والصهيونية واسرائيل : مجموعة مقالات**،كتب فلسطينية ، ٥٨ (بيروت : منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الابحاث ، ١٩٧١) ، ص ٩٨ ـ ١٢٨ .

(٤) اسامة الغزالي ، « الاوضاع الراهنة لليهود السوريين،» **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٩ (آذار / مارس ١٩٧٣) ، ص ٧١ .

على سبيل المثال في مصر في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٥ ، وحزيران / يونيو ١٩٤٨[٥] ، وفي سورية في كانون الاول / ديسمبر ١٩٤٧[٦] . كما تشمل هذه الذكريات الاضرار التي اصابت الفئات الرأسمالية من اليهود العرب في بعض البلاد العربية نتيجة التطورات السياسية والاجتماعية التي حدثت في هذه البلاد ، وما صاحبها من اجراءات تأميم ومصادرة في اطار اعادة صوغ اوضاعها الاجتماعية ، وما واكب ذلك من تضييق اقتصادي على اليهود مثل فرض الرقابة على ممتلكاتهم بغرض منع حدوث اي تلاعب عند التصرف فيها ، ومنع اليهود من التصرف في عقاراتهم واسهمهم وحصصهم وارباحهم في الشركات التجارية والمدنية[٧] .

وهكذا فإن ارتباط هجرة اليهود العرب بتصاعد الصراع العربي ـ الاسرائيلي يؤدي الى ثبات الذكريات المرتبطة بهذه العملية ، خصوصاً ان هذا الصراع احتفظ باستمراريته . وكذلك فإن المناخ السياسي والاعلامي والثقافي الذي احاط باليهود العرب في اسرائيل ساعد على تدعيم الاحتفاظ بهذه الذكريات واحيائها بصورة دائبة على حساب اي ذكريات طيبة تكون ماثلة في اذهانهم . لكن الاقرار بسيادة الذكريات الاليمة لا ينفي ان هذه الفترة القليلة الماضية شهدت اكثر من مظهر للتعبير عن الذكريات الطيبة التي يختزنها اليهود العرب عن مواطنهم القديمة . غير أن هذه الظاهرة لا تتسم بالعمومية او الشمول وانما تنحصر تقريباً في بعض اليهود المغاربة . ومن ابرز مظاهر هذا الاتجاه ما حدث في المؤتمر الاتحادي الدولي ليهود السفارديم الذي انعقد بالقدس في الفترة من ٦ ـ ٩ شباط / فبراير ١٩٧٧ حيث تحدث ممثل يهود المغرب عن سوء اوضاع اليهود المغاربة في اسرائيل بلهجة حادة ، وقال « خلال كل تاريخ يهود المغرب لم نعرف الدعارة ولا ارتكاب الجرائم لكننا بدأنا نعرفها هنا في ظل الدولة الاسرائيلية » . وعندما رد رابين بأنه قد تم تعيين يهودي من اصل مغربي في منصب نائب وزير منذ عامين ، قال ممثل يهود المغرب: « لقد كنا في ظل الدولة الاسلامية اكثر من ذلك . كان لنا وزراء كاملين، لا انصاف وزراء . وتلك دولة اسلامية اكثر عطفاً علينا واحتراماً لنا من الدولة الاسرائيلية »[٨] .

وقام الصحافي الاسرائيلي ايلي تايغر ، المحرر في « هآرتس » باجراء لقاءات في يافا مع عدد من اليهود المغاربة ، وسجل آراءهم التي تعكس ذكريات طيبة عن حياتهم السابقة في المغرب[٩] .

ثانياً : اجهزة الاعلام الاسرائيلية

ربما كان دور اجهزة الاعلام الاسرائيلية هو اخطر المؤثرات التي تساهم في تشكيل ادراك اليهود العرب في اسرائيل للبيئة العربية ، لأن هذه الاجهزة بطبيعتها تستطيع توجيه قطاعات

---

(٥) علي ابراهيم عبده وخيرية قاسمية ، **يهود البلاد العربية** ، دراسات فلسطينية ، ٨٢ (بيروت : منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الابحاث ، ١٩٧١) ، ص ١٨٢ ـ ١٨٣ .

(٦) المصدر نفسه ، ص ١٠١ .

(٧) المصدر نفسه ، ص ٧٦ .

(٨) **العروبة** (قطر) ، ١٠ / ٣ / ١٩٧٧ .

(٩) ايلي تايغر ، « لماذا ايها الاشكنازيون تخلقون ضجة عندما نعود نحن الى مراكش ؟» **الارض**، ٢١ / ٦ / ١٩٧٦ ، ص ٣٤ (نشرت في ملحق **هآرتس** ، ٦ / ٦ / ١٩٧٦) .

جماهيرية عريضة . ولما كانت الاذاعة تضطلع بدور بارز في هذا المجال لما تتسم به من رحابة الانتشار ورخص الثمن وعدم افتراض درجة من التعليم ، فضلاً عن تواترها واستمرارها وبالتالي قدرتها على ممارسة التعبئة المنظمة ، فسيكون التركيز هنا على الدور الذي تقوم به الاذاعة في هذا المجال . ومن الملاحظ أن الاذاعة الاسرائيلية تسعى بدأب شديد لاستغلال اي مشكلة تثار بصدد احدى الجاليات اليهودية الباقية في البلاد العربية للترويج لمقولات اضطهاد اليهود وسيادة مشاعر العداء للسامية في البلاد العربية ، وان على اسرائيل أن تسعى لحماية اليهود العرب بشتى الوسائل . فعلى سبيل المثال ، استغلت الاذاعة الاسرائيلية المشكلة التي اثيرت بصدد عدم سماح السلطات السورية لعدد من اليهوديات بمغادرة سورية واللحاق بازواجهن في امريكا، لتقديم صورة مختلفة لمعاناة اليهود السوريين . بل وفي الفترة اللاحقة لحرب تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ جرى الحديث عن اليهود السوريين وعن اسرى اسرائيل في سورية ضمن سياق واحد عندما اعلن ابا ايبان وزير الخارجية الاسرائيلي وقتئذ ان « اسرائيل ستحترم التزاماتها بمصير اسرانا في سورية ومصير اليهود هناك ضمن نطاق المساعي لتحقيق اتفاق مع دمشق ..» وان « الشرط الذي لن تتنازل عنه اسرائيل في اي مفاوضات مع سوريا ، هو السماح لليهود الفاطنين هناك وعددهم ٤٥٠٠ يهودي بالهجرة الى اسرائيل »[١٠] .

وواكب الاعلان عن هذا المطلب توالي بث اخبار كاذبة عن « مقتل اربع يهوديات في سورية » ومناشدة الحاخام الاكبر في اسرائيل للفاتيكان والكنيسة الانجليكانية ومنظمة الحاخامين في الولايات المتحدة « رفع الصوت ضد عمليات الاضطهاد والعمل على انقاذ يهود سورية »[١١] . كما ركزت الاذاعة الاسرائيلية على أن هذا القتل قد تم بصورة وحشية ، وان السيدات الاربع تم اعتقالهن عندما حاولن عبور الحدود الى لبنان ، وانهن لاقين حتفهن تحت التعذيب وقذفت جثثهن في الحي اليهودي في دمشق[١٢] . كما بثت الاذاعة الاسرائيلية اخباراً مفادها ، ان ثمة اهتماماً عالمياً باوضاع اليهود الصعبة في البلاد العربية مثل حدوث تظاهرة امام مبنى الامم المتحدة نظمها مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة للاحتجاج على اضطهاد اليهود في سورية وتمكينهم من الهجرة الفورية[١٣] . ومثل تدخل المؤتمر الدولي لانقاذ يهود البلاد العربية للافراج عن يهوديين اعتقلتهما السلطات السورية[١٤] ، ومثل مطالبة ثلاثة من رجال الدين المسيحيين في الولايات المتحدة وزارة الخارجية الامريكية بأن تقوم بالسعي لدى السلطات السورية من اجل معاملة يهود سورية معاملة انسانية والسماح لهم بالهجرة[١٥] .

كما اتجهت الاذاعة الاسرائيلية الى استغلال الاجراءات التي سبق ان اتخذتها السلطات العراقية ضد بعض اليهود بعدما اتهمتهم بالتجسس لحساب اسرائيل لتقديم صورة مشابهة

---

(١٠) رصد اذاعة اسرائيل (منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الابحاث) ، ٧ / ٣ / ١٩٧٤ و ٩ / ٣ / ١٩٧٤ .

(١١) المصدر نفسه ، ٩ / ٣ / ١٩٧٤ ، « الاخبار » .

(١٢) المصدر نفسه ، ١١ / ٣ / ١٩٧٤ ، « الاخبار » .

(١٣) المصدر نفسه ، ١ / ١٠ / ١٩٧٤ ، « الاخبار » .

(١٤) المصدر نفسه ، ٢ / ١٠ / ١٩٧٤ ، « الاخبار » .

(١٥) المصدر نفسه ، ١٣ / ١١ / ١٩٧٤ ، « الاخبار » .

عن اوضاع يهود العراق والتأكيد على وجوب استمرار مطالبة زعماء العراق بتوضيح مصير اليهود المفقودين والذين بلغ عددهم ثمانية عشر يهودياً ، ومصير افراد عائلة يهودية اخرى مفقودة من عائلة مشتوش[١٦] .

وحتى البلاد العربية التي فيها عدد ضئيل للغاية من اليهود جرى تقديم صورة لها لتدعيم الاعتقاد بغياب الامن في هذه البلاد ، ومن ذلك اخبار عن اغتيال تاجر يهودي في البحرين « ويوجد بها من ٦٠ الى ٧٠ يهودياً على ايدي بعض اللصوص »[١٧] .

ويلاحظ أن الدور الذي تقوم به الاذاعة في هذا الصدد لا يقتصر على الاذاعة الاسرائيلية الناطقة باللغة العبرية ، وانما يشمل كذلك « كول يسرائيل » اي اذاعة اسرائيل الناطقة باللغة العربية خصوصاً ان اليهود العرب الذين هاجروا الى اسرائيل ظلوا يحتفظون بلغتهم العربية مما يمكنهم من الاستماع الى كول يسرائيل . ومما يدلل على ضخامة التأثير الذي تتركه هذه الاذاعة ، ما دعا اليه بعض الاسرائيليين الاكثر اعتدالاً الذين تبنوا فكرة ان « الصراع العربي - الاسرائيلي يمكن حله عن طريق سلسلة من التدابير غير الجذرية التي تنفذ عبر الزمن من خلال تغيير المناخ وتخفيض المستوى العام للتوتر » . فقد دعا هؤلاء الى اعادة توجيه مضمون كول يسرائيل لاستبعاد الاشارات المهينة للحضارة العربية والسياسات العربية[١٨] .

وكذلك تساهم الصحافة الاسرائيلية في تشكيل ادراك اليهود العرب للبيئة العربية ، من خلال تشويه اوضاع اليهود في البلاد العربية ، سواء في الماضي او في الحاضر . ومن النماذج بالغة الدلالة في هذا الصدد التشديد على ان ما يتردد عن حياة سلام ورخاء عاشها اليهود في البلاد العربية هو « اسطورة صنعتها الدعاية العربية وان تاريخ اليهود في هذه البلاد ينفي هذا الادعاء الذي ما زال العرب ينشرونه كتغطية للكراهية ضد اليهود كيهود »! وجرى الاستشهاد في هذا المجال بعبارات من كتاب **يهود وعرب** الذي قام بتأليفه احد اليهود المهاجرين من البلاد العربية ويدعى **البرماني** حيث يقول : « يجب أن نفند خرافة اخرى ، وهي ادعاء ان المصادمات بين العرب واليهود كانت نتيجة للصهيونية، هكذا يردد رجال الدعاية المسلمون ، وهكذا يردد وراءهم مؤيدوهم الجاهلون . ومن وجهة تاريخية ، فهذا هراء تام . ليست الصهيونية هي التي كانت مصدر اللاسامية العربية بل العكس تماماً كما في اوروبا ، كانت اسرائيل هي الرد على عمليات القمع التي عرفها اليهود في العالم كله وبخاصة اضطهادنا نحن اليهود العرب »!![١٩] . وبوجه عام يركز الاعلام الاسرائيلي في مخاطبته للجمهور اليهودي على تأجيج مشاعر العداء للعرب الذين « يعدون العدة لابادة اسرائيل والاجهاز عليكم ايها الاسرائيليون ، ولا سبيل لنجاتكم الا بوحدة كلمتكم والتفافكم حول حكومتكم وتفانيكم في الخدمة والعطاء »[٢٠] .

---

(١٦) المصدر نفسه ، ٧ / ٣ / ١٩٧٤ ، « الاخبار » .

(١٧) المصدر نفسه ، ٢٠ / ١٠ / ١٩٧٤ ، « الاخبار » .

(١٨) السيد يسين ، « الشخصية العربية بين المفهوم الاسرائيلي والمفهوم العربي : دراسة نقدية للتحليل الاجتماعي للصراع العربي الاسرائيلي » مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص ٧٧ (نسخة مطبوعة على الالة الناسخة) .

(١٩) اريبه لـ. افيري ، « لاجئون يهود من الدول العربية » **دافار** ، ٣٠ / ١٢ / ١٩٧٧ .

(٢٠) مروان كنعان ، « حول وسائل الاعلام الصهيوني واساليبه » **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢٦ (تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣) ، ص ٨٠ .

ثالثاً : رؤية النخبة الاسرائيلية والصورة التي رسمتها للعرب

ويساهم هذا العامل ايضاً في تشكيل ادراك اليهود العرب للبيئة العربية ، ويزداد تأثيره بوجه خاص عندما تصدر هذه الرؤية عن قادة يحتلون مكانة خاصة لدى الشعب الاسرائيلي مثل بن غوريون ، او عن كتّاب ومفكرين ينتمون الى اصول عربية .

ولقد كان بن غوريون دائم التركيز على ما يمتاز به الشعب اليهودي من خصوصية ونوعية متفوقة ، وان اليهود منذ أن بدأ دورهم التاريخي يخوضون صراعاً قد يكون ابدياً مع الشعوب الأخرى ، وذلك بحكم الطبيعة الفريدة لبنائهم الروحي والخلقي[٢١] . ويرى البعض أن بن غوريون – وهو احد الزعماء الذين رسموا الجهاز العصبي للكيان الاسرائيلي معروف بكراهيته للعرب وبغضه كل شيء عربي ، وان هذا المفهوم استولى على مشاعره اكثر من سائر المفاهيم الأخرى[٢٢] . وانعكس ذلك في مواقفه ، حتى انه لم يزر مدينة او قرية عربية منذ قيام اسرائيل ، وعندما زار مدينة الناصرة العليا اليهودية ، رفض أن يزور مدينة الناصرة العربية وهي لا تبعد الا بضع مئات من الامتار عن الناصرة اليهودية . وعندما زار النقب اصر على استبدال اليافطة التي تحمل اسم « عين غضبان » العربي في الحال ، وصرح بأن هذا الاسم هجين عنده . كما رفض شهادة الهوية الصادرة باسمه عندما كتبت بالعربية الى جانب العبرية[٢٣] . فقد كانت نظرة بن غوريون الى العرب تصر على اعتبارهم اعداء فحسب[٢٤] ، ففي احاديثه الى موشي بركان أكد ان عداء العرب اثبت انه عداء مستحكم ولعنة لم يستطع اليهود التخلص منها ، وان هذا العداء كانت له نعم كثيرة ، حيث ادى في فترة ما قبل انشاء الدولة الى مزيد من الترابط بين اليهود في البلاد وقوّى من روحها وان عداء العرب اصبح منذ ذلك الوقت حافزاً على تنمية اسرائيل وتطورها[٢٥] . كما رسم بن غوريون صورة للاقطار العربية على انها تعيش في ظل حكم احتكاري سواء أكان ذلك في صورة دكتاتورية عسكرية ام في صورة ملكية العصور الوسطى التي لا تزال تسمح بتجارة الرقيق وهؤلاء الحكام يبدون اهتماماً بمواجهة الحاجات الضرورية لشعوبهم اقل من الاهتمام الذي يبدونه للاحتفاظ بسلطانهم[٢٦] .

وكان بن غوريون حريصاً على ربط هذه التطورات بالواجب الملقى على عاتق يهود اسرائيل للعمل على تخليص يهود البلاد العربية في اطار تركيزه على اهمية القوة البشرية لاسرائيل[٢٧] .

ويؤكد شيمون بيريز على حتمية الصراع بين اليهود والعرب بسبب ما سماه بالمصادفة التعيسة لانبعاث اليهود وانبعاث العرب في وقت واحد بعد الحرب العالمية الثانية . وإن هذه

---

(٢١) اسعد عبد الرحمن ، « الملامح البارزة لفكر بن جوريون السياسي » ، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢٩ (كانون الثاني / يناير ١٩٧٤) ، ص ٤١ .

(٢٢) صبري جريس ، **العرب في اسرائيل** ، دراسات فلسطينية ، ٢١ (بيروت : منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الابحاث ، ١٩٦٧) ج٢ ، ص ١٦٢ .

(٢٣) المصدر نفسه ، ص ١٦٣

(٢٤) عبد الرحمن ، « الملامح البارزة لفكر بن جوريون السياسي » ، ص ٤١ .

(٢٥) « بن جوريون يستعيد الماضي » ، في : **احاديث مع موشي بيرلمان** ([د.ن.]: ١٩٦٦) ، ص ١٨١ .

(٢٦) المصدر نفسه ، ص ١٩٠ .

(٢٧) المصدر نفسه ، ص ٢٠٤ .

المصادفة قضت على الامكانات التي ظهرت في فترة ما بين الحربين لاقامة الحوار بين اليهود والعرب . ويقول : « ان ردود فعل العرب العنيفة ، وميلهم الى سحق مختلف الاقليات الوطنية من دروز واكراد ويهود جعلت جميع هذه المحاولات تذهب ادراج الرياح . وقد تكون ردود الفعل العنيفة هذه ، النتيجة الحتمية لحركة النهضة في البلاد العربية ، فقد اظهرت الحكومات العربية عنفاً مماثلاً في معالجتها لامورها الداخلية بسحق حلقات المعارضة ...»[٢٨] .

ويرى إيغال الون ان العرب قوم لا يتعلمون . وأن « التجربة تشير الى انه لا يمكن ان يؤمل منهم وزن الامور بصورة سديدة ومنطقية ولذلك لا بد من ان تظل العصا الغليظة فوق رؤوسهم»[٢٩] ، ويقدم تفسيراً لانتصار اسرائيل في حرب ١٩٦٧ اساسه وجود الديمقراطية السياسية والاجتماعية في اسرائيل مقابل الدكتاتورية العسكرية في البلاد العربية . ويقول: « ان حرب الايام الستة لم تكن مجرد حرب بين جيشين وامتين ، لقد كانت صداماً بين نظامين اجتماعيين وسياسيين متناقضين . كانت مواجهة بين ديمقراطية اجتماعية وسياسية وبين دكتاتورية عسكرية تمارس حكمها السياسي التحكمي على مجتمع متخلف بصورة تدعو الى الشفقة . لقد فازت الديمقراطية بالنصر .. ان الدول العربية ظلت غير قادرة على العمل معاً وفي داخل كل دولة لم يكن هناك اي نوع من الوفاق الاجتماعي او الشعور بالوحدة الوطنية. ان المزاج السائد في هذه الدول هو الزيف والكذب ... وفي مقابل ذلك كانت اسرائيل نموذجاً للانسجام والمدنية متحدة بالضرورة رغم معاركها الداخلية الضارية ، متحدة الفكر في سعيها نحو هدف البقاء المشترك وبهذا الشكل انتصرت الديمقراطية على الاستبداد »[٣٠] .

ويقدم نسيم رجوان - يهودي من أصل عراقي - ورئيس تحرير جريدة « اليوم » التي تصدر بالعربية في تل ابيب ، نموذجاً للنخبة المثقفة ذات الأصل العربي ومن ثم القادرة على ممارسة تأثير ملموس على اتجاهات اليهود العرب في اسرائيل تجاه البلاد العربية . يتميز رجوان بأنه يبدأ بالاعتراف بأن الاتصالات بين اليهود والعرب قبل نشوء الاسلام ، وبعده كانت في مجملها مفيدة لكلا الطرفين،وان القرون الوسطى كانت اكثر الازمنة اهمية وفائدة للقاء بين اليهود والعرب المسلمين،وان كثيرين من الذين يدرسون اليهودية والاسلام معاً يلاحظون عدداً من اوجه التشابه بين الدينين!!غير أنه سرعان ما ينتقل الى تقديم صورة اخرى عن اوضاع اليهود في البلاد العربية في الفترة السابقة لقيام اسرائيل،فيذهب الى انه منذ عام ١٩٤٠ اجتازت البلدان العربية ازمة دينية وثقافية حادة ومقلقة . وقد احدث الاتساع المزدوج للثقافة الغربية والقومية الكثير من الاضرار في الاسلام المعاصر ، وزعزع ثقافة دينية ضعيفة من قبل . وفي الوقت نفسه فإن « الكارثة » الفلسطينية وانشاء اسرائيل دولة على الطراز الغربي في وسط الوطن العربي ، كانت ضربة شديدة القسوة للكبرياء العربية ، فكان لا بد للقومية الضيقة والتطرف والتعصب من احراز نصر محتوم [٣١] . ونتيجة ذلك فقد هاجر اليهود العرب « لأن معيشتهم في مواطنهم السابقة باتت غير محتملة بسبب التوتر الناشىء عن القضية الفلسطينية وتفرعاتها »[٣٢] .

---

(٢٨) شمعون بيريز ، « يوم قريب ويوم بعيد .» في: **من الفكر الصهيوني المعاصر** ، كتب فلسطينية ، ١١ (بيروت : منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الابحاث ، ١٩٦٨، ص ١٤١ .

(٢٩) ايغال الون ، **انشاء وتكوين الجيش الاسرائيلي**، ترجمة عثمان سعيد ، مراجعة وتقديم ناجي علوش (بيروت : دار العودة ، ١٩٧١) ، ص ٤٣ ـ ٤٤ .

(٣٠) المصدر نفسه ، ص ٢٢١ ـ ٢٢٢ .

(٣١) نسيم رجوان ، **عصر التعايش اليهودي الكبير** ، ص ٣٨٨ و ٣٩١ .

(٣٢) المصدر نفسه ، ص ٤٠٢ .

ويجدر التنويه الى أن اثارة النخبة الاسرائيلية الحاكمة لقضية اوضاع اليهود في البلدان العربية على نحو مكثف عقب حرب ١٩٦٧ لمواجهة الحملة العربية بصدد اوضاع العرب في الارض المحتلة ، قد صاحبه تقديم صورة مزيفة لاوضاع اليهود العرب ، والادعاء بأن اليهود تعرضوا للاضطهاد والمعاملة السيئة في البلدان العربية ، ولا سيما في مصر وسورية والعراق ، ومنعوا من السفر الى الخارج وسجن بعضهم ولذلك يسود جو من القلق والخوف بين الطوائف اليهودية في هذه البلاد . ودعا الكنيست الامم المتحدة في ٢٨ آب / اغسطس ١٩٦٩ الى اجراء تحقيق مستعجل عما وصفه باضطهاد اليهود في البلاد العربية[٣٣] .

ومن الجدير بالذكر أنه يوجد اتجاه ضعيف للغاية داخل النخبة المثقفة الاسرائيلية يقدم رؤية مختلفة للعرب بأنهم قوم وقع عليهم ظلم من جانب اليهود . وتعود هذه الرؤية أساساً الى الفيلسوف الشهير مارتن بوبر الذي حاول خلال السنوات التي قضاها في فلسطين التوفيق بين اليهود والعرب على اساس أن اليهودية دين يتسم بمعايير اخلاقية عالية ، وهناك ظلم وقع على العرب وبالتالي فعلى اسرائيل ان تكفر عن افعالها غير الاخلاقية ، وهي الرؤية التي تطرح حل الدولة ثنائية القومية ، ولا يمثل انصارها سوى قطاع محدود للغاية في النخبة الاسرائيلية المثقفة[٣٤] . ومن ابرز من عبر عن هذا الاتجاه الكاتب الاسرائيلي **يوري افنيري** ، والاتحاد الشيوعي الثوري المنشق عن منظمة « الماتزبن » ، ومجلة **النظرة الجديدة** التي تعبر عن فكر حزب المابام التي نشرت في حزيران / يونيو ١٩٦٨ مشروع زالمان شن لاقامة دولة ثنائية القومية بين اسرائيل والاردن على اسس دستورية[٣٥] .

رابعاً : التنشئة الاجتماعية والنظام التعليمي

وينصرف تأثير هذا العامل بصورة أساسية الى الصابرا من ابناء اليهود المهاجرين من البلاد العربية الذين تقدم لهم منذ نعومة اظفارهم صورة قاتمة عن اوضاع اليهود في البلاد العربية ، وهو ما يدخل في اطار سعي الدولة لأن تغرس وتنمي في صغارها فكرة سيئة عن العدو مقابل صورة عن انفسهم كمناضلين من اجل الحق والعدل بغض النظر عما تكون عليه الحقائق[٣٦] . وتفيد دراسة استراتيجية التنشئة الاجتماعية في معرفة كيف يتعلم الفرد في اطار بيئته القيم الاجتماعية والثقافية السائدة . ومن دراسة استراتيجية التنشئة الاجتماعية الاسرائيلية ثبت وجود اتجاه واضح يهدف الى تنمية وتدعيم الافكار السلبية عن العرب لدى الشباب الاسرائيلي ، وقد كشفت عن ذلك دراسة قام بها **جورج تامارين** عالم النفس الاسرائيلي اثبت فيها وجود الاتجاهات العدوانية والتعصبية ضد العرب في وجدان واذهان الشباب

---

(٣٣) انظر : يعقوب خوري ، ص ١٤ و١٧ .

(٣٤) يسين ، « الشخصية العربية بين المفهوم الاسرائيلي والمفهوم العربي : دراسة نقدية للتحليل الاجتماعي للصراع العربي الاسرائيلي »، ص ٧٣ ـ ٧٥ .

(٣٥) علي الدين هلال ، **مشروعات الدولة الفلسطينية** (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، ١٩٧٨)، ص ٣٥ ـ ٤٠ .

(٣٦) ميشال سليمان ، « العرب واسرائيل والغرب : دراسة للتصورات والصور النمطية »، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢٥ (ايلول / سبتمبر ١٩٧٣)، ص ١٩٦ .

الاسرائيلي[٣٧] . كما كشفت سلسلة الابحاث الميدانية التي قام بها عالم النفس **سيمون هيرمان** عن ان احد المكونات العنصرية الاساسية للايديولوجية الصهيونية يتمثل في التركيز على الاعتداءات المزعومة التي وقعت على اليهود في البلاد الاسلامية[٣٨] .

وبوجه عام ، فقد ادت استراتيجية التنشئة الاجتماعية الاسرائيلية الى ان تصطبغ الشخصية الاسرائيلية بطابع تسلطي واضح ، كما يؤكد تامارين . وقد ساعد على صوغ هذه الشخصية العنصرية تدعيم القيم التي تشجع على العنف والعدوان ازاء العرب سواء بالنسبة للفلسطينيين الذين ظلوا داخل حدود اسرائيل بعد ١٩٤٨ او بالنسبة للبلاد العربية المحيطة باسرائيل. وتكشف عن ذلك كله سياسة الردع التي صاغ مبادئها بن غوريون في الخمسينات والتي انطلقت من مسلمة عنصرية قاطعة خلاصتها ان العرب لا يعرفون الا لغة القوة والعنف[٣٩] .

ويؤدي النظام التعليمي الاسرائيلي دوراً بالغ الخطورة في تدعيم هذه الافكار ، وبوجه خاص المرحلة الابتدائية الالزامية التي تزداد بها نسبة الطلاب الشرقيين . فيلاحظ السعي الى تبرير الحط من شأن العرب اجتماعياً واقتصادياً واظهار تأخرهم . فعلى سبيل المثال تركز دراسة التاريخ العربي على اظهار الخلافات التي قامت بين الخلفاء والامراء والشعوب وكذلك بين الطوائف المختلفة . كما يجري تصوير المجتمع العربي وكأنه ينقسم اساساً الى طوائف دينية وتتوزع كل طائفة الى طوائف فرعية متنافرة مما يوحي للطالب بسيادة التفكك في المجتمع العربي على اساس ديني . وفي هذا المجال يشار الى وجود عدم توافق في العلاقة بين المسلمين والمسيحيين في الوطن العربي وان المسيحيين كانوا دائماً مضطهدين من قبل المسلمين!![٤٠] . وذلك في سياق تدعيم اسطورة اليهودي العربي المضطهد في البلاد العربية والتي يجري تلقينها في المدارس الاسرائيلية . ومن ابرز الكتب الدراسية التي تنهج هذا المنهج كتاب د. **كيرسبناوم** بعنوان **التاريخ اليهودي الحديث** والذي يصور حياة اليهود في البلاد العربية بأنهم كانوا يعيشون في احياء قذرة اشبه ما تكون بأماكن معيشة الحيوانات ، وان مساكنهم كانت عبارة عن اكواخ صغيرة لا تتوافر فيها الشروط الصحية ، وانهم يعانون تفشي الامراض المختلفة وتحاصرهم الاوبئة في الوقت الذي كانوا يحصلون على قوتهم من المهن البدائية بالاضافة الى التجارة على نحو ضيق ، وان القمع السياسي حرم اليهود في هذه البلاد من فرص العمل والنشاط الاقتصادي ، ولذلك كانوا يعيشون في فقر مدقع وبؤس شديد[٤١] . وتؤكد المحامية الاسرائيلية **فيلتسيا لانجر** التي تخرجت في المدارس الاسرائيلية ، ان سياسة التربية الصهيونية تركز على تعليم الطالب

---

(٣٧) السيد يسين ، « الصهيونية ايديولوجية عنصرية » ، **آفاق عربية** ، السنة ٢ ، العدد ٥ (كانون الثاني / يناير ١٩٧٧) ، ص ١٦ ـ ١٧ (ورقة قدمت الى : المؤتمر الفكري حول الصهيونية والعنصرية ، بغداد ، تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦).

(٣٨) المصدر نفسه ، ص ٢٠ ـ ٢١ .

(٣٩) المصدر نفسه ، ص ٢١ .

(٤٠) منير بشور وخالد مصطفى الشيخ يوسف ، **التعليم في اسرائيل** ، كتب فلسطينية ، ٢٢ (بيروت : منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الابحاث ، ١٩٦٩) ، ص ٢١٠ ـ ٢١١ .

(٤١) **المحرر** (المغرب) ، ٧٠ / ١٠ / ١٩٧٧ .

اليهودي فن الحرب ، وترسخ فيه مشاعر التعصب القومي والحقد على العرب « لكي يحاربهم جيداً ، ولكي لا ترجف يده عندما يضغط الزناد»[٤٢] .

وكذلك يهتم النظام التعليمي في اسرائيل بتقديم صورة للعرب تدعم الزعم القائل بسعي العرب الى ابادة اسرائيل ، وذلك من خلال تضمين بعض المطبوعات التي توزع على الطلاب ترجمة لاعمال بعض الادباء والشعراء العرب . ويقع الاختيار في هذا المجال على قطع الانتاج العربي الاشد نقمة ضد الصهيونية واسرائيل مثل انتاج نزار قباني ومحمود درويش . ومن هذه المطبوعات نشرة « اسرائيل والعرب » التي يشرف عليها يهوشفاط هاركابي وتوزع على المدارس الاسرائيلية . ومن ناحية اخرى فإن الأدب الصهيوني الذي يتأثر به الطالب الاسرائيلي في المدرسة او عن طريق المطالعة الحرة مملوء بالتحريض ضد العرب . كما أن سياسة زرع الحقد ضد العرب عن طريق النظام التعليمي الاسرائيلي تتم ايضاً عن طريق تجاهل الحضارة العربية ، وتحقير دور الشعب العربي الحضاري ، وتزييف صورة العرب عند الاشارة اليه[٤٣] .

خامساً : الاوضاع الحالية للجاليات اليهودية في البلاد العربية

فهذه الاوضاع تؤثر بدرجة عالية على ادراك اليهود العرب في اسرائيل لمدى استعداد البيئة العربية الراهنة للتعايش مع اليهود ، وربما كانت القضية المحورية في تشكيل ادراكهم في هذا الصدد مدى وجود جالية يهودية مزدهرة . وهو ما يرتبط الى حد كبير بسياسة الحريات الدينية التي تتبعها الحكومات العربية .

ويحسن أن نقدم لمحة موجزة عن الجاليات اليهودية في البلاد العربية الآن . ويلاحظ في هذا الصدد وجود تفاوت ضخم في التقديرات المختلفة لاعداد اليهود في البلاد العربية رغم أنها تمت في فترات زمنية متقاربة . وربما كان السبب وراء ذلك هو المشاكل المتعلقة بالتوزيع الاحصائي لليهود في العالم بوجه عام ، اذ لا توجد احصائيات دقيقة لهذا التوزيع ، واغلبها احصائيات تقديرية تعتمد على عدة مصادر تتفاوت في تقديرها وفقاً لمصدرها[٤٤] . ونورد هنا ثلاثة تقديرات متباينة عن اعوام ١٩٦٨ ، ١٩٧١ ، ١٩٧٥ ، ولتوضيح الاختلاف الكبير بين هذه التقديرات فضلنا جمعها في جدول واحد مع الاشارة الى المصدر بالتقدير الاول والثاني والثالث[٤٥] .

---

(٤٢) يوسف حمدان ، « التربية القومية في المدارس اليهودية في اسرائيل » ، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٤٩ (ايلول / سبتمبر ١٩٧٥) ، ص ١٦٦ .

(٤٣) المصدر نفسه ، ص١٦٦ ـ ١٦٨ .

(٤٤) مصطفى عبد العزيز ، **اسرائيل ويهود العالم ، دراسة سياسية وقانونية** ، دراسات فلسطينية ، ٥٩ (بيروت : منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الابحاث ، ١٩٦٩) ، ص ٩.

(٤٥) التقدير الاول ينسب الى الكتاب اليهودي السنوي لعام ١٩٦٨ ورد في : المصدر نفسه . والتقدير الثاني ينسب الى الكتاب السنوي الامريكي لليهود لعام ١٩٧١ وورد كملحق في : **مجلة مركز الدراسات الفلسطينية** (جامعة بغداد)، السنة ١ ، العدد ٢ (نيسان / ابريل ١٩٧٢) . اما التقدير الثالث فقد ورد في : **الارض** ، ٢١ / ٩ / ١٩٧٥ . ص ١١٣ .

جدول رقم (١)

تقديرات اعداد اليهود في البلاد العربية

البلد / التقدير	التقدير الاول ١٩٦٨	التقدير الثاني ١٩٧٢	التقدير الثالث ١٩٧٥
البحرين	١٥٠	—	—
تونس	٢٠٠٠٠	١٠٠٠٠	٨٠٠٠
الجزائر	٢٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
الجماهيرية العربية الليبية	٢٠٠٠	١٠٠	٤٠
الجمهورية العربية السورية	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠
لبنان	٧٠٠٠	٣٠٠٠	١٨٠٠
مصر	٢٠٠٠	١٩٠٠٠	٥٠٠
المغرب	٥٥٠٠٠	—	٣١٠٠٠
اليمن	١٠٠٠	—	٥٠٠
المجموع العام	٩٣١٥٠	٣٧١٠٠	٤٦٨٤٠

ملاحظة عامة : تشير العلامة « ـ » الى ان البيانات غير متوفرة .

واول مسلك يستطيع اليهود العرب في اسرائيل ان يتعرفوا من خلاله الى اوضاع الجاليات اليهودية في البلاد العربية هو الاتصالات التي يقيمها بعض هؤلاء مع اصدقاء واقارب قدامى في البلد الذي هاجروا منه . والقليل من هذه الاتصالات يتم بصورة مباشرة ، وبخاصة عن طريق اللقاء المباشر في اماكن اخرى خارج اسرائيل والبلاد العربية. وهذه الاتصالات المباشرة ، مرهونة بمنح السلطات العربية حق السفر والتنقل لمواطنيها من اليهود ، بما يمكنهم من لقاء اقاربهم واصدقائهم من مواطني اسرائيل في اماكن اخرى . اما معظم هذه الاتصالات فيتم بطريق غير مباشر ، فيتم التراسل عن طريق شخص ثالث يقيم خارج البلاد العربية واسرائيل .

ولقد دلت الاجابات التي قدمها عدد من اليهود العرب في اسرائيل الذين فكروا في العودة الى اوطانهم الاصلية عن التأثير المهم لاوضاع الجاليات اليهودية على ادراكهم للبيئة العربية ، فقد برر احدهم الرغبة في العودة الى المغرب ـ بالاضافة الى سوء احوال الطوائف الشرقية في اسرائيل ـ بما يعرفه عن الحياة في المغرب من خلال الرسائل التي يبعث بها قريب لزوجته من هناك عن طريق فرنسا ، ويتحدث فيها عن الحياة الجيدة التي يعيشها هناك بحيث لا ينقصه شيء ويعمل ما يريد . وقال : « لقد حاولنا مرة ان نقنعه بالعودة الى اسرائيل ولكنه لم يقبل . وتساءل لماذا اعود الى اسرائيل فأنا اسمع كل القصص التي يروونها عن البلاد من السياح ، كما ذكر ايضاً انه يوجد شخص ترك الحي الذي يعيش فيه مع عائلته المؤلفة من امرأة وثلاثة اولاد وسافروا الى المغرب حيث يذكرون في رسائلهم انهم يعيشون هناك عيشة راضية وكل شيء على ما يرام »[٤٦] .

---

(٤٦) نبيه برزل ، « اولياء امور ١٤ عائلة يجتمعون ويقررون علانية : نحن عائدون الى المغرب » **الارض** ، ٢١ / ٦ / ١٩٧٦ ، ص ٣٥ (نشرت في **يديعوت احرونوت** ، ٢٠ / ٦ / ١٩٧٦) .

وفي لقاء اجراه مندوب صحيفة هآرتس مع مجموعة مكونة من ١٤ رب اسرة ، اعلنوا عن نيتهم في العودة الى المغرب ، قال احدهم ويدعى الياهو انهم قد تلقوا رسائل من رفاقهم في الدار البيضاء ، اكدوا فيها انسانية المعاملة هناك ، وان هذا ما يتمنونه لكل شعب اسرائيل[٤٧] . وهكذا فإن ادراك قطاعات من اليهود المغاربة لاوضاع الجالية اليهودية في المغرب يتسم بالايجابية . ويعزز ذلك ما ينشر بين الحين والآخر عن الجالية اليهودية في المغرب . ومن ذلك التقرير الذي اعده **مايكل جولد سميث** مراسل الاسوشيتيد برس حول اليهود الذين عادوا من اسرائيل الى المغرب ونشرته « معاريف » الاسرائيلية في ١٣ / ٣ / ١٩٧٧ ، وورد فيه ان في المغرب حالياً ١٩ الف يهودي يتمتعون بالمساواة والمعاملة الحسنة[٤٨] .

غير أن هذه المعلومات عن اوضاع الجاليات اليهودية في بعض البلاد العربية الآن ليست متاحة الا لقلة نادرة من اليهود العرب في اسرائيل الذين يستطيعون الحصول عليها من مصادرها المباشرة . اما معظم اليهود العرب في اسرائيل فيحصلون على هذه المعلومات عن طريق التحقيقات التي تنشرها صحف اسرائيلية ، واحياناً صحف عربية عن الجاليات اليهودية في بعض البلاد العربية تتسم بصبغة دعائية تهدف الى الايهام بمعاناة هؤلاء اليهود !!

سادساً : نشاط المنظمات المدافعة عن اليهود الشرقيين

ورغم ان هذا العامل يبدو اقل تأثيراً في تشكيل ادراك اليهود العرب في اسرائيل للبيئة العربية ، الا انه يساهم ـ بطريق غير مباشر ـ بدور لا يمكن اغفاله في هذا المجال ، خاصة أن مسألة عودة اليهود العرب الى البلاد العربية تشتمل على جانب معقد يرتبط بالموقف السياسي تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي . ويمكن الاشارة بوجه خاص الى حركة الفهود السود باعتبارها ابرز المنظمات السياسية التي ترفع شعار الدفاع عن حقوق اليهود الشرقيين ، والمواقف التي تتبناها تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي . وفي هذا الاطار يمكن القول بأن الاتجاه العام في مواقف حركة الفهود السود هو اتجاه عدائي ازاء العرب ومنحاز الى الرؤية الصهيونية بوجه عام رغم ما يتسم به من استنارة نسبية فيما يتعلق بقضايا التسوية ، ورغم التناقض القائم بين المطالب السياسية والاجتماعية للحركة وبين موقف النخبة الحاكمة في اسرائيل . وعبر عن ذلك البيان الذي اصدره الفهود السود عن نتائج حرب تشرين الاول / اكتوبر ، فرغم النقد الشديد الذي وجهه البيان الى الحكومة الاسرائيلية والدعوة التي وجهها لاسقاط الجهاز الحاكم ، فإن البيان اكد بفخر شديد ان اسماء اليهود الشرقيين كانت في قوائم الشهداء والجرحى والاسرى، وقال : « ادينا واجباتنا لأن الوطن هو وطننا والشعب هو شعبنا »[٤٩] .

---

(٤٧) « التقرير السياسي الشهري ٢٥ / ٥ ـ ٢٥ / ٦ / ١٩٧٦ : الهجرة والنزوح ، يهود المغرب : طيلة ٢٨ عاماً وانتم تأكلونا ايها الاشكنازيون .» **الارض**، ٧ / ٧ / ١٩٧٦ ، ص ١٦ (نشرت في **هآرتس**، ٦ / ٦ / ١٩٧٦ .

(٤٨) **نشرة القضية الفلسطينية في شهر** ، السنة ٤ ، العدد ٢ (نيسان / ابريل ـ ايار / مايو ١٩٧٧) ، ص ٣٢ .

(٤٩) « بيان الفهود السود في اسرائيل عن نتاج الحرب .» **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية** ، ١٦ / ١٢ / ١٩٧٣ ، ص ٧٤١ـ٧٤٣ .

وفي المؤتمر الذي عقده ثلاثة من زعماء الفهود السود في باريس وصفوا انفسهم بانهم « جسر طبيعي للحوار مع العرب بسبب كون معظمهم من اليهود الشرقيين » ، ودعوا الى التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية لأن الفلسطينيين جزء لا يتجزأ من الوضع السياسي الراهن في الشرق الاوسط ، والى التعايش السلمي مع الاقطار العربية والشعب الفلسطيني « ورغم ذلك فقد اكدوا ان الاقتراحات التي يقدمها الفهود السود لا قيمة لها لأن الحكومة هي التي تقرر « اننا لن نعمل لعقد لقاءات مع اعداء الدولة »[٥٠] .

ومع ان تبني حركة الفهود السود للاتجاه العام للرؤية الصهيونية تجاه العرب يؤدي الى تدعيم الجوانب السلبية في ادراك اليهود العرب للبيئة العربية ، فإن الموقف المستنير نسبياً الذي تعبر عنه الحركة بصدد الاعتراف بالشعب الفلسطيني والحوار مع ممثليه والتعايش السلمي مع العرب له آثار مهمة من الناحية المقابلة حيث يساهم في تفتيح اذهان فئات متزايدة من اليهود العرب وبخاصة في اوساط الشباب ودفعهم الى توسيع اطار الجدل المثار حول الصراع العربي - الاسرائيلي بما يتجاوز الرؤية الصهيونية التقليدية التي تعبر عنها الاجهزة الرسمية للدولة . والمرجح أن مضاعفات هذا الجدل من شأنها أن تترك تأثيرات افضل على ادراك المشاركين فيه من اليهود العرب للبيئة العربية ، خصوصاً ان الجدل حول هذه القضايا داخل الحركة نفسها وصل في بعض الاحيان الى درجة بالغة الحدة ، وهدد بحدوث انقسام داخل الحركة في منتصف عام ١٩٧٤ عندما حاول **فيكتور تيار ويغال بن نون** اقصاء السكرتير العام للمنظمة **شالوم كوهين** بعد اتهامه بالتعاون مع يساريين متطرفين ومنظمات شيوعية مناصرة للفلسطينيين في الخارج بينما هدف الحركة في رأيهم النضال لتقليص الفوارق الاجتماعية فقط[٥١] □

---

(٥٠) فلسطين الثورة ، ٦ / ٤ / ١٩٧٥ ، ص ٢١ ، و رصد اذاعة اسرائيل ، ٢٧ / ٣ / ١٩٧٥ .
(٥١) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١ / ١٠ - ١٦ / ١١ / ١٩٧٥ ، ص ٥٢٩ .

العلاقات العربية ـ التركية والعوامل المؤثرة فيها

د. محمود علي الداود

مؤرخ ودبلوماسي مختص بدراسات الخليج العربي .

تحكمت في العلاقات بين شعوب الشرق الادنى، خلال القرن الحالي، جملة عوامل قررت درجة تقدم او جمود هذه العلاقات. وترجع اسس العلاقات هذه الى الجذور التاريخية في الصراعات المسلحة والمصالح السياسية والاقتصادية المتضاربة ، والى الدور الذي مارسته القوى الكبرى للتنافس حول مناطق النفوذ ، والحصول على الامتيازات الاقتصادية والسيطرة على المنافذ الاستراتيجية . وعلى الرغم من العوامل الدينية المشتركة التي ربطت عبر قرون طويلة بين شعوب الشرق الادنى ، إلا ان المنافسات والصراعات القومية ظلت مستمرة تحتد حيناً وتهدأ حيناً آخر . وقد تأثرت التيارات القومية في منطقة الشرق الادنى بنتائج الحركات القومية في اوروبا، ومن ثم تأثرت كذلك بالحركات القومية والوطنية في دول العالم الثالث . وفي الوقت الذي شهد القرن العشرون تأزماً حاداً في العلاقات العربية ـ الايرانية الى حد نشوب الحرب الفعلية على الحدود الشرقية للوطن العربي ، فإن العلاقات العربية ـ التركية ظلت تتقدم بصورة ايجابية ، وتحقق تطوراً ملحوظاً في العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية .ولم تشهد هذه العلاقات تأزمات حادة كتلك التي شهدتها العلاقات الايرانية ـ العربية . وبالمقابل فإن العلاقات العربية ـ التركية وان لم تتطور بصورة منتظمة الا انها لم تخضع للممارسات والصراعات المسلحة التي شهدتها العلاقات العربية ـ الايرانية . ولعل ابرز سمات العلاقات العربية ـ التركية في القرن العشرين أنها كانت عموماً تتطور نحو الاحسن ولم تتصرف تركيا تصرفات انفعالية سلباً او ايجاباً تجاه العرب كما كان الحال مع ايران .

وعلى الرغم من أن عملية توطيد العلاقات العربية ـ التركية سارت بصورة بطيئة الا أنها تقدمت بصورة ايجابية وخاصة في السنوات الاخيرة بعدما ادرك قادة تركيا التطور الكبير الذي حققته حركة القومية العربية في مجال الاستقلال والسيادة الوطنية . هذا بالاضافة الى ادراكهم لأهمية تطوير العلاقات الاقتصادية خصوصاً ان تركيز بناة تركيا على توطيد العلاقات مع الاقطار الاوروبية ، واعتبار تركيا جزءاً من المجموعة الاوروبية كان امراً مبالغاً فيه لم يحقق للاقتصاد التركي الفوائد الكثيرة لعمليات التنمية .

ويمكن تعليل البطء الذي اتسمت به عملية تطوير العلاقات العربية ـ التركية في المرحلة الراهنة الى جملة من العوامل التاريخية والنفسية ، والتي اثرت بصورة تكاد تكون متساوية على صنع القرار السياسي في تركيا والاقطار العربية . فمن المعروف أن السياسة الثقافية التي اتبعتها الجمهورية التركية منذ انبثاقها عام ١٩٢٣ كانت تركز على التوجه الفكري نحو الحضارة الاوروبية ، وقطع الصلة الثقافية بالتراث الاسلامي ، وقد سبب هذا عزلة فكرية عن العرب والاقطار الاسلامية ، وادى هذا تدريجاً الى تجاهل تركيا للتقدم الذي احرزته الاقطار العربية في المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية كافة .

ونظراً لعدم الاهتمام الذي أبدته الاجهزة الثقافية والاعلامية التركية للنهضة العربية الحديثة ، فقد اصبح المثقف التركي حبيس معلومات خاطئة ،أوقديمة ، عن الاقطار العربية . وقد شمل ذلك عدداً كبيراً جداً من كبار المسؤولين ، وأساتذة الجامعات ، ورجال البرلمان ، والعاملين في حقول الاعلام ، والثقافة ، والدبلوماسيين الاتراك الذين كانوا يفضلون حتى الى ما قبل عشر سنوات العمل في المؤسسات الدبلوماسية التركية في اوروبا او أمريكا بدلاً من العمل في الاقطار العربية . وكانت الصورة حتى قبل فترة وجيزة عن الاقطار العربية لدى الفرد التركي مستقاة مما سمعه سابقاً من احد افراد عائلته الذي زار بعض هذه الاقطار في طريقه لاداء فريضة الحج في مكة المكرمة ، كان يقص على ابنائه ما شاهده من فقر وبؤس في طريقه الى الحج وعودته منه . وقد شجعت الحكومات التركية المتعاقبة سياسة العزلة الفكرية باتباعها سياسة انعزالية عن الاقطار العربية .

ومنذ تأسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٣ وحتى منتصف الخمسينات لم يقم اي رئيس للحكومة التركية بزيارة رسمية لبلد عربي بينما كان التركيز على توطيد العلاقات السياسية والثقافية مع الاقطار الاوروبية . هذا بالاضافة الى الشعور العام الذي ظل ظاهراً ولفترة طويلة في ادبيات الفكر التركي المعاصر حول مواقف العرب من الحرب العالمية الاولى ، وانهم انحازوا الى الحلفاء ضد الاتراك . وقد تجاهل هذا الشعور حقيقة الثورة العربية ، وآمال وطموحات حركة القومية العربية في الحرية والاستقلال والوحدة . ولا يزال هذا العامل مع الاسف يؤثر في المجتمعات التركية وان كان تأثيره اقل كثيراً من السابق . هذا بالنسبة الى الاتراك ،اما بالنسبة للعرب فإن الشعور العام تجاه تركيا تأثر بعوامل وظروف عدّة في المراحل التاريخية المختلفة : فالحركة القومية العربية هي حركة تحررية شأنها شأن بقية الحركات القومية في الامبراطورية العثمانية استهدفت تحقيق الحرية والاستقلال والوحدة للشعب العربي ، ولم تكن موجهة ضد الشعب التركي واهدافه المشروعة .

وقد تعاطف العرب مع الاتراك إبّان حرب التحرير التركية التي قادها زعيم تركيا الراحل مصطفى كمال اتاتورك ضد الغزاة الاوروبيين . وبعد تأسيس الاقطار العربية المستقلة حدث جمود في العلاقات الثقافية بين العرب والاتراك باستثناء مواسم الحج ، التي كانت تتيح الفرصة لعدد كبير من الحجاج الاتراك لزيارة الاقطار العربية . ولفترة طويلة شهدت العلاقات العربية التركية فترة انعزال فكري لم يكن سببه الاتراك وحدهم ، كما ذكرنا في السابق ،وانما شارك في ذلك التوجه الثقافي العربي ، الذي كان في معظم الاقطار العربية يعتمد المصادر الغربية عن التاريخ العثماني ، وكانت هذه المصادر تركز بصورة خاصة على نقاط الضعف في الامبراطورية العثمانية ،

وتظهرها دولة ضعيفة تعاني العديد من المشاكل وشبهتها بالرجل المريض الذي لا بد من القضاء عليه ، وتقسيم ممتلكاته بين امتيازات ومطامع الدول الاوروبية الكبرى .

وقد جرى نقد لاذع لفترة حكم السلطان عبد الحميد الذي مهما قيل في اسلوبه في نظام الحكم المطلق الذي كان يمارسه الا انه سجل موقفاً تاريخياً عندما رفض أن يبيع فلسطين مقابل قرض مالي كبير تقدم به اللورد روتشيلد الصهيوني البريطاني المعروف (١٥٠ مليون جنيهاً ذهبياً) .

ولقد مرت العلاقات العربية التركية بعدة مراحل كان لكل منها خصائصها وسماتها وسلبياتها وايجابياتها :

المرحلة الاولى ١٩٢٣ـ ١٩٤٥

خضعت كل من تركيا والاقطار العربية في فترة ما بعد الحرب العالمية الاولى لظروف مختلفة . فكان على تركيا ان تعيد بناء جيشها لتحرير الاناضول ، والمضايق التركية من الغزو العسكري الاوروبي (اليونان وبريطانيا وفرنسا وايطاليا) . وقد نجح مصطفى كمال اتاتورك في توحيد الشعب التركي ، وخاض حرب التحرير وحقق نتيجة الحرب والديبلوماسية اعتراف الحلفاء باستقلال تركيا ووحدة اراضيها وسيادتها على مضيقي الدردنيل والبوسفور .

وكانت معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ نصراً كبيراً لسياسة ومبادىء مصطفى كمال اتاتورك التي يمكن أن تلخص حسبما جاء في احدى خطبه الرئيسية عندما قال « ان هدفنا الاساسي هو ان تحيا الامة التركية بكرامة وشرف ولا يتحقق هذا الهدف الا اذا بلغنا الاستقلال التام . والأمة المحرومة من الاستقلال أياً كانت ثروتها ورفاهيتها لا تستحق ان تنظر اليها الانسانية الا كأمة مستعبدة . إن الامة التي تقبل حماية دولة اجنبية وسلطانها تعترف بانها متجردة من المزايا الانسانية وانها عاجزة ومتداعية ولا يمكن للذين لم يتصدروا بعد الى هذا الدرك ان يرتضوا سيداً اجنبياً . والأشراك يحبون الشرف والاحترام الذاتي فأولى لكل هذه الامة ان تفنى من ان تقبل العبودية . ان الاستقلال او الموت يجب ان يكونا شعار اولئك الذين يريدون خلاصاً حقيقياً لامتهم » .

وقد أعلنت تركيا بموجب معاهدة لوزان عن تخليها عن حقوقها كافة في ممتلكاتها السابقة في الاقطار العربية والبلقان . وفي هذه الفترة جرى التركيز على اصلاح الاوضاع الداخلية وتحقيق سلسلة من المشاريع الصناعية والزراعية وتطوير العلاقات مع الاقطار الاوروبية الغربية خصوصاً مع المانيا وايطاليا وبريطانيا وفرنسا .

اما بالنسبة للاقطار العربية فقد عقدت تركيا مع العراق معاهدة عام ١٩٢٦ انهت بموجبها الخلافات حول عائدية لواء الموصل واعترفت تركيا اعترافاً مطلقاً بوحدة العراق الوطنية ، وان الموصل جزء لا يتجزأ من العراق ، وجرى التوصل الى جملة اتفاقيات تناولت قضايا تثبيت الحدود ، ومواضيع الأمن الحدودي وقضايا التجارة وتنظيم الترانزيت وتجارة الحدود ومكافحة التهريب ، واستخدام المياه المشتركة . وقد حصلت تركيا على عائدات من شركة نفط الموصل ولمدة (٢٥) سنة .

اما بالنسبة الى سورية فكانت المساومات مع فرنسا لها علاقة بالاوضاع الدولية في اوروبا ـ وقد تعهدت فرنسا ـ رغم كونها دولة منتدبة على سوريا ـ بتهيئة القطر السوري للاستقلال والسيادة،

وابدت استعدادها للتعاون مع تركيا في موضوع قضية الاسكندرونة ، التي كانت احدى القضايا الرئيسية التي أثارت من جديد الخلافات العربية التركية . وفي الوقت الذي كانت فيه تركيا تسعى لتوطيد الوحدة الوطنية في داخل اقليم الاناضول في فترة العشرينات ، كانت مشغولة في فترة الثلاثينات لاتباع موازنة دقيقة بين القوى الاوروبية التي اخذت تتنافس في ميدان التسليح ، وفي مجال المحالفات الاقليمية .

ونجحت تركيا في هذه الفترة باتباع سياسة الحياد بين دول المحور ودول الحلفاء . وفي عام ١٩٣٦ حصلت تركيا بفضل معاهدة مونترو الدولية على الاعتراف بحقها في السيادة الكاملة على مضيقي الدردنيل والبوسفور وبناء الاستحكامات العسكرية الدفاعية فيهما . وبعد تأزم العلاقات السياسية في اوروبا من جراء تصاعد القوة الالمانية النازية العسكرية والفاشستية الايطالية مارست كل من دول المحور ودول الحلفاء الضغوط على تركيا للدخول في الاحلاف العسكرية لكل منهما ؛ الا ان تركيا فضلت التمسك بسياسة الحياد وفضلت الخروج من سياسة العزلة عن الاقطار العربية والاسلامية فبذلت الجهود للتوصل الى اتفاقية دفاعية لدول الشرق الاوسط وهي تركيا والعراق وايران وافغانستان والتي عرفت فيما بعد باتفاقية ميثاق سعد اباد التي حاولت كل دولة من دول الحلف استخدامها لاغراضها الخاصة ولكنها فشلت في الوقوف ضد العدوان الخارجي . ولم يكن لهذا الميثاق اثر فعلي ، وانتهى مع بداية الحرب العالمية الثانية ولم تتمكن دول الحلف من مواجهة العدوان المسلح على اراضيها .

ومع تطور الحرب العالمية الثانية لمصلحة الحلفاء اخذت تركيا تميل تدريجاً الى جانب الحلفاء . وفي عام ١٩٤٤ أوقفت تركيا صادراتها الى المانيا ، ومنعت دخول السفن الالمانية التجارية عبر المضيقين ثم قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع دول المحور في ٢ آب / اغسطس ١٩٤٤ واعلنت اخيراً الحرب عليها في ٢٣ شباط / فبراير ١٩٤٥ ، اي قبل ستة ايام من انتهاء المهلة التي حددها مؤتمر يالطا للاشتراك في مؤتمر سان فرانسيسكو ، وعشرة ايام قبيل انتهاء الحرب. وعلى الرغم من قيام الحكومة التركية في هذه الفترة بانشاء علاقات دبلوماسية وقنصلية مع بعض الاقطار العربية في المشرق العربي الا ان مجمل العلاقات الاقتصادية والثقافية مع هذه الاقطار العربية بقيت محدودة جداً باستثناء العراق .

المرحلة الثانية ١٩٤٥ ـ ١٩٧٠

خضعت السياسة الخارجية التركية تجاه الاقطار العربية لعدة اعتبارات داخلية وخارجية ففي عام ١٩٤٦ انتهت فترة الحزب الواحد في تركيا ، حيث كان يتولى السلطة في البلاد منذ عام ١٩٢٣ ـ حزب الشعب الجمهوري ، بزعامة مصطفى كمال اتاتورك ، ثم عصمت اينونو ـ فظهرت احزاب مختلفة كان في مقدمتها حزب العدالة الذي كان من اهم برامجه : تطوير العلاقات مع الاقطار العربية والاسلامية ، وفتح المجال امام الثقافة الدينية ـ بتراثها العربي ـ في المعاهد والجامعات . وحاول حزب العدالة الاستفادة من هذا الشعار لجلب الغالبية الساحقة من ابناء الشعب التركي المسلم للتصويت بجانب الحزب في الانتخابات . ومن العوامل الاخرى التي دفعت الحكومات التركية لتغيير سياستها الانعزالية في المنطقة انضمام تركيا الى حلف الاطلسي عام ١٩٥٢ ، وقبولها المشاركة في المنظمات العسكرية والاقتصادية للأحلاف الغربية . وقد اقترحت

الولايات المتحدة ، زعيمة حلف الاطلسي ، ان تقوم تركيا بدور فعال في حلف عسكري يضم بعض الاقطار العربية وتركيا ، يقف مع الكتلة الغربية في مواجهة الاتحاد السوفياتي . وقد مارس عدنان مندريس زعيم حزب العدالة، ضغوطاً شديدة على الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ، من اجل الدخول مع تركيا وايران وبعض الاقطار العربية في مواجهة الاتحاد السوفياتي .

وقد طلب وزير الخارجية الامريكية الاسبق جون فوستر دالاس الى الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ، المشاركة في هذه المشاريع ، ولكن الرئيس عبد الناصر رفض الانضمام الى مثل هذه المشاريع ، واعتبرها مشاريع عدوانية ، تتنافى ومبادىء عدم الانحياز . واكد ان الاولوية يجب أن تعطى للدفاع العربي ضد الكيان الصهيوني ، الذي يمارس مختلف انواع الارهاب والعدوان ضد الشعب العربي الفلسطيني ، ويسعى للتوسع على حساب الاقطار العربية . وبعد تأزم العلاقات الامريكية ـ المصرية ، قرر جون فوستر دالاس رفض تزويد مصر بالاسلحة الدفاعية ، كما قام بسحب العروض المالية الامريكية للمساعدة بانشاء السد العالي . **وقد اجاب الرئيس عبد الناصر على ذلك بتأميم قناة السويس ، وقرر شراء الاسلحة من الكتلة السوفياتية ، وتمكن وبصلابة من إفشال الغزو الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦**، الذي ايدته حكومة مندريس التركية والتي كانت قد نجحت في جهودها بتأسيس حلف بغداد ، الذي اعتبره الرئيس جمال عبد الناصر ، والعرب في كل مكان مشروعاً عدوانياً ، يتنافى وتطلعات الاقطار العربية في التحرر من الاستعمار ، وتصفية القواعد الاجنبية والتمسّك بمبادىء عدم الانحياز . وهكذا كان دخول تركيا الى المنطقة العربية بعد الحرب العالمية الثانية قد ولد ردود فعل عنيفة لدى جماهير الشعب العربي ، التي عارضت تركيا في اتجاهاتها الجديدة ، تلك الاتجاهات التي خدمت اغراض السياسة الخارجية الامريكية ، والتعاون الامريكي التركي بالدرجة الاولى . هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى فإن ثورة العراق في تموز / يوليو ١٩٥٨ ، كانت قد أيقظت الوعي القومي ،وحطمت حلف بغداد ، وشجعت تيار عدم الانحياز ، والعمل العربي المشترك القائم على تصفية الاستعمار في المنطقة .

وعلى الرغم من ان الاتراك كانوا يعللون مواقفهم بالضغوط الامريكية وشروط حلف الاطلسي الا ان تلك المواقف التركية لم تكسب الاتراك اصدقاء في البلاد العربية التي كانت تسعى ـ ومنها مصر جمال عبد الناصر ـ من اجل إقامة علاقات ودية متكافئة مع تركيا ، ولكن خارج نطاق التكتلات والاحلاف العسكرية الغربية . وقد اصيب الرأي العام العربي بخيبة أمل نتيجة اعتراف تركيا بالكيان الصهيوني عام ١٩٥٢ (وكانت تركيا قد رفضت تقسيم فلسطين في مجلس الامن عام ١٩٤٧) كما عارض الرأي العام العربي المواقف التركية تجاه حركات التحرر العربية وتأييدها للسياسة الفرنسية في الجزائر .

كان فشل السياسة الخارجية التركية من العوامل الرئيسية للانقلاب العسكري الذي حدث عام ١٩٦٠ بقيادة الجنرال جمال كورسيل ، ورجعت تركيا الى سياسة العزلة التي امتدت حتى عام ١٩٦٥ ، وتزعم تركيا في هذه الفترة السياسي التركي المخضرم عصمت اينونو ، الذي لم يكن متحمساً اصلاً للعلاقات مع الاقطار العربية ، وكان متطرفاً في توطيد العلاقات مع الولايات المتحدة ودول حلف الاطلسي . وقد أيد تأسيس العلاقات مع الكيان الصهيوني ، واهمل علاقات تركيا مع الاقطار العربية ، واقطار دول عدم الانحياز . وشهدت السياسة الخارجية التركية بعد انتخابات

عام ١٩٦٥ بعض التغير في علاقاتها مع الاقطار العربية ، وحدث تقارب مع العراق وتم تحسن ملحوظ للعلاقات مع كل من الاردن ومصر والمملكة العربية السعودية والجزائر وليبيا وتونس . وقامت تركيا بتأسيس علاقات دبلوماسية مع الاقطار العربية في شمال افريقية . وتوسعت العلاقات التجارية التركية مع الاقطار العربية في عهد حكومة حزب العدالة برئاسة سليمان ديميريل ، الذي اخذ يتبع سياسة متعاطفة مع الاقطار العربية والاسلامية . في هذه الفترة اخذت تركيا تمارس التوازن بين مصالحها في الاقطار العربية ومصالحها في الاحلاف العسكرية ، والسوق الاوروبية المشتركة ، واخذت تركيا تتخلى تدريجاً عن احلام العودة الى المنطقة العربية عن طريق المشاريع العسكرية الغربية وفضلت ان تتبع في المنطقة العربية سياسة تركية خاصة بالمصالح التركية وليست امتداداً أو نيابة عن الاحلاف الغربية كما كان بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة وهذه كانت مهمة المرحلة الثالثة من وجهة نظر تركيا .

المرحلة الثالثة ١٩٧٠ـ ١٩٨٠

امتازت هذه المرحلة بالصراعات الداخلية وتدخل القوات المسلحة ضد اوضاع حزبية وبرلمانية معينة ، ففي بداية هذه المرحلة وبالضبط في عام ١٩٧١ قامت رئاسة الاركان التركية باقصاء حكومة سليمان ديميريل ، وشكلت حكومة مستقلة برئاسة البروفسور نهاد اريم ، الوثيق الصلة مع السياسات الغربية . وفي نهاية هذه المرحلة ـ اي في عام ١٩٨٠ ـ قامت القوات المسلحة التركية باعفاء حكومة اخرى من حزب العدالة برئاسة سليمان ديميريل ايضاً ، وتسلم رئيس الاركان العامة السلطات كافة ، وجمد الدستور وحل الاحزاب السياسية . وكانت العوامل الاقتصادية ، وعدم الاستقرار ، والخلافات الحادة بين الاحزاب الرئيسية من ابرز العوامل التي دفعت القوات المسلحة الى التدخل عام ١٩٧١ وتسلم السلطة عام ١٩٨٠ . وقد اكد الانقلاب الاخير على ان المشاكل الرئيسية في تركيا هي مشاكل اقتصادية ، ولا بد من اتخاذ الاجراءات الكفيلة بوقف التدهور الاقتصادي وانقاذ تركيا من كارثة مالية محتمة . وكان القادة الاتراك يولون اهمية كبيرة الى المساعدات الاقتصادية والمالية التي من الممكن الحصول عليها من الولايات المتحدة والسوق الاوروبية المشتركة والمؤسسات المالية والمصرفية لدى الكتلة الغربية . الا انه من ناحية اخرى فإن تركيا اخذت تتجه تدريجاً نحو توسيع التعاون الاقتصادي والتجاري والمالي مع الاقطار العربية وخصوصاً مع العراق والمملكة العربية السعودية وليبيا .

وتحاول تركيا الاستفادة من الظروف التي تولدت خلال السنوات العشر الاخيرة في التقدم الايجابي للعلاقات السياسية والاقتصادية بين تركيا والاقطار العربية ، التي بدأت عام ١٩٧٢ بالبروتوكول الاقتصادي الذي تم التوصل اليه مع الجمهورية العراقية من اجل توسيع قاعدة التعاون الاقتصادي وخصوصاً في مجالات النفط والترانزيت والتجارة . وقد تم بعد فترة وجيزة من التوقيع على هذا البروتوكول تنفيذ مشروع انبوب النفط العراقي الى تركيا الذي ضمن تزويد تركيا بالنفط الخام ، كما انه سهل للعراق ايجاد منفذ آخر لتصدير النفط الخام عبر احدى الموانىء التركية على البحر المتوسط الى الاقطار الاوروبية . وقد شهدت هذه الفترة تقدماً ملحوظاً في العلاقات التركية العراقية . فقد ايدت تركيا قرار التأميم الذي اصدره العراق في حزيران / يونيو عام ١٩٧٢ ، واشاد السيد خلوق بايولكان ، وزير خارجية تركيا حينئذ ، بهذا القرار الذي يؤكد حقوق العراق وسيادته على ثرواته الطبيعية . وكان الموقف التركي ايجابياً بصورة عامة حول

قضايا الامن الحدودي ، ولم تؤيد تركيا سياسة الحكومات الايرانية بدعم التمرد الكردي ، واكدت احترامها لوحدة العراق الوطنية ووقفت ضد سياسة ايران والولايات المتحدة في هذا المجال . وقد انشئت بين تركيا والعراق علاقات مودة وصداقة تقوم على مبادىء حسن الجوار ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي منهما .

وكان الموقف التركي ودياً إبان حرب تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ ، وأخذت تركيا تقلل تدريجاً من مستوى علاقاتها مع الكيان الصهيوني كما قلصت حجم علاقاتها الاقتصادية معه . وقد اخذت الاحزاب الاسلامية والتقدمية التي انشئت في بدء السبعينات تطالب الحكومات التركية باتخاذ مواقف اكثر تقدماً من القضية الفلسطينية ، وذهب حزب السلامة الوطنية الى حد انه طالب بقطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية كافة مع الكيان الصهيوني ، ودعم نضال الشعب الفلسطيني في كفاحه العادل من اجل استرداد حقوقه القومية الثابتة وممارسة سيادته على ارضه فلسطين . وفي بدء عام ١٩٧٦ استقبلت الحكومة التركية وفداً من منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة رئيس الدائرة السياسية في المنظمة ، واعترفت تركيا بالمنظمة على اساس انها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

وفي نيسان / ابريل عام ١٩٧٦ استضافت تركيا ـ ولاول مرة ـ مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية وسط حفاوة شعبية بالغة ، وكان ذلك الحدث التاريخي مناسبة لاظهار مشاعر الشعب التركي المسلم تجاه العرب واقطارهم . وفي خلال الفترة ١٩٧٦ـ ١٩٨٠ تحقق توسع كبير في العلاقات الاقتصادية بين تركيا والاقطار العربية وخصوصاً مع العراق، الذي تعتبره تركيا مفتاح علاقاتها مع العرب في ضوء العلاقات الودية الحسنة والتقليدية التي قامت بين تركيا والعراق . كما تحقق في هذه الفترة توسع حجم العلاقات مع المملكة العربية السعودية واقطار الخليج العربي ، وتم تأسيس علاقات دبلوماسية ـ ولاول مرة ـ مع قطر والبحرين ودولة الامارات العربية المتحدة وعُمان . وازداد استخدام العراق واقطار الخليج العربي لطرق الترانزيت التركية ، كما ازداد استخدام الاتراك للعراق كطريق ترانزيت رئيسي لنقل البضائع الى المملكة العربية السعودية والخليج العربي ، واصبحت طريق استنبول ـ انقرة ـ الموصل ـ بغداد ـ البصرة ـ الكويت ـ الدمام ـ مسقط ، منطقة ترانزيت واحدة تكمل احداها الاخرى ، وقد تحقق توسع في التعاون الثقافي وجرى تبادل علمي بين الجامعات والمعاهد والمؤسسات في كل من العراق وتركيا ، وكذلك جرى تبادل الزيارات بين المسؤولين في اجهزة الصحافة والاعلام واندية الشباب والرياضة .

وقد شهدت فترة السبعينات كذلك نموالعلاقات الدبلوماسية التركية مع الاقطار العربية في افريقية واليمن. فاعيدت الجسور مع الجزائر ، وتم توطيد العلاقات مع ليبيا وتونس والسودان وموريتانيا . اما العلاقات مع مصر وسورية فظلت محدودة نظراً لحساسيات الماضي ،وموقفهما من قضية قبرص . ولا بد من أن نذكر بأن تطور العلاقات السياسية التركية ـ العربية نحو مجالات اوسع تخضع لعاملين مهمين ، **الاول** : عامل القضية الفلسطينية ورغبة العرب في ان تكون الحصيلة النهائية للموقف التركي هي تصفية العلاقات مع الكيان الصهيوني . وقد حصل تحسن في الموقف التركي من القضية الفلسطينية ، من خلال مواقف تركيا في الامم المتحدة ، والمؤتمر الاسلامي . أما **العامل الثاني** فهو قضية قبرص التي يعتبرها الاتراك قضية قومية ، ويرغبون في الحصول على دعم الاقطار العربية لوجهة نظرهم . الا ان من المهم ان نؤكد ان العامل الحاسم في العلاقات التركية ـ العربية في السنوات المقبلة سيكون ـ بلا شك ـ هو العامل الاقتصادي ، وهو

الذي سيقرر درجة العلاقات السياسية والمواقف السياسية . وهناك ادراك في تركيا بخطأ السياسات السابقة التي اكدت على الاحلاف العسكرية الغربية والتي استهدفت استخدام تركيا ومركزها الاستراتيجي لخدمة الاهداف الغربية العسكرية .

إن توطيد العلاقات التركية مع الاقطار العربية يعتمد بالدرجة الاولى على القواسم المشتركة ، والمجالات الايجابية في ركائز التعاون الاقتصادية ، والتفهم المتبادل والثقة المتبادلة ، والاحترام المتبادل لسيادة كل من تركيا والاقطار العربية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية .

إن الصهيونية والدول الاستعمارية تسعى ـ وبمختلف الوسائل ـ من اجل ابعاد تركيا عن العرب ، وابعاد العرب عن الاتراك ، وهذه القوى تسعى بما تملك من امكانات فنية وتقنية ومالية في محاولة بذر الشكوك لإثارة الخلافات والانشقاقات ؛ وهي مستعدة للنفاذ من كل النوافذ حتى لا يتوصل العرب والاتراك الى صيغة جديدة للتعاون من اجل خير المنطقة . ان تجربة الستين سنة الاخيرة تعكس امكانية اقامة علاقات ايجابية وطيدة بين الامتين ، على اساس الاحترام المتبادل والثقة المتبادلة . وان هناك حاجة ماسة لخلق ظروف من التفاهم والتفهم بين العرب والاتراك بمختلف الوسائل ، وخصوصاً العلاقات الفكرية والاجتماعية ، وتطوير السياحة والنقل ، وتسهيل مرور واقامة الحجاج الاتراك عبر الاراضي العربية ؛ وكذلك تسهيل مرور واقامة مئات الالوف من الرعايا العرب الذين يعبرون الاراضي التركية او يقصدونها للسياحة .

إن هذا التطور الطبيعي والايجابي المثمر في العلاقات الاقتصادية والانسانية ، هو الذي سيقرر درجة العلاقات السياسية بعيداً عن الانفعالات والمواقف السريعة والعاطفية . كما أن نجاح إقامة مثل هذه العلاقات لمصلحة العرب يعتمد كذلك على امكانية اتخاذهم لسياسات اقتصادية موحدة والوقوف مواقف سياسية متضامنة بدلاً من سياسات التبعثر التي تضعف مصالحهم في تعاملهم مع العلاقات الدولية عامة □

المراجع

البيانات المشتركة بين الاقطار العربية وتركيا .

Brice, M. Philip. *A History of Turkey from Empire to Republic*. London: 1956.

Hershlag, Z[vi]Y[ehuda]. *Turkey: The Challenge of Growth*. London: 1968.

Karpat, Kemal H. *Turkey's Politics: The Transition to a Multi-Party System*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1959.

Kazancigil, Ali and Ergun Özbudum. *Ataturk: Founder of State*. London: 1981.

Lewis, Bernard. *The Emergence of Modern Turkey*. London, New York: Oxford University Press, 1961. (Issued under the auspices of the Royal Institute of International Affairs)

Lewis, Geoffrey. *Turkey*. London, New York: Oxford University Press, 1960.

Stanford, J[ay] Shaw. *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey*. Cambridge, New York: Cambridge University Press, 1977. Vol. 2.

Turkey, Ministry of Foreign Affairs. *Foreign Policy Papers*.

العوامل الاقتصادية في العلاقات التركية ـ العربية(*)

وليـــام هيـــل

جامعة درهام ـ انكلترا .

ـ ١ ـ

منذ الستينات وتركيا تبذل جهوداً دؤوبة لتحسين علاقاتها السياسية مع الوطن العربي بعدما مرت هذه العلاقات بمرحلة من الجمود خلال العقدين الماضيين . ولكن منذ عهد قريب اكتسبت علاقات تركيا الاقتصادية مع جيرانها العرب أهمية كبيرة سواء بالنسبة لنمط التجارة الخارجية التركية أو كجزء من علاقاتها السياسية الجديدة . وهكذا بدأ الارتباط الاقتصادي بالبلدان العربية يدعم النيات السياسية الطيبة . وسوف أحاول أن اعرض في هذا البحث بعض العوامل التي تساعد على تفسير هذا التغيير والاشارة الى بعض المشاكل القائمة والمحتملة في العلاقات الاقتصادية العربية ـ التركية .

وعلى الرغم من أن كثيراً من بلدان الوطن العربي كانت جزءاً من الامبراطورية العثمانية ، بل وتشكل في واقع الأمر سوقاً مشتركة في الشرق الاوسط حتى قيام الحرب العالمية الأولى ، فقد اتجهت تركيا والبلدان العربية الى انتهاج سبل اقتصادية وسياسية منفصلة خلال الاربعين عاماً الأولى من قيام الجمهورية التركية . ويمكن النظر الى هذا النهج المستقل على أنه جاء نتيجة التغييرات الاقتصادية التي حدثت أثناء القرن التاسع عشر ، والتقسيمات السياسية التي برزت عقب الحرب العالمية الأولى . ومنذ أواخر القرن الثامن عشر ، أدى غزو البلدان الصناعية المتزايد لأسواق الشرق الادنى ، الى انهيار الصناعات اليدوية البارعة التي كانت تشتهر بها المدن التركية والعربية ، ونمو علاقات شبه استعمارية مع الغرب ، وتحولت بلدان الشرق الاوسط الى مجرد بلدان تنتج المواد الاولية ، وتصدر القطن ، والتبغ ، والصوف ، والجلود ، والفواكه المجففة ، وبعض المعادن ، في مقابل منتجات صناعية من كل نوع . ولعل أصدق مثال على ذلك ما حدث في

(*) بحث مقدم الى الندوة الدولية حول « تركيا والعالم العربي »، التي نظمها مركز الدراسات الشرق اوسطية والاسلامية في جامعة درهام بالتعاون مع مركز الدراسات العربية ، خلال الفترة ١٤ـ ١٥ كانون الثاني / يناير ١٩٨٢ ، وينشر في « المستقبل العربي » لاول مرة باذن خاص .

مصر ، وما شهدته ايضاً أجزاء أخرى من بلدان الشرق الاوسط من تغييرات مماثلة ، حيث أدى بناء السفن التجارية والسكك الحديد الى انفتاح الامبراطورية العثمانية على الاقتصاد العالمي .

وخلال هذا التطور ، اتجه كل اقليم وكل دولة في الشرق الاوسط الى تبني سياسات تجارية منفصلة مع تزايد ارتباطاتها بالبلدان الصناعية ، وذلك على حساب علاقاتها وروابطها مع بعضها البعض . فكان طبيعياً أن يعجل بحدوث هذه العملية ، الغزو الفرنسي والايطالي لمعظم بلدان شمالي افريقية ، والاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢ وفرض الانتدابين البريطاني والفرنسي على سورية ، ولبنان ، وفلسطين ، وشرقي الاردن ، والعراق عام ١٩٢٠ . وخلال الربع الاول من هذا القرن ، تحولت اقتصاديات هذه البلدان لتصبح تنافسية بدلاً من أن تكون متكاملة ، وأخذت تصدر جميعها منتجات اولية مماثلة تقريباً ، بينما لم تكن هناك واحدة منها في وضع يسمح لها بتوفير السلع الصناعية التي كانت الدول المجاورة لها في حاجة الى استيرادها .

ومما لا شك فيه أن التطورات السياسية التي حدثت خلال العشرينات والثلاثينات من هذا القرن دعمت هذا الاتجاه . فلقد كانت حملة اتاتورك من أجل علمانية الحياة السياسية والثقافية ، تعني أن تركيا قد ادارت ظهرها لجيرانها المسلمين والعرب ، وبذلك لم يكن هناك الحافز السياسي لقيام روابط اقتصادية وثيقة ، ولم تتوافر حوافز اقتصادية كبيرة من أجل توثيق العلاقات السياسية . وهكذا فإنه مع صدور التعريفة الحمائية عام ١٩٢٩ ، وبدء الخطة الخمسية للتصنيع عام ١٩٣٤ ، أصبحت سياسة تركيا في مجال التنمية الاقتصادية تتسم بطابع أكثر فردية . ومن ناحية أخرى ، كانت بريطانيا وفرنسا تتحكمان الى حد كبير في اقتصاديات البلدان العربية ، اللتين لم تكن لهما اي مصلحة في تنمية الترابط الاقتصادي بين الدول التي يحكمها كل منهما . ولقد استمر هذا النمط بعد الحرب العالمية الثانية عندما انسحبت كل من فرنسا وبريطانيا ، بحيث نجد أن البلدان العربية عموماً أخذت تتبنى سياسات وبرامج اقتصادية منفصلة لا تربط بينها اي علاقة .

- ٢ -

ولكن الصورة قد تغيرت بدرجة كبيرة خلال السبعينات . ومن واقع البيانات المبدئية لعام ١٩٨١ ، فإن تجارة تركيا مع غيرها من بلدان الشرق الاوسط قد حققت الآن دوراً كبيراً في إجمالي حجم التجارة الخارجية . ويمكن القول بأنه لولا النفط الذي تحصل عليه تركيا من جيرانها في الشرق الاوسط ، ولولا أسواق الشرق الاوسط المفتوحة أمام صادراتها ، لأصبح الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته تركيا خلال الاشهر الاثني عشر الاخيرة أمراً مستحيلاً .

والسؤال الآن كيف يمكن تفسير هذه التغيرات ؛ فيما يتعلق بالجانب العربي ، ليس من العسير أن نتبين السبب : فتضاعف اسعار النفط الخام اربع مرات خلال عامي ١٩٧٣ - ١٩٧٤ ، وما تلاها من زيادة في اواخر السبعينات ، أدت جميعها الى تعزيز دور الاقطار العربية بصورة كبيرة في الاقتصاد العالمي ، وفتحت اسواقاً جديدة مهمة للسلع الانتاجية والاستهلاكية على حد سواء . وينطبق ذلك بصورة خاصة على البلدان المصدرة للنفط التي ازداد معدل وارداتها سنوياً بنسبة ١٨ بالمائة بين عام ١٩٧٠ و ١٩٧٩ وبالمقارنة ، نجد أن واردات اقتصاديات السوق

الصناعية قد زادت بنسبة ٤,٥ بالمائة فقط سنوياً خلال الفترة نفسها[١] . كما شهد العقد الاخير نمواً كبيراً في حجم التبادل التجاري الاقليمي في الشرق الاوسط والذي ارتفعت قيمته الاجمالية من ٥٥٠ مليون دولار عام ١٩٦٦ الى ما يزيد عن ٤٦٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٧ . وبالنسبة لاجمالي الواردات العالمية ، ارتفعت واردات بلدان الشرق الاوسط من الدول الأخرى في المنطقة من ٠,٣١ بالمائة عام ١٩٦٦ الى ٠,٤٣ بالمائة بعد احد عشر عاماً[٢].وهكذا يمكننا أن ننظر الى ازدياد حجم تجارة تركيا مع الشرق الاوسط على أنها تمثل جزءاً من اتجاهين عالمي واقليمي .

وعلى الجانب التركي، نرى أن ارتفاع أسعار النفط والتحول التدريجي نحو اقتصاد يقوم على أساس النفط ، كانا من الاسباب الرئيسية في تزايد اهمية العلاقات الاقتصادية مع بلدان الشرق الاوسط . وقد ارتفع اجمالي استهلاك الطاقة في تركيا من ١٢,٥ مليون طن من النفط عام ١٩٦٢ حتى بلغ ٣٣,٨ مليون طن عام ١٩٧٧ . بل ان ٢٢,٤ بالمائة من اجمالي الاستهلاك عام ١٩٦٢ كانت من النفط وحده . وارتفعت هذه النسبة عام ١٩٧٧ حتى بلغت ٢٢,٣ بالمائة نظراً للنمو السريع في استخدام النقل البري وتزايد الاعتماد على النفط في توليد الطاقة والتدفئة بدلاً من الفحم . ومن جهة أخرى ، تقلص الانتاج المحلي للنفط ومعظمه في اقليم سيريت جنوب شرقي الاناضول بسبب نضوب بعض الآبار هناك ولصعوبة الظروف الجيولوجية في تلك المنطقة . ويوضح الجدول رقم (١) تناقص انتاج النفط الخام منذ ذلك الوقت . كما أن الزيادة المستمرة في الاستهلاك قد اسفرت عن ارتفاع ضخم في حجم واردات النفط . ومما لا ريب فيه أن الآثار الاقتصادية المترتبة على هذا الاتجاه قد تزايدت حدتها نتيجة استمرار ارتفاع اسعار النفط . فقد بلغت تكاليف واردات النفط عام ١٩٦٠ ما يعادل ١٦ بالمائة من إجمالي ايرادات تركيا من العملات الاجنبية ، وانخفضت هذه النسبة عام ١٩٧٠ الى اقل من ٨ بالمائة نظراً لأن عائدات تركيا الخارجية كانت تزيد على قيمة تكاليف وارداتها من النفط . غير أن هذه النسبة عادت الى الارتفاع كثيراً عام ١٩٧٥ حيث بلغت نحو ٤٠ بالمائة ووصلت عام ١٩٨٠ الى ٥٩ بالمائة تقريباً . (انظر جدول رقم ٢)[٣] .

ولقد ترتب على استمرار ارتفاع اسعار النفط نتائج مدمرة بالنسبة لتركيا ، شأنها في ذلك شأن بقية البلدان النامية الأخرى ، ولم تنجح زيادة الصادرات خلال السبعينات في أن تتماشى مع الزيادة الهائلة في اجمالي الواردات وبذلك حدث خلل كبير في الميزان التجاري . وقد سجل ميزان

---

(١) البلدان المصدرة للنفط هنا تشمل المملكة العربية السعودية ، الكويت ، العراق ، الجماهيرية العربية الليبية . اما « اقتصاديات السوق الصناعية » فتعني الدول الاعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ، باستثناء اليونان وتركيا واسبانيا والبرتغال .

World Bank, *World Development Report, 1981* (Washington, D.C.: World Bank, 1981), pp. 148-149.

(٢) الشرق الاوسط كما هو محدد هنا يشمل جميع البلدان العربية في آسيا وشمالي افريقية ، بالاضافة الى ايران ولكنه لا يشمل تركيا .

Barry W. Poulson and Miles Wallace, «Regional Integration in the Middle East: The Evidence for Trade and Capital Flows,» *Middle East Journal*, vol. 33, no. 4 (1979), pp. 466 and 470.

(٣) William Hale, *The Political and Economic Development of Modern Turkey* (London: Croom Helm, 1981), p. 204.

جدول رقم (١)

استهلاك وانتاج تركيا من النفط ،
للسنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠ (مليون طن متري)

السنة / الاستهلاك والانتاج	١٩٧٠	١٩٧٢	١٩٧٤	١٩٧٦	١٩٧٨	١٩٨٠
الاستهلاك	٧,٧	١٠	١٢,٥	١٥,٤	١٥,٣	١٧,٢
الانتاج	٣,٥	٣,٤	٣,٣	٢,٦	٢,٧	٢,٧
التوازن (= الواردات)	٤,٢	٦,٦	٩,٢	١٢,٨	١٢,٦	١٤,٥

المصدر: احتسبت من :

British Petroleum [BP], *BP Statistical Review of the World Oil Industry, 1980* (London: BP, 1981), pp. 18 and 20.

جدول رقم (٢)

مدخولات تركيا الخارجية ووارداتها النفطية ،
للسنوات ١٩٦٠ ـ ١٩٨١ (مليون دولار)

السنة / المدخولات والواردات	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨١(١)
(١) صادرات	٣٢١	٥٨٨	١٤٠١	٢٩١٠	٤٥٠٠
(٢) تحويلات مهاجرين	—	٢٧٣	١٣١٢	٢٠٧١	٢٥٠٠
(٣) المجموع الكلي (١) + (٢)	٣٢١	٨٦١	٢٧١٣	٤٩٨١	٧٠٠٠
(٤) واردات نفط	٥٢	٦٧	١٠٨٢	٢٩٢٢	٣٧٥٢
(٥) (٤) كنسبة مئوية لـ (٣) (٪)	١٦,٢	٧,٨	٣٩,٩	٥٨,٧	٥٣,٦

(١) البيانات مؤقتة .

المصادر : احتسبت من :

William Hale, *The Political and Economic Development of Modern Turkey* (London: Croom Helm, 1981), p. 243; *Briefing*, 7/12/1981, pp. 17-18, and *Milliyet*, 31/12/1981.

المدفوعات عام١٩٧٣فائضاً في الحسابات الجارية بلغ ٤٨٤ مليون دولار ؛ ولكن بعد ارتفاع اسعار النفط، هبط ميزان المدفوعات بشدة الى نقطة تنذر بالخطر حيث سجل عجزاً قياسياً بلغ اكثر من٣.٤مليار دولار عام١٩٧٧؛ولقد عانت تركيا خلال عامي١٩٧٧،١٩٧٨نقصاً كبيراً في العملات الاجنبية لتمويل اهم وارداتها الاساسية ومن بينها النفط،واضطرت بعض محطات الطاقة ان تغلق ابوابها بسبب النقص في الوقود واصبح من العسير على المستهلكين أن يحصلوا على حاجتهم من البنزين والكيروسين الخاص بالتدفئة . ولقد فرضت هذه الازمة على السلطات القيام بمهمتين عاجلتين : اولاهما ضرورة الحصول على قروض خارجية قصيرة الاجل لتمويل العجز في التجارة الخارجية ، وثانيتهما ضرورة ايجاد اسواق تصدير جديدة على المدى البعيد تمكن تركيا من تسديد الديون المستحقة للدول التي تقدم لها القروض.فضلاً عن مواجهة الزيادة المتوقعة في اسعار النفط المستورد . ولم يكن اي من هذين الهدفين يتضمن بالضرورة زيادة الاعتماد على تدعيم الروابط الاقتصادية مع البلدان العربية نظراً لتوافر الموارد المالية والاسواق التصديرية في اوروبا الغربية وامريكا الشمالية، شركاء تركيا التقليديين في مجال التجارة . ولكن الحقيقة القائلة بأن لدى بلدان الشرق الاوسط المصدرة للنفط احتياطيات مالية ضخمة ، وان وارداتها قد زادت عن واردات بقية دول العالم ، كانت تعني أن على تركيا أن تتطلع الى جيرانها من دول الشرق الاوسط لزيادة حجم التبادل التجاري وتدفق الاموال .

وهناك عامل آخر وراء اعادة تجديد تركيا لعلاقاتها الخارجية يكمن في التغييرات الجذرية التي طرأت على الاقتصاد التركي . فقد بدأت حكومة اتاتورك في الثلاثينات تبني سياسة نشطة للتصنيع والتركيز بصورة مبدئية على صناعات رئيسية من بينها المنسوجات ، والمنتجات الغذائية ، والاسمنت ، والفحم ، والحديد والصلب . وبرغم ما طرأ من تغييرات أساسية على السياسات الداخلية والخارجية ، فقد استمرت عملية التصنيع حتى السبعينات . وزادنصيب القطاع الصناعي في الدخل القومي من ١٢ بالمائة عام ١٩٣٠ حتى بلغ ما يزيد عن ٢٥ بالمائة عام ١٩٧٨ ، واصبحت تركيا ، في نظر عدد من رجال الاقتصاد في طليعة البلدان التي دخلت ميدان التصنيع حديثاً . وفي عام ١٩٦٠ حققت تركيا اكتفاء ذاتياً ولاسيما في مجال الصناعات الوسيطة والاستهلاكية التي تصبح فيها تكنولوجيا الانتاج بسيطة نسبياً لاسيما في مجال المواد الغذائية المصنعة ، والمشروبات ، والتبغ ، والمنسوجات والجلود ، والملابس ، والسماد . كما شهدت البلاد توسعاً في صناعات اكثر تعقيداً من الناحية الفنية مثل صناعات البلاستيك ، والكيماويات والمركبات .

ولقد كان نمو هذه الصناعات ، في احوال كثيرة ، يعتمد على فرض تعريفة حمائية مرتفعة ، وتحديد حصص استيراد صارمة مما يعني ارتفاعاً كبيراً في اسعار السلع المستوردة بالنسبة للمستهلكين . كما أن ارتفاع تكلفة كثير من المعدات والآلات المستوردة ، وسيطرة شركات حكومية لا تتمتع بالكفاية على كثير من الصناعات الجديدة او وجود شركات خاصة صغيرة في هذا المجال كل ذلك كان يعني أن تركيا ما زالت بعيدة عن الدخول في منافسة دولية في صناعات كالصلب ، والمنتجات المعدنية ، والورق ، والكيمياويات ، والصناعات الهندسية[٤] . ولم يكن التصدير ممكناً

---

(٤) Bertil Walstedt, *State Manufacturing Enterprise in a Mixed Economy: The Turkish Case* (Baltimore, London: Johns Hopkins University Press for the World Bank, 1980), pp. 157-179.

بالنسبة لهذه الصناعات الا من خلال تقديم اعانات خاصة (وبصفة خاصة تخفيض الضرائب ومنح قروض بفوائد منخفضة) . ومن جهة اخرى فقد أصبحت الشركات التركية حالياً قادرة على المنافسة في هذه الصناعات بعدما اكتسبت خبرة طويلة نسبياً وحيث اصبح هيكل تكلفتها اكثر ايجابية.وينطبق ذلك بصفة خاصة على الصناعات التي تستخدم المواد الخام المنتجة محلياً والتي يعمل بها عدد كبير من العمال ، مثل صناعات الأغذية المصنعة ، والمنسوجات ، والجلود ، ومواد البناء وبخاصة الاسمنت ، حيث ان تكاليف النقل المرتفعة ، كجزء من التكلفة الاجمالية، قد منحت المنتجين الاتراك قوة تنافسية في الأسواق القريبة .

ويمكن أن نتبين مدى آثار هذه التغيرات على هيكل تجارة تركيا الخارجية من الجدول رقم (٣) : ففي خلال بدء الستينات ، كانت السلع المصنوعة تمثل اقل من ١٧ بالمائة من اجمالي قيمة الصادرات ، ولكنها ارتفعت عام ١٩٨٠ الى ٣٦ بالمائة ثم الى ٤٠ بالمائة خلال الشهور التسعة الاولى لعام ١٩٨١ ، وفي هذه المرحلة كانت الصادرات الصناعية تمثل بالفعل نسبة من اجمالي الصادرات أعلى بكثير مما تمثله نسبة المبيعات في مجال المنتجات الزراعية التقليدية . ولقد كانت صناعة المنسوجات تمثل وحدها ما يزيد عن ٤٠ بالمائة من القيمة الاجمالية للصادرات الصناعية ، تليها المنتجات الزراعية المصنعة ، والكيمياويات ، والمركبات ، والمنتجات الجلدية ، والاسمنت[٥] . ولقد تركت هذه التغيرات آثاراً مهمة على تجارة تركيا الخارجية مع الوطن العربي . ولأول مرة نجد هناك قدراً من التكامل بين الاقتصادين العربي والتركي . فقد اصبحت واردات تركيا من النفط ، الذي يأتي معظمه من البلدان العربية الاعضاء في الاوبك ، اصبحت البند الاكبر الوحيد في قائمة الواردات ؛ ومن ناحية اخرى ، اصبحت تركيا في الوقت الراهن في وضع يمكنها من تصدير بعض السلع الصناعية التي تسوردها البلدان العربية لسد حاجاتها .

- ٣ -

ولكن المشاكل المتزايدة في علاقات تركيا مع شركائها التجاريين - ولاسيما الجماعة الاوروبية الاقتصادية - قد أكدت هذا الاتجاه ، علماً بأن الجماعة لاتزال تقدم حوالى ٣٠ بالمائة من إجمالي واردات تركيا وتشتري حوالى ٣٣ بالمائة من صادراتها[٦] .

وفي عام ١٩٦٣ عقدت الحكومة التركية اتفاقاً للانتساب الى الجماعة الاوروبية الاقتصادية ينص على التطبيق التدريجي لاتحاد جمركي يؤدي في نهاية الامر الى قبول تركيا في الجماعة . واستكمل هذا الاتفاق عام ١٩٧٠ ببروتوكول إضافي وضع الشروط الخاصة بمرحلة تمهيدية كان من المقرر لها في الاصل أن تستمر من عام ١٩٧٣ حتى موعد ما بين عام ١٩٨٠ ، ١٩٩٥ . وكان من المقرر خلال تلك المرحلة أن تمنح تركيا امتيازات جمركية بالنسبة لصادراتها الزراعية الى الجماعة الاوروبية . وقد قبلت تركيا ، مقابل ذلك ، اجراء تخفيض تدريجي في الرسوم التي

---

(٥) بيانات عام ١٩٨٠ احتسبت من :
«Türkiye Ticaret Odalari, Sanayi Odalari ve Ticaret Borsalari Birligi,» *İktisadi Rapor,1981* (Ankara: 1981), p. 275.

(٦) بيانات السبعة اشهر الاولى لعام ١٩٨١ احتسبت من :
Chumhuriyet, 26/10/1981.

تفرضها والغاء نظام الحصص التي تؤثر على وارداتها من السلع الصناعية من دول الجماعة الاقتصادية الاوروبية . كما منحت دول السوق الاوروبية المشتركة تركيا حق دخول منتجاتها الصناعية بأربعة استثناءات مهمة .

جدول رقم (٣)

هيكل تجارة الصادرات التركية ، خلال الفترة ١٩٦٣ ـ ١٩٨١

الفترة / الصادرات	١٩٦٣ـ١٩٦٧	١٩٦٨ ـ ١٩٧٢	١٩٧٣ـ١٩٧٧	١٩٨٠	١٩٨١(ب)
إجمالي الصادرات (مليون دولار)(أ)	٤٥١,١	٦٠٩,٧	١٦٨٤,٢	٢٩١٠,١	٤٤٠٠
حاصلات زراعية	٧٩,٣	٧٤,٣	٦٠,١	٥٧,٤	٤٦,٩
معادن	٤,ـ	٥,٩	٥,٦	٦,٦	٥,٧
منتجات صناعية	١٦,٧	١٩,٧	٣٤,٢	٣٦,ـ	٤٧,٤

(أ) البيانات بالنسبة للفترة ١٩٦٣ـ ١٩٧٧ هي متوسطات سنوية .
(ب) تقديرات على اساس بيانات كانون الثاني / يناير ـ تشرين الاول / اكتوبر .
المصادر . احتسبت من .
Hale, Ibid., p. 233, and *Briefing*, 7/12/1981, p. 18.

وعلى الرغم من الآمال الكبيرة التي عقدت على توقيع هذه الاتفاقات ، إلا أن تطبيقها قد اصطدم بعقبات كثيرة . فمنذ البداية كانت السوق تفرض حماية كبيرة على منتجاتها الزراعية والتي تمثل عادة الجزء الاكبر من صادرات تركيا الى دول السوق . وبخلاف القيود القائمة ، كان قبول اليونان في عضوية الجماعة ، واحتمال انضمام اسبانيا والبرتغال كفيلاً بامكانية حرمان المنتجات الزراعية من كثير من بعض اسواق دول الجماعة الاقتصادية الاوروبية التي يعتبر الاعضاء الجدد منافسي تركيا الرئيسيين فيها[٧] . أما فيما يختص بالمنتجات الصناعية التي لم تمنح حرية الدخول ، غزل القطن ، والمنسوجات ، وهما المجال الرئيسي الذي يتيح لتركيا فرصة للمنافسة الفعالة مع المنتجين الاوروبيين في الجماعة . وهذه القيود التي كانت النتيجة المنتظرة للضغوط القوية على شركات النسيج الاوروبية من جانب واردات أرخص من العالم الثالث ، كانت تعني انخفاض صادرات تركيا السنوية من المنسوجات القطنية الى الجماعة الاقتصادية الاوروبية بما يزيد عن نصف حجمها في الفترة ما بين ١٩٧٦ و ١٩٧٩[٨] ، وذلك على الرغم من أن إجمالي صادرات تركيا من المنسوجات قد ارتفع بصورة كبيرة خلال الفترة المشار اليها ، وقد ثار نزاع

(٧) Ilbey Levant, «La Situation du commerce extérieure de la Turquie avec la CEE entre 1970-1979,» Commission de la CEE, Direction de Statistique, Luxembourg, [n.d.] (mimeo.), p. 50.

(٨) المصدر نفسه ، ص ٤٨ .

حول القيود الصارمة التي فرضت على الهجرة من تركيا الى دول الجماعة التي بدأت في تطبيقها منذ منتصف السبعينات[٩] .

ولم تكن هذه الصعاب المتزايدة في العلاقات مع الجماعة الاقتصادية الاوروبية كفيلة بأن تثني الحكومة التركية بالتخلي عن طموحها في الحصول على العضوية الكاملة للجماعة ، بل أن نظام الحكم العسكري الذي أقيم عام ١٩٨٠ قد أعلن أنه سيقدم طلباً بالانضمام الى الجماعة **بمجرد استعادة تركيا للديموقراطية** . ومن جهة اخرى كانت الاحباطات التي عاناها كلا الجانبين منذ عام ١٩٦٣، كفيلة بأن تدفع الاتراك لان يتطلعوا الى مكان آخر لزيادة حجم تجارتهم الخارجية . وكما رأينا ، كان من المحتمل أن يتحول الاتراك الى جيرانهم العرب اولاً .

- ٤ -

والسؤال الآن هو: ما مدى تأثير هذه العوامل على تطور علاقات تركيا التجارية والمالية مع الوطن العربي ؟ ونجد في الدراسة التي قام بها آتيلا كوكيادين (Atila Gokaydin) تفاصيل كثيرة عن تزايد حجم التجارة التركية مع البلدان العربية ، ونكتفي هنا بالقول بأن تجارة تركيا عام ١٩٦٦ كانت تمثل حوالى ٩ بالمائة فقط من إجمالي وارداتها و ٧ بالمائة من إجمالي الصادرات[١٠] . ونظراً لارتفاع اسعار النفط والزيادة في استهلاك تركيا ، فإن الواردات من البلدان العربية كانت تمثل حوالى ١٨,٥ بالمائة . من إجمالي الواردات عام ١٩٧٧ (او حوالى ١,١ مليار دولار) . غير انه في العام نفسه حصلت البلدان العربية على حوالى ١٠ بالمائة فقط من صادرات تركيا (اي بما قيمته حوالى ١٨٤ مليون دولار)[١١] ، وبعبارة أخرى ، كان تطور التبادل التجاري بين تركيا والبلدان العربية غير متوازن تماماً بحيث كانت هناك زيادة هائلة في واردات تركيا من المنطقة لا تعوضها زيادة مقابلة في الصادرات .

ولكن المستوردين الاتراك بدأوا منذ عهد قريب جداً يعملون على اصلاح الخلل في الميزان التجاري . وحسب البيانات العائدة للشهور التسعة الاولى لعام ١٩٨١ ، نتبين أن صادرات تركيا الى البلدان العربية بلغت ذلك العام حوالى ١,٥ مليار دولار ، او ما يقرب من ٣٤ بالمائة من إجمالي الصادرات (بالمقارنة بحوالى ٥١٥ مليون دولار او حوالى ١٨ بالمائة من إجمالي الصادرات عام ١٩٨٠)[١٢] . وإذا سلّمنا بأن إجمالي الواردات من البلدان العربية ربما توقف عند مليارين من

---

(٩) Organization for Economic Cooperation and Development [OECD], *OECD Economic Surveys: Turkey* (Paris: OECD, 1980), p. 14.

(١٠) احتسبت من :

Lee E. Preston and Karim A.Nashashibi, *Trade Patterns in the Middle East* (Washington, D.C.: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1970), p. 19.

(١١) هذه التقديرات التقريبية مستمدة من بيانات :

TÜSIAD, *The Turkish Economy, 1980* (Istanbul: 1980), p. 200, and Devlet Istatistik Enstitüsü, *Türkiye Istatistike Yillige, 1979* (Ankara: 1980), pp. 325-326.

(١٢) تستند هذه التقديرات الى بيانات الشهور التسعة الاولى لعام ١٩٨١ من :

Milliyet, 19/12/1981, and *Briefing*, 7/12/1981, p. 18.

والبلدان العربية الواردة في هذه التقديرات هي : العراق ، الجماهيرية العربية الليبية ، مصر ، المملكة العربية السعودية ، الجمهورية العربية السورية ، الاردن ، الكويت ، لبنان ، الامارات العربية المتحدة ، البحرين ، قطر وعمان .

الدولارات تقريباً عام ١٩٨١ ، فلسوف يبدو أن تركيا قد اقتربت اكثر من اي وقت مضى من سد الفجوة في تجارتها مع الوطن العربي . وبالمثل ، لعبت الزيادة في حجم المبيعات التركية الى البلدان العربية دوراً رئيسياً في ارتفاع اجمالي صادرات تركيا حيث بلغت ٤,٥ مليار دولار عام ١٩٨١ مقابل ٢,٩ مليار دولار فقط عام ١٩٨٠[١٢] . وكان هذا التحسن في موقف التجارة الخارجية ، عاملاً رئيسياً في الانتعاش الاقتصادي الشامل الذي شهدته تركيا .

وبجانب الزيادة في التجارة المنظورة ، فقد بدأت تركيا في بدء الثمانينات تحصل على مدخولات اخرى كبيرة غير منظورة من البلدان العربية ، ويبدو ذلك ملحوظاً ولاسيما في قطاع شركات البناء حيث بلغت القيمة الاجمالية لما حصلت عليه هذه الشركات من عقود ما يزيد على ٩ مليار دولار بنهاية عام ١٩٨١ .

وتعد ليبيا أهم سوق بالنسبة للمقاولين الاتراك ، حيث بلغت قيمة العقود في مجال الانشاءات ٧٠٨٠ مليون دولار (أو حوالى ٧٨ بالمائة من الاجمالي) ، تليها العربية السعودية (١١٤٠ مليون دولار) ، ثم العراق (٧١٩ مليون دولار)[١٤] . وشملت الفوائد المنظورة التي حققتها تركيا تحويلات ارباح شركات المقاولات في الخارج ، ومبيعات مواد البناء الى المقاولين الاتراك العاملين بالخارج ، والعائدات التي يحولها العمال الاتراك الذين يعملون في هذه المشاريع .

وحول النقطة الاخيرة المتعلقة بالعمال الاتراك في الخارج ، فإن القيود التي رفضتها بلدان الجماعة الاقتصادية الاوروبية على الهجرة اليها ، جعلت البلدان العربية المصدرة للنفط ، هي الوجهة المحتملة بالنسبة للراغبين في الهجرة ، وخلال عام ١٩٨١ ، بلغ العدد الاجمالي للعمال الاتراك في بلدان الشرق الاوسط حوالى ١٣٥٠٠٠ عامل (معظمهم في البلدان العربية) ، من بينهم حوالى ٨٠,٠٠٠ عامل في ليبيا ، و٣٥٠٠٠ في العربية السعودية ، و١٥٠٠٠ في العراق[١٥] . ويمثل ذلك نسبة صغيرة من إجمالي **عدد الاتراك العاملين في الخارج** ،والذي من المحتمل أن يكون قد توقف عند ١,١ مليون عامل . غير أن تحويلات العمال الاتراك في الشرق الاوسط قد بلغت ٦٠٠٠ دولار سنوياً للفرد الواحد ، بالمقارنة بـ ١٨٠٠ سنوياً يحولها زملاؤهم ممن يعملون في دول اوروبا الغربية[١٦] ، وعلى هذا الاساس ، بدا أن التحويلات الخارجية من بلدان الشرق الاوسط قد وصلت الى ما يقرب من ٨٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٠ بالمقارنة باجمالي العائدات للعام نفسه الذي بلغ حوالى ٢,٥ مليار دولار . والجدير بالذكر أن عدد العمال الاتراك في اوروبا الغربية ظل ثابتاً تقريباً منذ منتصف السبعينات حيث بلغ حوالى ٩٥٠,٠٠٠ عامل . وهكذا نرى أن دول

---

(١٣) *Briefing*, 7/12/1981, p. 18 and *Milliyet*, 13/12/1981.

(١٤) *Milliyet*, 2/1/1982.

(١٥) *Milliyet*, 29/10/1981.

وتورد نيرمين عبادان ـ عنات رقماً اقل . انظر :

Nermin Abadan - Unat, «Turkish Migration to Europe and the Middle East: Its Impact on Social Legislation and Social Structure,» a paper presented at : Conference on Social Legislation and Social Structure in the Contemporary Near and Middle East, Rabat, September 1981, p. 9.

(١٦) TÜSIAD كما ورد في :

Middle East Economic Digest (henceforth cited as *MEED*), 9-15/10/1981, p. 61.

الشرق الاوسط الاعضاء في الاوبك ، تمثل المصدر الرئيسي للزيادة في تصدير العمالة التي اصبحت مصدراً مهماً للايرادات الخارجية مما ساعد على خفض معدل البطالة المرتفع في تركيا .

وقد أشار النقاد، في معرض تقويم هذه الاتجاهات ، الى أن بعض العوامل التي أثرت على التجارة بين البلدان العربية وتركيا ، قد يثبت فيما بعد أنها كانت عوامل مؤقتة . وبصفة خاصة ، أسفر تحويل الطرق العادية للتجارة نتيجة الحرب بين العراق وايران ، عن زيادة حادة في تجارة الترانزيت التركية ، والتي عادت على تركيا بايرادات تقدر بحوالى ١٣٤ مليون دولار عام ١٩٨١[١٧] . وقد ذكر في مطلع هذا العام أن هناك حوالى ١٠٠٠ شاحنة كانت تعبر يومياً الحدود التركية / الايرانية[١٨] . ومما لا شك فيه أن جزءاً كبيراً من حركة النقل التجارية هذه كان معظمها تجارة ترانزيت ، تحولت الى طريق الاناضول البري بسبب اغلاق شط العرب . غير انه يجدر الاشارة الى تزايد أهمية تجارة الترانزيت الى بلدان الشرق الاوسط منذ سنوات كثيرة وقبل نشوب الحرب ، وتزايد حجم الصادرات التركية خلال عام ١٩٨١ الى البلدان العربية الاخرى التي لم تتأثر بصورة مباشرة بالحرب العراقية ـ الايرانية .

وفي الوقت نفسه ، كان توقع تدفق رؤوس الاموال من البلدان العربية على تركيا مثار تساؤلات عديدة وبعيدة المدى . وعلى الرغم من تصريحات زعماء تركيا السياسيين عن تفاؤلهم باحتمال تدفق فائض ضخم من رؤوس الاموال في الاقطار العربية المصدرة للنفط، على تركيا ، في شكل معونات حكومية واستثمارات خاصة مباشرة ، إلا أن التدفق الذي كان يعول عليه جاء متواضعاً حتى الآن . وعلى الرغم من عدم توافر بيانات موثوقة ، فإنه من المحتمل أن تكون الاقطار العربية التي لديها فائض رؤوس اموال ، قد لعبت دوراً في سد العجز الضخم في ميزان المدفوعات التركية في أواخر السبعينات ، ولكنها قامت بذلك بطريقة غير مباشرة للغاية وبثمن باهظ بالنسبة للاقتصاد التركي . وبعد الزيادات في اسعار النفط عامي ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ ، واجهت المصارف الغربية ، مشكلة اعادة استيعاب الودائع الضخمة التي كانت تكدسها دول الاوبك ، وقامت بمهمة إقراض البلدان النامية من غير دول الاوبك ، ومن بينها تركيا ، ولكن على أساس قروض قصيرة الاجل بصورة رئيسية وبأسعار فائدة مرتفعة . وبذلك ارتفعت ديون تركيا الخارجية القصيرة الاجل من ١٥ مليون دولار فقط عام ١٩٧٠ الى ما يقرب من ٧,٥ مليار دولار خلال عام ١٩٧٨ . واذا ما عرفنا أن مدفوعات الفوائد على القروض الخارجية ، كانت تكلف تركيا سنوياً حوالى ١,١ مليار دولار عام ١٩٧٩ ، تتضح لنا أهمية تجنب اللجوء في المستقبل الى مثل هذه القروض الباهظة ، وضرورة أن تتحول القروض القصيرة الاجل الى قروض ائتمانية اطول أمداً وبأسعار فائدة منخفضة[١٩] .

وحتى الآن ، كانت المعونة المهمة الوحيدة الطويلة الاجل التي جرى التفاوض بشأنها مع الاقطار العربية ، هي الحصول على قرض من العربية السعودية قيمته ٢٥٠ مليون دولار أعلن عنه في نيسان / ابريل ١٩٧٩ . واستخدمت الشريحة الاولى لهذا القرض ، ومقدارها ١١٤ مليون

---

(١٧) *Briefing*, 14/12/1981, p. 17.

(١٨) *MEED*, 6-12/2/1981, p. 40.
التي قدرت من بيانات كانون الثاني / يناير ـ آب / اغسطس .

(١٩) Hale, *The Political and Economic Development of Modern Turkey*, p. 241.

دولار ، في تمويل بناء محطة لتوليد القوى الكهربائية ، في جنوب شرق الاناضول، وقد جرت خلال عام ١٩٨١ محادثات بشأن تقديم الشريحة الثانية من القرض المذكور وقيمتها ٥٦ مليون دولار من المقرر تخصيصها لبناء خطوط لنقل الكهرباء وتحديث اقسام السكك الحديد التركية[٢٠] . وفي حين يمثل هذا القرض خطوة مهمة نحو الامام في تنمية العلاقات المالية مع البلدان العربية ، الا انه يعد جزءاً صغيراً في مشاريع وبرامج المعونة لتركيا ، والتي كان من المتوقع أن تصل الى حوالى ٣,٤ مليار دولار في عام ١٩٨١ .

أما عن مشاريع الاستثمار المحددة ، فإن رأس المال العربي يشترك حالياً في مشروعين مهمين مشتركين في تركيا . فهناك خط انابيب لنقل النفط بين كركوك ودورتيول (قرب الاسكندرونة) ويبلغ طوله ٤٠٠ كلم وهو ملكية مشتركة بين العراق وشركة تابعة لمؤسسة بتروليوم التركية (تباو) ؛ ويمثل أهمية كبيرة للعراق بسبب اغلاق طرق التصدير الأخرى نتيجة الحرب مع ايران والخلافات السياسية مع سورية ؛ وقد تم إنجاز هذا الخط عام ١٩٧٧ ، وتبلغ طاقته ٣٥ مليون طن سنوياً ، ولكن كمية النفط التي تتدفق منه سنوياً تقل عن هذا الرقم . وقد اقترحت تركيا في آب / اغسطس ١٩٨١ زيادة طاقة خط الانابيب الى ٨٠ مليون طن سنوياً شريطة أن توافق العراق على تشغيل الخط بكامل طاقته مع رفع رسوم العبور من ٣٥ الى ٤٥ سنتاً للبرميل الواحد[٢١] .

وبصرف النظر عن خط الانابيب ، فإن الاستثمار العربي الرئيسي والمباشر في تركيا اليوم يتمثل في مصنع شركة سماد البحر المتوسط في مرسين ، وهو مشروع مشترك بين شركة ميتراتيز التركية وشركة البتروكيمياويات الكويتية ، والذي افتتح عام ١٩٧٢ . وخلال عام ١٩٨١ أعلن بنك التنمية الاسلامي في جدة عن استثمارات في تركيا تبلغ حوالى ٩,٤ مليون دولار خصص معظمها لصناعات الزجاج والاسمنت ، وفي آب / اغسطس ١٩٨١ ، تم الإعلان عن مشروع استثماري مشترك مع ليبيا ، يتضمن استثمار عشرة ملايين دولار في انتاج الماشية[٢٢] ؛ وعلى الرغم من ذلك ، فإن اجمالي الاستثمارات المباشرة من مصادر عربية تمثل جزءاً صغيراً من إجمالي الاستثمارات الخاصة الخارجية التي تبلغ ١٨٠ مليون دولار والتي كانت السلطات التركية تتوقعها لذلك العام .

وفي حين أن النطاق الصغير للتدفقات المالية المباشرة على تركيا من الوطن العربي، ربما قد أصاب بعض السياسيين الاتراك بالاحباط ، الا أن ذلك لم يكن مستغرباً للغاية . فالنبات الطيبة وحدها لا تحفز أيا من الحكومات او المستثمرين. وفيما يختص بالحكومات ، فمن الطبيعي أن تكون للأولويات السياسية وضمان تسديد القروض ، الاعتبارات المهمة . ومن المحتمل أن يضع المستثمرون في الاعتبار العائدات المحتملة ، والاستقرار الاقتصادي والسياسي للبلد المعني قبل أن يخاطروا بأموالهم في أي مشروع أجنبي ، ولا تستثنى الاقطار العربية الغنية بالنفط من هذه القاعدة العامة . أما المساعدات الرسمية للتنمية التي تقدمها الاقطار العربية التي لديها فائض

---

(٢٠) *MEED* 2-8/10/1981, p. 46.

(٢١) *Briefing*, 17/8/1981, pp. 11-21.

(٢٢) *MEED*, 29/5-4/6/1981, p. 42; 5-11/6/1981, p. 46; 31/7-6/8/1981, p. 37, and 7-13/8/1981, p. 37.

من الاموال ، بوصفها تمثل نسبة مئوية في اجمالي الناتج القومي ، فإنها تعتبر مشجعة للغاية اذا ما قورنت بجهود المعونات التي تقدمها البلدان الغنية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)[٢٣] . ولا ينبغي أن يغيب عن الأذهان أن تركيا ليست بلداً عربياً وليست مشتركة بصورة فعالة في الصراع ضد اسرائيل . ومن الطبيعي أن تعمد الاقطار الاعضاء في منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) عند تخصيص المعونات الى إعطاء الأولوية لشقيقاتها من الاقطار العربية . فضلاً عن أنه من الطبيعي أن تطلب الحكومات والمستثمرون توافر درجة من الأمن أعلى بكثير مما شهدته تركيا خلال السبعينات وقد حالت بينها العراقيل البيروقراطية التي تواجه جميع المستثمرين الأجانب . وقد وعدت الحكومة العسكرية الحالية بالعودة الى الديمقراطية في ظل ظروف مستقرة ، وعملت على خفض القيود التي تعترض تدفق رؤوس الاموال الاجنبية . وإذا ما تحققت هذه الاهداف ، فإنه يمكن آنذاك توقع حدوث تدفق كبير لرؤوس الاموال العربية التي ، يمكن أن تصبح عاملاً مهماً ، له تأثير كبير على التطور الشامل للعلاقات العربية ـ التركية . إن العقبات التي تواجه المستثمرين الاجانب في تركيا ، تشير الى وجود بعض المشاكل الخطيرة في العلاقات الاقتصادية العربية ـ التركية . كما يصف البحث الذي أعده أتيلاكوكيادين ايضاً المصاعب التي تعترض طريق التجارة بين البلدان العربية وتركيا . وبصرف النظر عن ذلك ، فإنه من المحتمل أن يواجه مشاكل اقتصادية معينة كل من السياسيين ورجال الاعمال في السنوات المقبلة .

وأول هذه المشاكل تلك التي تتعلق بمياه نهر الفرات الذي ينبع من شرقي تركيا ليبدأ رحلة طولها ٢٨٠٠ كيلومتر عبر أراضي سورية والعراق . وقد لعب هذا النهر العظيم دوراً بارزاً في تاريخ الشرق الادنى، وله اهمية حيوية بالنسبة للبلدان الثلاثة فيما يختص بالري وتوليد الطاقة . وظلت كل من سورية والعراق تعتمد على النهر في ري أراضيهما الزراعية التي لولا مياه النهر لصارت مجدبة . وقد أقامت سورية مؤخراً مشاريع كبيرة للري وتوليد الكهرباء على الجزء الخاص بها من نهر الفرات . وأنجزت تركيا عام ١٩٧٤ بناء سد كيبان على بعد حوالى ٢٣٠ كيلومتراً الى الشمال من الحدود السورية ، ومن المحتمل تشغيله بكامل طاقته التي تبلغ ١٢٠٠ ميجاوات لتوليد الكهرباء عام ١٩٨٢ . وثمة مشروعان آخران يجري حالياً بناؤهما على النهر من كيبان عند كاراكايا(١٨٠٠ ميجاوات) وسد أتاتورك بالقرب من سامسات (٢٤٠٠ ميجاوات) ، وينتظر بعد استكمال هذين المشروعين ، ان تحدث ثورة في الاحوال الزراعية في المنطقة تقطع شوطاً طويلاً في سد حاجات تركيا الحالية والمتوقعة في مجال الطاقة . ولكن يظهر أن هذين المشروعين قد اصطدما بمشكلات مالية وفنية خطيرة، وليس من المحتمل أن يكتمل سد كاراكايا بسبب هذه المشاكل قبل عام ١٩٨٥ ، واما مشروع سد أتاتورك فلن يكتمل هو الآخر قبل نهاية هذا القرن . وعلى الصعيد الدولي ، فإن المشكلة الخطيرة التي تواجه هذين المشروعين هي رفض كل من سورية والعراق أن ينخفض تدفق نهر الفرات بسبب حاجات الري في تركيا . ويدعي المهندسون الاتراك ، في ردهم على ذلك ، بأن تدفق النهر الذي يراوح حالياً بين ١٦٢ ، ٧٠٠ متر مكعب في الثانية ، حسب حال فصل الفيضان ، سوف يثبت عند منسوب يراوح ما بين ٥٠٠ ، ٦٠٠ متر مكعب في الثانية ، وبذلك يمكن للبلدان الثلاثة الاستفادة من مياه النهر. ويبدو أن تركيا بدأت تأخذ اعتراضات

---

(٢٣) World Bank, *World Development Report, 1981*, pp. 164-165.

جيرانها العرب بصورة جدية ، وقد تم تشكيل لجنة مشتركة تضم خبراء من البلدان الثلاثة لبحث القضايا المتعلقة بمياه النهر . ومن الواضح ، أنه من الاهمية بمكان أن يتجنب كلا الجانبين نشوب نزاعات معقدة حول توزيع المياه على غرار ما حدث من مشكلات زادت من مرارة المشكلة الفلسطينية[٢٤] . كما أن دور بلدان الشرق الاوسط الذي يتزايد بسرعة في علاقات تركيا الاقتصادية ، يثير عدداً من الاسئلة الجوهرية حول انحيازات تركيا الاقتصادية والسياسية في المستقبل .

- ٥ -

لقد حدت اتجاهات السبعينات بعض الاتراك الى التساؤل عما اذا كان من الافضل لبلادهم أن تتخلى عن هدفها في الانضمام الى اتحاد جمركي كامل مع اوروبا الغربية؛ ولكن هذه الاقتراحات ، تقوم في بعض الاحوال ، على أساس التزام مسبق بمبادىء الوحدة الاسلامية اكثر من الالتزام بالاعتبارات العملية المرتبطة بالحقائق الاقتصادية ؛ وعلى سبيل المثال ، نجد أن نجم الدين إرباكان الرئيس السابق لحزب الخلاص القومي الاسلامي المتطرف ، قد أعلن رفضه للجماعة الاقتصادية الاوروبية ووصفها بأنها مؤامرة شريرة من جانب المذهب الكاثوليكي والصهيونية لادماج تركيا المسلمة في اوروبا المسيحية ، وأنه يفضل توثيق العلاقات مع اخوانه المسلمين[٢٥] ؛ وعلاوة على ذلك ، فقد كانت هناك مقولات مماثلة (ولكنها صيغت بعبارات اقل إثارة للعواطف) من جانب بعض الذين يؤمنون بأن الاعتبار الاول للمصالح التجارية العملية بدلاً من الالتزام بالوحدة الاسلامية . وقد أعرب عنها ، على سبيل المثال ، عمر كافو سوغلو ، وهو من كبار رجال الاعمال الاتراك ، خلال مقابلة صحافية جرت معه مؤخراً ، حيث قال :

«ربما كان من العسير الى حد ما،ان نفعل ذلك،ولكنني بدأت اؤمن بضرورة قيام سوق مشتركة اسلامية او تركية ـ عربية : فالغرب ليس في حاجة الينا كثيراً بصرف النظر عن النواحي السياسية والاستراتيجية . والواقع ان لديهم جميع الاشياء التي ننتجها .... ولهذه الاسباب جميعاً ، فإنه من المشكوك فيه ، في رايي ، أن يأتي رأس المال الغربي الى تركيا بكميات كبيرة . ولكن الامور في العالم العربي ليست على هذا النحو . فما ليس لديهم موجود لدينا ، وأياً كان ما ليس لدينا ، فإنه لديهم .... نحن عندنا العمال ، والمواد الغذائية ، والموارد الطبيعية ؛ وهم لديهم المال والنفط . والأمر بسيط للغاية . ومن وجهة النظر الاستراتيجية ايضاً ، فإن دورنا في الشرق ، يمكن أن يكون دوراً مهماً »[٢٦] .

غير ان هناك اعتباراً آخر يوحي بأن السؤال ليس بالبساطة التي يتصورها السيد كافو سوغلو . فما أسهل الحديث عن قيام سوق مشتركة عربية ـ تركية ، ولكن علينا أن نتذكر دائماً بأن التكامل الاقتصادي داخل الشرق الاوسط لا يزال في مرحلة مبكرة للغاية . وربما كانت تركيا مستعدة للانضمام الى جماعة اقتصادية عربية ، ولكن لا توجد بعد هيئة كهذه يمكن التفاوض واياها . وكان المجلس الاقتصادي للجامعة العربية قد وافق عام ١٩٥٨ على انشاء مجلس الوحدة

---

(٢٤) Sarah Graham- Brown and David Barchard, «Turkey Taps the Euphrates' Resources,» *MEED*, 17-23/7/1981, pp. 50-52; *MEED*, 30/10-5/11/1981, p. 40, and *Briefing*, 17/8/1981, p. 12.

(٢٥) Necmettin Erbakan, *Milli Görüs* (Istambul: Dergah Yainlari, 1975), pp. 235-270.

(٢٦) *Chumhuriyet*, 1/10/1981.

الاقتصادي بهدف تحقيق حرية انتقال الايدي العاملة العربية ورؤوس الاموال العربية داخل اراضي الدول الاعضاء ، ومنح الحرية الكاملة لتجارة الترانزيت والحد من القيود المفروضة على التجارة الاقليمية . وقد دعم هذا القرار باتفاق آخر تم التوصل اليه عام ١٩٦٢ بوضع إطار العمل الاداري لقيام سوق عربية مشتركة . ولكن هناك اربعة بلدان عربية فقط هي التي لا تزال حالياً ملتزمة بالاتفاق وهي مصر ، والعراق ، والاردن ، وسورية[٢٧] . وهكذا نجد أن السوق العربية المشتركة لا تضم اربعة بلدان عربية رئيسية تتعامل معها تركيا هي العربية السعودية ، والكويت ، وليبيا ، ودولة الامارات العربية المتحدة . وفضلاً عن ذلك ، فإن حجم التبادل التجاري داخل السوق العربية المشتركة كان يسير بمعدل اقل بكثير من معدل التجارة الدولية داخل الوطن العربي بأسره[٢٨] .

وفي اشارة أكثر تفاؤلاً ، تستنتج دراسة جرت مؤخراً بأنه « يمكن التصور تماماً بأنه عند نهاية هذا القرن ، سوف تنضم ايران ، وتركيا ، وربما دول اخرى ، الى البلدان العربية في انشاء اتحاد جمركي ، او حتى سوق مشتركة »[٢٩] . غير أن هذا المشروع يواجه مشكلات ضخمة سياسية واقتصادية . والسؤال هل ستكون البلدان العربية الرئيسية (وبخاصة مصر ، وسورية ، والعراق ، والعربية السعودية) على استعداد لتناسي خلافاتها السياسية ، حتى تجعل هذا الاتحاد أمراً ممكناً ؟ ومن وجهة النظر التركية ، هل تنسجم العضوية مع التزام تركيا المستمر بحلف الناتو واعترافها المستمر منذ زمن بعيد باسرائيل ؟ من العسير أن نقدم جوابات موضوعية عن أي من هذين السؤالين .

ورداً على الحجج التي يسوقها السيد كافوسوغلو ، يشير هؤلاء الاتراك الذين يحبذون انضمام تركيا آخر الامر الى الجماعة الاقتصادية الاوروبية ، يشيرون الى أن عضوية الجماعة لم تمنع الدول الاعضاء الموجودة من توسيع حجم تجارتها بصورة كبيرة مع الوطن العربي . وهم يرون ، في الواقع ، أن عضوية الجماعة الاقتصادية الاوروبية والنمو المتزايد للروابط الاقتصادية مع الشرق الاوسط ليسا وحدهما البديل المطلق بالنسبة لتركيا . غير ان جوهر المشكلة يكمن في انه يتعين أن يدفع الاتراك ثمناً باهظاً مقابل دخولهم الجماعة الاقتصادية الاوروبية ، خصوصاً أن الصناعات التركية ذات التقنية العالية ، والتي تتمتع بحماية كبيرة ، قد تنهار في مواجهة منافسة حرة مع اوروبا الغربية ، مما سيترتب عليه ازدياد البطالة وإلحاق أضرار جسيمة بميزان المدفوعات . ومن جهة اخرى لن تتدعم آفاق صادرات تركيا في أسرع سوق نامية لديها ـ وهي سوق الشرق الاوسط ـ في حالة انضمامها الى الجماعة الاقتصادية الاوروبية . كما أن الاعضاء الحاليين أيضاً سيواجهون مشاكل خطيرة لإجراء تعديلات في سياسات السوق ، حيث ان قبول تركيا من شأنه أن يفرض أعباء ضخمة على اموال الجماعة فيما يتعلق بدعم اسعار المحاصيل

---

(٢٧) كانت الكويت في الاصل من البلدان الموقعة على الاتفاق ، لكنها انسحبت عام ١٩٦٥ .

(٢٨) Preston and Nashashibi, *Trade Patterns in the Middle East*, pp. 40-41.
Poulson and Wallace, «Regional Integration in the Middle East: The Evidence for Trade and Capital Flows,» pp. 466-467.

(٢٩) Raggaei El Mallakh [et al.], *Capital Investment in the Middle East: The Use of Surplus Funds for Regional Development* (New York: Praeger, 1977), pp. 127-128.

الزراعية والتنمية الاقليمية . وفي هذه الظروف ، من المحتمل ان تحصل تركيا على مركز اقتصادي وسياسي معين داخل الجماعة يعطيها حق التعبير عن آرائها داخل المجالس التابعة للجماعة الاقتصادية الاوروبية ، ولكنه لا يصل الى حد التكامل الاقتصادي التام[٣٠] ، وهذا بدوره يمكن ان يرتبط بتعاون أوثق مع الوطن العربي □

صدر حديثاً

عن

مركز دراسات الوحدة العربية

الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة

الدكتور محمود عبد الفضيل

(٣٠) يشار احياناً الى احتمال تطبيق مثل هذا الحل بالنسبة لاسبانيا .

موقف تركيا من قضية فلسطين(*)

نجدة فتحي صفوة

مؤرخ عربي وعضو مجلس ادارة مركز الدراسات العربية بلندن.

- ١ -

إن المواقف التي تتخذها الدول في سياستها الخارجية تنبعث أولاً وقبل كل شيء من مصالحها ، ولا تلام دولة تضع مصلحتها القومية فوق اي اعتبار آخر ، اذ هي ترسم سياستها أو تتخذ قراراتها . ولكن هناك أيضاً بعض المبادىء الخُلقية والقيم الانسانية التي لا مناص للدول من الالتزام بها ، لأنها تجد نفسها ازاء مسؤولية تاريخية اذا هي تجاهلتها أو خرقتها . فإذا صودف أن كانت تلك المبادىء متفقة مع مصالح الدولة ، ارتفع صوتها عالياً في الدفاع عن مصالحها باسم تلك المبادىء . أما اذا كانت مصالح الدولة على طرفي نقيض مع تلك المبادىء ، حاولت ايجاد الفتاوى والمبررات لتفسير مواقفها المناقضة لتلك المبادىء والقيم . ولكن الذي يحدث عملياً في معظم الحالات هو أن تضحي الدولة بجزء من مصالحها دون تعريض أمنها القومي للخطر ، لكي تجعل سياستها متفقة مع المبادىء الخلقية التي طالما نادت بها ومع قواعد القانون والسلوك الدوليين .

وبالاضافة الى ذلك فإننا يجب الاّ ننسى أن العلاقات بين أفراد العائلة الدولية تقوم الى حد كبير على المنافع المتبادلة . ولا تستطيع أي دولة أن تتخذ موقفاً دون مراعاة لمصالح الدول الأخرى ولا أن تتبنى قاعدتين تطبق احداهما على نفسها والأخرى على غيرها . فحين تدافع تركية عن حقوق جاليتها في قبرص وعن مصالحها ، مستندة في ذلك الى مبادىء معينة ، يكون من الصعب عليها أن تتجاهل تلك المبادىء حين تطبق على حقوق عضو آخر في العائلة الدولية ، وتتخذ مواقف مناقضة لها . وكذلك ـ مثلاً ـ لا يحقّ للولايات المتحدة أن تتباكى على حقوق الانسان في بولونيا في الوقت الذي تنكر فيه مثل هذه الحقوق على شعب فلسطين .

(*) بحث مقدم الى الندوة الدولية حول «تركيا والعالم العربي»، التي نظمها مركز الدراسات الشرق اوسطية والاسلامية في جامعة درهام بالتعاون مع مركز الدراسات العربية، خلال الفترة ١٤ـ ١٥ كانون الثاني / يناير ١٩٨٢، وينشر في « المستقبل العربي » لأول مرة باذن خاص.

إذاً ، ليست القوة المسلحة أو المصلحة المادية وحدهما ، هما اللتان تحملان الدول على الالتزام بهذه القاعدة دائماً ، فالدول تلتزم بها أحياناً تفادياً لفقدان احترام الرأي العام الداخلي والعالمي ، وتجنباً للمسؤولية التاريخية ، او الاتهام بتبني قاعدتين مختلفتين أو متناقضتين .

إن قضية فلسطين هي قضية فريدة من نوعها ، وهي تختلف كل الاختلاف عن جميع المنازعات الاقليمية التي عرفها التاريخ ، وليس لها سابقة تماثلها . انها فريدة ، لأن المبادىء فيها تتضارب تضارباً كلياً مع الاعتبارات العملية ، ولذلك تجد الدول نفسها إزاء قضية فلسطين في صراع بين المبادىء التي طالما صرحت بها ، والواقع المرير الذي يحيط بالقضية .

لم يعرف التاريخ أن تأتي جماعات مشتتة من جهات الأرض الأربع وقاراته الخمس ، تنتمي الى جنسيات مختلفة : تأتي من المانيا ، من اليمن ، من بولونيا ، من امريكا اللاتينية ، من هنغاريا وايران ، يختلف بعضهم عن بعض في الخلفية والثقافة والمستوى الحضاري والعرق ، لا يستطيعون أن يتفاهموا فيما بينهم ، لأنهم يتكلمون لغات تراوح بين الاسبانية والروسية ، والعربية والألمانية ، والتركية والأمهرية . وتتفق هذه الجماعات على طرد شعب بأسره من وطنه ، وتقيم على أرضه دولة لا يجمع بين أفرادها رباط من قومية او لغة ، وانما يوحدها الدين وحده . كما أن التاريخ لم يسجل ، قبل فلسطين ، ان شرّد مليون شخص مرة واحدة ، واصبحوا لاجئين بين ليلة وضحاها ، وأن تغتصب لا بلادهم فقط ، وانما أموالهم وممتلكاتهم وموارد عيشهم .

ولا شك أن أغرب جوانب القضية ، وأكثرها اثارة للحزن والأسف ، هو أن يحدث كل ذلك في القرن العشرين ، قرن المدنية والنور ، وعلى مرأى ومسمع من الرأي العام العالمي ، وبتشجيع من دول كبرى بلغت قمة المدنية والعدالة ، واحياناً ، الديمقراطية . تلك الدول التي شهدت شوارع مدنها تظاهرات ، خرجت احتجاجاً على ارسال الكلبة المشهورة« لايكا » الى الفضاء على متن سفينة الفضاء الاولى « سبوتنيك » ، وحيث تشن من وقت لآخر حملات واسعة النطاق ، للحيلولة دون إبادة الحيتان .

ربما كان القادمون الجدد الى فلسطين مستحقين كل عطف ومساعدة ، ولكن تمكينهم من اغتصاب فلسطين كان معناه ازاحة ظلم عن شعب باحلال ظلم مماثل بغيره ، وغرس دولة جديدة من شعوب غريبة على المنطقة ، خلافاً لارادة سكان البلاد الاصليين وارادة سكان المنطقة المحيطة بتلك البلاد كلها . وكانت العملية اشبه بزرع كلية قرد في جسم انسان ، اذ لا بدّ من أن يكون رد الفعل الطبيعي للجسم أن يرفضها عاجلاً أم آجلاً ، مهما كان الجرّاح بارعاً .

هذه هي قضية فلسطين بكل بساطة ، ودون تعقيدها في صيغ فلسفية تطمس معالمها وتخرج بها عن حقائقها الواضحة . بلاد مسالمة ، وأرض مقدسة ، ذات شعب بريء لم يؤذِ احداً ، تعهد بها « عصبة الامم » الى احدى الدول المنتصرة في الحرب العالمية الاولى ، امانة في يديها ، بسبب مستواها الراقي ، بقصد رعايتها ومساعدتها في تحقيق المستوى الذي يمكّنها من حكم نفسها بنفسها ، وتفرض عليها ـ ضمن التزامات أخرى ـ أن تقدم الى العصبة تقارير سنوية تبين فيها مدى التقدم الذي أحرزته البلاد نحو ذلك الهدف . ولكن لم يكن من حق الدولة المنتدبة بوجه من الوجوه أن تتصرف بالبلاد بما يسيء الى مستقبل اهلها، ولا أن تسلمها الى غير سكانها الأصليين عقب انتهاء الانتداب . ولكن هذا ما حصل . ففي نهاية عهد الانتداب كانت البلاد مهيأة لأن تغتصب .

إن تقويم المواقف التي تتخذها الدول المختلفة حول هذه القضية له وجهان ، احدهما ايجابي والآخر سلبي . انه يستند أولاً الى مواقف كل دولة من نضال شعب فلسطين في سبيل تحرير بلاده واستعادة حقوقه المشروعة في وطنه . هذا هو الجانب الايجابي . أما الجانب السلبي ، فتحدده علاقات تلك الدول مع اسرائيل،لأن تأسيس هذه الدولة ومشروعية وجودها على الأرض التي تحتلها هما في الواقع جوهر القضية وأساس الخلاف .

- ٢ -

هذه هي بصورة عامة القضية ، أما فيما يتعلق تركيا ، فإن لها بُعداً اضافياً خاصاً، لأن فلسطين بحد ذاتها ، كانت جزءاً مهماً وعزيزاً من الدولة العثمانية التي تُعدّ تركية الحديثة امتداداً تاريخياً لها . وقد استمر الحكم التركي في فلسطين حوالى اربعة قرون بدءاً من سنة ١٥١٦ وانتهاء بنهاية الحرب العالمية الاولى . وعلى الرغم من جميع التحولات السياسية والأيديولوجية والثقافية، فإن شعب جمهورية تركية اليوم هو الشعب نفسه الذي كان يؤلف رعايا السلطان العثماني .

كان اليهود في الدولة العثمانية ، مع سائر الأقليات الدينية والقومية ، يتمتعون بحقوقهم السياسية والمدنية ، ولم يكن هنالك اي تمييز ضدهم ، وكان منهم من يصل الى أعلى مناصب الدولة ، فكان هنالك وزراء من الأرمن واليهود كما عرفت الدولة رئيس وزراء مصرياً ، هو سعيد حليم باشا ، وآخر عراقياً، هو محمود شوكت باشا .

ومع ذلك ، فإن الدولة العثمانية كانت تعارض الصهيونية معارضة تامة ، ولم تكن لتوافق بأي حال من الاحوال على جعل فلسطين وطناً قومياً أو دولة لليهود . وكان « هرتزل » بين سنتي ١٨٩٦ ١٩٠٤ يجول بين العواصم الاوروبية والعاصمة العثمانية للترويج لمشروعه الصهيوني ، واقناع الدول بأهميته من النواحي الحضارية والسياسية والاقتصادية ، ويعرضه لكل منها من زاوية مصالحها . ومع ذلك فقد أصر السلطان عبد الحميد الثاني على رفض المشروع الصهيوني جملة وتفصيلاً رفضاً باتاً ، سواء أكان في مباحثاته مع « هرتزل » أم مع الوسطاء الاوروبيين « لأن القدس » كما قال « مقدسة مثل مكة »[١] .

وقد حاول هرتزل ـ كما هو معروف ـ اغراء عبد الحميد بشتى الوسائل ، وعرض عليه مساعدات مالية ضخمة لانقاذ الدولة العثمانية من الأزمة المالية الشديدة التي كانت تعانيها. ولكن عبد الحميد رفض هذا العرض وقال إنه لا يستطيع أن يفرّط بشبر واحد من تلك الأرض لأنها ليست ملكاً له ، وانما تعود الى « الامة الاسلامية» .

لم يرد عبد الحميد لفلسطين ان تصبح « جبل لبنان ثانياً » وأن تمثل الدول الأوروبية فيها الدور نفسه الذي قامت به في لبنان . فقد كان السلطان زعيم الجامعة الاسلامية وخليفة المسلمين ، وكان أحد ألقابه « حامي الحرمين الشريفين » . ولما كان الدين لا يزال روح العصر في الدولة العثمانية ، ولا يزال يسيطر على معظم مواقف العثمانيين ، فلم يكن من المعقول أن يتخلى رئيسها عن الأراضي المقدسة، او عن اي أرض ، الى مستوطنين غرباء عن المنطقة ، أو يوجد أقلية جديدة تسبب له مشاكل تضاف الى مشاكله مع الأقليات الأخرى في الامبراطورية .

---

(١) J. Cohen, *Theodore Herzel*, p. 230.

وقد أصدر عبد الحميد سنة ١٨٨٥ « فرماناً » يمنع الأجانب من تملك الأراضي والعقارات في فلسطين ، ويحرّم ايجاد مستوطنات يهودية فيها . كما أن اليهود الاجانب اعتباراً من سنة ١٩٠٠ كان لا يسمح لهم البقاء في فلسطين اكثر من ثلاثة اشهر ، وذلك للحج فقط ، وكانوا ممنوعين من شراء الأراضي . وقد كان« بن زفاي » (رئيس الجمهورية في اسرائيل فيما بعد) ، و« بن غوريون » (رئيس الوزراء فيما بعد) ، بين من أخرجتهم السلطات العثمانية من فلسطين . وقد كتب « وايزمان » (الذي اصبح اول رئيس للجمهورية في دولة اسرائيل) في مذكراته :

« .. كنا نعلم أن أبواب فلسطين موصدة دوننا ، وكنا نعلم أن كل يهودي يدخل فلسطين تصدر له بطاقة حمراء عليه أن يبرزها عند الطلب ، وعلى أساس هذه البطاقة تستطيع السلطات التركية أن تطرده من البلاد حالاً . كنا نعلم ان القانون التركي يحرّم على اليهودي تملك الأراضي . وربما لو كنا قد نظرنا الى الامر نظرة قريبة ، أو لو تمسكنا بالنظام أكثر مما ينبغي ، لدبّ الخوف الى نفوسنا . ولكننا مضينا قُدُماً بطريقة صغيرة ، عمياء ، ومصممة . ولقد استوطن اليهود في فلسطين ، واشتروا الأراضي عن طريق الوسطاء وشهود الزور احياناً ، او باللجوء الى الرشوة في احيان أخرى ، لأن الموظفين الأتراك كانوا أكثر فساداً من الروس »[٢] .

وقد احتفظت الدولة العثمانية بموقفها هذا حتى قيام ثورة « الاتحاد والترقي » عام ١٩٠٨ وخلع السلطان عبد الحميد في السنة التالية . وكان للطائفة المعروفة باسم « دونمه »[٣] دور فعال في تلك الحركة ، ولعل من الأسباب الرئيسية لاشتراك « الدونمه » في هذا الانقلاب وحماستهم له هو نقمتهم المتزايدة على عبد الحميد لرفضه الموافقة على هجرة اليهود الى فلسطين .

ومع ذلك فلا بد من الاشارة الى أن أهمية دور اليهود ـ وكذلك الماسونيين ـ في الانقلاب التركي هو محل خلاف بين المؤرخين ، فمنهم ـ كالبروفسور سيتن ـ واطسن ـ من يؤكد اهميته ومداه[٤] ، ومنهم ـ مثل برنارد لويس ـ من يقلل من شأنه ولا يراه كبيراً بالدرجة التي يذهب اليها بعضهم[٥] .

وبين أيدينا وثيقتان على جانب عظيم من الاهمية تتعلقان بهذا الموضوع . اولاهما رسالة شخصية كتبها السلطان عبد الحميد بعد خلعه الى « الشيخ محمود ابو الشامات » شيخ الطريقة الشاذلية اليشرطية في دمشق ، وكان عبد الحميد معجباً بالشيخ ابي الشامات الى حد أنه انتمى الى « طريقته » التي دخلها ايضاً جملة من وجهاء استانبول وموظفي القصر السلطاني . وقد نشرت هذه الرسالة لاول مرة ـ مع صورتها الفوتوغرافية ـ في مجلة « العربي » الصادرة في الكويت في كانون الاول / ديسمبر سنة ١٩٧٢ ، وفيها يقول عبد الحميد :

« إنني لم أتخل عن الخلافة الاسلامية لسبب ما ، سوى انني بسبب المضايقة من رؤساء الاتحاد المعروفين باسم تركيا الفتاة[*] وتهديدهم اضطررت واجبرت على ترك الخلافة . إن هؤلاء الاتحاديين قد اصرّوا واصرّوا عليّ بأن اصادق

---

(٢) Chaim Weizmann, *Trial and Error: The Autobiography of Chaim Weizmann* (London: Hamilton, 1949), p. 41.

(٣) « دونمه » كلمة تركية معناها « المرتد » وهي مشتقة من فعل « دونمك » اي العودة او الارتداد ، وهي تطلق على يهود تركيا من اتباع « شبتاي زفاي » (١٦٢٦ ـ ١٦٧٦) الذين اعتنقوا الاسلام . وهم يتركزون في مدينة « سلانيك » واطرافها في القسم الاوروبي من تركيا، ولغتهم التركية .

(٤) R[obert] W[illiams] Seton- Watson, *Rise of Nationality in the Balkans* (London: Constable, 1917), pp. 135-136.

(٥) Bernard Lewis, *The Emergence of Modern Turkey* (London: 1961), p. 208.

(*) Jeunes Turques.

على تأسيس وطن قومي لليهود في الارض المقدسة (فلسطين) ، ورغم اصرارهم لم اقبل بصورة قطعية هذا التكليف ، واخيراً وعدوا بتقديم مئة وخمسين مليون ليرة انكليزية ذهباً ، فرفضت هذا العرض بصورة قطعية ايضاً».

وفي مكان آخر من الرسالة قال عبد الحميد : « ..هذا وحمدت المولى واحمده انني لم اقبل بأن الطخ الدولة العثمانية والعالم الاسلامي بهذا العار الأبدي الناشىء عن تكليفهم باقامة دولة يهودية في الاراضي المقدسة ، وقد حدث بعد ذلك ما حدث ...»[٦] .

اما الوثيقة الثانية فهي كتاب « سري وشخصي » بعث به السفير البريطاني في القسطنطينية ، السر جيرالد لوثر ، بتاريخ ٢٩ ايار / مايو ١٩١٠ الى وزارة الخارجية البريطانية . والكتاب عبارة عن تقرير يبين دور اليهود والماسونيين في التخطيط للانقلاب الذي اطاح عبد الحميد وتوجيهه نحو تحقيق اهداف اليهود في فلسطين والبلاد العربية ، وبخاصة العراق . ويقول « لوثر » في تقريره : «..وبعد ان تمّ خلع السلطان عبدالحميد اخذت الجرائد اليهودية في سلانيك تزفّ البشائر بالخلاص من (مضطهد اسرائيل) الذي رفض مرتين أن يستجيب لطلب الزعيم الصهيوني هرتزل ....»[٧] .

- ٣ -

ولما نشبت الحرب العالمية الاولى ودخلتها الدولة العثمانية الى جانب المانيا ، كانت فلسطين احدى ساحات القتال التي استشهد فيها الوف الجنود العثمانيين . ثم دارت المراسلات المعروفة بين الشريف حسين واللورد ماكماهون الذي وعده ، باسم الحكومة البريطانية ، بمساعدة العرب في تأسيس دولة عربية موحدة تضم جميع ارجاء الوطن العربي . وكان شمول هذا الاتفاق لفلسطين محل خلاف في تفسير نص احدى رسائل ماكماهون فيما بعد . ولكن الحكومة البريطانية ، في الوقت نفسه ، كانت تتفاوض سراً مع فرنسة لاقتسام هذه الاراضي نفسها بعد الحرب . وكانت فلسطين ستذهب الى بريطانية ، وقد أمكن ايجاد صيغة في عصبة الامم نفذ بموجبها التقسيم المتفق عليه ، وذهبت ادراج الرياح وعود بريطانية للعرب على لسان ماكماهون ولكن لم تذهب وعودها لليهود على لسان بلفور .

ومرّت سنوات الانتداب التي عقبت الحرب ، وكانت تركيا خلالها تنفض غبار الدولة العثمانية وتبني كيانها الجديد ، ولم يكن لها موقف معين من قضية فلسطين في مختلف مراحلها ، ولكن القضية في اغلب تلك المراحل كانت عبارة عن منازعات داخلية بين العرب واليهود وسلطات الانتداب ، ولم تكن قد ظهرت على الصعيد الدولي بعد .

وكانت علاقات تركية بالبلاد العربية خلال فترة الانتداب على مستويات مختلفة .

فعلاقاتها بالعراق كانت طبيعية ، علاقات حسن جوار . وكانت قضية الموصل قد اعتبرت منتهية، ولم يعد أي من الطرفين ليثيرها . وكانت تركيا ، بالاضافة الى علاقاتها التاريخية بالعراق ،

---

(٦) سعيد الافغاني،« سبب خلع السلطان عبد الحميد - وثيقة بتوقيعه ، فريدة ، مجهولة ، تصرّح بالسبب »، العربي (الكويت) ، العدد ١٦٩ (كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٢ ، شوال ١٣٩٢)، ص ١٥٠ - ١٥٧ .

(٧) Great Britain, Foreign Office, «Lowther Papers at the Public Record Office,» (F.O. 800 / 193A).

وقد نشرت الوثيقة للمرة الاولى في كتاب :

Elie Kedouri, *Arabic Political Memoirs and Other Studies* (London: Cass, 1974).

والوشائج الوثيقة بين الشعبين ، قد ارتبطت بالعراق برباط ميثاق سعد آباد الذي عقد في تموز / يوليو سنة ١٩٣٧ بين العراق وتركية وايران وافغانستان . وعلى الرغم من أن هذا الميثاق لم يكن له أثر يذكر فإنه على الأقل كان دليلاً على رغبة الطرفين في التعاون واقامة علاقات حسن الجوار .

وعلاقات تركية مع مصر كانت طبيعية ايضاً ، سوى بعض الشوائب الطفيفة التي لم يكن لها اهمية كبيرة ولا أثر . ولم تكن هنالك سوى سورية التي كانت قضية الاسكندرون قد جعلت علاقات تركية معها على شكل مختلف عن علاقاتها مع سائر الاقطار العربية .

أما الاقطار العربية الاخرى ، وبخاصة في افريقية الشمالية، فإنها كانت لا تزال تناضل لأجل تحقيق استقلالها . وعلى الرغم من مواقف تركية السلبية من الثورة الجزائرية فإنها بعد استقلال هذه الاقطار دخلت معها في علاقات طبيعية جيدة ونسي كل شيء .

ولما عرضت قضية فلسطين على الأمم المتحدة ، كان للعرب في المنظمة الدولية خمسة أصوات فقط ، ونفوذ دولي يختلف كل الاختلاف عن نفوذهم اليوم .

ولكن تركية كانت تجاور دولة اخرى . دولة كبرى كانت لها في أراضيها مطاليب اقليمية . ولذلك كان لا بدّ لها من أن تجد لها حليفاً او حلفاء من أجل حمايتها وضمان أمنها ، ومن هنا جاء حرصها على الانتماء الى حلف شمال الاطلسي (الناتو) الذي لم تُقبل لعضويته في البدء . وكان من سوء حظ العلاقات التركية العربية أن حليفتي تركية الرئيسيتين ، بريطانيا والولايات المتحدة ، كانتا المؤيدتين الرئيسيتين لتأسيس دولة يهودية في فلسطين . اولاهما الدولة التي صدر عنها وعد بلفور ، والثانية الدولة التي يسيطر فيها النفوذ الصهيوني سيطرة كبيرة كما هو معروف .

وبين ايدينا عدد من الوثائق التي فتحت منذ وقت قريب نسبياً ، والتي لم يسبق نشرها . وتدل هذه الوثائق على الاعتبارات التي كانت تحمل تركية على اتخاذ مواقفها من قضية فلسطين خلال السنوات الاخيرة من الانتداب التي اشتدّ خلالها النضال من أجل فلسطين .

ففي آذار / مارس سنة ١٩٤٦ سافر رئيس وزراء العراق ، نوري السعيد ، الى تركية على رأس وفد عراقي لعقد اتفاقية تجارية بين البلدين . ومن الطبيعي ان احد الموضوعات التي أثيرت خلال المباحثات مع المسؤولين الاتراك كانت قضية فلسطين،التي كانت قد اصبحت القضية الرئيسية التي تشغل بال العرب ، وكان نوري السعيد يحاول أن يُدخل في نص الاتفاقية اشارة الى قضية فلسطين تعبّر عن موقف ودّي من جانب تركية نحو العرب . وكان نوري السعيد ايضاً على اتصال بالسفارتين البريطانية والأمريكية لتبادل وجهات النظر معهما . وفي برقية الى وزارة الخارجية البريطانية مؤرخة في ١٥ آذار / مارس ١٩٤٦ قال القائم بالاعمال البريطاني في انقرة :

« يقول نوري باشا انه حاول الحصول على اشارة صريحة في المادة الثالثة الى دعم تركيا بشأن فلسطين ، ولكن الاتراك رفضوا ، وكان ذلك بصورة خاصة بسبب آثاره المحتملة على الراي العام اليهودي . ولكن هنالك ، مع ذلك ، تفاهماً خاصاً على أن عطف تركية ودعمها من الناحية العملية آتيان . وبناء على اقتراح تركي طلب نوري باشا مقابلة السفير الامريكي في هذا الشأن »[٨] .

---

(٨) Great Britain, Foreign Office, «Mr. Helm to Foreign Office, 15 March 1946,» (F.O. 371 / 52406,E-2354).

وبعد مقابلة نوري السعيد والسفير الامريكي، وجه المستر « هلم » برقية أخرى الى وزارة الخارجية جاء فيها :

١ ـ « أخبرني نوري باشا انه قابل سفير الولايات المتحدة في ١٦ آذار / مارس وان المستر ويلسن (السفير الامريكي) ذهب الى انه من الافضل أن يقال عن فلسطين أقل ما يمكن وقال نوري انه نظراً لهذا سيكتفي بوعد خاص من الاتراك يتضمن عطفهم .

٢ ـ اشار السكرتير العام (لوزارة الخارجية التركية) اليوم الى معالجة نوري لقضية فلسطين . قال إن نوري قد طلب تزويده بكتاب سريّ يتضمن وعداً بتأييد تركية للعراق في موضوع فلسطين . وقد رفض السيد « اركين » هذا الطلب رفضاً قاطعاً . إنه لا يرفض الدخول في اتفاق سري فقط ، بل إن تركية لن تتدخل في قضية فلسطين التي لاتهمها مباشرة . وكانت تركية مصممة على اتباع سياسة توازي تماماً تلك التي تتبعها بريطانية العظمى ، وانها ـ بخاصة في الظروف المضطربة الحالية ـ يجب الاّ تفعل شيئاً يؤدي الى نفور الرأي العام الامريكي . وعلى اثر ابداء السيد أركين ذلك لنوري اقترح هذا الاخير مقابلة سفير الولايات المتحدة .

٣ ـ كان السيد اركين قد قابل سفير الولايات المتحدة قبيل استقباله اياي اليوم . وكان المستر ويلسن قد اشار الى انه قال لنوري ان الاتراك كانوا مصيبين تماماً بعدم تدخلهم »[٩] .

وبعد ذلك بعدة أشهر أرسل السفير البريطاني في انقرة تقريراً الى المستر آتلي ، رئيس الوزراء في ذلك الوقت ، حول محادثة أجراها الملحق الصحافي البريطاني في انقرة ـ الذي كان في القاهرة بطريقه الى انقرة ـ مع وزير مصر المفوض في انقرة الذي كان موجوداً في القاهرة ايضاً باجازة . ويتحدث السفير في تقريره عن رغبة تركية في تحسين علاقاتها مع البلدان العربية ،قائلاً :«لقد شهدتُ علامات عديدة من جانب بعض الاتراك ، بضمنهم رئيس الوزراء السابق ، ووزير الخارجية والسكرتير العام (لوزارة الخارجية) ، تدل على ان الحكومة التركية حريصة جداً على تحسين علاقاتها مع جميع الاقطار الناطقة باللغة العربية ...»[١٠] .

وينقل السفير البريطاني ايضاً رأي السفير الامريكي في انقرة في مثل هذا التحسن قائلاً : « على الرغم من أن ما يذهب اليه المستر آلن بصورة عامة من ان اي تقارب واضح سيثير عداء الصهيونيين لتركيا امر يستحق شيئاً من التفكير ، لأن الصهيونيين بطبيعة الحال لهم نفوذ شخصي قوي في صحافة الولايات المتحدة ، كما أن لديهم ممثلين مهمين في الصحافة البريطانية ، على ان فوائد الامر قد تفوق مخاطره »[١١] .

ويواصل السفير تقريره بما يدل على رغبة المسؤولين الاتراك في ذلك الوقت في الاسترشاد بنصيحة بريطانية بشأن علاقات تركية بالاقطار العربية قائلاً : « .. ولما كان الموظفون والسياسيون الاتراك يُسرّون جداً بأي اقتراحات او ملاحظات أستطيع تقديمها لهم حينما يثيرون امثال هذه الامور ، فسأكون ممتناً لأن أتلقى منكم اي ملاحظات قد تبدو لكم عن موضوع علاقات تركيا مع ما يسمى بالدول العربية ـ وبخاصة مع مصر والعراق وسورية ـ لكي استرشد بها ...»[١٢] .

---

(٩) Great Britain, Foreign Office, «Mr. Helm to Foreign Office, 25 March 1946,» (F.O. 371 / 5248, E-2690).

(١٠) Great Britain, Foreign Office, «Sir D. Kelly to Mr. Attlee, 25 November 1946,» (F.O. 371 / 52364, E-11702).

(١١) المصدر نفسه .

(١٢) المصدر نفسه .

اما الملحق الصحافي البريطاني فيبدي رأيه في العلاقات التركية ـ العربية في تلك الفترة في تقريره الى السفير قائلاً : « على الرغم من أن من المشكوك فيه أن يكون أي تحالف بين تركية والجامعة العربية أمراً مرغوباً فيه في بعض الدول العربية ـ وخاصة سوريا ـ فإن مثل هذا الارتباط قد يجلب على الاتراك عداوة النفوذ اليهودي في المملكة المتحدة والولايات المتحدة . ان موقف الصحافة اليهودية العالمية كان حتى الآن ودياً من تركية الى حد ما في قضية تركيا بشأن المضايق ، وقد فهمت من كبار الصحفيين اليهود أنهم يعدون موقف تركية من قضية فلسطين سليماً في حين أن السوفييت أيّدوا موقف العرب بصراحة »[١٣] .

ولما اشتد النزاع في قضية فلسطين واصبح على صعيد دولي ، ثم عرض على الامم المتحدة ، كان لا بد لتركية من اتخاذ موقف محدد ، فماذا كان ذلك الموقف؟ البرقية التالية من القائم بالاعمال البريطاني في انقرة الى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٢ نيسان / ابريل ١٩٤٧ تعطي فكرة عن خلفية الموقف :

١ ـ « استدعاني نائب السكرتير العام لوزارة الخارجية اليوم وقال ان الوفد التركي قد يواجه صعوبات في الاجتماع الخاص القادم للجمعية العامة ، وقال ان الهدف الدائم للحكومة التركية ، كما نعلم ، هو أن تكون سياستها متمشية مع سياسة حكومة جلالته . ومن جهة اخرى فإن الحكومة التركية كانت مؤخراً ، وبتشجيع منا ، قد بذلت جهداً كبيراً لتحسين علاقاتها مع جيرانها العرب ، ومن المحتمل خلال الاجتماع الخاص المقبل ان تثور مناقشات حامية وأن يصبح الممثلون الاتراك في معضلة . ولذلك فإن الحكومة التركية تودّ ان تعلم فيما اذا كانت حكومة جلالته قد قررت تبني موقف معين في هذا الاجتماع .

٢ ـ ابديت له انني علمت أن الاجتماع القادم سيكون تحضيرياً بقصد انتخاب لجنة تقدّم تقريراً في الاجتماع التالي في ايلول المقبل الذي تنوي حكومة جلالته ان تقدم خلاله تقريراً يحتوي على الوقائع الخاصة بمشكلة فلسطين ومحاولاتها في سبيل حلها، بدون اقتراح اي حل . وفي هذه الظروف فإنني استنتج أن موقف حكومة جلالته سيكون محايداً . ومع ذلك فإن فؤاد جارم طلب اليّ أن أستفسر فيما اذا كانت حكومة جلالته تعتزم اتخاذ أي موقف معين في الاجتماع الخاص وسيما اذا كانت لديهم اي نصيحة يقدمونها للحكومة التركية حتى لو كانت نصيحة بالتزام الحياد ، فإنها ستكون مفيدة ..

٣ ـ طلب اليّ فؤاد جارم أن يكون جوابي عاجلاً .»[١٤] .

وقد أجابت وزارة الخارجية ، عاجلاً ، بأنها تؤيد ما قاله القائم بالاعمال وتأمل أن يساعد ممثل تركية في تأليف اللجنة وأن يبقى على صلة وثيقة بالممثل البريطاني[١٥] . ولكن تركية ، مع ذلك ، صوتت ضد قرار تأليف اللجنة ، منحازة الى الصف العربي .

ولما نظرت الأمم المتحدة في مشروع التوصية الخاصة بـ « حكومة فلسطين المستقبلة » (المعروفة بمشروع التقسيم) في ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ ، صوتت تركية ضد القرار ومع البلدان العربية ايضاً . ان تصويت تركية ضد القرار وخلافاً لرغبة الولايات المتحدة امر مثير للاهتمام . وقد فسره معظم الباحثين في ضوء الضغط السوفياتي عليها في المطالبة ببعض الاقاليم

---

(١٣) المصدر نفسه .

(١٤) Great Britain, Foreign Office, «Mr. Eyres, Ankara, to Foreign Office, 22 April 1947,» (F.O. 371 / 61773, E-3373).

(١٥) Great Britain, Foreign Office, «From Foreign Office to Ankara, 25 April 1947,» (F.O. 371 / 61773, E-3373).

التركية في هذه الفترة ، اذ أثار تأييد الاتحاد السوفياتي لقرار التقسيم وموافقته على اقامة الكيان الصهيوني مخاوف كبيرة في الصحافة التركية التي تكهنت بأن الكيان الصهيوني سيكون تابعاً وخاضعاً للنفوذ السوفياتي ، وأن الدولة اليهودية ستكون موطىء قدم للاتحاد السوفياتي وقاعدة استراتيجية للشيوعية الدولية في الشرق الاوسط .

وقد توالت الاحداث بعد ذلك بالشكل المعروف ، ونشبت الحرب بين البلدان العربية من جهة ، واسرائيل تدعمها الولايات المتحدة وبعض الدول الاخرى ، من جهة ثانية ، وانتهت الامور بقيام دولة اسرائيل عن طريق استعمال القوة وحدها .

وفي خريف عام ١٩٤٨ ناقشت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة تقرير الكونت برنادوت ، الوسيط الدولي في فلسطين . وقد تضمن هذا التقرير أن عرب فلسطين لم يغادروا ديارهم طوعاً واختياراً وانما نتيجة اعمال العنف والارهاب التي ارتكبتها السلطات الصهيونية ضد الآمنين العرب ، وأن قضية فلسطين لا يمكن حلها الا اذا أتيحت للاجئين العرب العودة الى ديارهم وأعيدت اليهم ممتلكاتهم المغتصبة . وفي ضوء هذا التقرير اتخذت الجمعية العامة في ١١كانون الاول/ديسمبر ١٩٤٨ قراراً بتأليف لجنة التوفيق الثلاثية التي تكونت من الولايات المتحدة وفرنسة وتركية[١٦] . وكانت عضوية تركية في هذه اللجنة سبباً جديداً في فتور العلاقات العربية ـ التركية .

ـ ٤ ـ

وكانت سنة ١٩٤٩ سنة حاسمة في تاريخ علاقات تركية مع اسرائيل وبالتالي علاقاتها مع الدول العربية . فقد بدأت تركية في هذه السنة بحث موضوع الاعتراف باسرائيل نتيجة ضغط الولايات المتحدة ورغبة من تركية في التقرب الى الدول الغربية . وكان وزير خارجية تركية ، نجم الدين صاداق ، قد أدلى في ٨ شباط / فبراير ١٩٤٩ الى وكالة انباء الاناضول التركية بتصريح قال فيه : « ان دولة اسرائيل حقيقة واقعة ، وقد اعترفت بها أكثر من ثلاثين دولة ، والممثلون العرب يجرون محادثات مع ممثلي اسرائيل . اما فيما يتعلق بتركية ، فإننا ، لكي نتمكن من القيام بواجبنا في لجنة التوفيق بصورة افضل ، وجدنا أن عدم تغييرنا موقفنا الحالي سيكون اكثر فائدة ...»[١٧] .

ومع ذلك ، فلم تمض على هذا التصريح سوى مدة قصيرة الا وأعلنت تركية في ٢٨ آذار / مارس ١٩٤٩ اعترافها باسرائيل اعترافاً واقعياً وفي ١١ ايار / مايو ١٩٤٩ تقدمت اسرائيل بطلب للانتماء الى الامم المتحدة، وقد صوتت البلدان العربية ضد هذا القرار بطبيعة الحال ، وامتنعت تركيا عن التصويت .

وفي ١٦ تشرين الاول / اكتوبر من السنة نفسها عين « فيكتور اليعزر » قنصلاً عاماً لاسرائيل في تركية ، ولم تحل سنة ١٩٥٠ الا وقامت تركية في كانون الثاني / يناير من تلك السنة بالاعتراف باسرائيل اعترافاً قانونياً كاملاً ، وتأسست العلاقات الدبلوماسية بين تركية واسرائيل على مستوى المفوضيات ، وعُيّن « الياهو ساسون » اول وزير مفوض لاسرائيل في تركية .

---

(١٦) قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ في الدورة الثانية المتخذ في ١١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٤٨ .

(١٧) *Ayin Tarihi*, no. 183 (Subat 1949).

وكان عصمت اينونو ، رئيس الجمهورية ، قد أشار الى تبادل العلاقات الدبلوماسية بين تركيا واسرائيل في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة افتتاح دورة المجلس الوطني التركي ، قائلاً : « ... وقد دخلنا في علاقات دبلوماسية مع دولة اسرائيل التي ولدت حديثاً . ونأمل أن تكون هـذه الدولة عنصر أمن واستقرار في الشـرق الاوسط ...»[١٨] .

كانت تركيا أول دولة مسلمة تعترف باسرائيل ، وكان لهذا الاعتراف أثر عميق جداً في العلاقات العربية ـ التركية من الصعب أن يـزول ، لأن العرب لا يمكن أن يقبلوا هـذا الموقف من أي دولة صديقة ، وبخاصة من دولة مسلمة كانت حامية لفلسطين ، ورفض أسلافها تهويدهـا بأي ثمن . وكانت تركيا في جميع اتصالاتها مع البلدان العربية تحاول تقديم شتى التبريـرات التي لم تكن في جملتها مقبولة . وبقي اعتراف تركيا باسرائيل ذكرى مؤلمة في تاريخ العلاقات العربية التركية وحجر عثرة دون تطور تلك العلاقات تطوراً حقيقياً يقوم على أساس متين .

وعلى اثر قيام اسرائيل في ايار / مايو ١٩٤٨ بدأت بين يهود تركيا موجة من الهجرة لم يسبق لها مثيل . وكان عدد اليهود في تركيا في تلك السنة يبلغ ٧٨,٧٣٠ من بين سكانها الذين كان يبلغ مجموعهم ١٨ مليون نسمة . ولم تضع الحكومة التركية اي عراقيل دون تلك الهجرة التي كانت ، بلا ريب ، ضارة بمصالح العرب ، لأن السماح بالهجرة الى اسرائيل كان معناه دعم اسرائيل والاضرار بمصالح العرب في فلسطين . وفي آذار / مارس سنة ١٩٤٩ سمحت الحكومة التركية لفيكتور اليعزر (الذي اصبح فيما بعد اول قنصل عام لاسرائيل في تركيا) بتأسيس مكتب في استانبول لرعاية جميع المسائل المتعلقة بهجرة يهود تركيا الى اسرائيل ، وفي ٢٣ تموز / يوليو ١٩٤٩ وافقت على مجيئه الى تركيا لافتتاح هذا المكتب[١٩] .

وكانت الهجرة اليهودية من تركية قد بدأت في ايلول / سبتمبر سنة ١٩٤٨ وبلغت ذروتها في نيسان / ابريل ١٩٤٩ ، حتى انخفض عدد اليهود في تركية بمقدار ٣٠,٠٠٠ ، وكانت هذه ظاهرة جديرة بالاهتمام لأنها حدثت في وقت كان فيه الوضع السياسي في تركيا جيداً جداً بالنسبة لليهود ، وهذا يدل على أن المهاجرين لم يهاجروا بسبب الاضطهاد ، وانما بدافع من الافكار الصهيونية . فقد كان العطف الشديد الذي شعر به يهود تركيا نحو اسرائيل ، وموجة الحماسة والأمل التي أثارها قيام الدولة اليهودية من أهم أسباب تلك الهجرة . وكانت المشاعر الصهيونية قومية بصورة خاصة بين الشبان اليهود[٢٠] . ومع ذلك فقد كانت هنالك وراء الهجرة بعض العوامل الاقتصادية ايضاً ، لأن اغلبية المهاجرين كانوا ممن ينتمون الى الطبقة الفقيرة من اليهود ، وكان معـظمهم من العاطلين ، والباعة الجوالة ، أو من ذوي الاجور المنخفضة جداً .

وفي تموز / يوليو ١٩٥٠ كانت الهجرة اليهودية قد توقفت تقريباً بعدما هاجر كل من يرغب في الهجرة من اليهود او كان قادراً عليها ، واصبح معدل عدد اليهود الذين يهاجرون من تركيا سنوياً يبلغ

---

(١٨) Oztürk, *Cumhurbaşkanlarinin Türkiye Büyük Millet Meclisinde Açiş Nutuklari* no. 19 (Istanbul: 1969), p. 415

[خطب رؤساء الجمهورية الافتتاحية في المجلس الوطني التركي الكبير].

(١٩) *American-Jewish Yearbook*, vol. 52, p. 304.

(٢٠) المصدر نفسه ، ص ٣٠٢ .

حوالى ٢٠٠ شخص لم يذهبوا جميعاً الى اسرائيل ، بل ان بعضهم كان يذهب الى امريكا الشمالية او الجنوبية وبعض الاقطار الأخرى(٢١).

وقد اصبح موقف الحكومة التركية من اسرائيل بعد اعترافها وتبادلها التمثيل الدبلوماسي معها ودياً بصورة متزايدة . وذلك على الرغم من أن النشاط الصهيوني في داخل تركيا كان ممنوعاً بصورة رسمية ولم يكن يسمح لليهود تركيا بالمشاركة في المؤتمرات الصهيونية واليهودية في الخارج(٢٢) .ففي حزيران /يونيو سنة ١٩٥٠ عُقدت اتفاقية تجارية بين تركيا واسرائيل سهلت العلاقات التجارية التي كانت قائمة اساساً بين البلدين بسبب طبيعة اقتصادياتهما التي يكمل بعضها بعضاً . وفي شباط / فبراير ١٩٥١ عُقدت اتفاقية نقل جوي بين البلدين حيث بدأت سفرات منتظمة بين استانبول واللد لطائرات الخطوط الجوية التركية والعال الاسرائيلية، كما بدأت شركة النقل البحري التركية بتسيير رحلات لنقل الركاب والبضائع بين موانىء البلدين ، وأخذت الشركات الاسرائيلية كثيراً من المقاولات في تركية ، كما تطورت العلاقات الثقافية بين البلدين بصورة مطّردة .

ومع ذلك ، فإن الحزب الديمقراطي الذي جاء الحكم في ايار / مايو ١٩٥٠ اخذ ، وبخاصة منذ سنة ١٩٥٢ ، يحدّ من تطور العلاقات مع اسرائيل وتنميتها محاولاً أن يشرع في سياسة تقارب مع البلدان العربية بقصد عقد معاهدة دفاع اقليمية ، وربما أيضاً ارضاءً للمشاعر الدينية داخل تركيا .

وعلى الرغم من ذلك ، فقد كانت هنالك بعض الاستثناءات . ففي آب / اغسطس سنة ١٩٥١ كان مجلس الأمن ينظر في موضوع القيود التي فرضتها مصر على البضائع التجارية التي تمرّ عبر قناة السويس مما كان يلحق الضرر بتجارة اسرائيل . وقد دافع مندوب تركيا في المجلس عن موقف اسرائيل دفاعاً قوياً كان له وقع سيء في البلاد العربية . وفي رسالة من السفارة البريطانية في بغداد كتب المستر ميتلاند ، القائم بالاعمال ، الى وزارة الخارجية يقول : « إن تأييد تركيا في مجلس الأمن لقضية اسرائيل في النزاع المتعلق بقناة السويس أثار استياء السياسيين الاكثر تطرفاً في العراق » .

وأشارت السفارة في كتابها ايضاً الى تصريح أدلى به نجيب الراوي ، سفير العراق في القاهرة ، وقال فيه : « في الوقت الذي كان فيه موقف تركيا نحو مصر غير ودّي حتى الآن ؛ فلا يزال لديها متسع من الوقت لاعادة النظر في موقفها والتصرف بما يمليه العدل»(٢٣) . ومع ذلك فقد صوتت تركيا في ١ ايلول / سبتمبر ١٩٥١ مؤيدة القرار الذي يدعو مصر الى انهاء القيود المفروضة على البضائع الاسرائيلية(٢٤) .

ولما عقد « ميثاق بغداد » في شباط / فبراير سنة ١٩٥٥ وكان العراق أحد اعضائه المهمين ، لأنه كان البلد العربي الوحيد المنتمي اليه ، ادى ذلك الى كثير من التقارب بين العراق وتركيا . وقد ألح نوري السعيد ، رئيس وزراء العراق في ذلك الوقت ، ومن أقوى مؤيدي ميثاق بغداد ، على أن يدخل في الميثاق - او في احد ملاحقه- بنداً ينص على تضامن الدول الاعضاء في حال اي اعتداء يقع على احداها « من داخل المنطقة او خارجها » ، ووافقت بريطانية والاعضاء الآخرون على اضافة هذا النص بعد

---

(٢١) *American- Jewish Yearbook*, vol. 68, p. 418.

(٢٢) *American- Jewish Yearbook*, vol. 52, p. 303.

(٢٣) Great Britain, Foreign Office, «Mr. Maitland, Baghdad, to Foreign Office, 22 August 1951,» (F.O. 371 /91189, E-1028/1).

(٢٤) قرار مجلس الأمن رقم ٩٥ المتخذ في ١ ايلول / سبتمبر ١٩٥١ .

تردد ، بناء على الحاح نوري السعيد . وكان المقصود بالعدوان الذي يقع من « داخل المنطقة » هو العدوان الاسرائيلي بطبيعة الحال . وكان نوري السعيد مسروراً بهذا النص الذي عدّه انتصاراً كبيراً ، وكان يشير اليه في احاديثه الخاصة ، ويعتقد أنه ضمانة مهمة لأي بلد عربي ينتمي الى الميثاق ضد اي عدوان اسرائيلي ، وانه بالتالي يحبط هجمات معارضي الميثاق . ولكن حجة نوري السعيد هذه ضاعت بين حملات الهجوم الشديدة التي تزعمتها مصر ضد الميثاق ، مما اثار نقمة الشعب العربي في جميع البلاد العربية ، بما فيها العراق ، على الميثاق وصانعيه .

كان كاتب هذه السطور سكرتيراً أول للسفارة العراقية في انقرة بين سنتي ١٩٥٦ و ١٩٥٨ ، وكثيراً ما كان يتلقى من زملائه في وزارة الخارجية التركية اسئلة عن سبب الهجمات على الميثاق ، وعدم التأييد الشعبي له حتى في العراق ، على الرغم من أنه يستهدف الدفاع عن بلادهم ضد شتى المخاطر ، وهل هي دعايات جمال عبد الناصر التي تُسيّر اتجاهات الشعب العراقي . ولدى بيان أسباب ذلك لهم ، ومن جملتها علاقات تركيا مع اسرائيل ، فإنه لم يجد تفهماً حقيقياً لما تعنيه هذه القضية بالنسبة للعرب ، وكثيراً ما كانوا يقولون له : « ولكن بريطانيا ايضاً لها علاقات مع اسرائيل ... » .

وقد سأله دبلوماسي تركي كبير مرة قائلاً : « لماذا تثيرون كل هذه الضجة بشأن فلسطين . إن علاقاتنا مع العراق جيدة ، فما لكم وفلسطين ، وانتم لستم فلسطينيين ؟» . وكان الجواب : « لماذا تثيرون كل هذه الضجة بشأن قبرص وانتم لستم قبرصيين . وفي قبرص يؤلف الاتراك ١٨ بالمائة من السكان في حين أن العرب كانوا يؤلفون ٩٠ بالمائة من سكان فلسطين عند بدء المشكلة ، فكيف تنكرون على اكثرية ما تطالبون به لاقلية ؟» ولم يحر محدثي جواباً.

لقد فشل ميثاق بغداد ، وكان مقضياً عليه بالفشل منذ ولادته ، لأسباب عديدة لا تدخل في نطاق هذا البحث ، ولكن أحد الاسباب التي ساهمت في معارضة العرب له كانت علاقات تركيا مع اسرائيل . فقد كان هذا احدى نقاط الضعف الرئيسية في الميثاق، وقوة السلسلة تكون بقدر قوة أضعف حلقاتها . ولم يعد ميثاق بغداد بفائدة على احد ، والواقع أنه ، كما قال الاستاذ كمال كاربات « لا يكاد يكون هنالك في تاريخ العلاقات الدولية الحديثة تحالف غير ضروري ، وغير مؤثر ، ومضرّ بجميع الأطراف ، مثل ميثاق بغداد ، فالواقع أنه احدث ضرراً بليغاً بالمصالح الغربية في المنطقة ، وعجّل في تحالف الدول العربية مع الاتحاد السوفياتي ، وشجع ظهور الاتجاهات المتطرفة . واظهر تركية كأداة طيعة بيد الدول الغربية »[٢٥] .

وفي كانون الاول / ديسمبر سنة ١٩٥٦ تعرضت مصر لعدوان مشترك من قبل ثلاث دول : كانت احداها اسرائيل ، والأخرى أحد اعضاء ميثاق بغداد ، وهكذا كان العدوان الثلاثي على السويس امتحاناً للميثاق ، ومصدر احراج كبير لتركيا . وعلى الرغم من أن تركيا لم تكن تعطف على الرئيس جمال عبد الناصر ، بل تتمنى سقوطه ، كان لا بدّ لها من اتخاذ اجراء ما ضد هذا العدوان السافر ، وكان هذا الاجراء هو سحب سفيرها من اسرائيل والطلب الى اسرائيل باتخاذ اجراء مماثل . ومع ذلك فإن تركيا أكدت للاسرائيليين بصورة سرية أن هذا الاجراء لم يقصد به سوى الحفاظ على ميثاق بغداد ، وانه لن يسيء الى علاقات تركيا مع اسرائيل ، وقد كان ذلك ـ بتعبير كاربات ايضاً ـ هو « الدبلوماسية في اسوا اشكالها ، وعملاً لا ينسجم مع مهارة تركيا المعتادة وتصرفها السليم في معالجة الشؤون الخارجية »[٢٦] .

---

(٢٥) Kemal H. Karpat, «Turkish and Arab-Israeli Relations,» in: *Turkey's Foreign Policy in Transition* (Leiden: Brill, 1975), p. 116.

(٢٦) المصدر نفسه ، ص ١١٩ .

اما الاجراء الذي اتخذته دول الميثاق ضد هذا العدوان فلم يزد عن أن الدول الاسلامية في الميثاق قررت عدم حضور اي اجتماع للميثاق مع انكلترة والولايات المتحدة ـ التي وان لم تنتمِ الى الميثاق بل الى لجانه الاختصاصية ـ فإنها كانت تحضر اجتماعاته بصفة مراقب .

وبعد ذلك بسنة تقريباً ، عقد ممثلو الدول الاسلامية في الميثاق ـ كما كانوا يوصفون في ذلك الوقت ـ اجتماعاً في انقرة لبحث انهاء هذه المقاطعة . وكان كاتب هذه السطور حاضراً في هذا الاجتماع الذي لم يُدوّن خلاله محضر فيما يتذكر . وكان رئيس وزراء تركيا ، عدنان مندريس ، اكثر المتحمسين لفكرة إنهاء المقاطعة . وكان يناقش بأن استمرار هذا الاجراء يضعف الميثاق بصورة متزايدة دون أن يخدم غاية مفيدة . وكان نوري السعيد في هذا الاجتماع يتكلم باللغة التركية بينما كان نوري بيركي ، السكرتير العام لوزارة الخارجية التركية ، يترجم اقواله الى الانكليزية ويحوّر كثيراً من معانيها تخفيفاً لوقع عباراته القوية . وكلما تحدث نوري السعيد عن « العدوان على السويس..» او « الهجوم على السويس » ترجم بيركي ذلك الى الانكليزية قائلاً : « العمليات العسكرية في السويس ..» ولم ينطق بكلمة عدوان ولا هجوم .. وفي هذه الاثناء كان السفير البريطاني السر جيمس بوكر ، والسفير الامريكي وارن ، في غرفة مجاورة لقاعة الاجتماع ، يذرعانها جيئة وذهاباً ، منتظرين بصبر نافذ دعوتهما الى الاجتماع ، بعد اتخاذ القرار اللازم .

وعلى أثر قيام ثورة ١٤ تموز / يوليو في العراق سنة ١٩٥٨ ، وانسحاب العراق من ميثاق بغداد بعد بضعة اشهر ، غيرت تركيا موقفها من اسرائيل الى حدّ ما . وقد ادى خروج الحزب الديمقراطي من الحكم في تركيا في ايار / مايو سنة ١٩٦٠ وعودة حزب الشعب الجمهوري ، الى تحسن في العلاقات بين تركية واسرائيل مرة اخرى ، فتبودلت الزيارات الرسمية بين البلدين ، وكان بعضها على مستوى الوزراء وبدأ تعاون وثيق في المجالات الفنية . ولكن هذه المرحلة ايضاً لم تدم بسبب الاضطرابات الداخلية في قبرص في سنتي ١٩٦٣ و ١٩٦٤ ، فقد كانت تركيا بحاجة الى تأييد العرب في الأمم المتحدة ، ولذلك قررت مرة اخرى خفض علاقاتها مع اسرائيل الى الحد الأدنى . ومع ذلك ، فقد بقيت العلاقات الاقتصادية الوثيقة قائمة بين البلدين ، وكانت تركيا الدولة الآسيوية الرئيسية على قائمة الدول المتاجرة مع اسرائيل ووصلت قيمة التجارة بينهما الى ٣١ مليون دولار عام ١٩٦٥ / ١٩٦٦ ، وفي سنة ١٩٦٩ ـ مثلاً ـ صدرت اسرائيل ما قيمته مليونا دولار من المواد الكيمياوية والطبية والاصباغ الى تركيا واستوردت ما قيمته ٤,٧٠٠,٠٠٠ دولار من المواد الغذائية .

وعقب عدوان عام ١٩٦٧ نادت تركيا بوجوب تحقيق سلم دائم وعادل في الشرق الاوسط معلنة معارضتها الاستيلاء على الاراضي بالقوة ، كما طالبت بانسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة وعدم اجراء اي تغيير في وضع القدس .

وأخيراً جاء « كامب ديڤيد » . ففي تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩٧٧ وقعت مصر واسرائيل اتفاقية « الصلح المنفرد » وقام الرئيس السابق انور السادات برحلته المشهورة، الى القدس. وكان هذا التطور الخطير جداً في الشرق الاوسط مصدر احراج جديد لتركيا ، وبصورة خاصة لأن تركيا في السنوات الاخيرة كانت قد اهتمت بتنمية علاقات خاصة مع العراق وليبيا ، وكانت هاتان الدولتان المصدرين الرئيسيين لتزويدها بالنفط . بينما كانت علاقات تركيا مع مصر فاترة نسبياً بسبب تأييد الاخيرة لليونان في قضية قبرص . وفي الوقت نفسه فإن تركيا على الرغم من تظاهرها باتخاذ موقف مؤيد للعرب فيما سميّ بـ « مشكلة الشرق الاوسط » لم تكن لتفكر في قطع علاقاتها مع اسرائيل .

إن السياسيين الاتراك ، في جميع التصريحات الصادرة عنهم ، كانوا يعربون - بشأن قضية فلسطين - عن اعتقادهم بوجوب انسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة سنة ١٩٦٧ وكأنّ قضية فلسطين بدأت في هذه السنة ، ولكن لم يذكر أحد منهم شيئاً عن الاراضي المحتلة سنة ١٩٥٦ ، ولا عن تلك التي احتلت عام ١٩٤٨ . إن هذه السياسة الغامضة قد انعكست في ردّ الفعل الرسمي للحكومة التركية تجاه مبادرة السادات ، فقد كانت تركية فيما يبدو مؤيدة لها ، ولكنها في الوقت نفسه كانت متحفظة وحذرة ، مما كان يدل بوضوح على أنها لا تريد أن تغضب العراق وليبيا[٢٧] ، ولكنها لا تريد ايضاً اغضاب اي أحد .

وقد وصف احسان صبري جاغليانكيل ، وزير خارجية تركيا في ذلك الوقت، زيارة السادات بأنها « خطوة ايجابية في الاتجاه الصحيح ...» بشرط « ان تتخلى اسرائيل عن جميع الاراضي المحتلة ... وتعترف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين ، بما في ذلك حقهم في تأسيس دولة ...» . وكان رد الفعل من جانب معظم الصحف التركية متفائلاً ، فقد وصفت زيارة السادات بالشجاعة والواقعية .

لقد كانت اتفاقية « كامب دافيد » فاشلة في حل القضية الفلسطينية ، وقد عارضتها جميع البلدان العربية كما عارضها الفلسطينيون انفسهم ، وهم الذين يعنيهم الأمر مباشرة ، وقد أدت الاتفاقية في النهاية الى طريق مسدود ، فلا هي حققت السلام في الشرق الاوسط ، ولا هي حلّت مشكلة الفلسطينيين .

وفي غمرة الحملة التي شنتها الدول العربية على « اتفاقية كامب ديفيد » ، وبينما كانت تركيا تواجه صعاباً في الحصول على النفط من العراق وليبيا ، بسبب عدم سداد ديون متراكمة عليها ، قام جاغليانكيل ، وزير خارجية تركية بزيارة رسمية الى مصر في كانون الاول / ديسمبر سنة ١٩٧٧ - أي بعد التوقيع على الاتفاقية بشهر واحد تقريباً - ووقع خلال الزيارة اتفاقية للتعاون الاقتصادي والفني مدتها خمس سنوات . وقد أحدثت هذه الزيارة رد فعل عنيفاً في الحكومة التركية واعتبرت ضارة بمصالح تركية الحيوية مع البلدان العربية الاخرى . وطالب اثنان من زملاء وزير الخارجية في الوزارة باستقالته . وقال بلند أجويد ، وفهمي جمعة اوغلو - وزير العمل - ان الزيارة تمت نتيجة ضغط امريكي . وقد دافع جاغليانكيل عن زيارته بقوله انها كانت محددة قبل زيارة السادات الى القدس وان الغاءها كان معناه الخروج عن « سياسة تركية التقليدية في عدم الانحياز الى اي جانب في النزاعات ما بين الدول العربية » ، ولكن الموضوع كله نسي أو تناسي بسقوط الحكومة .

ولما تألفت الحكومة الجديدة برئاسة « أجويد » أعربت بصراحة عن التزامها بتحسين العلاقات مع دول « الشرق الاوسط » والدول الاسلامية ، كما أكد أجويد تأييده لنضال الفلسطينيين . وخلال التحولات العسكرية والاجتماعية والسياسية السريعة التي تشهدها المنطقة ، تحاول تركية الآن أن تتفادى الدخول في اي التزامات بشأن اتفاقية « كامب ديفيد » على الرغم من أنها تحبذ دائماً تحقيق تسوية شاملة .

---

(٢٧) Colin Legum, *Middle East Contemporary Survey, 1977-1978* (London, New York: Holmes and Meier, 1979), p. 777.

- ٥ -

بعد هذا العرض المختصر - والذي لا يخلو من النواقص والفجوات - لمواقف تركية من قضية فلسطين ، نستطيع أن نتوصل الى الاستنتاجات التالية :

- إن سياسة تركية الخارجية - شأن سياسة معظم الدول الاخرى - كانت تقوم دائماً على الاعتبارات العملية الراهنة ، وليس على المبادىء النظرية ، وان مواقفها كانت تمليها بصورة رئيسية ما تعتبره مصالحها القومية . ان شغل تركية الذهني الدائم بالخطر السوفياتي المجاور لها ، والمفهوم القائل بأن قيام علاقات وثيقة لها مع الغرب - والولايات المتحدة بصفة خاصة - هما ضمانتا سلامتها وامنها ، قد ساهما الى حد كبير في صوغ سياستها الخارجية . وقد شعرت تركية أيضاً أنها مضطرة الى اتباع سياسة موالية للغرب بسبب المعونة الاقتصادية الكبيرة التي تنالها من الولايات المتحدة ، والتي دونها تكون اقتصاديات البلاد في كارثة .

- إن تركية كانت ، بصورة عامة ، ترغب في استمرار علاقات جيدة مع البلدان العربية كلما كان ذلك ممكناً. ولكن تركية - شأن بعض الاقطار الأخرى - لم تتمكن أن تفهم بصورة حقيقية ماذا تعني قضية فلسطين للعرب ، وان قيام علاقات خالصة معهم مرتبط ارتباطاً وثيقاً بموقفها من قضية فلسطين . وبعبارة أخرى ، لم يكن من الممكن عملياً اقامة علاقات جيدة مع البلدان العربية واسرائيل في وقت واحد ، وهذا ما كانت تركية تحاول القيام به دون أي نجاح . فالوضع في الواقع اشبه بميزان ، وكل ثقل يوضع في جانب منه يرفع الجانب الآخر ، وانك لن تستطيع أن تجعل كفتي الميزان ترتفعان معاً .

- لم يكن لتركية موقف واضح من قضية فلسطين : فقد كانت القضية بالنسبة لها مجرّد نزاع دولي آخر ، واسرائيل كانت دولة حاولت تركية أن تحسن علاقاتها بها كلما أمكنها ذلك ، وكلما خفّ الضغط العربي . ان موقف تركية من قضية فلسطين لم يكن قائماً على أساس اعتبارات القضية نفسها او مبرراتها ، ولا على مبدأ معين . فبينما هي تؤيد قرار الامم المتحدة باستنكار الصهيونية باعتبارها « نوعاً من العنصرية والتمييز العنصري » فإنها لم تجد ما يضير في أن تكون لها علاقات جيدة مع الدولة التي هي تجسيد للصهيونية . إن تركية لم تفهم - بتعبير الاستاذ عطائوف ، من جامعة انقرة - « ان قضية فلسطين ليست مجرد قضية بين وجهتي نظر مختلفتين ، بل انها قضية حق او باطل ، وخطأ او صواب »[٢٨]، وان المسألة الرئيسية في هذا النزاع هي مشروعية قيام أحد طرفيه . ولذلك فإننا في المراحل الاولى من القضية نجد تركيا تلتمس نصيحة بريطانيا مرة ، والولايات المتحدة اخرى، وانها اكثر اهتماماً بوقع قراراتها لدى الكونغرس الامريكي والرأي العام اليهودي منه على الرأي العام العربي .

واخيراً ، فإذا لم يكن موقف تركية من قضية فلسطين مرضياً ، فماذا تريد البلدان العربية من تركية أن تفعل ؟ أتريدها أن تخوض الحرب مع اسرائيل الى جانب العرب ؟ أم تريدها أن تكون عربية أكثر من العرب أنفسهم اذ هي تشهد أن بلداً عربياً يتفاهم مع اسرائيل ويتبادل العلاقات معها ؟

---

(٢٨) Türkkaya Ataöv, «The Palestine Question and Turkey,» in: *Türk-Arap Ilişkileri: Uluslararasi Konferansi Bildirileri* (Ankara:Hacettepe Üniversitesi, 1979), p. 215.

وهذا ـ طبعاً ـ لا ينفي قناعتنا بأن « كامب ديفيد » لم يكن تعبيراً عن ارادة العرب ولا عن رغبات شعب فلسطين قط ، وبالتالي لا يمكن اعتباره مقياساً لموقف العرب .

ولا شك أن علاقات تركية مع الدول الغربية ، ومشكلاتها مع جارتها الكبيرة الاتحاد السوفياتي ومخاوفها منها ، انما هي اعتبارات مهمة ، ومن حق كل دولة أن تتبع السياسة التي تجدها موافقة لمصلحتها القومية دونما ضغط من اي جانب . ومع ذلك ، فقد كانت تركية تستطيع ؛ منذ البدء ، ان تتخذ من هذه القضية موقفاً آخر كان لديها عذر جيد في اتخاذه لو شاء ت ذلك حقاً ،موقفاً شبيهاً بموقف باكستان التي لها ايضاً جارة قوية تحسب حسابها ، وهي الهند، ولها معها مشاكل عديدة ، باكستان التي هي ايضاً عضو في عدة أحلاف مع الغرب ، بل انها عضو في « الكومنولث » البريطاني . وعلى الرغم من كل ذلك كان موقف باكستان منذ بدء النزاع صريحاً ، مستقيماً ، وصادقاً . فقد أوضحت باكستان لحلفائها الغربيين منذ البدء أنها يجب أن تعدّ معذورة في هذه القضية لأنها لا تستطيع أن تتجاهل مشاعر شعبها المسلم وتعاطفهم مع اخوانهم المسلمين في هذه القضية التي تتعلق بأرض هي مقدسة لديهم بهذه الدرجة ، الى جانب مبادىء أخلاقية أخرى لا تستطيع أن تتساهل فيها في اي وقت من الاوقات . إن الدول الغربية التي تحتاج باكستان الى دعمها ومساعداتها في شتى الميادين ـ ربما اكثر مما تحتاج اليه تركية ـ كانت مضطرة الى تفهم موقف باكستان الخاص ، ولم تعد تمارس اي ضغط عليها في هذا الشأن ، واعتبرت القضية منتهية بالنسبة لباكستان . وقد كان بامكان تركية أن تفعل الشيء نفسه .

ومهما قيل حول الاجتماعات الدبلوماسية والبيانات الرسمية بعبارات مطاطة وجمل غامضة وعموميات براقة ، حول العلاقات الودية بين تركية وهذه الدولة العربية او تلك ، فإن علاقات تركية مع اسرائيل ستظل المحكّ الحقيقي لموقف تركية من العرب ، والصخرة التي سترتطم بها كل الجهود التي تبذل لتحسين العلاقات التركية ـ العربية ، بصورة صريحة أحياناً ، أو بشكل كامن في أحيان أخرى . لقد كان ذلك شعوراً عميقاً لدى العرب عجزت تركية عن فهمه وتقدير مداه ، أو أنها تجاهلته . إن هذا الشعور لايمكن أن يزيله ميثاق يعقد ، ولا زيارة رسمية يقوم بها رئيس دولة .

ولذلك فعلى تركية أن تختار : أتريد علاقات حقيقية ومخلصة مع البلدان العربية ؟ أم أنها تفضل علاقات سطحية قائمة على أساس المصالح العابرة والمنافع الزائلة؟ وهل هي تجد أكثر نفعاً لها وأكبر مردوداً أن تستمر في الرضوخ للضغط الغربي في تأييد اسرائيل ، وفي التظاهر بأنها دولة أوروبية لا يربطها بالشرق رباط ، ولا تشدّها الى العرب آصرة ، أم أنها تفضل الدخول في علاقات متينة ودائمة مع جيرانها الذين ترتبط بهم بروابط كثيرة ، ماضيها مرتبط بماضيهم ، ومستقبلها معقود بمستقبلهم ، ولها عندهم مصالح حيوية ليس بوسعها الاستغناء عنها بسهولة ؟ إن ذلك أمر متروك لتركية أن تقرره ، والخيار فيه لها □

موقع تركيا في الحلف الاطلسي
- وأثر ذلك على علاقاتها بالوطن العربي(*)

د . سيم شاكماك

مدير قسم الشرق الاوسط ، جامعة انقرة .

مقدمة

من شأن اي تحليل شامل لسياسة تركيا الخارجية أن يبين أنه كان هناك « هبوط » مستمر في علاقات تركيا ببلدان الشرق الاوسط العربية . وفي القسم الاول من هذه الدراسة ، سيتم التركيز على السببين الرئيسيين اللذين أفضيا الى هذا « الهبوط » ، وذلك في سياق العوامل التي تشكل السياسة التركية الخارجية حيث نشرح اولاً طبيعة التأثير التقسيمي الذي ينطوي عليه العامل الغربي في هذه السياسة ، وحيث نجد ثانياً أنه فيما ظلت تركيا تنظر الى قضية الشرق الاوسط من وجهة نظر عامة الى حد ما ، فإن الاقطار العربية ظلت تنظر الى القضية ضمن اطار أضيق ، الا وهو ازالة اسرائيل . من هنا لم يكن ثمة توافق بين اهداف السياسة الخارجية لتركيا وللشرق الاوسط العربي . كذلك ، وبعد سرد الاسباب الرئيسية لحقيقة « الهبوط » الذي انتاب علاقات تركيا مع اقطار الشرق الاوسط العربية ، نسترعي الانتباه للقيمة الحقيقية لذلك التقارب الذي نشأ بين الطرفين منذ عام ١٩٦٥ وحتى الآن . هذا الذي نجم ، في الاساس ، عن « التغير » في علاقات تركيا بالغرب . وفي هذا السياق ندرس الطابع النسبي والمؤقت لهذا التغير . كذلك فقد أدت مشكلة قبرص وأزمة النفط في منتصف السبعينات بوصفها عوامل اقتصادية وسياسية الى اتخاذ اجراءات على طريق توثيق العلاقات مع الوطن العربي . من هنا نبحث ايضاً طبيعة الازمة النفطية في عام ١٩٧٣ فصاعداً ، وكذلك مشكلة قبرص وما نجم عنهما من صعاب . وقد حرصنا ايضاً على تدارس طبيعة التغيرات التي طرأت على البيئة السياسية في تركيا وبخاصة منذ ١٩٧٥ وما كان لهذا من تأثير في التقارب الذي وقع بين الطرفين .

وفي القسم الثاني نناقش موقع تركيا « الاستراتيجي » الدائم بوصفها عضو الحلف الاطلسي الواقع في اقصى الشرق من دول الحلف؛ والمعروف ان الخلافات التي ثارت مؤخراً حول توسيع نظام

(*) بحث مقدم الى الندوة الدولية حول « تركيا والعالم العربي » ، التي نظمها مركز الدراسات الشرق اوسطية والاسلامية في جامعة درهام بالتعاون مع مركز الدراسات العربية ، خلال الفترة ١٤ـ ١٥ كانون الثاني / يناير ١٩٨٢ ، وينشر في « المستقبل العربي » لأول مرة باذن خاص .

الدفاع الغربي ليشمل اقطار الخليج، فضلاً عن دور تركيا « الحاسم » في هذا الاطار قد افضت بدورها الى مناقشات مهمة سواء في تركيا او على صعيد الدوائر السياسية الدولية . وفي ضوء المحاولات الجادة المبذولة للتقارب مع الشرق الاوسط العربي عبر العقدين الاخيرين، فقد ناقشنا الامكانية السياسية لتحقيق الآراء السالفة الذكر ، فضلاً عن دور تركيا في اقامة السلم وارساء دعائم الاستقرار في منطقة الشرق الاوسط .

اولاً : خلفية سياسية موجزة للعلاقات العربية ـ التركية

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية نشأت اربعة عوامل رئيسية لتؤثر على تشكيل السياسة التركية الخارجية تجاه الشرق الاوسط العربي وتمثلت في العامل التاريخي والثقافي، والعامل الغربي ،ومشكلة قبرص والعامل السوفياتي ، مع ذلك فقد ظل العامل الحاسم الذي يؤثر باستمرار على سياسة تركيا الخارجية بشكل عام هو العامل الغربي . وفيما كانت الروابط التاريخية والثقافية تمارس تأثيرها بشكل مباشر فقط على علاقات تركيا تجاه الوطن العربي بالذات فقد شهدت الآونة الاخيرة سوء الاحوال الاقتصادية في تركيا الناجم أساساً عن ازمة النفط منذ ١٩٧٥ وما يتعلق بذلك من قلق حول « أمن الموارد ». وكل هذا اضطر تركيا أن تقيم روابط جديدة مع الوطن العربي .

١ ـ العوامل التاريخية والثقافية

استمر الحكم العثماني للاراضي العربية حوالى ٤٠٠ سنة، منذ القرن السادس عشر حتى بعد قيام الحرب العالمية الاولى . مع ذلك فلم تكن السيطرة العثمانية حكماً استعمارياً بالمعنى الغربي ، فقد تمتعت بلاد العرب بوضع اداري خاص في ظل الامبراطورية . وبعد عام ١٥١٧ انتقلت الخلافة بوصفها السلطة المقدسة في العالم الاسلامي من ايدي العرب الى ايدي السلاطين العثمانيين مما جعلهم بذلك القادة الروحيين لعالم الاسلام . وقد أدت الاهمية المتزايدة التي اضفيت على الدين في اطار ادارة الدولة العثمانية الى الاعتراف بمكانة متميزة للوطن العربي بوصفه مهد الاسلام الاول . وظلت هذه السيادة التي تمتع بها الدين الاسلامي والتي أضفيت على العرب في زيادة مستمرة وملحوظة في ادارة الدولة العثمانية . وكان هذا هو الحال بالذات في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ ـ ١٩٠٨) الذي انتهج سياسة اسلامية جامعة متسقة في الشؤون الداخلية والخارجية على السواء .

وفي تلك الفترة عينها نشأت اولى الجهود الصهيونية المنظمة الرامية الى السيطرة على فلسطين. من هنا كان حتمياً أن يفشل الصهاينة في اكتساب دعم خليفة الاسلام ، اذ كان العرب ينظر اليهم ضمن الامبراطورية العثمانية بوصفهم «خير امة أخرجت للناس» ومن هنا فلم يكن لأي سلطان ولا لعبد الحميد الثاني على وجه التحقيق ان يتوقع منه اعطاء تنازل واحد يلحق الضرر بامة العرب .

الا ان العلاقات بين الوطن العربي وتركيا ما لبثت في فترة لاحقة ان شهدت تصدّعات مهمة في ظل الانتدابين الانكليزي والفرنسي ولاسيما مع قيام الجمهورية التركية الناشئة . مع ذلك فالذي حدث أنه كان على العرب ، في سبيل حصولهم على الاستقلال ، لا أن يحاربوا الامبراطورية العثمانية ولكن أن يحاربوا بريطانيا وفرنسا، بل ان الجيوش العثمانية لم تحارب العرب لتحول بينهم وبين استقلالهم . ان الاتراك حاربوا ضد بريطانيا وفرنسا فوق الارض العربية تماماً كما كانوا يحاربونهما على جبهات

اخرى منها اراضي الوطن التركي نفسه . وبعد الحرب العالمية الاولى ، وفيما كان الشرق الاوسط مشغولاً بالتطورات المتعلقة بالحركة الصهيونية ، كانت تركيا لا تزال تخوض حرب تحرير ضد غزو الدول الغربية . وحرص القادة الاتراك الجدد على ان يعرف العالم منذ البدء ان ليس لديهم اي اطماع في الارض العربية بما فيها فلسطين التي اعلنوا انهم يؤيدون ، بالنسبة لها ، تطبيق مبدأ تقرير المصير[١] .

أما الانقسام والخصومات التي خلقت الشقة الفاصلة بين تركيا والبلدان العربية فقد نشأت الى حد كبير في القرن العشرين بسبب ، المفاهيم المغلوطة المتعلقة بمعنى القومية والعلمانية وكيان الدولة . لكن تبقى الحقيقة القائلة بأن اوجه التماثل التي تربط الاتراك بالعرب هي من الكثرة والعمق بحيث تفوق سلسلة العوامل المؤقتة التي فرقت بينهم في الماضي. ان حجر الزاوية في الوحدة بينهما هو التماثل في الثقافة القائم على اساس عقيدة اسلامية مشتركة ،[٢] .

٢ ـ العامل الغربي

بعد معاهدة لوزان واعلان الجمهورية التركية عام ١٩٢٣ ، كان على تركيا ان تركز على شؤونها الداخلية وكان من المحتم المضي بغير توان لاقامة هيكل اجتماعي وسياسي معاصر ، يجيء بالضرورة على النسق الغربي ، تعويضاً عن قرون من التخلف . ويبدو ان الاصلاحات التركية التي انطوت على مبدأ العلمنة هي التي نظر اليها العرب بالذات بوصفها تخلياً عن الاسلام . واذا كان من الممكن تقويم هذه الاجراءات ضمن اطار الظروف التي كانت سائدة وقتئذ ، فمن الحق ان نقول بأن تركيا تعيّن عليها أن تتخذ من التدابير ما يكفل فصل الدولة عن الدين في السنوات الاولى من قيام النظام الجديد وذلك في معرض رد الفعل الطبيعي ضد استغلال الدين في امور الدولة على نحو ما شهدته الحقبة الاخيرة من العهد العثماني . من ناحية اخرى ، يمكن القول بأن الطابع الغربي للاصلاحات التركية ربما لم يكن مقبولاً من جانب العرب الذين كانوا قد بدأوا لتوهم كفاحاً من اجل الاستقلال وفي مواجهة قوى الانتداب او الاستعمار الغربية . وأياً كانت الاسباب الكامنة وراء اعادة البناء الداخلي الاجتماعي والسياسي التي قام بها النظام الجديد في تركيا ، الا أن الاصلاحات التي اجريت على النسق الغربي قد لقيت استقبالاً فاتراً من جانب الاقطار العربية .

وفي عقب الحرب العالمية الثانية ، لم تكن تركيا قد دخلت بعد في تحالف مع الغرب ، او بالادق ، مع الولايات المتحدة . كانت تركيا ، في تلك السنوات ، تحاول الخروج من عزلتها الدبلوماسية التي كانت قد وقعت فيها بعد الحرب العالمية الثانية . وفي هذا الوضع كانت علاقات تركيا مع الشرق الاوسط العربي تمر بمناخ ودي نسبياً . وبمعنى آخر فإن الفترة القصيرة بين عامي ١٩٤٥ و١٩٤٧ ، لم يكن فيها العامل الغربي قد اصبح بعد عنصراً تقسيمياً في علاقات تركيا مع الشرق الاوسط العربي ، وكان

---

(١) للاطلاع على الميثاق الوطني التركي (ميثاق ملي) الصادر في كانون الثاني / يناير ١٩٢٠ والمشتمل على اهداف حركة الاستقلال الوطنية ، انظر :
Jacob Coleman Hurewitz, ed., *Diplomacy in the Near and the Middle East: A Documentary Record*, 2 vols. (Princeton, N.J.: Van Nostrand, 1956), vol .2, pp. 74-75.

(٢) Kemal H. Karpat, «A General Look at Turkish-Arab Relations,» in: *Türk-Arap İliskileri: Geç-miste, Bugün ve Gelocekte* (Ankara: Hacettepe Üniversitesi, 1979), pp. 1-2.

التعبير الجلي عن هذه العلاقات الوثيقة نسبياً بين تركيا والعرب هو وقوف تركيا الى جانب الاقطار العربية ضد قرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧[٣] .

ثم جاء اعلان قيام دولة اسرائيل في ١٤ ايار / مايو ١٩٤٨ ليسبب اشتعال الحرب في الشرق الاوسط ونشأت عن الحرب العربية ـ الاسرائيلية الاولى حال من الامر الواقع مختلفة حتى عن قرار الامم المتحدة الصادر عام ١٩٤٧ . لقد احتلت اسرائيل رقعة من فلسطين اكبر حتى من تلك التي وصفها قرار الامم المتحدة،وفقد الغالبية من عرب فلسطين ارضهم . كذلك طردت اسرائيل معظم العرب من اراضيهم الواقعة تحت سيطرتها ونجم عن ذلك خلق مشكلة اللاجئين الفلسطينيين التي اصبحت « القضية رقم واحد » في الشرق الاوسط لسنوات مقبلة .

وفيما كان الشرق الاوسط منغمساً في غمار تلك التطورات في الفترة التي تلت مباشرة الحرب العالمية الثانية ، كانت تركيا ، من جانبها ، تواجه التهديدات السوفياتية بوصفها نتيجة دبلوماسية الحبل المشدود المتمثلة في حياد تركيا في اثناء الحرب . ولم يكن امام تركيا ، وسط هذا الموقف الخطر ، الا ان تنشد الحماية من الغرب . وفي ضوء اتجاهها الاوروبي ، وسعياً وراء المساعدات الاقتصادية والعسكرية التي تحتاج اليها ، اصبح الهدف الرئيسي لسياسة انقرة الخارجية هو الدخول ضمن نظام التحالف الغربي[٤] .

من هنا ، وفيما كانت الاقطار العربية ، التي كان معظمها قد حصل على الاستقلال بحلول عام ١٩٤٥ ، يتحول اكثر واكثر ضد الغرب بسبب مشاركة الغرب في اقامة اسرائيل ، كان مقضياً ان تؤدي زيادة روابط تركيا بالغرب ، الى ابعاد الشقة بين العرب والاتراك. وفيما ظل التحاق تركيا بمعسكر الغرب يكتسب مزيداً من السرعة ، لحق شيء من التبدل في موقف تركيا تجاه المسألة العربية ـ اليهودية . وقد انتخبت تركيا ، ومعها بريطانيا وفرنسا ، في لجنة التوفيق بموجب قرار الجمعية العامة للامم المتحدة في كانون الاول / ديسمبر ١٩٤٨ . وجاء مغزى هذا الاختيار متمثلاً في تصويت الاقطار العربية ضد تشكيل اللجنة على هذا النحو،اذ بدأت هذه الاقطار تنظر الى تركيا بوصفها عميلاً للدول الغربية . ثم جاء اعتراف تركيا باسرائيل في آذار / مارس ١٩٤٩ دليلاً حياً آخر على تغير موقفها تجاه العرب ، من ناحية . وبعد تبدل حكومة انقرة عام ١٩٥٠ ، اكتسبت جهود تركيا للانضمام الى حلف الاطلسي قوة دفع جديدة . وبين عامي ١٩٥٢ و١٩٦٤ اصبح ارتباط تركيا بالغرب حتماً مقضياً . ففي عام ١٩٥٢ انضمت تركيا الى حلف الاطلسي ، ومنذ ذلك الحين قطعت تركيا بمعنى الكلمة روابطها مع الشرق الاوسط العربي وتولت مهمة وصل الشرق الاوسط بنظام الدفاع الغربي . وفي هذا المجال تبرز قيادة الشرق الاوسط القصيرة العمر عام ١٩٥١ وحلف بَغداد الذي وقع عام ١٩٥٥ . ولا حاجة للقول بأن تعاون تركيا مع الغرب قد رله ان يواجه بادانة من جانب الاقطار العربية في وقت كان مدّ القومية العربية ومناهضة الغرب قد اتخذ ابعاداً جديدة بقيام جمال عبد الناصر في مصر .

وليس الخلاف بين الاتراك والعرب بعيداً في واقع الامر عن الطابع العالمي الذي اتخذته سنوات عقد الخمسينات ، فقد كانت السياسة الدولية حينذاك تجتاز مرحلة من الحرب الباردة في حين كانت تركيا متحالفة مع واحدة من الكتلتين الرئيسيتين ، وفي حين كانت هناك كتلة ثالثة (هي عدم

---

(٣) United Nations [UN], *United Nations Yearbook, 1947-1948* (New York: UN, 1948), p. 247.

(٤) Ference A[lbert] Vali, *The Turkish Straits and NATO* (Stanford, Calif.: Hoover Institution Press, 1972), p. 76.

الانحياز) تولد في منتصف الخمسينات وتنال تعاطف قادة الاقطار العربية ، بينما لا تستطيع تركيا ، لاسباب خاصة بها ، ان ترى في هذه الكتلة الثالثة بديلاً لها مأموناً ، وكان في هذا مفترق طريق آخر لتركيا من ناحية وللاقطار العربية من ناحية اخرى .

الا ان تركيا لم توافق على لجوء البريطانيين والفرنسيين الى استخدام القوة ضد مصر(في حرب السويس)على الرغم من المخاوف التي اعربت عنها انقرة من امكانية استغلال الاتحاد السوفياتي الازمة بموافقة من مصر(٥). كذلك سحبت تركيا سفيرها من اسرائيل في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٥٦ احتجاجاً على عدوان اسرائيل على مصر. لكن هذا القرار لم يكن اكثر من خطوة لم يكن لها رد فعل عند العرب.

٣ ـ المشكلة القبرصية والصعاب الناجمة عنها

بعد عقد آخر من التوتر السياسي المتزايد في الشرق الاوسط ، عادت اسرائيل لتلجأ الى القوة من جديد ضد جيرانها العرب بما اشعل الحرب الثالثة في الشرق الاوسط في ٥ حزيران / يونيو عام ١٩٦٧ . وعندما انتهت الحرب في ١٠ حزيران / يونيو كانت اسرائيل قد احتلت مساحة تبلغ اربعة اضعاف المساحة التي كانت تسيطر عليها في الاصل . وكان في هذا ايضاً ضربة جديدة لمركز الغرب في الشرق الاوسط ، ولمصلحة الاتحاد السوفياتي .

وفيما يتعلق بموقف تركيا في ذلك الحين ، فقد نجمت نتيجة مهمة عن تطور له مغزاه طرأ على السياسة الخارجية السوفياتية كان قد وقع في مرحلة سابقة الى حد ما على تلك الاحداث . فمع نشوب الازمة القبرصية في اواخر عام ١٩٦٥ التي سيطرت على ابعاد المسرح السياسي الداخلي كافة لاول مرة في التاريخ التركي المعاصر ، لم تنل تركيا التأييد الذي كانت تتوقعه وبحق من جانب الغرب . ولم يكن رد فعل الغرب متوافقاً مع الخدمات التي ادتها تركيا لنظام الدفاع الغربي ، ناهيك عن حقوق تركيا التي نصت عليها الاتفاقات الدولية . كذلك استشعرت تركيا ان الغرب يدعي بأن وقوفه خلفها قد يؤدي الى تدخل من جانب موسكو . من هنا ، فمنذ عام ١٩٦٤ بدأت تركيا في مراجعة سياستها تجاه الغرب مع قيامها في الوقت نفسه بتطبيع علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي . وادى ذلك الجو القارس البرودة الذي ساد علاقات تركيا مع الغرب ، ثم عزلتها الدبلوماسية التي واجهتها خلال تصويت الجمعية العامة للامم المتحدة حول قبرص عام ١٩٦٥ ، الى التأثير على السياسة التركية الخارجية بعامّة ، وسياسة تركيا ازاء الشرق الاوسط العربي على وجه الخصوص . بمعنى آخر لم يكن للتقارب ان يحدث بين تركيا والشرق الاوسط العربي الا عندما يقع « تصدع » مهما بدا سطحياً ووقتياً في علاقاتها مع الغرب . هنا ، ولأول مرة ، يصبح العامل الغربي عاملاً ايجابياً في تأثيره على علاقات تركيا مع الشرق الاوسط العربي . ومن هنا نشأ تقارب بين تركيا والاقطار العربية التي لم يقف اي منها مع تركيا في التصويت بشأن قبرص في الامم المتحدة عام ١٩٦٥ .

جاءت حرب ١٩٦٧ من ثم في وقت فقد العامل الغربي فيه وزنه واثره التقسيمي في العلاقات التركية ـ العربية . كذلك ازال تقارب تركيا مع الاتحاد السوفياتي الحاجز الثاني في علاقاتها مع الوطن

---

(٥) *Ayin Tarihi*, no. 227 (December 1956), p. 162.

العربي . ولقد وضعت السياسة الخارجية الجديدة تركيّا على محك التجربة بالفعل خلال الحرب العربية ـ الاسرائيلية عام ١٩٦٧ وفي خلال مؤتمر القمة الاسلامي عام ١٩٦٩ ثم خلال ازمة ايلول / سبتمبر ١٩٧٠ في الاردن .

وما فتئت ازمة قبرص تشكل باستمرار عاملاً رئيسياً في مراجعة علاقات تركيا مع الغرب منذ السبعينات حيث لحق ضرر بالغ بعلاقات تركيا مع الولايات المتحدة خاصة ، ويعود جزء من هذا الضرر الى رد فعل الولايات المتحدة للتدخل التركي في شمال قبرص عام ١٩٧٤ . وزاد الطين بلة ما تلا ذلك من سيطرة السياسات العرقية في الكونغرس الامريكي ،الذي اصدر قراره عام ١٩٧٤ بحظر تصدير الاسلحة الى تركيا،الذي لم يؤد فحسب الى حرمان تركيا من الاسلحة والمعدات التي كانت قد وعدت بها وكانت في اشد الحاجة اليها لتحديث قواتها المسلحة ، ولكنه كان ايضاً بمثابة اهانة موجهة الى الامة التركية . ولهذا صار بديهياً القول بأن تركيا قد خاب أملها في سياسة الولايات المتحدة شرقي البحر المتوسط . ولقد جاءت « عزلة تركيا الدبلوماسية » وكأنها موضع اذلال استشعرته القواعد الجماهيرية في البلاد . ولهذا جاء الاهتمام العميق والمساعدة التي قدمت من جانب ليبيا وايران وباكستان ، واخيراً المملكة العربية السعودية لتحدث اثرها العميق في الرأي العام التركي وتؤدي من ثم الى بدء سلسلة من العلاقات الحيوية والمتجددة مع تلك الاقطار . وفي مجال القضية الفلسطينية ايضاً ايدت تركيا القرارات الصادرة لمصلحة العرب في الجمعية العامة للامم المتحدة في ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ كما صوتت تركيا لمصلحة قرار الامم المتحدة في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ الذي يعرف الصهيونية بأنها « شكل من اشكال العنصرية والتمييز العنصري »[٦] .

هكذا باتت العلاقات مع اسرائيل الآن في وضع يكاد يكون عكس ما كانت عليه في الايام الاولى عندما كانت تركيا من بين الدول الاولى ، بعد الدول الكبرى ، التي اقدمت عام ١٩٤٩ على الاعتراف باسرائيل . ولقد ظل هذا الاتجاه نحو تقلص العلاقات في ازدياد مستمر خلال النصف الاخير من السبعينات حتى وصلت في تشرين الثاني / نوفمبر الماضي الى مستوى ادنى حيث جاء ذلك في الاساس تعبيراً عن الاحتجاج على التشريع الذي اصدرته اسرائيل بجعل مدينة القدس بأكملها ، بما في ذلك القطاع العربي المستولى عليه عام١٩٦٧ ، عاصمة اسرائيل الموحدة الى الابد .

وفي آب / اغسطس١٩٧٩ أصبحت تركيا اول بلد عضو في الحلف الاطلسي يقيم علاقات دبلوماسية كاملة مع منظمة التحرير الفلسطينية . أما آخر الدلائل حول نيات تركيا الاقتراب من الوطن العربي عبر السبل السياسية ربما تمثلت في مشاركتها في المؤتمر الاسلامي ، اذ كانت تركيا بعد أن شاركت زمناً في اجتماعات هذا المؤتمر على صعد مختلفة تريد اظهار رغبتها في تمتين العلاقات مع هذه المنظمة بأن قامت بتنظيم اجتماع « وزراء خارجية الدول الاسلامية » في استانبول عام ١٩٧٥ . وكانت تركيا قد شاركت في المؤتمرات الاسلامية للحصول على دعم سياسي وكذلك ، وهذا هو الاهم ، على دعم اقتصادي من الاقطار العربية الغنية ، كما انضمت الى بنك التنمية الاسلامي الذي انشىء خلال اجتماع المؤتمر عام ١٩٧٤ بوصفها « عضواً مؤسساً » .

---

(٦) *Keesing's Contemporary Archives, 1975* (New York: Scribner, 1975), p. 27487.

٤ ـ تأثير البيئة السياسية الداخلية

عندما كانت حكومة الائتلاف المشكّلة من حزب الشعب الجمهوري وحزب الانقاذ الوطني في الحكم عام ١٩٧٥ ، توافقت رغبة حزب الشعب « ... على جعل تركيا اكثر استقلالاً اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً » مع « طبيعة الاتجاه الاسلامي لحزب الانقاذ » على الاسراع بالبحث عن مجالات جديدة للتعاون والتآزر مع الاقطار العربية المجاورة فضلاً عن باكستان وايران .

وهناك ايضاً حقيقة ان هذه الاقطار تشكل مجموعة قوية داخل منظمة البلدان المصدرة للنفط (اوبك) وخارجها وعلى المستويين الاقتصادي والسياسي .

من هنا كان مهماً و « أساسياً » ايضاً بالنسبة لتركيا ان تستحدث قنوات الاتصال والتعاون مع هذه المجموعة[٧] مع ذلك فقد جاءت المشاكل الداخلية بين شركاء الائتلاف وما اشتجر بينهم من خلاف في الرأي حول الاقتصاد القومي والسياسة الخارجية ، لتحول بين مزيد من التقارب مع الوطن العربي .

وعندما جاء حزب الشعب الى السلطة من جديد بدءاً من عام ١٩٧٨ عادت الى الحياة فكرة تعزيز التعاون مع الشرق الاوسط على اساس ان هذه « الفرصة التاريخية لم تستفد منها الحكومات السابقة حق الاستفادة» .

والخلاصة : ان ميزان القوى السياسية في تركيا في مجمله ـ يسارية كانت او يمينية ـ يبدو الآن وكأنه متفق على اتباع السياسة نفسها تجاه الشرق الاوسط و « الصراع » الشرق اوسطي ، الا وهو النزاع العربي ـ الاسرائيلي والقضية الفلسطينية. والحاصل أنه اما بسبب الطابع المناهض للغرب الذي ميز الاتجاه الراديكالي العربي او بفضل التواصل الديني او بفعل الاسباب الاقتصادية ، فقد أدت هذه العوامل كلها الى تشجيع سياسة تركيا الخارجية المؤيدة للعرب والتي ظلت تنتهجها ازاء منطقة الشرق الاوسط .

ثانياً : موقع تركيا من الحلف الاطلسي في ضوء التطورات الاخيرة في الشرق الاوسط

قرب نهاية السبعينات ثار قلق ملحوظ ونشأ اهتمام متزايد بالتطورات الحاصلة في الشرقين الادنى والاوسط ، وأثر هذه التطورات على أمن الغرب . ويبدو ان هذا القلق قد جاء بفعل ثلاثة اسباب رئيسية :

١ ـ التدخل السوفياتي في افغانستان .

---

(٧) للاطلاع على الاسباب الاقتصادية لمحاولات تركيا التقارب مع العالم العربي ، انظر :
Selim Ilkin, «Turkey Attempts to Approach the Islamic Countries after 1974,» in: *Wirtschaft and Gesellschaft in Südosteuropa,1* (Oldenburg: 1981).

٢ ـ الثورة الايرانية .
٣ ـ ازمة النفط .

١ ـ التدخل السوفياتي في افغانستان

كانت النظرة الى الاحداث التي شهدتها افغانستان بين نيسان / ابريل ١٩٧٨ وكانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ ومن منظور اوسع ، وكأنها جزء من حركة عريضة تبدو كأنها تعمل جاهدة على وضع آسيا بأكملها في قبضة الاتحاد السوفياتي . من هذا المنطلق ، يمكن رؤية الصراع العربي ـ الاسرائيلي الذي يتفاقم دون حل ، والحرب الاهلية في لبنان ، والاستيلاء على المسجد الحرام في مكة عام ١٩٧٩ ، والحرب العراقية ـ الايرانية كونها احداثاً قد تضعف مركز دول المنطقة على حساب الغرب . كذلك فقد كان لامتداد الاتحاد السوفياتي الثابت في داخل القارة الآسيوية منذ الحرب العالمية الثانية مع ضعف دول المنطقة ما حفز الغرب في البحث مؤخراً عن وسائل جديدة للدفاع يضعها تحت تصرفه .

٢ ـ الثورة الايرانية

نجم عن هذه الثورة تأثير على البلدان المجاورة اتخذ شكل نزعة الاصولية الاسلامية المتشددة فبعد الثورة الايرانية عام ١٩٧٩ عادت الى الحياة وبصورة ملحوظة اكثر الدعوات والفصائل ايغالاً في الدعوة الى منابع الاسلام الاولى ، وهي فصائل تتميز بعداوتها الشديدة للغرب حتى ليبدو الامر وكأن خطراً يحدق بمركز الغرب في الشرق الاوسط . هكذا عاد الاخوان المسلمون، كونهم منظمة في غاية القوة، تبدو وكأنها وسّعت نطاق نشاطها ليشمل جزءاً كبيراً من الشرق الاوسط ، بما في ذلك العرب في فلسطين ، والاراضي العربية التي تحتلها اسرائيل ، وانطلقوا من ثم يمارسون ضغطاً منذراً بالخطر في عدد من الاقطار العربية .

وعلى الرغم من خطل القول بأن ثمة علاقة مباشرة بين انطلاقة السوفيات الى المناطق الاسلامية في آسيا وبين هذا البعث لنزعة الاصولية الاسلامية المتشددة ، الا ان الدور الذي لعبته الاحداث في ايران والذي دفع السوفيات الى التدخل العسكري المباشر في افغانستان لا ينبغي تجاهله. ولا ينبغي للمرء ايضاً ان ينسى المساعدات السوفياتية ولاسيما العسكرية منها ، المقدمة الى ليبيا والى اليمن الجنوبية واثيوبيا والى كثير من الدول والحركات والانتفاضات الاخرى في افريقية وآسيا . من ناحية اخرى فثمة شعور قوي في تركيا بأن يد الكتلة الشرقية تكمن خلف كثير من اعمال الارهاب التي شهدتها البلاد والتي دبرها اساساً الاتحاد السوفياتي كجزء من مخططه الشامل لبسط سيطرته على الشرق الاوسط والخليج .

كذلك يبدو ان الاستقرار النسبي في ايران وكأنه معلق بحياة آية الله الخميني. وما يحدث بعده يشكل سؤالاً مقلقاً في الغرب على وجه الخصوص ، اخذاً في الاعتبار الروابط الراسخة بين حزب تودة والاتحاد السوفياتي .

٣ ـ ازمة النفط

ربما كانت هذه هي اهم العوامل التي حفزت الغرب على اعادة النظر في جهازه الدفاعي بأكمله . ولقد ظلت هذه الازمة متواصلة عملياً منذ عام ١٩٧٣ وهي تمثل سبباً آخر من اسباب تفاقم سوء

الوضع الدولي . ومن هذا المنظور ، تأتي اهمية قناة السويس وانابيب النفط التي تجلب النفط من مناطق الخليج البعيدة الى موانىء البحر المتوسط ومضيق هرمز والمحيط الهندي ، وهي اهمية في غاية من الوضوح، وشدة من الحيوية بالنسبة للأمن الغربي .

وفي ضوء هذه التطورات يحتل الموقع الاستراتيجي لتركيا بكل ما له من اهمية دائمة مكانه على جدول اعمال الامن الاوروبي والاطلسي . ولقد ظلت الحاجة الى وضع استراتيجية غربية يمكن الاعتماد عليها في جنوب غربي آسيا الشغل الشاغل لادارة الرئيس ريغان . ومن هنا ظل موضوع النقاش الاهم بين كبار مسؤولي الولايات المتحدة وتركيا يدور حول وضع استراتيجية رئيسية جديدة يدعو الى انتهاجها ثقات المخططين العسكريين الامريكيين الذين يعتقدون بأن تركيا يمكن أن تقوم بدور حاسم ضمن خطط الغرب لردع اي تحرك عسكري سوفياتي باتجاه منطقة الخليج .

ثم زادت اهمية تركيا بوصفها المحور الذي يرتكز عليه القاطع الجنوبي لمنطقة شرقي المتوسط بسبب التحفظات التي ابدتها اليونان المجاورة لها بالنسبة لحلف الاطلسي . فاليونان ، في ظل حكومتها الاشتراكية ، هددت بالخروج من الجناح العسكري للحلف اذا لم تتلق منه ضمانات بحمايتها من تركيا .

لكن اشراك تركيا في سياسة غربية معنية بالخليج ينطوي على حساسية سياسية يشعر بها الساسة الاتراك ازاء اي خطوة قد تنطوي على استفزاز للبلاد العربية او للاتحاد السوفياتي او على اضرار بمصالح تلك الاطراف .

وفي ضوء الانماط المتغيرة للسياسة الخارجية التركية تجاه الاقطار العربية عبر السنوات العشرين الاخيرة ، فليس من شأن تركيا ، ولا اي من دول حلف الاطلسي ان تتبنى التزاماً سياسياً باتخاذ استراتيجية من هذا القبيل . وعلى الرغم من الآراء التي تتبناها الحكومة العسكرية الحالية بشأن قوة الانتشار السريع المقترحة ، وهي آراء لم تجد طريقها الى العلن ولا هي واضحة حتى الآن ، الا ان وزارة الخارجية التركية اوضحت بأن الاتراك ليسوا متحمسين لأن يلعبوا دور حصان طروادة في الشرق الاوسط وان تركيا ترفض السماح للولايات المتحدة باستخدام اراضيها كمنطلق لعمليات في الشرق الاوسط[٨] .

لكن هناك حقيقة على القدر نفسه من الاهمية ، الا وهي ان الزعماء الاتراك يشعرون ولا شك بأن امامهم دوراً يقومون به في المنطقة . كذلك فهناك معونات امريكية مقدمة لتركيا باتت توجه مثلاً ، وفي اطار من الكتمان ، لتحسين اوضاع القواعد الجوية في شرقي تركيا حول منطقة ڤان حيث يمكن للطائرات الاعتراضية الامريكية ـ التي لا تمتلكها تركيا ـ ان تعترض طريق القوات السوفياتية في ايران المجاورة اذا ما حاولت ان تتحرك جنوباً عبر جبال زاغروس . ويبدو ان الخطط المتعلقة بهذا الامر سوف تتخذ شكلها النهائي في المستقبل القريب ، لأن ادارة ريغان تريد مزيداً من العون الاوروبي لدى صوغ سياسة امن غربية في الخليج ، بما في ذلك اسناد دور لتركيا[٩] .

ويقول ثقات الاستراتيجيين الامريكيين ، ومن بينهم البرت فولستتر ، وهو مستشار واستاذ

---

(٨) *Financial Times Survey*, 18/5/1981, p. II.

(٩) *International Herald Tribune*, 7/12/1981, p. 2.

جامعي سابق يحتل تلاميذه مواقع حساسة في واشنطن ، بأن تركيا هي حجر الزاوية الذي لا غنى عنه بالنسبة لأي قوة عسكرية غربية يمكن التعويل عليها[١٠] .

ويقول المخططون الامريكيون انه ، مع تثبيت الروس في شمالي ايران ، فمن شأن عملية تنطلق من تركيا ان تتيح الوقت الكافي امام قوة الانتشار السريع الامريكية كي تتخذ موقعها حول حقول النفط عند راس الخليج . ويقول المخططون الامريكيون ايضاً، ان ازدياد ارتباط الغرب بتركيا سيزيد بالتالي من المخاطر الاقليمية التي يواجهها الاتحاد السوفياتي ويساعد على ردع اي نزوع سوفياتي للتحرك ضد الخليج .

وفي اطار الحث على اسناد دور اكبر لتركيا ، يقول السيد فولستتر بأن الافكار الامريكية السائدة تتوقف على مدى قانونية التعويل على النواحي العسكرية في الخليج ، وذلك في ضوء الشكوك حول مدى سرعة وصول قوات الانتشار السريع الى المنطقة والامد الذي تستغرقه في القتال .

الا ان السيد فولستتر يقول انه حمل تركيا على الموافقة على الانضمام الى استراتيجية « المطرقة والسندان » هذه ضد اي اندفاعة سوفياتية محتملة نحو الجنوب ، انما يتطلب تأكيدات بعيدة المدى تتخذ شكل مساعدات عسكرية وضمانات سياسية لتركيا[١١] .

وفي نهاية زيارة استغرقت ثلاثة ايام قام بها لتركيا كاسبار واينبرغر وزير الدفاع الامريكي في اوائل كانون الاول / ديسمبر ١٩٨١ ، اعلن رسمياً بأن الولايات المتحدة سوف تواصل تقديم معوناتها الاقتصادية والعسكرية لتركيا ، بصرف النظر عن المشاكل التركية الداخلية والمقررات الصادرة مؤخراً عن بعض الدول الاوروبية الغربية لمنع المعونات عن تركيا من جديد في آخر كانون الاول / ديسمبر لدى اجتماع المجلس الوزاري لحلف الاطلسي في بروكسل . وهذا يوضح بجلاء ان حكومة الولايات المتحدة مصممة على جعل تركيا تقبل بالتزام عسكري من نوع ما موجه الى الشرق الاوسط .

ان خيار تركيا بالاتجاه صوب الغرب قصة عمرها قرنان من الزمن . فمنذ الاصلاحات التي جرت في القرن التاسع عشر ، اصبحت حركات التغريب في المجتمع العثماني هي الهدف الاساسي للبيروقراطية الحاكمة وقتذاك ، واستمرت المؤسسات السياسية الغربية تشكل النموذج الاساسي امام الجمهوريين حول تركيا الحديثة بعيد انشاء الدولة الجديدة . كذلك فقد اختارت تركيا ، خصوصاً عقب الحرب العالمية الثانية، ان تنهج السبل الاقتصادية والسياسية ضمن خطط اقرب ما تكون الى الغرب ، وبهذا فقد جهدت في الانضمام الى المنظمات الغربية سياسية كانت او عسكرية او اقتصادية . وكانت تركيا واحدة من اولى البلدان التي انضمت الى صندوق النقد الدولي ، والى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والى البنك الدولي للانشاء والتعمير ، والى اتفاقية التصريف والتجارة (غات GATT) .بعد ذلك عززت تركيا اختيارها هذا من خلال محاولاتها للانضمام الى الجماعة الاقتصادية الاوروبية ، وقامت من ثم بتطوير وتدعيم هذا التعاون بالانضمام الى النظام الدفاعي للغرب ممثلاً في حلف شمال الاطلسي على نحو ما سبق ذكره في هذه الورقة .

---

(١٠) Ibid., p. 2.
(١١) Ibid., p. 2.

ونتيجة هذه الجهود المكثفة الرامية الى الأخذ باسباب التغريب والتي ظلت متواصلة عبر القرنين الاخيرين ، وصلت تركيا ، تكنولوجيا وثقافياً ، الى نقطة معقدة لا تستطيع معها فكاكاً من هذا الاتجاه الغربي ، ولا هي بقادرة ايضاً على ان تخط لنفسها سبيلاً مستقلاً في سياساتها الخارجية . على هذا الاساس ، وفيما تتحرك تركيا في عقد الثمانينات، فإن الازمة الدرامية التي تواجهها في هذا الصدد تتمثل في قدرتها المحدودة على التحرك في اي من هذين الاتجاهين ، أي أن تكون قادرة على ان تقف عبر مسافة ابعد نسبياً من الغرب فيما تقف على مقربة اكثر من البلدان العربية . بمعنى آخر فإن المهمة الصعبة امام تركيا هي تطوير علاقات متعددة الابعاد مع الوطن العربي او الابتعاد على الاقل عن اي خطوة تسيء الى البلاد العربية ، مع الاستمرار في الاحتفاظ بروابط التكامل مع الغرب ، بل واكتشاف آفاق هذه الروابط ، وفي ظل اقتصاد البلاد المفلس الذي تسانده الولايات المتحدة ، وفي ضوء المشاكل الداخلية القائمة ، يبدو من الصعب وضع هذه المهمة موضع التنفيذ □

صدر حديثاً

عن

مركز دراسات الوحدة العربية

المواصلات في الوطن العربي

بحوث ومناقشات الندوة
الفكرية التي نظمها
مركز دراسات الوحدة العربية
بالاشتراك مع

نقابة المهندسين العراقيين

نقابة المعلمين في الجمهورية العراقية

حول الاوضاع العربية الراهنة
مقابلة مع د. محمد عابد الجابري(*)

اجرى الحوار: **فرحان صالح**

كاتب عربي من لبنان .

■ يمـر الوضع العـربي في مرحلة غـير عاديـة ، فالأيـديولوجيـات المعرفيـة بمستـوياتهـا المختلفـة ، وصلت الى طريق مسدود ، سـواء اكـانت لجهـة رؤيـة هـذه الايـديـولوجيـات للصلة والعلاقة مع التاريخ العربي ، ام لجهة التصورات حول العلاقة الداخلية بـين الفئات الاجتمـاعية المختلفة ، وحتى بين اقطار هذا الوطن المختلفة ، ام لجهة العلاقة المحيطية والدولية .

هل يمكن أن تعطينا تصوراً فلسفياً نقدياً لهذه المـرحلة ؟ وكيف تتصور المستقبـل العربي بعد هذا التـردي والتفكك ، وفي ظل العـلاقات الدوليـة الراهنة ؟ اننـا نطرح هـذا السؤال ونحن نعرف انك **مهتم بقراءة الخطاب العربي المعاصر**، كذلك تهتم بدراسة العقل العربي .

محمـد عـابـد الجـابـري : من جملة الاسبـاب التي جعلت الفكـر العـربي يـرزح تحت الوضعيـة التي وصفتها ، انـه كثيراً مـا **يتكلم لغة تفتقر الى التاسيس النقـدي ، سواء عـلى مستوى المفهوم او على مستوى التطلعات** ، فبالنسبة لسؤالك لست ادري ، هل يعيش الوطن العربي اليوم وضعية غير عادية فعلاً ؟ لأننا عنـدما نقـول ان الوطن العربي يعيش اليـوم وضعية غير عادية ، وانه الآن في حال من التردي والتفكـك ، فنحن نعني ضمنياً أن الوضعيـات السابقـة كانت احسن حالاً من الوضعية الراهنة ، وان الماضي القريب او البعيـد كان اكثـر تماسكـاً او على الاقل اقل ترديا وتفككاً من الوضـع الحـاضر . فالمـطلوب اولاً ، التدقيق في المفـاهيم ، بل في اللغـة التي نتحدثها . فإذا انطلقنا من هذه المـلاحظة ، فـإننا نـزيل من امـام انظارنـا وافهامنـا ، ذلك الضباب او ذلك الطابع المـأساوي الذي ننـظر به الى الامـور . لنأخـذ مثلاً ، الوضعيـة التي كان عليهـا الوطن العربي قبـل مئة سنـة . بالضبـط منذ مئـة سنة ارتفعت اصـوات تنادي بضـرورة الاصلاح،بالنهضة (الافغاني ، محمد عبده ، شبلي الشميل وآخـرون) . هؤلاء كـانوا ينـظرون

(*) د . محمد عابد الجابري ، استـاذ الفلسفة في جـامعة محمـد الخامس ـ كلية الآداب، الرباط ،وله مجموعة مؤلفات ـ منها كتاب **معالم نظرية خلدونية في التاريخ الاسلامي** وآخر بعنوان **نحن والتراث** .

جميعاً الى الوضعية العربية آنذاك على انها وضعية غير عادية . بعد الحرب الاولى كذلك كان العرب ينظرون الى وضعيتهم آنذاك على انها غير عادية ، وعلى انها نتيجة اقتسام الدول الكبرى الوطن العربي في فترة ما بعد الحرب الاولى .

وما بين الحربين الاولى والثانية ، بقي العرب ينظرون الى وضعيتهم كوضعية غير عادية ، لأنهم مستعمرون اولاً، ولأن آمالهم في الوحدة التي علقوها على ميلهم وانحيازهم الى الحلفاء في اثناء الحرب الاولى ، ان آمالهم هذه قد اجهضت تماماً ، بسبب اقتسام الحلفاء لوطنهم ، ومباشرة بعد الحرب الثانية انشئت اسرائيل ، فكان العرب ايضاً ينظرون الى وضعيتهم على انها غير عادية . **ومع الثورة الناصرية وتبلور الفكرة القومية العربية، صار العرب ينظرون كذلك الى واقعهم المعاش واقع التجزئة على انه واقع غير عادي** ، وها نحن اليوم ، بعد معاهدة الصلح المصرية ـ الاسرائيلية ، وبعد غزو لبنان من قبل اسرائيل وترحيل الفلسطينيين من لبنان ، نقول عن وضعيتنا الراهنة انها غير عادية .

ماذا يعني هذا كله ؟ انه يعني ان ما جرى اليوم في لبنان، او على مستوى العلاقات بين مصر واسرائيل ، او ما قد يجري غداً من هذا القبيل ، ان هذا يعني ان الأمر يتعلق بحلقة من حلقات مسلسل الكفاح العربي المعاصر من اجل تحقيق مطامح العرب في النهضة والوحدة .

نعم،مئة سنة من حياة الشعوب ، فترة قصيرة نسبياً ، فتاريخ الشعوب لا يقاس بالمقاييس نفسها التي تقاس بها حياة الافراد . ان مسلسل (الوضعيات) الذي ادى في نهاية الامر الى الواقع الاوروبي الراهن ، قد استمر عدة قرون . فطوال ثلاثمئة او اربعمئة سنة والشعوب الاوروبية تعاني الحروب الاهلية الداخلية ، والاحباطات ، ما لم نعانِ منه نحن العرب اليوم ، عرب المئة سنة الاخيرة ، الا الشيء القليل . ولكن مع ذلك كله لا بد من اعتبار الفارق بين السنين كما تمر في القرن العشرين زاخرة بالتطور والتقدم والقفز الى الامام على جميع المستويات ، وبين السنين كما كانت تمر في القرون الماضية ، بطيئة متثاقلة . لا بد اذاً من اعتبار هذه الحقيقة ، لأنها هي التي تدلنا على **ان الزمن الذي نعيش اليوم زمن مكثف ، زمن موجي متداخل ، وبالتالي فما يقلقنا ، ليس هو بطء تقدمنا بل سرعة تقدم الآخرين** .

أشرت هذه الملاحظات ، لكي انبّه الى أن الخطاب العربي المعاصر ، قليلاً ما ينطلق من تحليل الواقع . وبعبارة اخرى ، فالاسئلة الكبيرة التي نطرحها كثيراً ما تمليها علينا مطامحنا ، ورغباتنا اكثر مما يمليها الواقع والممكن . ولذلك ، فعندما نقول ان الوضعية العربية الحالية غير عادية ، فنحن نصدر في هذا الحكم لا من الواقع بل نحن نريد ان نقول ان الوضعية العربية الراهنة لا تلبي مطامحنا ، اي لم نتمكن بعد من انجاز نهضتنا كاملة.

ان الانطلاق في طرح السؤال من المطامح والآمال عمل مشروع ، فهو يعكس حيوية وطموحاً ، ولكنه محفوف بالمخاطرة حينما لا يكون مصحوباً بنظرة نقدية واعية .

اعتقد ان هذه الملاحظات تلخص الاسباب التي جعلت الايديولوجيا العربية تصل كما قلت الى طريق مسدود . مثلاً ، **هل يمكن القول ان الايديولوجيات العربية قد وصلت الآن الى طريق مسدود** ؟ ولكن لا بد من توضيح ما نقصده بالأيديولوجيات العربية من جهة ، وبالطريق المسدود من جهة ثانية .

الأيديولوجيات العربية ، ونعني بها التيارات السياسية ـ الاجتماعية ـ الفكرية التي ظهرت على الساحة العربية طوال المئة سنة الاخيرة ، لم تكن في نظرنا في يوم من الايام عربية بالمعنى العلمي ، نقصد انها لم تكن تعد علمياً من الواقع العربي، على الرغم من انها حملت بشكل او بآخر، الى هذا الحد او ذاك بعض الطموحات والاحلام العربية . وحتى لا نبقى في العموميات ، نضرب بعض الامثلة . لنأخذ مثلاً التيار السلفي ، هل كان هذا التيار يعبر علمياً عن الواقع العربي في ارتباطه بممكناته وبحاجات المستقبل ؟

ان التيار السلفي كان ولا يزال يتحدث عن الماضي بصورة حاضر ومستقبل ، او اذا شئنا القول يقرأ المستقبل في الماضي اما الحاضر فغير حاضر . ومثل ذلك ما يمكن أن يسمى **التيار الليبرالي العلماني، فهذا ايضاً كان مشغولاً بالواقع الاوروبي يقرأ خلاله ما يجب ان يكون عليه الواقع العربي ، اما هذا الواقع العربي كما هو الآن ، اما ممكناته الفعلية ، فهذا ما كان يتجاهله تماماً** .

اما **الماركسية في الفكر العربي ، فقد ظلت في فترة من تاريخها اجنبية عن كل ما هو عربي اذ كانت امتداداً للتيارات التي تنطلق من هذا المركز او ذاك . وبكيفية خاصة من موسكو** .

اما في المرحلة الاخيرة عندما اخذت هذه الماركسية تتعرب ، اي تدخل في منظومتها الفكرية البعد القومي ، فهي في هذه المرحلة الاخيرة لم تتمكن من التحرر بكيفية منهجية من المتبعات التي تحكمت فيها خلال المرحلة الاولى . فصارت تنظر الى الواقع العربي لا تحت هاجس تطبيق المنهج الماركسي على خصوصيه معينة ، بل لقد كانت مشغولة دوماً بجعل الواقع العربي يبرهن على صحة المنهج المطبق ، اي على صحة التحليلات لهذا القطب او ذاك من اقطاب الثورة في العالم الاشتراكي .

الواقع العربي هنا لم يكن ينظر اليه على انه المعطى الاول . بل لقد كان المعطى الاول دائماً هو التحليل الذي طبق في واقع آخر . من هنا ظلت الماركسية في الوطن العربي لا مرشداً للعمل كما يقول لينين ، بل **ماركسية فقهية** . الماركسيون العرب ربما انشغلوا في النصوص وتأويلها اكثر من الانشغال بالواقع العربي وتحليله .

نأتي الآن الى **الفكر القومي**. بدأ الفكر القومي مرحلته التنظيرية بخطاب عاطفي رومانسي فالوحدة العربية كانت تقدم بلغة ميتافيزيقية . كان يقال مثلاً **ان الوحدة شرط للوجود العربي** ، وهذا كلام ميتافيزيقي تماماً ، بمعنى انه لا يرشد الى حل ولا الى عمل ، وإنما يكرس وضعية يعيشها الوعي العربي بشكل مأساوي ، لأن النتيجة المنطقية لمثل هذا الطرح الرومانسي الميتافيزيقي هي انه ما دامت الوحدة لم تتحقق، فإن الوجود العربي غير موجود . بطبيعة الحال يجب الاّ نقف في نقدنا موقفاً سلبياً من هذه الامور . فهذا الطرح لقضية الوحدة قد ساعد على نشرها بين اوسع الجماهير ، وعمل على دفع كثير من الناس الى تبني الفكرة القومية بشعور منهم او دون شعور ، من موقع صادق او من موقع غير صادق .

انا لا أنكر ان الخطاب القومي يجب ان تتخلله العاطفة ، ولكن الذي اريد التنبيه اليه ، هو ان العاطفة لا تنوب عن العقل ، وبالتالي فهي اذ تدفع الناس الى الايمان ، لا تستطيع ان ترشدهم الى العمل، اقصد العمل المنظم الهادف .

هـذه ملاحـظة اولى . اما المـلاحظة الثـانية التي اريـد ان ابديهـا في هذا الشـأن فهي ان الوحدة هي بالفعل البديل الصحيح والوحيـد للتجزئـة والتخلف ، ولكن التحقيق العلمي للوحدة لا يمكن أن يكون الا من داخل التجزئة، لا بـالقفز عليهـا بواسـطة العبارات والشعـارات . هناك في اعتقـادي طريقان للوحـدة العربيـة لا ثالث لهمـا ، **اما وحـدة تتحقق عبر حـرب اهليـة طويلة المدى بين الاقطار العربية ، يقودها زعيم بطل ، كما حدث عبـر التاريـخ في الوطن العربي ، وخارجه.واما وحدة اجـرائية وظيفيـة تنطلق من المنفعـة . اقصد الوحـدة التي تبنى خلال مـراحل وفي اطار استـراتيجية عـامة طويلة المـدى ايضاً . وهـذا هـو المهم خـلال وحـدات اقليميـة.** هنا يمكن التفكـير في الوحـدة الاوروبيـة ، التي تبنى انـطلاقـاً من السـوق الاوروبيـة المشتركة ، ولكن هـذا النموذج ليس هـو بالضـرورة النموذج الذي يجب استنسـاخه ، بـل يجب التفكير في طريق عربي خاص للوحدة .

ولكن في جميـع الاحوال ، يجب ان يكـون الخطاب العـربي الوحدوي في هـذه الحال مبنيـاً على التحليل العلمي للواقع ، وليس على العاطفة وحدها .

اما الوحدة بين اقطار الخليج ، فعلى الرغم مما يمكن أن يقال عنها ، فهي قـائمة فعـلاً ، بشكـل ما ، ولكن لـماذا هي قائمـة؟ هل لأن عـرب الخليج اكثـر عروبـة من غيـرهم ؟ لا ، انهـا المصلحة ، انها المنفعة هي التي تجمع . لا اريد ان اتخذ من دولة الامـارات العربيـة نموذجـاً لما يجب ان يكون ، فهي على كـل حال دولة امـارات وليست دولة شعوب . ولكن كـل ما اريـد ابرازه هو ان وحدة الخليج استمرت وصمدت اكثر مما استمرت الوحدة بين مصر وسورية .

هناك اسباب كثيـرة فعلاً ، جعلت الوحـدة بين مصر وسـورية تجهض ، ومن المـؤكد ان من جملة هذه الاسباب غياب عنصر المنفعة ، اعني ، غياب توظيفه توظيفاً عقلانياً ، حتى في التعامل مع خصوم الوحدة في البلدين .

اذاً ، ما ندعوه بالايديولوجيات العربية المعاصـرة فشلت او وصلت الى مأزق فعـلاً . لسبب واحد مشترك بينها جميعاً ، هو انهـا لم تكن تواجـه الواقع الراهن بخـطاب علمي ، بل بخـطاب غير علمي ، ميتافيزيقي ، قد يتكلم عن كل شيء ما عدا موضوعه (تحليل الواقع العربي) .

■ اذاً ، ما هو تصورك د. الجابري للمستقبل العربي ؟

محمد عابـد الجابـري : لكي لا نسقط فيمـا انتقدنـاه سابقـاً يجب ان نؤكـد ان التصور الصحيـح للمستقبل هـو دوماً ذلك الذي ينـطلق من الواقع الراهن . هـذا يعني انه يجب التمييـز بوعي وبوضوح بين الممكنـات الواقعية وبـين الممكنات الذهنيـة . فعلى المستـوى الذهني يمكن أن نحلم بمـا نشاء . يمكن مثـلاً ان نحلم بحرب عـالمية تـدمر اوروبـا وامريكـا وروسيا وكـل القوى العظمى ، وتلغي وجود اسرائيل ، وتترك العرب وحدهم سالمين ليقودوا الانسانية كما يحلمون .

يمكن أن نحلم بهـذا ، ولكن نبقى دائماً حـالمين حتى اذا استيقظنا وجـدنا شيئـاً آخر قـد نسميـه نكبة ، او هـزيمة ، او نكسـة . ولكن يمكن أن ننـطلق بـالعكس من ذلك بتحليـل الواقـع الراهن ، وهنـا لا بد من التمييـز بـين الواقـع العـربي والواقـع الدولي من جهـة ، ثم لا بـد من الوعي بالترابط بينهما .

الواقع الدولي الراهن يقوم على منطق المنفعة اولاً، وعلى اقتسام النفوذ بين العملاقين ثانياً ، وهكذا فمنطق المنفعة هو الذي يجعل امريكا تصر على حماية اسرائيل وتقويتها ، لأنه دون اسرائيل لا شيء يضمن لها استمرار تزويدها بالنفط العربي، واعتقد جازماً انه عندما تجف آبار النفط العربي ، حينئذ فقط ستتخلى امريكا ولو نسبياً عن اسرائيل . وبالمقابل فإنه عندما يملك العرب نفطهم امتلاكاً حقيقياً فحينئذ يمكن أن يدفعوا بمنطق المنفعة الذي يحكم امريكا الى الاعتراف بحقوقهم .

هذا من جهة ، ومن جهة اخرى ، يجب ان نعطي كل الاعتبار وكل الوزن اللازم لتقسيم النفوذ بين العملاقين . كثير من الاصوات العربية ارتفعت مؤخراً تستغرب موقف روسيا ازاء الهجوم الاسرائيلي على لبنان ، ولقد كان الكثير من العرب، وحتى المسؤولين منهم ، متضايقين من كون الاتحاد السوفياتي لم يرفع العصا هذه المرة ، عندما قصفت اسرائيل المدن اللبنانية . والواقع ان سكوت الاتحاد السوفياتي عما يجري في لبنان ، ثمنه واضح ، وهو سكوت امريكا عما يجري في افغانستان . ان لسان حال الاتحاد السوفياتي يقول للعرب : انا اعطيكم من السلاح مثلما تعطي امريكا لثوار افغانستان او اكثر، فهل تطلبون مني ان اقاتل في لبنان نيابة عنكم ، وفي منطقة لم تعد تدخل كجزء من مناطق النفوذ الخاص بي . ان منطق روسيا من وجهة نظرها منطق سليم ، فهي تحتفظ بافغانستان ثم باثيوبيا ، ثم بأنغولا ، كذلك بكوبا ، اذن ، فلها حزام ، وحزام مهم جداً ، اصبح يهمها اكثر من غيره ، سواء في صراعها مع الصين او مع امريكا . وللحفاظ على هذا الحزام الاستراتيجي لا بد لها من ثمن تؤديه ومن جملة هذا الثمن موقفها غير المتصلب بالنسبة للشرق الاوسط الذي اصبح هذه المرة في كفة ميزان امريكا .

هذا باختصار عن الوضع الدولي. اما الوضع العربي،بشكل صريح، فلا يمكن التنبؤ بشأن من شؤونه فكل شيء في الساحة العربية يمكن أن يتغير ، ولكن الذي يبقى ثابتاً على الاقل مدة من الزمن هو هذا الوضع الدولي الذي شرحناه .

اذاً ، فكل تغيير يحدث في المنطقة العربية لا بد من أن يأخذ بحسابه هذا الوضع الدولي . فإن استطعنا نحن ان نتحرك بوعي وحذر وذكاء ضمن جميع الملابسات الراهنة ، فمن الممكن ان نشق لأنفسنا طريقاً للمستقبل .

وانا في الحقيقة غير متشائم لسبب اساسي وهو انني ارى الفترة الماضية فترة الحلم العربي، اراها بعين الواقع ، وبالتالي بقليل من الحلم . فالفرق عندي بين الامس واليوم فرق ضئيل جداً ، ولكن يمكن أن نتمسك بصيصاً من التفاؤل، ولا صلة في ميزان المفاضلة بين الامس واليوم من خلال الواقعة التالية وهي :

ان الرجل الفلسطيني الذي كان من قبل لاجئاً . اصبح اليوم مقاتلاً ، وانا اعتقد ان المقاتل لا يمكن أن يعود لاجئاً مرة ثانية.

■ تأسيساً على السؤال الاول والجواب عنه ، هناك مصطلحات ما زال البعض مصراً على التمسك بها واستعمالها ، مثلاً حول البنى الطبقية المعروفة ، اذ ان اتجاهاً مهماً يرى ان مواقف البورجوازية الصغيرة هي مواقف عدمية ، وان هذا الاتجاه الفكري لا يفرق بين مصالح

الفئات البروجوازية المختلفة ، ويرى هذه الشرائح الطبقية ، على أنها كلها فئات وشرائح وحتى كطبقات عدوة .

فهل توافق مثلاً على تلك المصطلحات السياسية والفكرية التي تُدوولت في الحقبة السابقة ، والتي ما زالت تتداول ؟ واذا كنت توافق على هذه المصطلحات ، فهل تؤيد الرأي الذي يرى في البورجوازية الصغيرة كطبقة عدوة ؟ وهل يمكن التغيير في الوطن العربي من خلال البروليتاريا العربية فقط ؟ وهل تساعد آراء كهذه على النضال الوحدوي ، وعلى تكوين جبهات وتحالفات فاعلة ؟

محمد عابد الجابري : المشكلة في الحقيقة ، هي مشكلة توظيف مفاهيم استمدت من تحليل الواقع الاوروبي ، في حالات اخرى كالحال العربية التي لا تنطبق مئة في المئة على الحال الاوروبية . ان هذا يعني اننا نتحدث لغة في مجالها الحيوي والتداولي الاصلي .

وفي هذه الحال فإن اخطاء الخطاب العربي ، يكون ثمنها غالياً جداً ، عندما نستعمل مفهوم البورجوازية الصغيرة ، فإن هذا الاستعمال يقتضي ان هناك بالفعل بورجوازية كبرى من جهة ، وبروليتارية من جهة اخرى . وكذلك الشأن عندما نستعمل كلمة بروليتاريا . انها تقتضي مجتمعاً مصنعاً منقسماً على نفسه الى مالكين لوسائل الانتاج والى عمال يدخلون ضمن ادوات الانتاج ، هذا من جهة ، ومن جهة ثانية ، فالتحليل الماركسي اعني التحليل كما مارسه ماركس كان محكوماً بما يحدث اكثر مما كان مشدوداً الى ما حدث فعلاً .

اقصد بذلك ان ماركس عندما كان يحلل المجتمع الاوروبي في القرن الماضي، كان يفكر في ضوء ما كان يبدو له انه يحدث . بناء على سباق الاحداث التي عرفها عصره وهكذا فخطاب ماركس لم يكن كله خطاب واقع ، بل كان ايضاً خطاب امكان ، بل ربما يكون من الصواب القول انه كان خطاباً في الواقع في ضوء الممكن . وهكذا ، فعندما تحدث ماركس عن البورجوازية الصاعدة ووصفها بالتذبذب والتردد ، بين البورجوازية الكبرى والبروليتاريا ، فهو كان يفكر على اساس ان تطور الصناعة في اوروبا ، سيؤدي الى وضعية ترغم جميع فئات المجتمع الى الارتباط العفوي،اما في حال البروليتاريا واما البورجوازية . وبما أن القانون السائد آنذاك هو قانون الاستغلال وتراكم الرأسمال في ايدٍ قليلة ، فإن ما كان يتوقعه ماركس هو ازدياد الفقر النسبي للطبقة المتوسطة في اطار تأميم الصناعة ، وبالتالي التحاق هذه الطبقة في مجملها بالبروليتاريا .

اذاً ، اذا طرحنا الامور في مجالها التاريخي في اوروبا ، فسنجد ان هناك فارقاً كبيراً بين مضمون هذه المفاهيم كما وردت في خطاب ماركس وبين الواقع العربي الراهن . نحن في الوطن العربي لا نعيش وضعية اوروبا انذاك، فخطابنا الماركسي يجب الاّ يستند بالضرورة على مفاهيم خطاب كارل ماركس ، اعني خطابه العلمي في القرن التاسع عشر .

ان مجتمعاتنا العربية ليست مجتمعات مصنعة ، ورؤوس الاموال هي في الغالب اما في يد الدولة او في يد مؤسسات اجنبية ، وبالتالي فالبورجوازية الكبرى لا تقوم بالدور التاريخي نفسه الذي كانت تقوم به البورجوازية في عهد ماركس ، وبالنتيجة فإن ما يسمى البروليتاريا العربية هو في نظري ينطوي على غير قليل من التجاوز .

ان مقولة البروليتاريا العربية في نظري لا تزال مقولة جوفاء . بمعنى انها تحمل املنا اكثر مما تعبر عن واقع العمال العرب . **فالبروليتاريا بالتعريف الذي يعطيه لها الخطاب الماركسي الاصلي ، هي الطبقة العاملة المنظمة ، والمشتغلة في المصانع أساساً** . فهذه هي التي تقوم بالدور التاريخي الذي يعزى لها في الماركسية . اما في الوطن العربي، فأنا اتحفظ من استعمال عبارة بروليتاريا عربية ، لأن التنظيم العمالي على الصعيد العربي غير موجود ، وحتى داخل كل قطر عربي ، فليس هناك تنظيم عمالي بالمعنى الذي يصدق وينسجم مع مفهوم البروليتاريا .

ولعل الطبقة العاملة في الوطن العربي ككل وكأقطار هي اقل الطبقات عدداً . خصوصاً اذا ما اخذنا كلمة طبقة في معناها العلمي الدقيق .

ان الغالبية العظمى من فئات المجتمع في الوطن العربي ، تعيش في وضعية بطالة مقنعة ، او صريحة . **وحتى ما سمي الطبقة المتوسطة فهي في الحقيقة طبقات وفئات . اما البورجوازية الصغيرة ، فإذا طبقنا عليها المعنى الماركسي الاصلي ، فيمكن القول انها تشكل اغلبية الشعب العربي** . فإذا حملناها مثلاً ما ، فإننا بالضرورةنحمله لكل الشعب العربي .

من هنا ضرورة التفكير في استراتيجية لن تكون بالضرورة مبنية على التقييم الثلاثي المعروف : بورجوازية كبرى ، بورجوازية صغرى ، بروليتاريا . وهذا شيء تمليه ليس الوضعية الطبقية في الوطن العربي فقط ، بل ايضاً الوضعية التاريخية التي يعيشها العرب بوصفهم شعوباً ما زالت تناضل من اجل تحررها من الاستعمار والامبريالية .

ان ما يحتاج اليه النضال العربي في المرحلة الراهنة هو في نظري شيء اقرب مما سماه غرامشي **بالكتلة التاريخية** اي الكتلة التي تجمع فئات عريضة من المجتمع حول اهداف واضحة تتعلق اولاً بالتحرر من هيمنة الاستعمار والامبريالية السياسية والاقتصادية والفكرية ، وتتعلق ثانياً باقامة علاقات اجتماعية متوازنة يحكمها الى درجة كبيرة التوزيع العادل للثروة في اطار مجهود متواصل للانتاج . وبما ان مشكلة التنمية مرتبطة في الوطن العربي بقضية الوحدة ، فإن هذه الكتلة التاريخية يجب ان تأخذ بعداً قومياً في جميع تنظيراتها وبرامجها ونضالاتها ..

ان الدولة في الوطن العربي اصبحت هي المالكة لمعظم الثروة القومية ، ولكن فائدة ومردودية هذه الثروة لا تعود على الجماهير ، بل تستغلها طبقات طفيلية من البورجوازية الجديدة .

واذاً ، فهذه البورجوازية لا تستغل العمال ولا الجماهير بشكل مباشر ، بل تستغلهما اكثر فأكثر عبر استغلالها للدولة . فإذا اممت الدولة ، اي اذا عادت الى وظيفتها الاصلية كدولة للأمة ككل فإن كثيراً من انماط الاستغلال ستزول تلقائياً .

■ يدور اليوم صراع فكري حاد في الوطن العربي ، وهذا الصراع يتمحور حول اتجاهين ، الاول يريد المحافظة على الواقع والعلاقات التقليدية بعمقها العائلي الطائفي الاقليمي الراهن . والثاني يرى ان المطلوب هو العمل من اجل انماء مؤسسات مجتمعية ديمقراطية

جديدة ، بالمعنى التاريخي العلماني القومي للكلمة ، وهذه المؤسسات المجتمعية وكما يرى الاتجاه الثاني هي الخيار الاوحد للتخلص من التقنين والتأبيد الذي يتحكم في المجتمع وبعلاقاته الداخلية والخارجية .

لقد اعطيت بأجوبتك السابقة تفسيراً وتصوراً نقدياً لبعض المسائل ، فكيف تفسر هذا الصراع الحاد؟ وكيف ترى سبل الخلاص ؟

محمد عابد الجابري : اعتقد انه يجب ان نسمي الاشياء بأسمائها ، فالأمر في نظري لا يتعلق بوجود تيارين او وجهتي نظر ، بقدر ما يتعلق بما يمكن أن نطلق عليه **اسم عودة المكبوت**.

ان التمزق الطائفي العشائري الذي يطرحه هذا السؤال بعبارات لينة ، دبلوماسية ، يجب مواجهته في نظري بكامل الصراحة .

فعلاً يجب ان نعترف أن لبنان ، قد عاش في السنوات العشر الاخيرة حرباً اهلية طائفية معلنة ، الشيء الذي كان ولا يزال مثار تعجب واستفهام ، خصوصاً وقد كان لبنان نموذجاً ناجحاً الى حد ما لتعايش الطوائف . والاقليات ، في اطار الوطن يضبطه قانون وعرف . لقد انفجر هذا النموذج !

ولكن يجب ان نعترف ايضاً ان البلاد العربية الاخرى ولربما دون استثناء فيها هي الاخرى شيء من لبنان ، اي انها تعاني التمزق الوطني ، بهذه الدرجة او تلك ، نعم هناك خصوصيات في الوطن العربي،ليست كلها على شاكلة واحدة، فوضعية لبنان تختلف عن وضعية كثير من البلاد العربية الاخرى ، وبالتالي فليس من الضروري اتخاذها نموذجاً ، على ان ما حدث في لبنان يمكن أن ينظر اليه على انه نتيجة لما حدث في بلدان عربية اخرى بشكل صامت او شبه صامت ، ولما حدث على صعيد الوطن العربي ككل خصوصاً بعد هزيمة ١٩٦٧ .

■ لماذا هذه الظاهرة اذاً ، وما تقصد استاذ الجابري بعودة المكبوت ؟

محمد عابد الجابري : انا لست مؤرخاً ولست عالم اجتماع ، ولكن بامكاني الادلاء بملاحظات ، قد تصدق بهذه الدرجة او تلك على الوضعية التي نعيشها كعرب .

ان المسالة المطروحة اساساً ، هي مشكلة الاندماج الوطني ، وهذه المشكلة ، يهرب الفكر العربي من طرحها ، لست ادري هل خوفاً منها ؟ ام لأنها شائكة ومكلفة . ولكن اعتقد ان **عودة المكبوت** ستضطرنا جميعاً الى تحليله . ان من اهم مميزات الوطن العربي على مدى تاريخه الطويل هو انه وطن الكثرة من الاقليات الدينية والاثنية ، وهذا راجع الى موقعه الجغرافي ، والى دوره التاريخي الحضاري ، واذا نحن نظرنا الى الفكر السياسي العربي القديم ، سواء في صيغته الفلسفية عند الفارابي ، او في صيغته الفقهية عند الماوردي ، **فإننا سنجد ان الاشكالية التي تشغله هي اشكالية استمرارية الدولة ووحدة السلطان** .

واعتقد ان الاشكالية نفسها مطروحة اليوم وبحدة ، وبمعطيات جديدة ، في فترة ما بين الخمسينات والسبعينات ، مثلاً ، وبالذات في المرحلة الناصرية ، كان يبدو ان هذه الاشكالية قد حلت بطرح شعار القومية العربية ، هذا الشعار الذي كان يقدم كحل للتعددية الراجعة الى

الدين . وبمعنى آخر فالطائفية الدينية ، وقع التعالي عليها وتجاوزها ، بطرح القومية العربية ، كتصور علماني للدولة ، ولكن التعددية في الوطن العربي ، ليست دينية فحسب ، بل هي اثنية كذلك . وهنا **بالذات يبدو شعار القومية العربية كمكبس يضغط ويكبت النزعات الاثنية الاخرى** . **اي ان شعار القومية العربية** قد تجاوز من جهة نوعاً من التعددية على حساب نوع آخر ، فلما وقعت هزيمة ١٩٦٧ ، وافتقد العرب بعدها الزعيم البطل ، انكشف الواقع العربي عن فراغ في المؤسسات ، عن فراغ سياسي ، حتى وفكري . **فكانت عودة المكبوت ، اي عادت النزعات الطائفية التي كانت مكبوتة من قبل ، لتحل محل القومية العربية . اذاً فالمسألة لا تتعلق بتيارين وانما بظاهرتين جاءت احداهما لتنقسم عن الاخرى بعد فشلها** ، اي فشل الاخيرة .

ان السؤال الذي يطرح نفسه بكل الحاح ، هو **كيف نعالج هذا المكبوت** ؟ ما هي عملية التطهير التي يجب القيام بها لتصفية هذا المكبوت ؟ لا اقول تصفية نهائية ، ولكن لوضعه على طريق التصفية النهائية ؟

لننظر الى العوامل الاجتماعية اولاً ، ان المجتمع العربي الراهن لم يلغ بعد المجتمع الاقطاعي، فنحن لا نعيش في مجتمع مصنع ، تحقق فيه الاندماج الاجتماعي بواسطة الصناعة ، بل نعيش مجتمعاً لم يصفِ حسابه بعد مع المؤسسات التقليدية ، ومن جملة هذه المؤسسات الاجتماعية التي تقف وراء الظاهرة الطائفية الراهنة ، الطريقة التي كان العمل بها موزعاً داخل المجتمع القديم الاقطاعي .

لقد كان هناك من توزيع العمل بين فئات المجتمع ، قارٌ وثابت، لقد كانت هناك عائلات هي وحدها التي ترث السلطة ، منها ما كان مختصاً بالسلطة السياسية ، ومنها ما كان مختصاً بالسلطة العسكرية ، ومنها ما كان مختصاً بالسلطة الاقتصادية ومنها ما كان مختصاً بالسلطة العلمية . وعلى العموم كان **الابن يرث مهنة ابيه ، وكان المجتمع يسير على هذا النمط ، ابن البادية يبقى بدوياً ، وابن الوزير وزيراً وابن الفقيه فقيهاً** ، وهكذا ، ومع تطور المجتمع العربي ، اي مع دخوله في القرن العشرين ، ومع الانتشار النسبي للثقافة ، ومع دخول الصناعة ، وتركز مؤسسات الدولة الحديثة ، مع هذه المظاهر كلها اصبح المجتمع العربي يعيش حالة من انتقال السلطة صامتة ، وتدريجية ، وهكذا ، فابن الراعي اصبح يحمل بكالوريا ، ولربما قد يصبح مهندساً ، وقل مثل ذلك بالنسبة لفئات اخرى من المجتمع ، لم تكن تحظى بأي نصيب في تقسيم السلطة السائدة قديماً .

هكذا اصبح قانون المضايقة والمنافسة وتنازع البقاء بحكم الحركة في المجتمع العربي ، العائلات الارستقراطية القديمة اخذت تدريجاً تكتشف ان السلطة العلمية او الاقتصادية او السياسية او الدينية ، تنتقل من يدها ، لتتشتت بين افراد من الشعب ، كان المفروض حسب النظام القديم ان يظلوا مزارعين او رعاة .

في مثل هذه الحال يتوقف التطور على نوعية العلاقات القائمة بين المجتمع والدولة ككل وايضاً نوعية العلاقات القائمة في المؤسسات الاجتماعية الاخرى كالاحزاب مثلاً ، فإذا كانت العلاقات القائمة علاقات ديمقراطية تساعد على تعريف نقل السلطة الذي اشرنا اليه قبل ،

بشكل سلمي وتدريجي ، فإن السلام الاجتماعي سيكون هو السائد . اما اذا كانت العلاقة بين الدولة ومواطنيها ، او داخل المؤسسات الاجتماعية الاخرى ، من علاقات استبدادية ، فإن رد الفعل الطبيعي سيكون التضامن الاقليمي ، الجهوي الاثني ، بعبارة اخرى ما عبر عنها ابن خلدون ، العصبية .

من هنا نرى ان التمزق الذي يعانيه المجتمع العربي اليوم في صورة حرب اهلية طائفية . معلنة حيناً وغير معلنة احياناً ، ان هذا التمزق ليس في الحقيقة نتيجة فشل مفهوم القومية العربية كبديل عن المجتمع القديم ، بل هو نتيجة غياب الديمقراطية عن مشروع القومية العربية .

وبعبارة مختصرة ان الاستبداد يولد الانفجار ، والانفجار قائم في الوطن العربي ، سواء على مستوى العائلة ، او مستوى الحزب ، او مستوى الدولة ، وسببه غياب الديمقراطية □

صدر حديثاً
عن
مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة كتب المستقبل العربي (١)

دراسات
في التنمية والتكامل
الاقتصادي العربي

مجموعة من الباحثين

تعقيب على دراسة :
التنمية العربية والمثلث الحرج

د. يوسف شبل

**مستشار دار الهندسة للتصميم والاستشارات الفنية (شاعر ومشاركوه)
واستاذ الاقتصاد في كلية ادارة الاعمال بالجامعة الاميركية في بيروت.**

القى د. يوسف صايغ محاضرة في جامعة الكويت بمناسبة تسلمه جائزة الاقتصاد والعلوم الاجتماعية المقدمة من « مؤسسة الكويت للتقدم العلمي» بعنوان « التنمية العربية والمثلث الحرج» . وقد قامت **المستقبل العربي** مشكورة بنشر المحاضرة تعميماً للفائدة في عددها رقم ٤١. واذ نهنىء د. صايغ على الجائزة التي نالها عن جدارة بعد أن أمضى ما ينوف على ربع قرن من الزمن يتابع تطلعات وهموم التنمية العربية . فقد رأينا من الفائدة بمكان مناقشة بعض المقولات والافكار الواردة فيها، لعل ذلك يساهم في الحوار الدائر حول موضوع التنمية العربية وسبل تحقيقها . وتوخياً للايجاز نورد التعقيب على شكل نقاط رئيسية :

١ ـ استهل د. صايغ دراسته بالتمييز بين **النمو الاقتصادي** وبين **التنمية الاقتصادية** ، مؤكداً أن النمو يقتصر على زيادة حقيقية في مجمل الناتج القومي ضمن دورة النشاط الاقتصادي دون اي تغير في الواقع التكنولوجي والاجتماعي والسياسي السائد . في حين ان التنمية تهدف الى احداث تغييرات جوهرية في المجتمع ضمن « .. آلية معقدة ليس من السهل تبيان طريقة عملها وتفاعل اجزائها » . واكد ان البلدان الصناعية معنية بالنمو في حين البلدان النامية معنية بالتنمية .

وفي هذا المجال يمكن ابداء ملاحظتين : **الاولى** ان الفارق بين النمو والتنمية ليس على هذا القدر من الوضوح والتمايز والحدة ، وبالتالي فإن الاعتماد على هذا التمايز كمنطلق للتحليل قد يؤدي الى استنتاجات خاطئة بالنسبة لاستراتيجيات التنمية الملائمة للوطن العربي . فلو القينا نظرة على مسيرة الاقتصاد في بعض البلدان الصناعية مثل اليابان والولايات المتحدة خلال الثلاثين سنة الماضية ، لوجدنا أنه قد حدثت تغيرات جذرية في نوعية مستوى التكنولوجيا السائدة نتيجة الانفاق المتزايد على البحث العلمي والتطوير Research and Development الذي تقوم به المؤسسات والشركات الخاصة نفسها ، والمؤسسات العلمية التي ترعاها حكومات البلدان الصناعية ، وقد ادى هذا النوع من التثمير الى تطور تكنولوجي مستمر ادى بدوره الى تغيير في وضع « دالة الانتاج » للاقتصاد باسره (Production Function) مما أتاح حدوث قفزات كبيرة في مجمل الناتج القومي . ومن الدراسات الاختبارية المشهورة تلك التي قام بها الاقتصادي المعروف **روبرت سولو** حول دالة الانتاج في الولايات المتحدة

حيث فصل أثر التغير التكنولوجي على زيادة الانتاج العام عن اثر زيادة المكننة مع ابقاء مستوى التكنولوجيا ثابتاً . كما أن التغير في التكنولوجيا السائدة في البلدان الصناعية قد افرز تغييرات واسعة انعكست على حجم المؤسسات العاملة ، وهيكلية الاسواق ، وتركيب القوى العاملة ، ونوع التعليم السائد ، ونمط توزيع الدخل ودور الدولة . ومن ناحية منهجية بحتة فإن الباحث له كامل الحرية في أن يختار التعريف الذي يراه مناسباً ، غير ان فائدة اي تعريف في النهاية تقاس في مدى مساهمته في بناء فرضيات علمية لها محتوى اختباري للظاهرة موضع الدراسة (التنمية العربية في هذا المجال) ، خصوصاً وانه حتى الآن لا توجد نظرية شاملة للتنمية الاقتصادية متعارف عليها .

الملاحظة **الثانية** انه على افتراض وجود تمايز واضح بين النمو والتنمية ، فإن الدراسة أغفلت تحديد النظام الاقتصادي القادر على تحقيق اهداف التنمية العربية . هل هو نظام اقتصادي يعتمد أساساً على **الملكية الخاصة لوسائل الانتاج** ويترك للقطاع العام القيام بالمشاريع التي تتميز بوجود « وفورات حجم خارجية » (Externalities) ، اي تلك المشاريع التي لا تتطابق فيها الكلفة الخاصة التي تتحملها مؤسسة انتاجية والكلفة العامة للمجتمع بأسره ، وكذلك بالنسبة للمزايا مثل مشاريع المواصلات والري والدفاع ؟ أم هل هو نظام اقتصادي يعتمد **الملكية العامة** لوسائل الانتاج مع ابقاء دور **هامشي** للقطاع الخاص . كما هو الحال في معظم الدول الاشتراكية ؟ ام هو نظام اقتصادي يوجد فيه قطاع عام فعال ومؤثر الى جانب قطاع خاص ، كما كان الحال في التجربة الانمائية للجمهورية العربية المتحدة في مطلع الستينات ؟ واهمية مثل هذا التحديد ان كل نظام اقتصادي من الثلاثة المشار اليها يضع اوزاناً مختلفة بالنسبة لموضوع **زيادة الانتاج وتوزيع الثروات** والدخل وتعريف **الكفاءة الاقتصادية** في عملية الانتاج وغيرها من المعايير الاقتصادية والاجتماعية .

وكنا نتمنى لو ان د. صايغ اشار الى بعض التجارب الانمائية سواء في البلدان العربية او في البلدان النامية التي يرى الاخذ بها او ببعض جوانبها حتى لا تظل الخطوط العريضة التي حددتها الدراسة لمتطلبات التنمية العربية مجرد مقولات وافكار لا يُعرف مدى ارتباطها بالواقع ، خصوصاً وان هنالك تجارب انمائية عديدة تعثرت في كثير من البلدان العربية والنامية بسبب محاولتها القفز فوق بعض القوانين والحقائق الاقتصادية ، حيث بالغت في اعطاء الجوانب السياسية والاجتماعية لعملية التنمية الوزن الضروري ، كما انها تسرّعت في محاولة لتحقيق جملة من الاهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، دون معرفة المعطيات الاساسية بالنسبة لعوامل الانتاج المتاحة والميزة النسبية في الانتاج وغيرها من العوامل والمعطيات الديمغرافية والاقتصادية التي تؤدي الى افضل استعمال للموارد المتاحة .

٢ ـ ثمة بعض الملاحظات على **المفارقات** الخمس البارزة في عمليتي النمو والتنمية **التي** اوردها د. صايغ والتي ترافق في رأيه النمو الاقتصادي ، وكيف ان الرؤية الانمائية السليمة كفيلة بتفاديها . وفيما يلي موجز لبعض هذه المفارقات مع تعليق على كل منها :

أ ـ امكانية تحقيق نمو سريع في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع تباطؤ عملية التنمية او تعثرها . وفي هذا المجال يذكر الباحث امكانية زيادة الدخل نتيجة ارتفاع اسعار سلعة تصديرية معينة او ازدياد النشاط الاقتصادي عامة دون حدوث تبدلات جوهرية . والواقع ان الذي يحدد امكانية حدوث مثل هذه الحالة هو **كيف وأين يُنفق** هذا الدخل ؟ فإذا كان معظمه ينفق على سلع وخدمات داخل الاقتصاد الوطني ، فإن تطوراً لا بد ان يحدث في مختلف قطاعات الاقتصاد التي تشارك في عملية

الانتاج والتبادل . فالمعروف ان الناتج القومي يساوي ،تعريفاً، مجمل الانفاق على التثمير والاستهلاك والخدمات الحكومية والدخل الناتج من فارق قيمة الصادرات والواردات . وعند حدوث طفرة في مستوى الدخل فإن انتاج المزيد من السلع التثميرية والاستهلاكية من قبل القطاع الخاص ، وكذلك استكمال بناء البنية التحتية من جانب القطاع العام سيؤدي حتماً الى تغير جوهري في مستوى التكنولوجيا المعتمد ، وكذلك في كثير من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . غير ان هذا التغيير قد يكون هو المرغوب وقد لا يكون . ان ذلك يتوقف على من يقرّر عملية توزيع الموارد المتاحة : هل هي هيئة عليا للتنمية او للتخطيط تريد ان يحدث التغيير حسب تصورها ورؤيتها، او هو جهاز السوق (القطاع الخاص) الذي يعمل من خلال آلية العرض والطلب ؟ كما نعتقد ان الباحث بالغ في التشكيك في جدوى اعتماد متوسط الدخل كمؤشر للنمو الاقتصادي دون أن يطرح مؤشراً بديلاً .

ب ـ المفارقة الثانية هي **عدم التوازن** في عناصر المجتمع والاقتصاد ، خصوصاً تفاقم الخلل في البنية القطاعية للاقتصاد، حيث تزداد هيمنة قطاع على بقية القطاعات . هنا نعتقد ان التمييز ضروري بين الخلل الناتج عن توجه الموارد المادية والبشرية صوب القطاعات التي تملك ميزة نسبية في الانتاج ؛ حيث تنمو قطاعات معينة اسرع من غيرها ـ وهذا في رأينا خلل صحي ـ وبين الخلل الناتج عن تجاهل بعض الحقائق الاقتصادية الاساسية في عملية توزيع الموارد من جانب الهيئات ، والجهات الرسمية المنوط بها عمليات التنمية كما حدث في كثير من البلدان النامية التي تجاهلت القطاع الزراعي واندفعت دون رويّة في برامج تصنيع واسعة ، وهو ما اتت على ذكره الدراسة . والمنطق نفسه ينطبق على التوازن الاجتماعي بين المناطق المختلفة ، اذ ان هنالك خدمات عامة من مواصلات وصحة ومدارس ومياه ومجارٍ وغيرها ، لا بد من توفيرها للمناطق كافة ، دون استثناء تجنباً لحدوث احزمة فقر ، كما ذكر الباحث ، وبين تفاوت لا يمكن تفاديه في توطن المشاريع تبعاً لتوفر الموارد الاولية واليد العاملة الماهرة والاسواق، وغيرها من العوامل التي تحدد اختيار الموقع الاكثر ملاءمة للمشاريع الانمائية والعمرانية .

ج ـ الوجه الثالث للخلل هو ازدياد نمط توزيع الثروة والدخل **تفاوتاً** . لا شك ان تحسين نمط توزع الثروة والدخل اصبح من الاهداف المعلنة لمعظم البلدان الصناعية والنامية على حد سواء ؛ تجنباً لهزات سياسية واجتماعية ، حيث طبقت معظم هذه البلدان خصوصاً الصناعية منها ، سياسات ضرائبية تصاعدية تنال الشرائح العليا والتركات وباقي مصادر الثروة . غير ان هذا الخلل كما ورد في الدراسة هو في المراحل الاولى للنمو ، وكلما ازدادت فرص العمل وتكافؤ الفرص امام المواطنين ، كلما ازداد حجم التبادل الانتاجي من سلع وخدمات في الاقتصاد ومشاركة مزيد من السكان في عمليات الانتاج والتبادل الاقتصادي .

واذا كان التفاوت الكبير في الدخل والثروة يشكل احد اوجه الخلل ، فإن التركيز الشديد على معالجة الخلل وتقويمه قد يؤذي حوافز الانتاج خصوصاً في البلدان النامية . لذلك يمكن القول ان هنالك عملية « تبادل ضمني » او مقايضة بين هدفين (Trade-Off) بين تحقيق **زيادة** في الناتج القومي وبين **تحسين** نمط توزيع الدخل والثروة اذا ارادت الجهات المنوط بها عمليات التنمية الحفاظ على حوافز قوية للانتاج في الاقتصاد بأسره . وخلافاً لما جاء في الدراسة فإن مؤشر نمط توزيع الدخل المعتمد عادة **ليس متوسط دخل الفرد**، اي قسمة الناتج الوطني على عدد السكان ، وانما العلاقة بين النسبة المئوية التراكمية للدخل ، والنسبة المئوية التراكمية للسكان كما يعبر عن ذلك **منحنى لورنز** (Lorenz Curve) . فمثلاً يقال ان ١٥ بالمائة من السكان يحصلون على ٢ بالمائة فقط من الناتج

الوطني و٣٦ بالمائة من السكان يحصلون على ١٣ بالمائة من الناتج و ٥٠ بالمائة يحصلون على ٣٢ بالمائة من الناتج الوطني وهكذا . لذلك فإن اي مقارنة بين شكل منحنى لورنز في عام ١٩٧٠ مثلاً لبلد ما وبين منحنى لورنز عام ١٩٨٢ يبين اذا كان قد حصل بالفعل ازدياد في تفاوت الثروة والدخل بين المواطنين ام لا ، خلال الفترة موضع الدراسة .

د ـ فيما يتعلق بموضوع« تفاقم تبعية الاقتصادات العربية لاقتصاد العالم الصناعي» سواء في حقل استيراد السلع الاستهلاكيةوالترسملية او في محاكاة انماط التفكير والاستهلاك والمعيشة والانكشاف الاقتصادي والتكنولوجي ، فإن هذه الفقرة من الدراسة تطرح موضوع **معنى وكيفية** الاقتراب من تحقيق « الاكتفاء الذاتي» للاقتصادات العربية . لا شك ان المصلحة القومية تقضي بعدم الاعتماد المكثف على البلدان الصناعية بشكل قد يهدد الامن القومي للبلدان العربية ، اذ يجعلها موضع ضغط سياسي . وتحقيق الاكتفاء الذاتي يعني ضمناً ، ان البلدان العربية قد استطاعت ان توازن بين انتاجها ، ومستوى استهلاكها . ولكن يبقى السؤال الاهم وهو على **اي مستوى معيشة** سيتم تحقيق مثل هذا التوازن ؟ وما هي **الكلفة البديلة** التي سيتحملها المواطن العربي لتحقيق مثل هذا الهدف؟ فالاستيراد بطبيعته يزيد حجم ونوعية السلع المتاحة للمواطن ، خصوصاً اذا كان تمويل هذا الاستيراد يتم بطريقة مريحة لا تشكل عبئاً على الاقتصاد الوطني ، كما يُسرع في عملية التنمية . فمثلاً كان اليمن الشمالي في عهد الامام احمد يعيش حالة قريبة من الاكتفاء الذاتي ، اذ كان مستوى التبادل التجاري مع العالم الخارجي متدنياً جداً ، غير ان ذلك كان يرافقه ايضاً مستوى متدن جداً للدخل .

ومن ناحية اخرى فإن الاتحاد السوفياتي الذي حقق انجازات كبيرة،ومر في تجارب انمائية طويلة ، واقام صناعة ثقيلة واسعة خلال ستين عاماً من العمل المستمر ، لا يزال يعاني « انكشافا » في قطاع الغذاء والقطاع التكنولوجي ، اذ استورد هذا العام حوالى ٢٣ مليون طن من الحبوب من الولايات المتحدة . كما استورد سلعاً ترسملية ذات مستوى تكنولوجي رفيع بحوالى ٣٢ مليار دولار رغم التقنين الشديد الذي يفرض على استهلاك كثير من السلع . وبالطبع فإن هذه الظاهرة ليست بالضرورة غير صحية ، بل هي تؤكد استحالة تحقيق الاكتفاء الذاتي حتى في اقتصاد عملاق كالاقتصاد السوفياتي دون دفع ثمن اقتصادي باهظ . كما أن الافراط في اقامة صناعات بديلة للاستيراد (Import Substitution Industries) لتخفيف الاعتماد على العالم الصناعي ليس دائماً مكفول النجاح . وهنالك تجارب انمائية عديدة تعثرت كالتجربة المكسيكية على سبيل المثال لا الحصر . ونحن نعتقد بأن الباحث كان في ذهنه تخفيف الاعتماد على العالم الصناعي وليس الغاؤه كلياً . فعلى الرغم من ان اقامة الصناعات البديلة للاستيراد يستند الى حقيقة وجود طلب محلي كافٍ على السلع المنوي انتاجها فإن الأمر الآخر الذي يجب التأكد منه هو أن **الوفر** في رصيد البلد من العملات الاجنبية **يفوق** الانفاق الضروري من هذه العملات لشراء معدات المصنع وقطع الغيار والمواد الاولية لتشغيل المصنع بانتظام . أضف الى ذلك أنه في كثير من الحالات قد يجد المستهلك نفسه امام حقيقة تتلخّص في انه مضطر لدفع سعر أعلى والحصول على نوعية اقل للسلعة المنتجة محلياً بالمقارنة للسلعة المستوردة وبالتالي تصبح السلعة المنتجة محلياً مختلفة كلياً عن السلعة المستوردة في ذهن المستهلك ويصبح لها جدول طلب مختلف كلياً عن ذلك المقدّر اصلاً .

اما الدعوة لخلق انماط جديدة من الاستهلاك والتفكير والمعيشة لدى المواطن العربي فإنها عملية قد يستغرق تحقيقها اجيالاً طويلة وعلى افتراض نجاح مثل هذه الدعوة فإنها لن تفيد كثيراً صانع

القرارات الانمائية في الوطن العربي في تحديد مسيرة التنمية العربية ، الذي يعمل عادة ضمن افق زمني لا يزيد على عقد واحد من الزمان ، سواء على الصعيد القومي او القطري اذ انه قد يعمد لرسم برامج وسياسات انمائية لانسان عربي لم يوجد بعد وبالتالي قد تؤدي لعملية هدر واسعة .

٣ ـ ربط الباحث بين تصوره للتنمية العربية الصحيحة ، وبين الاهداف القومية للشعب العربي وهي **الحرية والوحدة والعدالة الاجتماعية** . وفي هذا المجال دعا الى اعطاء المواطن العربي كامل حرياته للتعبير عن آرائه بوحي من ضميره ومصلحته ، مؤكداً ان الممارسة المستمرة للحريات هي الطريق الأصوب للارتقاء بمستوى الانسان العربي ، كما اوضح بشكل مُقنع ان الاصرار على تحقيق الديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية قبل الديمقراطية السياسية قد يحرم المواطن العربي من ممارسة حقوقه السياسية فترة طويلة من الزمن ، وبالتالي يعيق تعميم الحريات في نهاية الامر .

واكد الباحث ان العدالة الاجتماعية الاقتصادية هي الركيزة الثانية لانطلاق عملية التنمية . وفي هذا المجال نؤيد ما ذهب اليه الباحث من ضرورة فرض ضرائب تصاعدية على اصحاب الشرائح العليا من الدخل ، والذين يملكون ثروات هائلة خصوصاً في البلدان العربية المصدرة للنفط. فالضريبة التصاعدية تقوم عادة بأربع وظائف اقتصادية واجتماعية رئيسية : الاولى : ايجاد مصدر دخل اضافي للدولة لتمويل وتوسيع والارتقاء بمستوى الخدمات الحكومية . والثانية : تقريب الفوارق بين مختلف شرائح دخل ومختلف فئات المجتمع . والثالثة : انها تخلق حوافز قوية لدى اولئك الذين يدفعون ضريبة مرتفعة الى التبرع لتمويل كثير من الاعمال والمشاريع الاجتماعية من ثقافية وعمرانية وصحية وغيرها ، مما يخلق نوعاً من التفاعل والتماسك المحمود بين فئات المجتمع وابنائه ، خصوصاً وان هنالك ظاهرة غير صحية لدى كثير من الاثرياء العرب ، وهي الابتعاد عن كل ما له علاقة بالمجتمع وشؤونه ، والانصراف كلياً لرعاية مصالحهم واعمالهم فقط . اما الوظيفة الرابعة فهي انها تخلق نوعاً من التوازن بين ساعات العمل وساعات الراحة لدى اصحاب الدخول المرتفعة وبالتالي تخفف من اندفاع بعض الاثرياء اللامحدود وراء تكديس الثروات بشكل افقدهم الكثير من القيم الانسانية والوطنية .

تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية كانت الركيزة الثالثة التي شدد عليها الباحث ابتداء من التعاون ، مروراً بالتكامل والاندماج ، وانتهاءً بالوحدة . وفي هذا المجال كان من المفيد لو لخص الباحث الحجج الاقتصادية الرئيسية التي تخدم قضية الوحدة ، وبالتالي تقرير اذا كانت الشروط النظرية التي يجب ان تتوافر في اي وحدة اقتصادية ناجحة متوافرة على صعيد اقتصادات الوطن العربي ام لا، مستشهداً بتجارب السوق الاوروبية المشتركة وغيرها من التكتلات الاقتصادية . ولكثرة ما كُتب حول هذا الموضوع تحول موضوع الوحدة الاقتصادية العربية وفوائدها المرتقبة الى مجموعة بديهيات حول « وفورات الحجم » والتخصص في الانتاج وحرية انتقال عوامل الانتاج ، عوضاً عن ان تكون مجموعة من الفرضيات العلمية التي تحتاج الى تحليل واثبات اختباري.

وختاماً نكرر التهنئة والشكر للباحث الذي فتح الباب امام المهتمين بشؤون التنمية العربية للادلاء باجتهاداتهم في هذا الموضوع الذي يهم كل مواطن عربي □

■ كتب

دراســـات فـــي التنميـــــة والتكامل الاقتصادي العربي

سلسلة كتب المستقبل العربي (١)

(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٢)، ٤٧٦ص.

د. عبد المنعم السيدعلي

- ١ -

من مفارقات الأقدار أن يخرج هذا الكتاب على الملأ من وسط أتون المعركة في بيروت الملتهبة ، تلك المعركة التي أشعل أوارها المعتدي الصهيوني الآثم ... ولعل المفارقة الاخرى أن هذه (الدراسات) التي تشير الى التنمية والتكامل الاقتصادي العربي ، تُنشر في وقت عاد فيه العرب الى (جاهليتهم الاولى) ، ولكن بـ (جاهلية ثانية) أنكى وأشد إيلاماً ، وأكبر ضرراً من جاهليتهم الأولى تلك . ولكن مازال لدينا شيء من الوعي نتدارك به سوء الأقدار .. ونتدارس على الرغم من ذلك هذه المجموعة من الأبحاث التي نشرتها مجلة « المستقبل العربي » ما بين عامي ١٩٧٨ و١٩٨١ لمجموعة من الكتّاب العرب الذين يتميز العديد منهم بالخروج على الخط التقليدي في تعريف التنمية والتكامل الاقتصادي وتحديد معانيهما ومراميهما وأهدافهما بالنسبة للأقطار العربية عينها .

الواضح من عنوان الكتاب أن هدف (الدراسات) هذه هو هدف مزدوج : يتعلق في شق منه بالتنمية، وفي شق ثان منه بالتكامل الاقتصادي العربي ، ومن ثم الربط خلال ذلك بين الموضوعين على نطاق الوطن العربي كله ، وإن لم يحاول الدارسون بصورة واضحة وأساسية الربط بين هذين الهدفين وهدف الوحدة العربية ـ السياسية ـ الا في حالين اثنتين فقط ، وهما حال **عادل حسين** الذي كان يسبح اصلاً في بحر **الوحدة العربية** فكراً وعملاً من خلال الناشر نفسه وهو **مركز دراسات الوحدة العربية** ..ولذلك ليس مستغرباً منه أن يؤكد فيما يكتب هذه النقطة بالذات ؛ وحال **يوسف صايغ** (الفصل السادس) حين نقد فكرة « السيادة الوطنية » كذريعة لاقامة ما سماه «الاندماج الاقتصادي العربي ». وفي اعتقادي ان كلمة « الاندماج » هي اقرب الى تصور الوحدويين العرب « المثاليين » من كلمة « التكامل » ، التي يستعملها « الواقعيون » من العرب كوصف لهدف العمل العربي المشترك الرامي في النهاية ـ حسب تصور هؤلاء ـ الى تحقيق الهدف النهائي لذلك كله ، وهو « الوحدة العربية السياسية الشاملة » التي ما زالت الاحداث ، تبرهن على اهميتها وضرورتها لحماية هذه الامة ليس من التفكك

فقط، وإنما من الزوال نهائياً .

- ٢ -

وتتألف الدراسات - عدا المقدمة التي كتبها عادل حسين والتي سنعود اليها في نهاية هذه المراجعة - من ثلاثة اقسام ، أولها « في مفهوم التنمية العربية » ويضم اربعة أبحاث ، الاثنان الأوّلان منها **انور عبد الملك** و **اسماعيل صبري عبدالله** يؤكدان أن النمو الاقتصادي في البلدان الصناعية الاوروبية الغربية كان على حساب البلدان النامية الفقيرة - ولكن الغنية بمواردها الأولية واسواقها الواسعة - وأن عملية التنمية في البلدان النامية ، بما فيها العربية ، هي عملية تحول اجتماعي واقتصادي وسياسي وثقافي معاً ، وهي بذلك تمثل نهوضاً حضارياً ، وليس مجرد نهوض اقتصادي ، يتمثل بمجرد ارتفاع في متوسط دخل الفرد دون النظر الى النواحي الأخرى من عملية التنمية، خصوصاً ما يتعلق منها بتوزيع الدخل والايفاء بالحاجات الاساسية للسكان . وينقد الاثنان نمط التنمية العربي التقليدي الذي يتمثل - كما يقول عبد الملك ، (ص ٣٤ - ٣٥) بـ « تقليد الغرب دون بناء القوة الابداعية ، وتضخيم نوع من النشاط الاقتصادي الطفيلي دون تنمية القوى الانتاجية والعلمية والتكنولوجية تنمية استراتيجية على المدى البعيد ... ان عملية التنمية الحضارية بأسرها تعني اول ما تعني الاعتماد على النفس ، وتعبئة الامكانات والطاقات والقوى الوطنية كافة ، وتحديد مراحل التقدم - استراتيجياً وتكتيكياً - في ضوء التفاعل الجدلي بين الطاقة الوطنية منظوراً اليها في تطورها من ناحية ، وبين القوى المحاصرة والضاغطة ، وكذا الحليفة او المواكبة لنا ، في عالم متغير من ناحية اخرى . ويترتب على هذه النظرة .. تحديد التناقض الرئيسي ...» . ثم يدعو عبد الملك (ص ٣٦) الى تحديد « مشروع حضاري » يهدف الى الاجابة عن اشكالية المدينة الفاضلة والانسان الكامل من رؤية عربية ، تجمع بين الخصوصية الاصيلة والحياة المعاصرة في اتجاه مستقبلي متقدم ، وهو امر أرى انه يشوبه كثير من الغموض وعدم الوضوح . ثم يقول إنه « من هنا تبرز اهمية تحديد الاستراتيجية الحضارية....» حيث يدعو في الأخير الى تحديد « منهج التنمية الاقتصادية والاجتماعية على أساس جاد وناضج يبرز معاني التعبئة الوطنية وسيادة القيم الانسانية ، وانضباط عملية السلوك الاستهلاكي» ، وهو أمر لا نملك الا أن نشارك الكاتب إيمانه به وتوكيده عليه.

أما **اسماعيل صبري عبدالله** فقد نقد (ص٤١) « العقل الغربي الذي ابدع وأبدع ، وقد تمادى في فصل دراسته للظواهر الاقتصادية عن غيرها من مباحث العلم الاجتماعي» ، وهي حقيقة لا مراء فيها وإن يك من الخطأ - في اعتقادنا - تعميم ذلك على جميع الحالات خاصة الماركسية منها ، التي هي فكر غربي اصلاً ، ثم ينقد عبدالله - وبقسوة - مقاصد التنمية ومفاهيمها الغربية وينعى على المفكرين العرب استسلامهم ومحاكاتهم لها .

وقد أجاد الباحث في تتبع أوليات وأسباب ونتائج ما يسمى « النهضة الاوروبية » وبروز الطبقة البورجوازية ، وظهور الثورة الصناعية التي عالجها الاقتصاد الاكاديمي الرأسمالي - حقيقة - « كحدث ، ليس منبتّ الصلة بما سبق وأفضى اليه فقط، بل كظاهرة تكنولوجية منعزلة عن غيرها من الظواهر الاجتماعية . والواقع عكس ذلك تماماً» (ص ٥٢) . ويخلص من ذلك : « للتنمية أساس مادي وآخر فكري ، والتنمية هي ثمرة التفاعل المستمر بينهما ، بحيث يغذي كل منهما الآخر ويقوي حركته...وأنه لاتطور مادياً متعاظماً دون تطور فكري ملازم له ، يسبقه احياناً ويلاحق متطلباته احياناً أخرى » (ص ٥٤) . ثم يخلص الى القول: « ان التنمية الشاملة تعني في حالة العرب حركة إحياء حضاري ترد للمجتمع العربي قدرته على التجدد ذاتياً وتفتح أمامه الابداع ، ولا يتأتى ذلك الا

بتحرير الانسان العربي والموارد العربية : تحرير الانسان العربي من الفاقة والعوز والجهل ، وتحرير العقل العربي من السلفية المتحجرة التي ترفض الاجتهاد والتجديد .... و .... كذلك من التبعية وما تولده من تبعية لكل او جل ما نتعلمه من الدول الصناعية المتقدمة ، وتحرير الموارد العربية من صنوف السيطرة الخارجية والاستئثار الداخلي » . ولي في هذا الصدد تحفظ واحد فقط يتعلق بما سماه الكاتب « السلفية المتحجرة ... الخ » .

وبصدد دور النموذج الاشتراكي في عملية التنمية فإن الكاتب يرى ان « الاشتراكية، بعكس الرأسمالية ، ليس لها نموذج واحد ، وهي لا تستهدف بطبيعتها توحيد العالم في ظل السيطرة والاستغلال . واختيار طريق الاشتراكية لا يخرج بذاته بلداً نامياً من وضعه الحالي ويحوله فوراً الى بلد صناعي وإنما يهيء له في تقديرنا ظروف تقدم اكثر مواتاة وانفع للناس ، ولا يفرض عليه التبعية لدول اخرى » . ومع أني أتفق مع الكاتب عموماً فيما ذهب اليه ، إلا أني اعتقد أن التجارب الاشتراكية العربية ، والفكر الاشتراكي السائد في الوطن العربي ، لم يكونا ابداً متحررين تماماً من « التبعية الفكرية » للفكر الاشتراكي الغربي ، ماركسياً كان أم غير ماركسي . ولا تختلف هنا (صفة القرد) المقلد عن تلك المتعلقة بالتبعية للفكر التنموي الرأسمالي الغربي بالشكل الذي أشار اليه الكاتب نفسه فيما سبق .

ثم ينقد الكاتب ، بحق ، « متوسط دخل الفرد » كمعيار للتفرقة بين البلدان النامية والمتقدمة ، أو كمعيار للنمو الاقتصادي لأن « هذا المعيار مسطح للفروق الاجتماعية ، وهو في الاخير لا يأخذ في الاعتبار مصدر الدخل القومي ولا حجم البلد...» ، ويرى أن التحرر الحضاري قد أصبح « بعد التحرر الاقتصادي والتحرر السياسي بعداً اساسياً لحركة التحرر الوطني لكل شعوب العالم الثالث » . أما بالنسبة للوطن العربي فقد أشار الى أن الثراء النفطي قد يسّر « محاكاة الغرب استهلاكاً وانتاجاً، والنقل عنه والارتباط به..إن هذا الثراء لم يغير جذرياً من واقع التخلف » . ثم يسوق أمثلة كمية عديدة للبرهنة عليه . وهو قول حق واستنتاج صحيح .

ويعرض ابراهيم سعد الدين في فصل ثالث مقولة التبعية والتنمية الاقتصادية العربية وينتقد المفاهيم الخاصة بها والسائدة في الغرب ولدى بعض المفكرين العرب ، ويشير (ص ٧٩) الى المدرسة الهيكلية السائدة في أمريكا اللاتينية والتي تعزو التخلف الى التشوهات والانحرافات في الهياكل الاقتصادية في البلدان النامية . ثم يشير الى المقولة(الماركسية) حول العلاقة بين المراكز والتخوم كسبب أساس للتبعية الاقتصادية -وهي المقولة التي جاء بها باران في كتابه المعروف الاقتصاد السياسي للنمو . كما عرض آراء بعض الاقتصاديين الماركسيين حول علاقات التبعية . واشار الى نظرية روستو في مراحل النمو الاقتصادي والتي عالجت التخلف باعتباره المرحلة الاصلية او الأولية (ص ٩٠) . وانتقد ما سماه بـ « مدرسة التبعية » مشيراً الى « ان العوامل الداخلية في عدد من المجتمعات قد تكون هي سبب بطء النمو حتى في حال غياب اي سيطرة خارجية» ويضرب مثلاً على ذلك اليمن الشمالي « التي بقيت متخلفة بل اكثر تخلفاً ، رغم انها لم تخضع للسيطرة الأجنبية ...» . ويستنتج الكاتب بالتالي أن « التبعية ترتبط هيكلياً بحال التخلف وتنتج عنها » .

وللتخلص من ذلك ، ولتحقيق تنمية مستقلة ، فإن الأخيرة يجب أن ترتبط بشكل أساسي بسياسة التصنيع المستقل القائمة على قوى اقتصادية واجتماعية داخلية بما فيها سوق محلية واسعة ، وقاعدة عريضة من الصناعات بما في ذلك صناعة السلع الرأسمالية ذات الاهمية الاقتصادية الاستراتيجية ، لا سيطرة لرأس المال الأجنبي عليها ، وعلى أن تختار الدولة التكنيك الانتاجي الاكثر تناسباً مع مواردها . وهو يرى أن « من المؤكد ان هذه الشروط قد يمكن تحقيقها بدرجة

ايسر في إطار ثورة اشتراكية ، غير انه يستدرك فيقول « ان تحقيق هذه الثورة قد لا يكون شرطاً ضرورياً في كل الاحوال » و « إن حال التبعية لا يتم تصفيتها بمجرد حدوث التغير في السلطة» وهو رأي وارد ، إلا أن تحديد معنى « الاشتراكية » ونوع السلطة المطلوبة هما أمران مهمان . فأي اشتراكية يعني ،وأي نوع من السلطة يريد ؟ .

وينتهي الكاتب الى « الى التنمية مع التبعية ممكنة ، كما أن التنمية المستقلة ممكنة ايضاً ، بل ان التنمية مع التبعية قد تكون أسهل في الأجل القصير في بعض الاحيان » ، وهي تنمية تتصف بكل تناقضات المجتمع الرأسمالي إذ تصاحبها « زيادة في حدة الفروق بين الدخول واستمرار فقر الجماهير ، وزيادة حدة البطالة ، وغياب التجديدات او الاختراعات التكنولوجية المحلية ، والخضوع للتقلبات الاقتصادية الدولية وانتشار الاستهلاك الترفي» . وهو يرى (ص ٩٧) أن الوطن العربي في مجموعه قد أخضع في النهاية لسيطرة الدول الرأسمالية في المركز وتم إدماجه في السوق الرأسمالية وتأثر بالتطور التاريخي للنظام الرأسمالي وكذلك « بعوامل داخلية متعددة بما في ذلك مدى التطور السابق لقوى الانتاج في كل دولة ، وعلاقات الانتاج التي كانت سائدة ، والهيكل والعلاقات الطبقية » .

ويستنتج أن ظاهرة التبعية الاقتصادية العربية لا تعود فقط ـ أساساً ـ الى الهيكل الاقتصادي السائد في دول التخوم العربية ، وإنما تتم أيضاً « نتيجة اختيار سياسات معينة بواسطة الطبقات الحاكمة التي تملك حق اصدار القرار» و « ان اختيار السياسات يرتبط في الاساس بالهيكل الاجتماعي وهيكل السلطة في البلاد المعنية » . ثم يشير الكاتب في النهاية الى امكانية التكامل الاقتصادي في ظل التبعية ، وأن فرض سعر للنفط يقرب من سعر التكلفة البديلة قد أدى الى زيادة التبعية بدلاً من التخفيف منها ، وان الخروج الواسع للقوى العاملة من بعض الأقطار العربية غير النفطية الى أقطار أخرى عربية نفطية قد أثر في نمط الاستهلاك في الاقطار الاولى .

وصارح عادل حسين (الفصل الرابع) نفسه والآخرين « بأن وحدة الاقطار العربية ليست نتيجة حتمية او قدراً مكتوباً » ، فمع أن الوحدة هي « الاختيار » الأصح إلا أنها الاختيار « الاصعب » كذلك ! وقد تكون هذه الحقيقة مؤلمة حقاً ، إلا أن الجهود الوحدوية خلال الاربعين سنة الماضية ربما تكون قد أثبتت ذلك ، بخاصة من حيث صعوبة الامر وليس من حيث صحته ، إذ لا يكاد يمر حادث على المستويين القطري والقومي إلا ويثبت « صحة الاختيار » .. مع « ضعف الايمان » به لدى معظم القيادات السياسية العربية المعاصرة .

ثم ينقد حسين ، وبحق ، اولئك الذين يجعلون من العامل النفطي عنصراً حاسماً في عملية التنمية ، ناسين الاهمية الفائقة ، لا بل الحاسمة ، للعنصر البشري . وهو أمر نتفق فيه تماماً مع الكاتب . أما التكامل الاقتصادي العربي فهو ، بالنسبة للكاتب ، « ليس تكاملاً في تجمع اقليمي ، وإنما توحيد قومي يتم من خلاله ولدعمه توحيد اقتصادي ... يهدف ضمن ما يهدف اليه دمج بؤرة النفط داخل كيان قومي كبير بدلاً من اشتباكها بالاقتصاد الغربي ..... مما يعني تدعيم ارادة سياسية مستقلة تتحكم في انتاج النفط ... وتسويقه ، ويضمن استخداماً اكفأ للموارد المالية » (ص ١١٧) ، ويؤدي في النهاية الى اقامة « دولة عربية موحدة ومستقلة ستمارس تأثيراً سياسياً هائلاً ومباشراً .... معتمدة على تراث عظيم من العلاقات التاريخية والروابط الاسلامية والروحية » (ص ١١٨) . إن خلاصة ذلك هي أن التكامل الاقتصادي لا يجب ان يعتبر مدخلاً للوحدة السياسية وإنما جزءاً منها ، يتم من خلالها وليس من خارجها ، ويجب الا يعتبر تجمعاً إقليمياً ، كما في نظريات التكامل السائدة وفي ممارساته العملية شرقاً وغرباً ، وإنما عملية توحيد قومي يتم خلق التكامل ودعمه من خلاله .

وينقد حسين اخيراً انماط التنمية العربية السائدة ، ونتائجها ، ويثور على حركة العمل بين الاقطار النفطية وغير النفطية ، وينقد بشدة النتائج المترتبة عليها ، والمتمثلة بتدهور القيم الاجتماعية في الأطراف المستقبلة والمصدرة للعمالة على السواء ، وهدر العمل العربي المهاجر بتوجيهه الى قطاعات غير منتجة غالباً ، وبنقل انماط الاستهلاك المظهرية الى البلدان المصدرة للعمالة ، وبتدني نوعية العمل السائد في الاقطار الاخيرة نتيجة هجرة العمال الماهرين بانواعهم طلباً للمال السريع والدخول العالية ، وتحقيقاً لاحلامهم في العيش المرفه والترف الغربي الذي طالما حرموا منه . وقد كان من نتيجة ذلك كله تشوه العلاقات بين ابناء الاقطار العربية مما انعكس في الموقف من القضايا القومية والوطنية . (ص ١٣٠) .

- ٣ -

ويتألف القسم الثاني من الدراسات حول **التكامل الاقتصادي العربي** من ستة فصول بدأها **عبد الحسن زلزلة** بفصل شرح فيه التحديات التي يواجهها التكامل الاقتصادي العربي ، بخاصة نتيجة تطورات اقتصادية حدثت في السبعينات فزادت من ظاهرتي التبعية والتجزئة ووسعت من التفاوت التنموي والدخلي بين الاقطار العربية و « عززت الاتجاهات والمصالح القطرية الانعزالية على حساب التوجه القومي ، واضعفت التكامل العربي المتكافىء لمصلحة دعم التكامل الدولي العضوي والتبعي غير المتكافىء . وولدت التنافس بين المشروعات القطرية بدل تكاملها او التنسيق الفعال بينها » .

وفي حين اتسعت قاعدة العمل العربي المشترك « فإنه يبقى في النهاية مفتقداً النظرة الشمولية التكاملية والبعد القومي ، كما انه يفتقر الى الفاعلية التي تمكنه من الانجاز الجدي للمهام القومية المشتركة وعلى رأسها مهمات الأمن والانماء والتحرر » . ويشير زلزلة الى أن المراحل التكاملية النوعية التي مر بها العمل العربي المشترك خلال الفترة منذ عام ١٩٤٥ - يوم قامت جامعة الدول العربية - حتى الآن - أوائل الثمانينات - قد ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالتفاعلات السياسية . وأن فترة السبعينات كانت فترة حاسمة في مراحل العمل الجماعي العربي حيث مثلت « بداية تحول في موازين القوى والعلاقات الاقتصادية والسياسة العربية في ظل الازدهار النفطي » .

ثم أشار زلزلة الى بعض عوائق التكامل الاقتصادي العربي ، فذكر منها : التناقضات الهيكلية والتنموية ، والمداخل التكاملية الخاطئة القائمة على الحرية لا التخطيط وتحرير التجارة وليس على التكامل الانتاجي ، في حين كان لازماً أن يكون البدء « بتزاوج المدخلين الانتاجي والتبادلي في اطار تخطيط علمي » . ثم هناك انماط التنمية القطرية الانعزالية التي قادت الى تكامل اقتصادي « ولكن مع العالم الصناعي المتقدم ... على حساب الوطن العربي » . فقد اختار هذا المدخل القطري « نمط تصنيع تصديري يتميز بالكثافة الراسمالية والتكنولوجية العالية » ، مما ادى الى « ازدياد الترابط بالسلاسل الصناعية التكنولوجية السائدة في البلدان الصناعية المتقدمة ، مما قوى من علاقات التبعية السائدة ، وزاد من الارتباط التسويقي بالسوق العالمية ولذلك بقيت العلاقات الاقتصادية العربية علاقات هامشية واقفية من حيث الحجم والنسبة والمكونات ، بالنسبة الى العلاقات العربية مع العالم الخارجي» . ويؤكد الباحث أن «جوهر التكامل هو الالتحام الانتاجي العضوي ، وارتباط الاقتصادات العربية خلال المؤسسات افقياً ، وخلال مراحل الانتاج عمودياً ، بما يضمن حصول تبدلات هيكلية فيها » . اي أنه يرى في التكامل التحاماً انتاجياً وترابطاً تنموياً يؤديان الى تبدلات هيكلية ، وليس مجرد تحرير للتجارة بين اقطار الوطن العربي كما كانت تهدف اليه الاتفاقيات التي عقدت حتى الآن في ظل الجامعة العربية . وهو يرى ، وبصدق ، ان ذلك كله يحتاج الى قرار سياسي بالدرجة الاولى مما يستوجب معالجته على

مستوى القمة ، ويدعو الى تطوير ميثاق الجامعة العربية في هذا الاتجاه وبما ييسر تحقيق هذا الهدف . ولكن زلزلة يتراجع مضطراً امام الوضع السياسي العربي المتراجع اصلاً عن هدف الوحدة مما يجعله يعتقد ان ذلك « قد يجعل المدخل الاقتصادي مؤهلاً لاداء دور بارز في تحقيق اهدافها » . وهو امر نشك فيه وإن لم نشك في فائدته ، إذ لا نظن أن اربعين سنة أخرى من العمل الاقتصادي المشترك ستؤدي الى نتائج افضل في ظل التفكك السياسي والقيادات السياسية التي يعادي ـ بعضها على الاقل ـ هدف الوحدة.

وفي فصل سادس يبحث **يوسف صايغ** مسألة **الاندماج الاقتصادي العربي وذريعة « السيادة الوطنية »** مستعملاً مصطلح « الاندماج » بدلاً من « التكامل » على اعتبار الاول صيغة متقدمة للثاني ، ولكنه لا يرقى الى الوحدة الاقتصادية وإنما يقترب منها . ومع ذلك فإننا نرى في هذا المصطلح وصفاً أدق لهدف العمل العربي الاقتصادي المشترك كما يراه من سماهم « المثاليين » . وهو في هذا « مثالي » كغيره من المتخذين من العمل المشترك المذكور مسعى للوحدة السياسية وليس « اضعف الايمان » في التعاون الاقتصادي العربي . فهو يرى « ان الاندماج هو صيغة متقدمة للتكامل ... يتضمن فيما يتضمن اعادة تركيب او هيكلة الاقتصادات [العربية]... بما يسمح [بتداخلها] بشكل عضوي من أجل تحقيق اغراض متفق عليها للمجموعة العربية في الحقول الاقتصادية والتكنولوجية والتربوية / العلمية والاجتماعية » . إن عملية « التداخل العضوي » هذه هي الهدف الاساس في عملية الاندماج . ولكن هذه ليست مجرد عملية اقتصادية أو اجتماعية صرفة ، وإنما هي تعني في التحليل الأخير اندماجاً آخر قد يسبق أو يتبع الاندماج الاقتصادي ـ الا وهو الاندماج السياسي . ولم يكن ذلك عملياً ، في يوم من الايام . هو هدف حقيقي للاتفاقيات التي عقدت ، او المؤتمرات التي أقيمت ، في ظل الجامعة العربية رغم ورود مصطلح « الوحدة » في الكثير منها . والدليل على ذلك هو أن « التكامل » نفسه ـ في أضعف أشكاله وأقل حالاته فعالية ، وهو المدخل التجاري له ـ لم يتحقق في يوم من الايام حتى بين اقليمي الجمهورية العربية المتحدة، اي حتى في ظل الوحدة السياسية ، وعلى الرغم منها . وليس أدل على ذلك ايضاً من أنه حتى اليوم « وبعد مرور ٣٤ عاماً على بروتوكول الاسكندرية ، لا يزال عدد الدول الموقعة على اتفاقية الوحدة [الاقتصادية] ١٣ دولة ، والمشتركة في السوق ٨ دول فقط » . فأين الوحدة الحقة من ذلك ؟

ويذكر الباحث اربعة اسباب مهمة « تفسر تخلف الانجازات وراء الاهداف والاهداف المعلنة » هي : ضغوط المصالح الضالعة ، بما في ذلك البيروقراطيون والتكنوقراطيون العرب ، والقادة السياسيون ورجال الاعمال ، خوفاً « من ايذاء مصلحة الفرد او الجماعة»! اما السبب الثاني فهو « تزايد قوة النزعة القطرية » والتذرع بمفهوم « السيادة» كسند قانوني ودستوري للقطرية، وهو أساس الموضوع تحت البحث . ويكمن السبب الثالث في « الخوف والريبة المتبادلين بين الانظمة العربية « الراسمالية » و«الاشتراكية » » . ولكن الباحث يذهب الى ان كلا النظامين ليس في حالته « النقية » . فالاحتكارات واحتكارات القلة « المعادية لتحرك قوى السوق الحرة» تسود النظام الاول ، و«رأسمالية الدولة » تهيمن على النظام الثاني . وكلا النظامين يقوم على تقديم خدمات عامة و / أو على نظام الرفاه . ويكمن الفرق المهم بينهما في ارتباط النظم الراسمالية العربية ارتباطاً وثيقاً بالراسمالية الغربية ، خصوصاً الامريكية منها ، وتعامله مع الشركات متعددة الجنسيات بشكل أساس . ولكن ذلك الفرق

وغيره من « الفروقات الفعلية ، مهما كانت حقيقة حجمها ، تجيء كعامل اضافي الى مجموعة العوامل والاعتبارات الاخرى التي تشد بالبلدان العربية بعيداً عن الاندماج » ، علماً بأن النظامين الاجتماعيين السائدين في الاقطار العربية « ليسا على تلك الدرجة من الاختلاف الذي يدعيه منظرو كل منهما » . وما أصدق ذلك ! إن نظام رأسمالية الدولة « العربي » لا يختلف عن نظيره الرأسمالي « العربي » إلا بكون الدولة هي المحتكرة في النظام الاول ، في حين يكون القطاع الخاص ـ الجشع عادة ـ هو المحتكر في النظام الثاني ... ويبقى المستهلك مسحوقاً في الحالين ، خائفاً وموجهاً ـ بالاكراه غالباً ـ في الاولى ، ومخدراً في الثانية .. ولكنه شبعان في الحالين . على اي حال .. فهو شبعان في الخليج .. كما هو شبعان في النظم الأخرى . فإن كانت لقمة العيش هي كل ما هو مطلوب ، فلا فرق إذن بين النظامين .. أما الاشتراكية ، فهي شيء آخر لا يعرفها الا من مارس الحرمان وآمن بالانسان غاية ووسيلة !

أما « تقلب الحياة السياسية العربية ومزاجيتها » فيذكره الصايغ على أنه السبب الرابع لتعثر عملية التكامل الاقتصادي العربي . وهو قول وارد واستنتاج صحيح .

ويستنتج الكاتب « ان الاندماج الحقيقي ينبغي ان ينطلق من دوافع وتصورات محددة يسبق تجسيدها تخطيط هادف مشترك ، وتؤدي بالتالي الى نتائج تختلف نوعياً (لا كمياً فقط) عن العمل الاقتصادي المشترك كما نراه اليوم ، بما ينتجه من بقاء الاقتصادات العربية في حال تجزؤ وفي مسارات متباعدة ... ولا يزال تنافس الاقتصادات العربية أقوى بكثير من تكاملها ، وما تحقق من خطوات تكاملية لا يعكس التزاماً واضحاً بالاندماج وسلم اولويات مدروساً ومخططاً مرسوماً بعناية » رغم اتفاقية الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة ، وجهود مجلس الوحدة الاقتصادية . ولا ينفي هذا الاستنتاج « نشوء قطاع اقتصادي عربي مشترك ناشط في ستة اتجاهات » هي : انشاء مؤسسات عربية مشتركة ، تقوم أساساً بمهام دراسية واستشارية وتنسيقية ؛ والتمويل التلقائي عن طريق صناديق التنمية القطرية والتدفقات العربية البينية ؛ وانشاء المشاريع المشتركة ، وانتقال قوة العمل العربية عبر الحدود القطرية على جميع مستويات المهارة والخبرة ، وتشكيل مؤسسات تدريب قومية ، والاجتماعات الدورية او الطارئة للوزراء العرب وكذلك للخبراء العرب . وكما يرى الباحث ـ ونتفق معه في ذلك ان تزايد أهمية هذا القطاع قد حمل الأمانة العامة للجامعة العربية على التركيز عليه « بدلاً من التركيز على اهداف اخرى اكثر جاذبية ولكن اقل امكانية للتحقيق السريع ، كالوحدة الاقتصادية او التكامل الاقتصادي » . إلا أن في ذلك ـ في اعتقادنا ـ تحميلاً للأمانة العامة للجامعة العربية أمراً لا طاقة لها به ، ولا يمكن توجيه كبير لوم إليها لأنها مجرد مجموعة سياسية تتألف من خليط من الدول لا وحدة بينها هدفاً واسلوباً ، وليس للخليط أن يأتي بمنتوج يختلف في الصفات الأصيلة او الجديدة عن مكوناته الأصلية . والجامعة العربية خليط من حكومات وليست مزيجاً من شعوب تكوّن أمة . والقاء اللوم على تلك المؤسسة نفسها فيه شيء من التجني لا مبرر له مطلقاً ، خصوصاً وأن الباحث نفسه قد تعرض مسبقاً للعوامل السياسية كعائق للعمل الوحدوي أصلاً .. فكيف بحلقة مهمة من حلقاته ـ أعني التكامل الاقتصادي ؟ إن الامانة المذكورة هي الآن زعيمة « المدرسة الواقعية » .. ومكره أخاك لا بطل ! وليس أدل على ذلك من بحث عبد الحسن زلزلة الذي أشرنا اليه سابقاً ، وهو رجل وحدوي عربي صميم ، ولكنه وأمثاله ـ كالزميل برهان الدجاني ـ في أبحاثه الراهنة ايضاً ، هم أسرى الواقع العربي المفكك والمؤلم رغم حلمهم الوحدوي المثالي . ولذلك ليس غريباً ولا عجباً أن « ورقة العمل » التي وضعتها لجنة ثلاثية لصوغ استراتيجية للعمل الاقتصادي العربي

المشترك كانت (مقارنة تجريبية « براغماتية » لموضوع التجمع الاقتصادي بمعناه الواسع ، ضمن اطار مفهوم « القطاع الاقتصادي العربي المشترك » الذي وضعته الامانة العامة عبر « لجنة العمل المشترك »). إن القطاع العربي المشترك هو عامل مهم ، ولكني اؤمن ، مع الاستاذ الصايغ ، انه لن يرقى الى اكثر من مجرد عامل مساعد يتخذ من « الواقع » سنداً ومن « المثال » هدفاً، ولكن دون الاخير بكثير طموحاً واندفاعاً .

وبعد مناقشة مستفيضة لورقة العمل المذكورة ، وذكر ما جاء به نقادها « المثاليون » ودفاع اصحابها « الواقعيين » ، والاغراض والمكاسب التي يمكن ان يأتي بها التكامل والاندماج الاقتصاديان ، يدعو الكاتب المذكور الى « إعادة هيكلة المجتمع العربي على اساس اعمدة اربعة هي : الوحدة ، والتنمية ، والعدالة والحرية ... [بحيث] لا يمكن وقوف اي من هذه الاعمدة بقوة دون قيام الاعمدة الثلاثة الاخرى » مصراً على انه « لا غنى عن الاعمدة الاربعة كاساس لأي اندماج او وحدة عربية حقيقية ...» ثم يربط بين الوحدة الاقتصادية والوحدة السياسية ربط الشرط بتحقق الامر ، بحيث تكون الاخيرة شرطاً للأولى ، وليس العكس كما يبدو من دعوة « الواقعيين » عندما يؤكدون على الوحدة الأولى كمدخل للوحدة الثانية . هنا يلتقي الصايغ بـ « المثاليين » ... ولا أدري إن كان من الافضل تسمية هؤلاء بـ « الرومانتيكيين » ـ ولكني لا أرى في الواقع مدخلاً آخر افضل من ذلك ... فلأقرر هنا ـ مع الكاتب ـ أن لا تكامل اقتصادياً عربياً ، او وحدة اقتصادية ـ دون وحدة سياسية . إن مدخلنا للتكامل الاقتصادي العربي هو غير المدخل الاوروبي الغربي ، ولا يمكن أن يكون كذلك .. فليس اولئك أمة واحدة ، ولا هم ذوو تاريخ واحد ، ولا لغة واحدة ، ولا مصالح مشتركة تماماً ، ولا أصحاب وطن واحد . غير اننا ـ على ما يبدو ـ بحاجة الى الايمان بذلك اولاً .. وهو شرط ضروري ـ ولو انه غير كاف ـ لم يتحقق لحد الآن .. ولو تحقق لتكاملنا اقتصادياً على الأقل منذ مدة طويلة ، ولحققنا الحد الادنى لما يطمح اليه « الواقعيون » انفسهم !

ويعني الصايغ **بالعدالة** « عدالة توزيع الثروة والدخل بين الاقطار [العربية] وداخل كل قطر » ، **وبالحرية** « ممارسة الشعب في كل قطر لحريته في المشاركة السياسية»،وهو بذلك كله قد جعل من « السعي الى الاندماج الشامل والتنمية والعدالة والحرية نضالاً واحداً متكاملاً » . وفي هذا كله خرج الصايغ عن « الموضوعية » في علم الاقتصاد الرأسمالي الى ما اسميه بـ « المعيارية » وما يسميه هو بـ « المثالية » لكي يصبح عالماً اقتصادياً سياسياً واجتماعياً ، ذا أفق قومي ما زال امثاله يتناقصون في وقت يتزايد فيه « الواقعيون » الذين أدركوا ـ على ما يبدو ـ قبل غيرهم أن الوحدة العربية السياسية هي أمر بعيد المنال ـ في جيلنا الحالي على الاقل ـ وأن عموديها الآخرين: الحرية والعدالة ـ كما عرفهما الكاتب المذكور ـ هما ضرب من الخيال يدعو اليه الانبياء والمرسلون ، وينكره على الناس ـ من العرب ـ معظم الحكام والقادة السياسيين . أما الصايغ وأمثاله فيريدون مجتمعاً وتنمية ووحدة تقوم كلها على الانسان ، به ومن أجله ، مستهدفة الانسان نفسه ومتوسلة به لتحقيق تلك الاهداف عينها . فهل يفكر القادة السياسيون العرب بمثل ذلك ؟ اللهم إني أشك في ذلك .. فكيف إذن يمكن « تثقيف الجماهير العربية فيما يختص بمدلول الاندماج وآثاره ومكاسبه ، وكذلك تكاليفه وحصيلة حسابه».إن من يستطيع أن يفعل ذلك ـ بل ويسمح به ـ إنما هم القائمون على أمر السلطة في هذه البلاد ، فإن لم يكونوا مؤمنين بتلك الاهداف ، فكيف يمكن حملهم « على مناصرة الميول الاندماجية ، والنظر الى الاندماج

على انه اداة في خدمة مصالح كل قطر بعينه كما هو في خدمة المصلحة القومية ككل ...» ؟

وفي ملاحظات حول استراتيجية العمل العربي المشترك ـ الفصل السابع ـ حاول اسماعيل صبري عبدالله تطبيق مبادئه التي وضعها في فصل سابق حول العمل الاقتصادي العربي المشترك ، فميز بين الاتجاه الواقعي والاتجاه المثالي بالشكل الذي أشرنا اليه مراراً فيما سبق . فوصف الاتجاه الاول بأنه « نوع من المنهج التجريبي لفحص الواقع العربي بقصد تحديد المجالات الناضجة للعمل الاقتصادي المشترك » . أما ، الاتجاه الثاني فيرى في التنمية عملية شاملة ، ليست اقتصادية فقط ، وإنما « عملية متشعبة ومتشابكة العوامل والتأثيرات » تتطلب تصور «استراتيجية عربية»تستشرف معالم المجتمع المستقبلي الذي يريد العرب بناءه ، « فصورة المستقبل ضرورية للحكم على الحاضر » ، وعلى أساس ذلك يبدأ عبدالله بنقد تقرير اللجنة الثلاثية حول معالم العمل العربي المشترك مستقبلاً والاستراتيجية التي وضعتها عام ١٩٧٩ تحقيقاً لذلك.فهو يعتقد أن«مثل هذه الاستراتيجية استراتيجية جزئية»،إن صح [كما يقول] أن نطلق عليها وصف الاستراتيجية.وفي تقديره «ان هذا التعبير يجب أن يقترن بالتنمية الشاملة فحسب » . ويتحفظ الكاتب على تركيز « التقرير على كل ما من شأنه تيسير انسياب عوامل الانتاج بين الاقطار العربية ، [أولاً ، لأن] هذا الانسياب لا يولد بذاته التنمية المنشودة ... وثانياً [لأن] من طبيعة اقتصاد السوق الذي يتمثل اساساً في حرية حركة عوامل الانتاج و ... المنتجات » أن يؤدي الى نمو غير متكافىء اقليمياً واجتماعياً ... [كما] ان التقرير يولي اهمية خاصة للفوائض المالية ... [دون أن يميز] في وضوح بين التكاثر المالي والتكاثر الراسمالي ... [ودون] أن يعنى عناية خاصة بقوى الانتاج الحقيقية ؛ البشر وما يملكون من معرفة « القاعدة العلمية والتكنولوجية والبيئة التي يعيشون فيها ، وكذلك بالعلائق الاجتماعية التي تنشأ بينهم» .

وقد نعى عبدالله على اللجنة المذكورة مبالغتها في « تقدير الجانب الاقتصادي في عملية التنمية » وتوكيد اللجنة على القطاع العربي المشترك « كوسيلة للتوفيق بين ضرورات التنمية القطرية ومقتضيات التكامل القومي » .

ويعتقد الكاتب أن الدراسة لو صدرت « عن فهم للتنمية الشاملة لأختفى التناقض الظاهر بين المصالح القطرية والمصالح القومية . فذلك التناقض يرتكز الى عوامل ذاتية اكثر مما هي موضوعية ، اهمها .. إغفال البعد التحرري للتنمية .... وضعف قاعدة البيانات التي يتخذ في ضوئها القرار كماً ونوعاً ، وعزل التحليل الاقتصادي لما يتوافر منها عن جوانبه الاجتماعية والسياسية والحضارية ... وافتقار الرؤية طويلة الاجل التي تكشف وحدها عن التلاقي بين المصالح والتي تبدو اليوم او في الاجل القصير والمتوسط متعارضة الى حد كبير » . ثم يخلص الى « ان الخيار الحقيقي المطروح للاقطار العربية ليس خياراً بين التنمية القطرية والتنمية القومية ، وإنما هو خيار بين تكامل التبعية للنظام الرأسمالي العالمي وتكامل التكافؤ مع الاقطار العربية الأخرى ». ومع ذلك يذهب الكاتب في النهاية الى « ان تصورنا للمستقبل العربي ما زال يشوبه الغموض وتحكمه الظروف والقضايا الآنية احياناً كثيرة وتؤثر فيه العواطف احياناً اقل » .

إنني أعتقد ان الكاتب قد وضع اصبعه على بيت الداء في قصور تقرير اللجنة الثلاثية التي اتخذت من الواقع العربي المتفكك منطلقاً للبناء التكاملي الذي اقترحته ، دون أن تنسى ـ في ظني ـ أن تضع لنفسها تصوراً معيناً ، ربما غير واضح ولا متكامل ، ولكنه تصور على اي حال . علماً بأنني اتفق مع الكاتب فيما ذهب اليه حول ضرورة وضع مثل هذا التصور الذي يستشرف المستقبل ويملي بالتالي « استراتيجية العمل العربي المشترك » مفترضين صدق النية والعزيمة لدى اولي الامر جميعاً ... وهو افتراض أشبه ما يكون بافتراض « سيادة المستهلك » في ظل النظام

الراسمالي القائم على منافسة كاملة ليست متوافرة اصلاً . إنني اعتقد أن الفرق بين الاتجاهين المثالي والواقعي هو ليس فرقاً في الاهداف ، فكلاهما يضع لنفسه الاهداف نفسها على المدى البعيد ، وإن اختلف بينهما التوكيد على الاسبقيات ، وإنما يكمن الاختلاف بينهما حول « الاستراتيجية » ـ رغم ان عبدالله ينكر هذه التسمية على الاتجاه الواقعي . فالاتجاه المثالي يقفز نحو الاهداف قفزاً ـ متجاوزاً الواقع ـ يحدوه الطموح والرؤية القومية الواضحة والتصور الشمولي لعملية التنمية ؛ في حين يحبو الاتجاه الواقعي نحو تلك الاهداف حبواً ، متلمساً طريقه عبر عوائق شتى : سياسية واقتصادية واجتماعية محلية ودولية . كما انني اعتقد أن تصورات الكاتب تستقي اصولها من ينابيع تختلف الى حد كبير عن المصادر التي استقت منها اللجنة الثلاثية . وحين تختلف « المنطلقات » فلا بد من تباين « الاستراتيجيات » !

ويمثل **برهان الدجاني** هذا المنطلق المختلف والاتجاه الواقعي في بحثه في الفصل الثامن عن **الابعاد الاقتصادية لمؤتمر القمة العربي الحادي عشر**. إذ لا يبدو أن الدجاني يهدف الى وضع استراتيجية للعمل العربي المشترك غير تلك التي أقرها المؤتمر المذكور ، إلا في بعض التفصيلات هنا وهناك . فالاستراتيجية التي وضعها المؤتمر تقوم على الواقع ، مع شيء من الطموح ، مستندة الى ذلك الواقع استناد الدار الى أساسها . فالمؤتمر مؤتمر قمة لا مؤتمر شعوب ؛ مؤتمر واقع لا مؤتمر طموح ، إلا في حدود ما لا يهدد المصالح الضالعة القائمة : سياسية كانت أم اجتماعية، اقتصادية أم ثقافية ، محلية كانت او قومية او دولية . والتقويم الذي يقدمه الزميل الدجاني لنتائج المؤتمر هو تقويم محبذ لها ، مع بعض الاضافات او التعديلات التي يراها ضرورية لتحقيق الأهداف التي وضعها المؤتمر ، من ذلك انشاء هيئة عربية عليا للتنمية والتكامل الاقتصادي ـ رغم وجود مجلس الوحدة الاقتصادية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، مما يمنعنا من الاتفاق معه في ذلك ـ ووضع قواعد سلوكية لمبدأ المساواة في المعاملة بين العامل العربي والعامل المحلي ، وضرورة الالتزام الجدي بالمبادىء المقرة ، وتدعيم المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية ، وضرورة تحديد الدور الذي يجب على مجلس الوحدة الاقتصادية العربية أن يلعبه الى جانب المجلس المذكور ، وزيادة تخصيصات عقد التنمية الاقتصادية العربية ، وتوجيه تخصيصات التنمية نحو البلدان العربية الاقل قدرة وليس الأقل نمواً ؛ وأخيراً ضرورة حماية الثروة العربية في الداخل والخارج ، ، وضرورة الالتزام باستثمار القوة الاقتصادية العربية لصالح قضايانا القومية ، وعلى الاخص قضية فلسطين. ثم يدرج الدجاني عدداً كبيراً من الاقتراحات الشاملة تتناول مختلف جوانب العمل الاقتصادي العربي المشترك وذلك في اطار ما تم اتخاذه من قرارات في مؤتمر القمة المذكور . وتمثل هذه الاقتراحات « طموحات » يمكن أن تخرج الزميل الدجاني من اطار « الواقعية » الضيق الى رحاب « المثالية » الواسع ، فمطالبه من الكثرة والشمول بحيث تجعل هذا **الواقعي** طموحاً جداً ...

ثم يتطرق الدجاني في جزء ثانٍ من بحثه الى العلاقة العضوية بين التضامن الاقتصادي والأمن القومي العربي ، ويشرح المخاطر التي تتعرض لها الثروة النفطية العربية وتآكل مردوداتها بسبب التضخم وتدهور قيمة الدولار الامريكي وكذلك المخاطر السياسية التي تواجهها . ثم يشير الى الامن العربي ويربط بين جانبيه القومي والقطري مؤكداً على « أن هناك امناً عربياً مشتركاً .. لا يقوم اي امن ـ قطري او اقليمي

او قطاعي -إلا به - ؛ وهو أمر تبرهن الأحداث على صحته كل يوم. ولكن لا يبدو أن هناك إجماعاً عربياً حوله الا في الكلام المعاد نشراً وإعلاماً ، وفي اتفاقيات يجري نقضها قبل أن يجف حبرها !!

واتخذ احمد فارس مراد في بحثه في الفصل التاسع موقفاً حذراً الى حد ما من المشاريع العربية المشتركة كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي ، مشيراً الى ما توصل اليه المؤتمر الثاني لاتحاد الاقتصاديين العرب من أن إقامة مشاريع عربية مشتركة يعتبر أداة أساسية لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية . وأشار الى « عدة مداخل لتحقيق التكامل العربي ، منها : تحرير التبادل التجاري ،والمشروعات العربية المشتركة ، والاتحادات النوعية المتخصصة ، وتنسيق التشريعات الاقتصادية والاجتماعية ، وتنسيق الخطط الانمائية». طورها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في السبعينات . وهي كلها مفيدة حقاً ولكنها تقصر في الواقع عن وضع استراتيجية محددة وشاملة وواضحة لتحقيق التكامل الاقتصادي المنشود، وإنما هي خطوات دون الطموح بكثير في إمكانية الوصول الى ذلك الهدف الاسمى إلا على مدى طويل جداً ليس فيه من المستقبل المنظور شيء ملموس . وقد أشار مراد الى الاسباب التي تجعل المشاريع المشتركة « الصيغة الرئيسية للتنمية العربية التكاملة » ، وهي اسباب رغم وجاهتها الا أنها لا تبرر في اعتقادي تلك الاهمية الكبيرة التي يبدو أن الكاتب يعطيها تلك المشاريع كمدخل للتكامل المنشود . بل إنني اعتقد أن هذه الآثار محدودة جداً لا تمثل خطوات جادة على طريق التكامل المطلوب . ومعظم هذه الآثار يرتكز على المدخل التجاري المتكامل أكثر منه الى خلق الترابط العضوي المنشود بين هياكل الاقتصادات العربية إنتاجاً وتمويلاً وتسويقاً ، مما يؤدي بالتالي الى دفع ذاتي لا يعتمد على زخم خارجي ناتج عن ، ومعوق من ، التبعية لاقتصادات صناعية رأسمالية متقدمة . وليس أدل على ذلك من أن اكثر من نصف المشاريع العربية المشتركة هي ثنائية - مما يدل على قطريتها - ، وان ما يقرب من ٤٠ بالمائة منها هي مشاريع مالية ، نصفها أيضاً ثنائي الاطراف . وبالتالي فإن هذه المشاريع « تمثل اندماجاً رأسمالياً لا اندماجاً اقتصادياً ... لانشاء مشروع مشترك .. قد لا تكون له صلة بالاقتصاد العربي أو أن نشاطه لا يسمح بتعشيق ثنائي او متعدد الاطراف لاقتصاديات الاقطار العربية ذي تاثير مباشر ، نظراً لضعف حجم المشروع احياناً واقتصار نشاطه على قطر واحد احياناً اخرى » . والمشاريع المالية ، التي تشكل نصف مجموع المشاريع العربية والدولية المشتركة « قد تدعم النشاط الاقتصادي العربي وتساعد على تحقيق التنمية ، ولكن نشاطها لا يؤدي بالضرورة الى التكامل الاقتصادي العربي.والمشروعات المشتركة هذه غالباً ما تشارك في مشروعات قطرية للتنمية ، وتعتمد معايير الجدوى الاقتصادية للمشروعات دون الجدوى الاجتماعية او الجدوى العربية المتمثلة في مدى مساهمة المشروع في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، ولذلك ادخلت استثماراتها في قطاعات السياحة والفنادق والعقارات » . وقد أشار مراد - بحق - الى الكثير من الصفات السلبية التي تصبغ هذه المشاريع - بانواعها - بسلبية تنعكس على مسيرة التكامل المنشود فتعيقها بل وتقضي على كثير من الجوانب الايجابية لها . من ذلك ، بالاضافة الى ما سبق ، تغليب مصلحة المشروع المشترك على المصلحة القومية نتيجة استقلالية المشروع المتمثلة بشخصيته القانونية الخاصة ، واتخاذ الكثير من هذه المشاريع شكل الشركات القابضة المرتبطة بشركات ومشاريع اخرى متعددة الجنسيات مما يعمق صلة التكامل مع الاقتصادات الاجنبية بدلاً من توثيق الروابط الاقتصادية القومية ، هذا عدا عن المنافسة بين هذه المشاريع والمشاريع القطرية - خصوصاً في حقل التمويل والصيرفة والنقل البحري والجوي وحقل الاستثمار ، وصغر

حجم رؤوس اموال هذه المشاريع نسبياً ، وعدم محاولة الربط بين هذه المشاريع بل يجري انشاؤها مستقلة عن بعضها ودون تنسيق بينها . ويستنتج الكاتب بالتالي أن هذه المشاريع قد تساعد على انتقال رؤوس الاموال العربية بين دول الفائض ودول العجز ، وقد تزيد من حجم التبادل التجاري « ولكن اثرها على تحقيق التكامل الاقتصادي العربي يبقى محدوداً جداً ، طالما انها لم توضع في إطار خطة متكاملة ...» . وهو أمر نتفق فيه تماماً مع الكاتب . ولن تغير من هذا الوضع الاقتراحات التي قدمها هذا الاخير « لاقامة مشاريع مشتركة تخدم عملية التنمية الاقتصادية الموحدة » ، وذلك في غياب تصور تكاملي وحدوي شامل ومترابط ومتكامل وبعيد المدى ، ووضع استراتيجية محددة طويلة المدى توثق الصلة بين الاهداف البعيدة المدى وبين الوسائل والأساليب المؤدية اليها على الآماد القصيرة والمتوسطة والبعيدة . لقد ارتهن الكاتب بواقع مفكك أراد تحسينه، ولكنه لم ينسَ أن هناك خطأ أساسياً يتمثل في غياب التصور المذكور ، ومع ذلك أراد تفاديه بتقديم معالجات آنية قد تفيد حتماً في تخفيف الظواهر السلبية للمشاريع المشتركة ولكنها لن تعالج الظاهرة الاساسية التي أشرنا إليها ، متمثلة بالحاجة الى طموح مشترك يعكسه هدف وتصور مشتركان .. فذلك هو الداء اصلاً ، وما يرد هنا هو علاج للأعراض وليس للداء المزمن نفسه .

ويدافع **محمود عبد الفضيل** في الفصل العاشر عن تكامل اقتصادي ممكن بين اقطار الخليج العربي ـ خاصة بالمفهوم الضيق الذي يستثني العراق والسعودية ويقتصر على الكويت ودولة الامارات العربية وقطر وعُمان والبحرين التي تعاني كلها « سمات ضعف مشتركة في مقومات البناء الاقتصادي[متمثلة بنقص شديد]في الأيدي العاملة المدربة...وفي القاعدة الزراعية...وتتميز باقتصاديات ريعية ... [و] استهلاكية من خلال اعتمادها شبه المطلق على الاستيراد من الخارج » . وهي من الناحية الأخرى بلدان « تنهض اساساً على مبادىء الاقتصاد الحر » . وبالتالي فإنها لن تحتاج الى «تغيير هياكلها الاقتصادية وتشريعاتها المالية والتجارية بشكل جذري ... ونظراً لضعف البنية وهياكل الانتاج ... فإن المشاكل التقليدية التي تعوق اقامة المناطق الحرة والاتحادات الجمركية لن تثور في حال بلدان الخليج نظراً لانعدام« آثار التحويل في مسارات التدفقات التجارية » والتي غالباً ما تتناقض مع السياسات والمصالح القطرية التجارية والانمائية » . أما بالمفهوم الاوسع لدول الخليج ، بما في ذلك العراق والسعودية، فإن هناك إمكانات واسعة لقيام مجموعة اقليمية عربية متكاملة تمثل ركيزة رئيسية من ركائز التكامل الاقتصادي العربي الشامل نظراً لأنها « تمتلك الامكانات المادية والبشرية والمالية ، بما في ذلك الثروات الزراعية والمعدنية الكبيرة الحجم والمتنوعة ... كما تتقارب بنياتها الاقتصادية الأساسية ومراحل نموها الاقتصادي والاجتماعي ، وترتبط بروابط سكانية وإقليمية واسعة...» ، مما يزيد من إمكانية القيام بعملية تنمية متوازنة .

ويؤكد عبد الفضيل اخيراً ان محاولات التنمية في منطقة الخليج بالمفهوم الاوسع ستظل « غير كافية إذا ظلت هي الأخرى بمعزل عن جُهد التكامل الاقتصادي على صعيد المنطقة العربية كلها ، ولاسيما في مجالات حيوية مثل مقومات تحقيق الأمن الغذائي الشامل ، والأمن التصنيعي والأمن التكنولوجي والأمن العسكري » . وهو أمر نؤكده بدورنا وبشدة . ويفند الكاتب بالتالي جميع الحجج التي يسوقها البعض ضد التكامل الصناعي العربي او ضد عملية التصنيع في منطقة الخليج ، مثل ضخامة التكاليف الاستثمارية ، بحيث « تصل هذه الحجة الى القول بأن « الجهود التصنيعية » سوف تشكل عبئاً اقتصادياً على بلدان الخليج في المستقبل دون أن تحقق العائد المتوقع منها » . ومع التسليم بأن تكلفة الاستثمار ستكون مرتفعة نسبياً مقارنة بها في الدول الصناعية ، إلا أنه من الوارد ايضاً « انه

إذا كان « هامش التبديد » كبيراً في مجال الانفاق الاستثماري في كل الاحوال في البلدان الخليجية النفطية ، فلماذا لا يستثمر المال النفطي المتاح والمنفق إذن في قطاعات منتجة وفي مشاريع صناعية » ؟ وهو سؤال مشروع وارد ، إذ أن الأمر لا يتعلق هنا بالجدوى الاقتصادية فحسب ، وإنما أيضاً بالمنافع الاجتماعية والسياسية والأمنية القومية التي يمكن لعملية التصنيع أن تحققها مما لا يمكن تحديده كمياً . ولذلك فإن الكاتب محق في دعوته الى تجاوز « النظرة الريعية الضيقة » التي تجعل من العائد المالي المعيار الوحيد لأفضلية استثمار معين ، ذلك أن « مثل هذا التحليل قاصر لانه يتغافل عن مزايا اخرى عديدة و « غير منظورة » في عملية التصنيع ولا يمكن حسابها بسهولة ...» . هذا علماً بأن الصناعات التي انشئت ستكون قادرة على المدى البعيد على المنافسة وعلى التصدير بأسعار شبه تنافسية على الاقل ، وهو ما يجب دراسته وتفحصه بامعان .

خلاصة ما تقدم هو أن الكاتب واقعي في تصوراته وفي وسائله ، واقعي في اهدافه وصيغه . فهو يبدأ من الخليج الصغير متسلسلاً في سيره الى الخليج الكبير ، لتحقيق تكامل اقتصادي وتنمية متكاملة قائمين على الامكانات والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتوافرة في منطقة الخليج ، مشتركاً في الوقت نفسه ربط ذلك بالهدف الاكبر ـ وهو التكامل الشامل على المستوى القومي ، ذلك أنه « مهما كانت هذه المحاولات جادة فسوف تظل قاصرة ومحدودة الفعالية نسبياً ما لم يجر طرحها في إطار اوسع للتقسيم العربي للعمل يشمل المنطقة العربية في مجموعها ...» .. وليس لي من مأخذ على ذلك سوى أنه كان بودي استعمال مصطلح « الوطن العربي » بدلاً من « المنطقة العربية » فذلك اصح تاريخياً وسياسياً وقومياً واوثق صلة بالمفهوم القومي للتنمية والتكامل الاقتصادي العربيين .

ـ ٤ ـ

وينتقل القسم الثالث من الدراسات الى **مناقشة التنمية العربية الراهنة في التطبيق** ، ويبدأ **جلال احمد امين هذا القسم ببحث عن اشباع الحاجات الاساسية كمعيار في تقويم تجارب التنمية العربية** مبرهناً على أن التنمية العربية خلال العقدين السادس والسابع لم تستطع أن تشبع الحاجات الاساسية للسكان و « ان رفع معدل التنمية وزيادة متوسط الدخل للدولة ككل لا يعني بالضرورة اي تحسن في قدرة افقر الناس على اشباع حاجاتهم الاساسية من مأكل وملبس وصحة وتعليم ... الخ » . فهناك البطالة المقنعة التي لا تزال سائدة بين السكان ، وهناك توزيع الدخل الذي ، إن لم يزد سوءاً ، فإنه على الأقل بقي على حاله من عدم العدالة والفروقات الفاحشة بين الطبقات الاجتماعية المختلفة ، وغير ذلك مما يدل على « أن المستوى الذي حققته الأقطار العربية في اشباع هذه الحاجات ما زال منخفضاً للغاية إذا قورن بالحد الأدنى الواجب توافره » . والذي يؤخذ على هذه الاستنتاجات هو قدم الاحصاءات التي استندت اليها إذ أنها تقف في أحدثها عند عام ١٩٧٠ . ومن المحتمل جداً أنها ليست واردة تماماً في العقد الثامن ، بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٠ ، في البلدان النفطية على الاقل . فهناك تحسن مهم في مستويات المعيشة وفي مدى اشباع الحاجات الأساسية للسكان في هذه الاقطار ـ في العراق خاصة ـ وإن لم يكن ذلك تماماً بمستوى الطموح المطلوب . غير أن الكاتب يضع اصبعه على نقطة مهمة وهي : أن مجرد النمو في الدخل القومي وفي متوسط دخل الفرد لا يعنيان بالضرورة تحسناً مهماً في مستوى المعيشة دون اعتبار لمدى التحسن في توزيع الدخل وفي نوعية الانتاج وتوزيعه بين سلع استهلاك وسلع استثمار ، وعما إذا كانت الزيادة في الدخل هي « ريعية » كما في معظم بلدان النفط ، أم انتاجية . إن مجرد النمو في متوسط دخل القطر النفطي لا يعني بالضرورة

نمواً حقيقياً، وإنما هو في معظمه نمو ريعي ، مالي ، مستتر وراء استنفاد مورد طبيعي وقلبه الى مجرد مورد مالي مستوعب في معظمه ، أحياناً كثيرة ، في استثمارات مالية او عقارية او ـ ربما ـ حقيقية ، ولكن في اقتصادات أجنبية راسمالية ، مما زاد في تبعية الاقتصادات النفطية العربية وأوثق ربباطها سياسياً واقتصادياً ودولياً بالظروف السائدة في البلدان الرأسمالية المتقدمة صناعياً .

إن الاستنتاج المهم ـ برأينا ـ الذي يصل اليه كاتب البحث هو أن التقدم في اشباع الحاجات الاساسية للسكان لا يتوقف أساساً على مجرد رفع معدل النمو فقط ، وإنما على نمط توزيع الدخل ـ وهو نمط يتأثر نفسه بنمط التنمية السائد ، فـ « السبب الاساسي في فشل الاقطار العربية في اشباع الحاجات الاساسية لأقل السكان دخلاً او في إعادة توزيع الدخل لصلحتهم ، هو نمط التنمية الذي اتبعته هذه الاقطار ، والذي تميز باعتماد هذه الاقطار اعتماداً كبيراً على التجارة الخارجية ، وعلى المعونات او الاستثمارات الاجنبية او كليهما ، وعلى التكنولوجيا غير الملائمة ، او بكلمة واحدة ، نمط الانفتاح الاقتصادي على الدول الصناعية المتقدمة » . ويقرن الكاتب بعد ذلك بين هذا الانفتاح الاقتصادي البالغ الخطورة والشديد الضرر ، من ناحية ، وبين نوع من « الانغلاق الاقتصادي المتعمد » والناجح في مصر خلال الفترة ١٩٥٦ ـ ١٩٦٦ والذي نتج عنه « ارتفاع بمستوى اشباع الحاجات الاساسية للجزء الأفقر من السكان بالمقارنة بما كان عليه ... في بدء هذه التجربة » . فقد شهدت هذه الفترة « توسعاً لم يسبق له مثيل في مصر في الخدمات الصحية والتعليمية والاسكان الشعبي ، وعمت مجانية التعليم ، وعدل نظام الضرائب تعديلاً جذرياً لصالح فئات الدخل الدنيا ، وطبق الاصلاح الزراعي ، وطبق مبدأ اشتراك العمال الصناعيين في الارباح ... الخ . في هذه الفترة فرضت قيود صارمة على الواردات ، وعلى الاستثمارات الاجنبية الخاصة ، وكانت الاستثناءات من هذه القيود تتعلق اساساً بسلع واستثمارات ضرورية » . ونحن نتفق مع الكاتب في ذلك ، وكان بودنا أن يذكر مثلاً آخر يدلل على صحة قوله ، وهو العراق بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٠ ، وهي فترة ينطبق عليها هذا القول تماماً رغم اختلاف الظروف الاقتصادية بين القطرين المصري والعراقي ، إلا أن الاهداف كانت متوافقة ، والسياسات والاستراتيجيات متشابهة ، والنتائج متماثلة الى حد كبير . ومع ذلك فإن من الصعب وصف هذه الحالة بأنها « حالة انغلاق اقتصادي » ، وإنما هي عملية « ترشيد اقتصادي » قائمة على فلسفة اجتماعية واقتصادية وسياسية معينة تختلف تمام الاختلاف عن تلك التي كانت ولا تزال سائدة في بلدان «الانفتاح الاقتصادي» الكامل ـ كما في بلدان الخليج ـ بكل ما يعنيه ذلك من تعميق للتبعية الاقتصادية وتكريس للتجزئة القومية . وليس مصادفة أن يقل الكلام عن الوحدة الاقتصادية العربية الشاملة بعد الانفصال وانفراط عقد الوحدة المصرية السورية ، حتى لا نكاد نسمع أحداً الآن يطالب بفرض تعرفة جمركية موحدة في مواجهة العالم الخارجي ، او تنسيق خطط التنمية ، وإنما رفع بدلاً من ذلك شعار « المشروعات الاقتصادية المشتركة » ، وهي ، في أحسن أحوالها ، ليست إلا حقناً جديدة لرفع معدل النمو دون اي ضمان لمساهمتها في اشباع الحاجات الاساسية للسكان او في تقليل الاعتماد على الخارج ، طالما أن المعيار الاساسي في تقويمها ليس هو طبيعة السلع المنتجة ، وإنما هو معدل العائد ومدى مساهمته في تحسين موازين المدفوعات » . وهو أمر نتفق فيه تماماً مع الكاتب الذي يدعو في النهاية الى « تنمية مستقلة » تخفف من الاعتماد على التجارة الخارجية كمصدر للدخل والنمو الاقتصادي وتنوع مصادر هذا الدخل محلياً ، والى « الاعتماد الجماعي على النفس » الذي يفرض على الأقطار الصغيرة والفقيرة أن تتعاون فيما بينها بحيث تتجنب الانفتاح الاقتصادي المفرط على العالم

الصناعي . وهو أمر يتطلب تكاملاً اقتصادياً حقيقياً بين اقتصادات مثل هذه الاقطار ، كما هو الحال بالنسبة للاقطار العربية .

ويؤكد **محمد هشام خواجكية في الفصل الثاني عشر توزيع الدخل القومي والنمو الاقتصادي في النمو العربي أن الدلائل تشير** « إلى ان عمليات النمو تجري على نحو تزيد فيه دخول الفقراء بمعدل ابطأ بكثير من المتوسط ، وحصيلة هذا الاتجاه هي أن الظلم يزداد ولا ينقص ، وهو نمط سوف يستمر في اغلب الظن ما لم يتم التصدي له بسرعة وشمول » . ويوضح خواجكية قصور الاحصاءات المتوافرة عن توزيع الدخل في الأقطار العربية ، فيذكر من أسباب ذلك : عدم شمولية الدخل المستخدم في الدراسات المسحية العربية لأنه يقتصر على الدخل النقدي او الأجري فقط وليس جميع مصادر الدخل ـ وهو ما يدعوه عندئذ « الدخل الدائم » . كما أن هذه الاحصاءات تقيس الدخل على مدى فترة زمنية قصيرة ـ سنة كحد اقصى ـ « الأمر الذي يعطي صورة مشوهة للدخل » . ثم هناك صعوبة قياس الدخل وعدم صحة المعلومات المعطاة عنه ، ثم « صعوبة استخدام الدخول النقدية النسبية كمقياس للدخل الفعلي النسبي ، نظراً للاختلاف الكبير في الأسعار النسبية لمختلف المستهلكين، في المدن والقرى ، وهناك ايضاً صعوبة إيجاد عينة متماثلة من السكان لفرض تقدير توزيع الدخل بينهم ، نظراً لاختلاف السكان بدواً وحضراً ، هذا بالاضافة الى عدم دقة البيانات المتوافرة عن الدخل عينه ، واختلاف مدى هذه الدقة من فترة الى أخرى . ثم يبين الكاتب المدى التقريبي لسوء توزيع الدخل ، فيذكر أن نصيب الدخل الأدنى لـ ٤٠ بالمائة من الفئات يراوح بين ٥,٩ بالمائة الى ١٣,٩ بالمائة من الدخل القومي في سبعة اقطار عربية ، مقارنة بـ ٢٥ بالمائة و ١٦ بالمائة في كل من متوسط البلدان الاشتراكية والصناعية على التوالي . ومن المؤسف أن البيانات والاحصاءات التي استند اليها الكاتب حول ذلك وحول مدى الفقر المطلق في البلدان النامية ـ بما فيها العربية ـ كانت قديمة ، ترجع في اقربها الى عام ١٩٧٠ . ولذلك يصعب تبيان الوضع الحقيقي السائد حالياً في الأقطار العربية ، خصوصاً في ظل الانفاق التنموي الكبير فيها ـ في البلدان النفطية على وجه الخصوص ، وفي العراق بشكل أخص بعد عام ١٩٧٠ . ومن ناحية أخرى ، نتفق مع الكاتب بوجه عام في « ان هناك اساساً تجريبياً ضئيلاً للنظرة القائلة بأن ارتفاع معدلات النمو تؤدي حتماً الى قدر اكبر من المساواة داخل مختلف فئات السكان » . وليس أدل على ذلك من الأرقام التي أتى بها الكاتب نفسه رغم قدمها .

ثم يشير الكاتب الى ما اتخذته الأقطار العربية من تدابير اقتصادية وغيرها لتحقيق عدم المساواة في توزيع الدخل ومن الفقر المطلق فيها ، من مثل توفير بعض الخدمات العامة ، كالصحة والتعليم ، وكهربة المدن والريف ، وبناء السدود ، وانشاء مرافق النقل والمواصلات ... الخ ، وكذلك التدخل المباشر في الاسواق للسيطرة على أسعار وكميات السلع المتوافرة فيها ؛ ولكنه يشير الى قصور نظم الضرائب عن تحقيق اهدافها الاجتماعية والاقتصادية ، بخاصة ان الضرائب غير المباشرة تبقى هي المصدر الأهم لدخل الحكومة من الضرائب في جميع البلدان العربية غير النفطية . كما يذكر الكاتب التأميم والاصلاح الزراعي على أنهما وسيلتان مهمتان لاعادة توزيع الدخل في كثير من الاقطار العربية . ويرى الكاتب أن الهدف من التأميم راوح « بين زيادة السيطرة السياسية ، وبخاصة في حال الشركات ذات الملكية الأجنبية ، والاعتبارات الاقتصادية البحت ، والحاجة الى السيطرة على القوة الاحتكارية ، وزيادة مجمل الاستثمارات . ونتيجة لذلك لم يؤد التأميم الى اعادة التوزيع من الاغنياء الى الفقراء، وبالتالي لم يكن من

الممكن ان يؤدي الى تحقيق المساواة » . ومع أننا نتفق مع الكاتب في أسباب التأميم ، إلا أن أثره فيما يخص اعادة توزيع الثروة كان مهماً في كل من مصر والعراق في عقد الستينات ، ولكنه قطعاً لم يؤدِ الى تحقيق هدف المساواة تماماً . فالتحرك الداينميكي للاقتصاد في ظل التنمية التي رافقت هذه التأميمات كانت لها آثار مقابلة ربما زادت من عدم المساواة في توزيع الدخل ، رغم أنها رفعت من أرضية الدخول عموماً . ينطبق ذلك بصورة خاصة على العراق بعد عام ١٩٧٠ ، وإن لم ينطبق عليه تماماً قبل ذلك . كما يصدق ذلك على مصر عبد الناصر في الستينات. ويصح ذلك ايضاً بالنسبة للإصلاح الزراعي الذي نعتقد ؛ مع الكاتب ، انه « لم يكن فعالاً جداً باعتباره أداة لاعادة توزيع الدخل ، وذلك باستثناء علاقات الايجار التي شهدت تحسناً واضحاً لصالح المستأجرين . وفيما عدا ذلك ، يمكن القول أن التحسن الناجم عن الاصلاح الزراعي في مجموعه قد حدث بصفة رئيسية في المجالات التنظيمية والاجتماعية والسياسية » حيث أدى الى تغير في التركيب الطبقي وبالتالي في مركز السلطة ، فتم تجريد الطبقات الاقطاعية القديمة من سلطاتها التي انتقلت الى « الطبقات المتوسطة ودون المتوسطة بصفة رئيسية » . وفي جميع هذه الحالات ، يرى الكاتب ، وبحق على ما نعتقد ، ان « المراكز الحقيقية للسلطة لم تشهد تغييراً في الوعي والاتجاهات بما يتيح لها تطبيق التدابير بأمانة واطراد ، كما أن الخدمات المدنية لم تتغير تغيراً جذرياً ، ولم يتم تجريدها من البيروقراطية بدرجة تكفي لتنفيذ التدابير .... وبالنسبة للفقراء ، سواء كانوا من سكان الريف أم من سكان المدن ، لم تقدم لهم التشريعات والمؤسسات والسياسات الخاصة بالمساواة وتوزيع الدخل إلا منافع هامشية فقط » .

إن التعميمات التي يطلقها الكاتب خطيرة جداً ، وقد لا تصدق على جميع الحالات ، وأخص بالذكر هنا العراق . فعلى الرغم من أن هذه الاجراءات والسياسات لم تؤد الى اعادة توزيع الدخل توزيعاً اكثر عدالة من ذي قبل ، وعلى الرغم من أن الفروقات الدخلية قد زادت عن السابق ، إلا أن الزيادة العامة في دخول الأفراد بعد عام ١٩٧٠ قد جعل المستوى الادنى من الدخول مرتفعاً جداً ، مقارنة بما كان عليه سابقاً ، خصوصاً الدخل العائلي مقارنة بالدخل الفردي ؛ وقد كان ذلك ناتجاً ، عدا عن سياسات التشغيل العامة والاشتراكية التي تفرض على الدولة ايجاد عمل لكل قادر عليه من السكان ، بل ايضاً عن سياسة الانفاق التنموي والاجتماعي التي رفعت من أرضية الدخول بحيث جعلت مستويات معيشة افراد الفئة الأدنى من الدخول مرتفعة حقاً نسبياً مقارنة بها قبل عام ١٩٧٠ . إن من العسير القول ان في العراق اليوم فقراء ، ذلك أن هناك دخلاً لكل عائلة - بل لكل فرد - يكفيهما ويؤهلهما لمستوى معيشة كريم .. ومع ذلك نتفق مع الكاتب في أن الإصلاح الزراعي في الأقطار العربية التي مارسته لم يكن فعالاً دائماً « كأداة لاعادة توزيع الدخل بسبب القصور في النظام الذي حال دون أن يصبح صغار الحائزين منتجين فعالين مثل كبار المزارعين » . كما أن تأميم الصناعة « وسياسة الملكية الجماعية للاصول لم تتمكن دائماً من الحفاظ على الكفاية بسبب النقص في الادارة الفعالة وبسبب البيروقراطية » .

ولكننا لا نستطيع مماشاته في أن سياسة التدخل في اسواق السلع للتأثير في الأسعار النسبية للسلع الأساسية كانت في كل الاحوال « تميل الى محاباة سكان المدن على حساب فقراء الريف الذين ينتجون هذه المواد ويستهلكون انتاجهم الذاتي من الغذاء » . إن هذا الحكم لا ينطبق كذلك على العراق . بل نحن نعتقد أن الوضع هنا هو العكس تماماً . إذ أن التسعير الحكومي هنا يحابي الزراعيين والفلاحين الى حد كبير ، وهو ما أدى الى تحسن كبير في الدخول الزراعية . ثم يعدد الكاتب القوى التي تطيل من أمد عدم المساواة في البلدان العربية ، بما في ذلك

محدودية الموارد الزراعية ، والتحيز ضد الزراعة لمصلحة المدن الصناعية والحضرية على حساب المناطق الزراعية والريفية ، ثم تركز المرافق الطبية والتعليمية في المدن على حساب الريف ، وكذلك شبكة المواصلات والنقل ، ومشاريع الإسكان ، وضوابط الائتمان والأسعار ، بالاضافة الى تركز الصناعات في المدن لاسباب عدة منها : سعة السوق وتكاليف النقل ، وتفضيل الفنيين والاداريين للعيش في المدن الكبيرة . ويصل الكاتب بالتالي الى أنه « لا يمكن النظر الى اهداف التوزيع بمعزل عن اهداف النمو » ذلك أن « الاهتمام بتوزيع الدخل ليس مجرد اهتمام بانصبة الدخل بل بمستوى الدخل ونموه في فئات الدخل الدنيا » ، وبالتالي « تصبح الحاجة الى الاستثمار العام المباشر لدعم دخول الفئات الأكثر فقراً عن طريق تمكينهم من ملكية الموارد المادية والبشرية او الوصول اليها ، العنصر الرئيسي في السياسة الجديدة » . وليس واضحاً ما يعنيه الكاتب بـ « ملكية الموارد البشرية » . فالأخيرة يملكها اصحابها ولا يمكن تمليكها لغيرهم . ثم لا نظن أن مجرد تمكين هؤلاء من ملكية هذه الموارد ستزيد من دخول هذه الفئات ـ وليس أصدق على ذلك من اعتراف الكاتب نفسه بفشل سياسة الاصلاح الزراعي في العديد من الأقطار العربية في زيادة دخول الملاكين الجدد من الفقراء . إن مجرد نقل الملكية من « اصحاب الموارد » الى « المعدمين » لن يؤدي بحد ذاته الى تحسين الأحوال المعيشية للأخيرين . إن الأصل في ذلك ليس الملكية الخاصة للموارد ، وإنما الاهتمام بالكيفية ومدى السهولة التي يمكن التصرف بها في هذه الموارد بكفاية وإتقان ويسر . وهو أمر يخص النظرة الشمولية للمجتمع ، والقائمة على مبدأ التضامن والتكافؤ الاجتماعيين ، وليس على مجرد الحق في ملكية رقبة شيء يدر دخلا لمالكه فحسب .

ويعود **برهان الدجاني** في الفصل الثالث عشر ليبحث **هموم التنمية الاقتصادية العربية في مرحلة الوفرة المالية لاقطار النفط** ، فيذكر من هذه هموماً تتعلق بطوفان أموال النفط التي ادت الى زيادة ضخمة في الدخول والانفاق والأسعار ، ونمو صناعي رافقته ظواهر سلبية كثيرة من مثل عدم وجود نمو استكمالي كاف في مجال الصناعات المتوسطة والصغرى والأمامية المستوعبة لمنتجات الصناعات الأساسية ، ولا في القطاع الخاص ، أو في المنتجات الوسيطة ـ ولم يجر تأكد من جدوى المشاريع ولم يجر وضعها في سلم رشيد من الأفضليات أو في مخطط قطري مترابط وفي اطار اقليمي متسق . كما لم تتكامل عملية استيعاب تكنولوجي للمنشآت الصناعية الكبرى . ولا يزال الكثير من المنشآت يعمل بخسارة ؛ هذا بالاضافة الى تناقض المفاهيم الادارية ، والنقص في العمالة على كل المستويات وفي أنظمة التعليم والتدريب ... الخ . ويذكر الكاتب حركتين متقابلتين رافقتا قفزة الايرادات النفطية هما : حركة الأموال وحركة العمال بين الأقطار النفطية وغير النفطية . وقد تحركت الأموال في خمسة مسارب هي : المساعدات الثنائية الحكومية ، والصناديق القطرية والمشتركة ، والمشاريع المشتركة ؛ والبنوك المشتركة ؛ واخيراً الاستثمارات الخاصة في المشاريع . ويحكم الدجاني بـ « ان فورة الاموال التي نقلت ثقل حركة الاستثمار الى اقطار النفط ، والى الصناعات التصديرية القائمة على النفط ، قد حرفت مسيرة التنمية ، وأضرت تنميات الأقطار التي كانت قد حققت شوطاً ملحوظاً في التصنيع ، واقامت مجتمعات صناعية مترابطة مع خارج الاقليم ومشكوكاً في جدواها ، واخرت التقدم نحو توطين التكنولوجيا وإنشاء صناعات الاعتماد الذاتي » وأن حركة الاموال العربية قد افتقرت الى « تصور اقليمي شامل يعمل لبناء قاعدة انتاجية عريضة متكاملة ، وإقامة سوق موحدة للسلع والخدمات . وبالعكس من ذلك فإن فترة فورة الاموال كانت في الفترة نفسها التي خفت فيها الحماسة للسوق العربية المشتركة بسبب تغلب القطاعات التجارية ونمو

النزعات الاستهلاكية على حساب التصنيع والتنمية » .

أما حركة العمال « بالنسبة للمنطقة ككل ، فإن الأثر الايجابي [لها] المتمثل في بنائه العديد من الاقطار النفطية وتنميتها ، يقابله النزف الدائم لأي تراكم عمالي - بالأخص فني - في أي قطر عربي ، يتيح لذلك القطر ، لو بقي التراكم ، فرصة التوطين التكنولوجي وفرصة صعود سلم التصنيع » . ثم يشير الكاتب الى ضرورة المحافظة على الثروة النفطية والى المخاطر التي تتعرض لها الأموال العربية النفطية المغتربة : كالتضخم وخفض سعر الدولار ،وبناء مخزونات نفطية كبيرة في البلدان الصناعية المستهلكة وتوظيفها في استثمارات متوسطة وطويلة الأجل وغير قابلة للتسويق يتآكلها التضخم وفرض رقابة شديدة على توظيفاتها الثابتة بحيث لم يكد يبقى لها سوى مجال العقار والفنادق .

ويقتفي يوسف صايغ في الفصل الرابع عشر أثر الدجاني في همومه التنموية فيتحدث عن التكلفة الاجتماعية للعائدات النفطية فيتشابه لذلك البحثان موضوعاً وإن اختلفا اسلوباً . وينعى صايغ على المفكرين والكتاب العرب اغفالهم للتكلفة الاجتماعية للعائدات النفطية ، « أي الأثر السلبي الذي نجم عن التدفق المفاجيء وبأحجام كبيرة للعائدات النفطية الى خزائن البلدان العربية المنتجة للنفط، مما نتبينه في معظم اقتصادات هذه البلدان إن لم نقل كلها ، وفي قيمها الاجتماعية ونسيجها الخلقي » ، « ذلك أن الرخاء لا تزال تلازمه حال التخلف ، والموارد المالية الهائلة تنتج عن تصدير مورد ناضب ، وحسن الطالع لا يزال في معظمه مقتصراً على البلدان المنتجة والمصدرة للنفط التي يبلغ مجموع سكانها حوالى ربع حجم سكان المنطقة الاجمالي فقط . بالاضافة الى وجود تباين كبير في مستوى الدخل والثراء داخل كل بلد بين افراده ». ويذكر الكاتب أنواعاً عدة للتكاليف الاجتماعية هذه ، منها ما يترتب على تدفق العائدات من « استنفاد سريع غير مبرر كلياً للموارد الهيدروكربونية الثمينة وغير القابلة للتجدد في الوطن العربي » ، وكون الانتاج النفطي وما يترتب عليه من موارد مالية كبيرة تفوق بنسبة كبيرة مجموع حاجات المنتجين النفطيين وتؤدي الى « تراكم احتياطي نقدي فائض تتآكل قيمته الحقيقية بشكل مقلق » . ويؤكد الكاتب ، بحق ، « انه ينبغي عدم الخلط بين مفهومي الدخل المتولد والمبادلة بين الأصول » ، فعائدات النفط ليست دخلاً وإنما هي « عملية تبادل بين سلعة او اصول شبه سائلة - ولزجة - وسلعة اكثر سيولة .... [كما] ان النفط المختزن في باطن الأرض افضل من ذلك المصدر خاماً » بسبب أسعاره المرتفعة مستقبلاً ، و « ان حرق النفط والغاز كوقود مضر بمصلحتنا الذاتية في المدى المتوسط ، ولكنه يشكل عملاً انتحارياً في المدى الطويل »! وكم صدق الكاتب في ذلك .! وحبذا لو اضاف الكاتب أن ذلك يشكل عملاً اجرامياً بحق الاجيال الحالية والمستقبلة على السواء .

وهناك من ناحية أخرى تكاليف اجتماعية تتصل باستهلاك العائدات النفطية ، إذ تؤدي الأخيرة الى تفاقم في الاستهلاك يترتب عليه آثار ضارة تتصل بدورها « بالقيم والعلاقات والبنى الاجتماعية والاعتبارات الخلقية » مما زاد من الانتقال الى المدن وافراغ الريف من سكانه وأدى الى بروز ظاهرة « الاستهلاكية » بسرعة طاغية نتيجة زيادة القوة الشرائية للسكان زيادة لم تواكبها قدرة إنتاجية وطنية موازية فانصب بذلك « اثر القدرة الشرائية الجديدة على قطاع التجارة في المقام الاول ، والى مدى اقل على قطاع المال ، وقطاع السفر والسياحة » . وقد قاد ذلك الى تسرب جزء كبير من هذه القدرة الشرائية الى الخارج بشكل استيرادات كبيرة من السلع والخدمات ذات اسعار تضخمية عالية . كما قادت الى تراكم ثروات خاصة ضخمة ، فزاد

بذلك سوء توزيع الدخل والثروات . كما تضخم الاستهلاك الحكومي العام ، سواء لأغراض الرفاه العام أو لشراء أسلحة متطورة بكميات كبيرة ، مع ما يرافق ذلك من إسراف وتبذير . ومع أن العائدات النفطية يمكن أن تلعب دورها كمحرك للتنمية وفي اكتساب القدرة التقنية الحقيقية ، إلا أن هذه الأموال لم تستخدم بشكل رشيد . وكانت هناك مبالغة في تخصيص الموارد للانماء زاد من عبئه ارتفاع أسعار وتكاليف السلع الرأسمالية والخبرات الفنية المستوردة . هذا بالاضافة الى ما سماه الكاتب « التشمير المظهري » الموازي لـ « الاستهلاك المظهري » السائد في هذه الاقطار . وينتقد الكاتب مسألة « نقل التكنولوجيا » ويعزو الى الشركات متعددة الجنسيات ، مسوقة بمصالحها الخاصة ، انها « كانت اداة فعالة في استمرار الخلط بين [هذه المسألة]، كما تراها الشركات ، ومسألة الاكتساب الاصيل للقدرة التكنولوجية كما تتطلب المصلحة الوطنية ... [و] ان التكنولوجيا المفضلة تكون في كثير من الحالات كثيفة الاستخدام لرأس المال وباهظة التكلفة ، وكثيراً ما تقترحها الشركات الاستثمارية الأجنبية ، تلبية لمصالحها الضالعة » . ومن ناحية أخرى ، يشير الكاتب الى أن « حجم التشمير في المنطقة العربية ككل - اي على المستوى القومي - اكثر تواضعاً مما يمكن وينبغي أن يكون مثالياً » . ويذكر من أسباب ذلك الخوف من التأميم في بعض البلدان العربية ، والنزوع القطري المسرف ، ومفهوم السيادة الوطنية ، هذا في حين ينبغي على الأقطار النفطية أن تعتبر تلك غير النفطية عمقاً استراتيجياً لها .

كما أدى الاعتماد المفرق على العائدات النفطية الى إضعاف التحسس بالقطاعات غير النفطية والى شيء من الاهمال لها . وخير مثل على ذلك الزراعة . وقد نتجت عن ذلك زيادة صعوبة ، وتعقد مهمة ، تنويع بنية الاقتصادات النفطية مما ترتب عليه « ان قطاعي الزراعة والصناعة اللذين لم ترتفع مساهماتهما النسبية في الناتج المحلي الإجمالي إلا إلى مدى متواضع ، يتميزان بأنهما أكثف استخداماً للقوى العاملة من قطاع النفط بكثير » .

أما من حيث أثر العائدات النفطية على نمط توزيع الدخل « فمع ان أرضية الثروة والدخل قد ارتفعت ، إلا أن سقفهما قد ارتفع اكثر من ذلك بكثير ... [بحيث] أن نسبة فئة الدخل الأقل دخلاً الى دخل الفئة الأكثر دخلاً ، في بعض البلدان النفطية ، بلغت نحو ١ الى ٢٠,٠٠٠ » ! هذا بالاضافة الى ازدياد الفجوة بين دخول مواطني البلدان النفطية من ناحية ، ودخول مواطني البلدان غير النفطية من ناحية اخرى . وقد « أضر الانفصال بين الجهد والمردود كثيراً بخلقية العمل وانضباطيته لدى قوى العمل الوطنية » ، وبرزت « طبقة تعيش على الفائدة وحصص الأرباح التي تجنيها اموالها » ... إنها فئات طفيلية حقاً !

إن معنى ذلك كله هو أن النفط ليس خيراً كله ، فهو يشكل استنفاداً للثروة ، وتضخماً خطيراً في الاستهلاك ، وتصاعداً مخيفاً في الاسعار ، وتشوهاً في البنى الاقتصادية العربية ، وتنامياً طفيلياً في القطاع التجاري ، وتسرباً استيرادياً مضراً ، وتدهوراً في عدالة التوزيع دخلاً وثروة ، ونقلاً مشوهاً للتكنولوجيا ، وتنمية اقتصادية عوجاء ، واستثماراً مظهرياً موازياً للاستهلاك المظهري ، وخلقاً لطبقة راسمالية مستغلة وجشعة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً برأس المال الاجنبي المعادي للمصالح الوطنية والقومية . ومع ذلك ، ومع الاتفاق الكامل مع الكاتب في صحة هذه التشخيصات لـ « أمراضنا النفطية » ، إلا أننا لا نستطيع أن نجاريه في أنه « لم يكن بالامكان تحاشي هذا

المنحى .... وان المرحلة التاريخية التي تجتازها البلدان النفطية، وعنصر المفاجأة في بروز المسائل والقرارات ذات الصلة التي كان لا بد لقيادات هذه البلدان من اتخاذها ، جعلت شبه مستحيل توجيه المسار بعيداً عن الانفاخ التي اعترضته » . إننا نعتقد أن هذا القول غير وارد . إذ ما هو رأي الكاتب ، وهل سيصل الى الاستنتاج نفسه ، لو أن أولي الأمر في البلدان العربية النفطية كانوا من طينة أخرى تؤمن بشعوبها وتعمل على هدي مصالحها القومية والوطنية ، وترى في النفط حقاً ، لا لأجيالها الحالية فقط ، وإنما لأجيالها المستقبلة كذلك ؟ ولو أن هؤلاء آمنوا بالهدف الرباعي الذي أشار إليه الكاتب نفسه في مكان آخر ، وهو « الوحدة ، والتنمية ، والعدالة ، والحرية »؟ . وجوابي هو النفي ، وقولة الحق من واجب العلماء ... ؟

ويتكلم علي خليفة الكواري في الفصل الخامس عشر عن **حقيقة التنمية النفطية في حالة اقطار الجزيرة العربية** محاولاً أولاً تحديد مفهوم التنمية واعتماد مؤشرات كمية ونوعية لها بهدف الكلام عن منجزاتها ومشكلاتها واستشراف آفاقها . وقد ميز بين مفهومي التنمية : التقليدي « تزايد متوسط الدخل الحقيقي للفرد » والأمريكي اللاتيني « تحولات هيكلية اقتصادية ـ اجتماعية » مع اتفاق اصحاب المدرستين في « ان القاعدة الاساسية للتنمية تتمثل في إيجاد البناء الانتاجي ـ المادي والبشري ـ القادر على رفع متوسط انتاجية الفرد وزيادة كفاءة اداء المجتمع لتحقيق تزايد منتظم في انتاج السلع والخدمات يفوق التزايد في عدد السكان » . ولكن المدرستين تختلفان « حول اهمية التركيز على تقليل ظاهرة عدم المساواة وضرورة تحقيق توزيع اكثر عدالة لثمرات التنمية ». وقد نعى الكاتب على المدرسة الأولى هذا الاهمال وتركيزها على المدلول النقدي بدلاً من المدلول الحقيقي للدخل . كما نعى على المدرسة الثانية اهمالها التركيز على الخلل الاساسي في البناء الانتاجي في اقطار الجزيرة العربية واهتمامها بتوزيع الدخل على ابناء الجيل الحالي دون اعتبار اجيال المستقبل ، بما في ذلك من آثار سلبية تتمثل في « تحطيم الآلية الاقتصادية للمجتمع وتدمير قدراته الانتاجية ، بحكم فصله بين مبدأ مكافآت الأفراد وإنتاجيتهم » ، وبما يجعل مثل هذا المطلب « وسيلة للكسب السياسي السهل بدلاً من كونه سعياً للتوعية التنموية السليمة » ، وهو أمر نتفق فيه مع الكاتب تماماً . وقد حاول بعد ذلك أن يصل الى تعريف للتنمية جاعلاً منها عملية واعية تستهدف إحداث تحولات في البناء الاقتصادي والاجتماعي قادرة على تنمية طاقات إنتاجية مدعمة ذاتياً وتحقيق زيادة منتظمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد على المدى المنظور و « تنمية علاقات اجتماعية ـ سياسية تكفل زيادة الارتباط بين المكافأة وبين كل من الجهد والانتاجية ، كما تستهدف توفير الحاجات الاساسية للفرد وضمان حقه في المشاركة وتعميق امنه واستقراره في المدى الطويل » ، وهو تعريف طويل يخلط بين تحديد مفهوم التنمية وبين بيان أهدافها ؛ كما أنه لا يخرج عن مجموع المعاني التي وردت سابقاً في كتابات الكثير من المفكرين الذين لا يقصرون مفهوم التنمية على مقاصد اقتصادية صرفة ، وإنما يجعلون منها عملية اقتصادية واجتماعية . كما لا يختلف هذا المفهوم من حيث القياس الكمي للتنمية وأهدافها عن المفاهيم الأخرى .

ومن ناحية ثانية ، يذكر الكاتب مؤشرات عدة تثبت عدم سلامة البناء الانتاجي الحالي للأقطار النفطية في الجزيرة العربية ، مبيناً مدى اعتماد ذلك البناء على النفط والتجارة الخارجية وحال ميزان المدفوعات والأيدي

العاملة الوافدة للعمل بشكل رئيسي في قطاع الخدمات ، بالاضافة الى تركز العمل في القطاع الأخير وفي الادارة العامة ـ كما يشير الى ظاهرة البطالة المقنعة والمرفهة ـ اي فئات القوى العاملة المحتملة والعاطلة بسبب عدم حاجتها للعمل ـ مثلهم في ذلك مثل من سمّاهم الرئيس الخالد عبد الناصر « العاطلين بالوراثة » ـ والى انخفاض الاستيعاب التقني وعدم توافر متطلبات التطور الاجتماعي والمؤسسات العلمية والتقنية والاجتماعية اللازمة ... الخ . وفيما يتعلق بالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية يذكر الكاتب ـ بحق ـ أن اقتصادات الجزيرة العربية النفطية « ترتبط فيها معدلات النمو ، ويتأرجح متوسط الدخل الفردي ، وفقاً لسرعة التغير في متوسط عائد القطر عن برميل النفط المصدر ووفقاً لتغير حجم صادراتها منه » . أما مؤشرات الأرقام القياسية لنوعية الحياة المادية ـ والذي يشمل متوسط العمر المتوقع للفرد ، ونسبة المتعلمين ، ومعدل وفيات الأطفال في الاقطار المذكورة ـ فيبدو متدنياً جداً . وكذلك يبدو ضعيفاً « مدى ارتباط المكافأة المادية لأفراد المجتمع بانتاجيتهم الفعلية بمعزل عن ريع الثروة النفطية » . ويشير الكاتب الى مدى حاجة هذه البلدان الى « التدرج نحو ربط مستوى الاستهلاك العام والخاص بالقدرة الذاتية لأفراد المجتمع على الانتاج ، بمعزل عن ريع النفط الذي لا يجوز الاعتماد عليه في تمويل الاستهلاك ، وإنما يجب إعادة استثماره . وبالنسبة لدرجة المشاركة ونوعيتها في مجالات تحمل الاعباء المالية لادارة المجتمع « الضرائب » ، والمساهمة في الانتاج والمشاركة في القرار السياسي وفرصة ابداء الرأي في الامور العامة ، فإن هذه الدرجة تبدو اقل مما كان يتحمله سكان المنطقة قبل انتاج النفط ويتمتعون به » . هذا بالاضافة الى نمو الروح الاقليمية واستمرار حال التجزئة التي تعيشها تلك الاقطار ، « الأمر الذي يترك كثيراً من الأمور المرغوب في بلوغها ، سعياً لتوفير أمن المنطقة وامتلاكها متطلبات القرار السياسي المستقل » .

ويرى الكاتب ، لذلك ، أن ما حدث من تغييرات اقتصادية واجتماعية في هذه الاقطار لا يصح تسميته تنمية او نمواً اقتصادياً بسبب اعتماد الواقع الراهن لها على انتاج النفط فقط ، ولذلك فإن هذا الواقع مرهون بالنفط وباستمرار احتياطياته وإنتاجه وإيراداته . وهو أمر لا نملك إلا أن نتفق فيه مع الكاتب ، واستنتاج لا يمكن إلا أن يكون هو الحقيقة بعينها . وإن كانت هناك تنمية فإنها التنمية العوجاء بعينها كما وصفها اسماعيل صبري عبدالله من قبل !

ويصل **حامد عمار** في الفصل السادس عشر الى استنتاجات مشابهة فيما يخص **التربية العربية وعائدها الانمائي** . فهو يرى أن ما يميز القطاع التربوي العربي هو تشابه معالمه في جميع الاقطار العربية و « ان التشابه في واقع التربية والتعليم ، وفي مؤسسات القطاع التعليمي واهدافها ونموها ، أمر يلفت النظر ، ويمثل ظاهرة تستحق الدراسة بايجابياتها وسلبياتها » . كما ينعى على المتخصصين من التربويين أن الانفصال التربوي عن المجتمع وواقعه لا تزال تكمن في خلفياتهم وممارساتهم ، عن وعي او دون وعي ، هذا في حين أن « التربية هي سبب من اسباب التنمية ونتيجة من نتائجها ايضاً » مما يدل على تفاعل متبادل بينهما . ويقرر الكاتب أن العائد الانمائي للتربية العربية في القطاع الزراعي محدود جداً إذ ليس هناك من علاقة بين خريجي المدارس الزراعية وبين النشاطات الاقتصادية في الريف كالانتاج الحقلي والصيد والرعي « بل ان الواضح للعيان أن التعليم ، بصورته الحالية في بلادنا ، يعمل بطريقة غير مباشرة على إبعاد خريجي المدرسة عن هذا النوع من النشاط ... » . ولكي يثبت ذلك ، وأن عائد

التعليم الزراعي كان محدوداً جداً، فإنه يعلن عن « قرائن تشير الى أن متوسط انتاج الفدان أو الدونم لم يزد كثيراً خلال عشرات السنين الماضية ، وان انتاجية الفلاح الفرد كذلك لم تزد كثيراً ، بل ان لدينا قرائن ، في بعض البلاد العربية ، تشير الى أن معدلات الزيادة في الانتاج الزراعي إما ثابتة او انها اخذت في الانحدار خلال السنوات الاخيرة » . وهو أمر وارد ؛ إلا أنه من الضروري أن نقر هنا أن هذه المؤشرات غير المرضية لم تكن دالة بسيطة لعامل واحد هو « العامل التربوي » فقط، بل إنها كانت نتاجاً لعوامل اخرى كثيرة ـ بالاضافة الى فشل النظم التربوية العربية ـ عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية انعكست بدورها في تدني مستويات التعليم في بلادنا وعدم تلاؤم مناهجه مع متطلبات القطاع الزراعي . وكذلك الأمر في التعليم الصناعي حيث تبقى الحاجة الى الخبرة والتقنية الأجنبية قائمة حتى الآن ؛ ولا يزال هناك نقص مهم في مهارات التشغيل والصيانة والادارة والتنظيم ومهارات العمل عينه . ولا تزال الكفاية الانتاجية في قطاع الخدمات محدودة مقارنة بالانفاق التربوي في تعليمها وتدريبها وإدارتها . فلا يزال المستوى الصحي متدنياً ولا تزال الأمية متفشية والإدارة العامة ضعيفة ؛ ولا تزال سبل المواصلات والاتصالات والكهرباء والماء محدودة . ثم هناك نزف لا ينقطع في الكفايات العالية والغالية .

ويشير الكاتب في هذا الصدد الى ظاهرة « اغتراب » الطبقة المتعلمة ، والى أن العوامل المادية هي ليست وحدها المسؤولة عن ذلك بل « هناك عوامل اجتماعية وسياسية اخرى تلعب دورها في راس المال البشري كما تلعب دورها في راس المال المادي » . ويعزو الكاتب هذه الحقائق كلها الى أن « التعليم قد ارتبط بمفهوم قاصر للتنمية وللتقدم ، محوره زيادة تطلعات الافراد وتوجيههم الى رغبات متزايدة للإشباع الاستهلاكي الفردي والأسري ، وما يرتبط به من الطلب على الخدمات المحققة لهذا الاشباع ... ومن هنا ارتبط ناتج التعليم بالحصول على المركز الاجتماعي المرموق ... » . ويشير الكاتب ، بحق ، الى أن اعتقاد الدول النامية ، ومنها العربية ، بأن اتباع منهج الدول الصناعية عن طريق نقل التكنولوجيا والتصنيع والتحديث ، سوف يؤدي بها الى عبور جسور التخلف ، قد ترتب عليه انقسام المجتمعات النامية الى قطاعين : حديث وتقليدي . وقد ارتبط نظام التعليم في مسيرته بالقطاع الحديث . « ومن خلال هذا التصور لنموذج التنمية في البلاد النامية ، وللتصور الميكانيكي لمراحل التنمية أن أغفلت المقومات الحضارية والثقافية والروحية للمجتمعات النامية ، واعتبر بعض هذه المقومات عوائق للتنمية الحديثة ينبغي إزاحته في سبيل سلوك طريق التقدم الصناعي الاوروبي الصالح لكل زمان ومكان .... وانتهى بنا الأمر الى .... « تحديث الفقر » » .

إن هذا التقليد الخاطىء لنماذج التنمية الغربية يستدعي من الأقطار العربية ، وغيرها من الدول النامية ، « نظرة بديلة للتنمية والتقدم ، تقوم على أساس نماذج جديدة تنبثق من واقعها وعناصرها الدينامية الثقافية المتجددة فيها ، بحيث تمثل المنطلقات الذاتية الحضارية المحرك الدائم لنشاطاتها الانمائية ... [فـ] التنمية ليست مجرد عملية اقتصادية تكنولوجية ، وإنما هي قبل كل هذا عملية بناء حضاري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها وخصائصها ، وتطور مقومات هويتها الانسانية في إطار التعاون الاقليمي والدول اخذاً وعطاءً ... » . « ويعتمد هذا النموذج الانمائي الجديد على الانسان ـ كل الإنسان وكل إنسان ـ لإشباع حاجاته الأساسية جسمياً وعقلياً واجتماعياً » . على أن يكون هذا الاشباع عينه هو هدف التنمية على التحديد ، وليس مجرد نتيجة جانبية لها

« وان يكون بلوغه بدرجات متزايدة هو العامل المتحكم في التنظيمات والانشطة والاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية كلها » .

ويرفع أخيراً **خالد حسين علي** عقيرته في الفصل السابع عشر منذراً ومحذراً بأنه **كانت هناك تطورات مقلقة لأوضاع الزراعة والغذاء في الوطن العربي خلال عقد السبعينات** ، حيث تراجع الانتاج الزراعي وقلّت الصادرات الزراعية في حين تضاعفت الاستيرادات من السلع الزراعية فزادت كلفتها حجماً وسعراً ، بينما تراجعت الصادرات حجماً وقيمة . فقد عجز الانتاج الزراعي « عن مجاراة النمو السريع في الطلب ، اذ بلغ متوسط النمو السنوي للانتاج ، خلال عقد السبعينات ٢ بالمائة ، بينما بلغ هذا المتوسط ٤,٦ بالمائة بالنسبة للطلب » . وهي صورة مفزعة حقاً ينقلها الكاتب عن تقارير لمنظمة الغذاء الدولية التي تشير كذلك الى أن مستويات النمو السنوي لتكلفة الواردات كانت خلال النصف الثاني من عقد السبعينات ١٥ بالمائة ، ويقدر أنها ستصل في مجموعها ، في نهاية هذا القرن الى مبلغ يتجاوز (٣٠٠) مليار دولار . واشار الكاتب الى أن أداء القطاع الزراعي في خلال عقد السبعينات تمثل في « نمو أفقي محدود .... تم على حساب الموارد الطبيعية ، كالرعي الجائر للمراعي الطبيعية ، واستنزاف موارد التربة عند التوسع في الزراعة المطرية في المناطق الحدية ، وهي بالتالي عملية استنزاف اكثر منها ظاهرة نمو حقيقي في الانتاج .... [اما] النمو الراسي « او الانتاجية » [فـ] قد سجل في المتوسط نمواً سالباً ، او بقيت إنتاجيته راكدة على أحسن تقدير . وعلى المستوى القطري حققت اربعة اقطار فقط معدلات نمو في إنتاجها الزراعي تجاوزت معدلات نمو السكان للفترة ١٩٧١ ـ ١٩٨٠ (تونس ، ليبيا ، سوريا ، السعودية) حيث راوح متوسط نمو الانتاج الزراعي في هذه الاقطار من ٣ ـ ٧ بالمائة سنوياً » ، في حين قلّت معدلات النمو في اغلب الأقطار الأخرى عن ٢ بالمائة ووصل في اربعة منها الى أقل من ١ بالمائة . وهي صورة مخيفة حقاً وتنذر بشر مستطير . وفي اعتقادنا أن ذلك كان نتيجة حتمية لما أطلق عليه اسماعيل صبري عبدالله « التنمية المعوجة » في الوطن العربي ـ وهي تنمية « اعوجّت » بتوكيدها الشديد على الصناعة ذات التكنولوجيا المتقدمة والكثافة الرأسمالية ، وإهمالها المؤسف للزراعة ، واعتمادها المفرط على النفط ، واغفالها العنصر البشري والانسان نفسه في ذلك كله .

ـ ٥ ـ

وأعود أخيراً الى « المقدمة » التي كتبها **عادل حسين** ولخص في الجزء الاول منها ما جاء في الدراسات المنشورة في المجلد ، ثم علق في الجزء الثاني منها على ما ورد في تلك الدراسات مستخلصاً منها بعض العبر حول نقاط خمس ناقش في أولها ما سماه « الهدف الحضاري » للتنمية العربية ، فنعى على قادة السياسة والفكر العرب ولعهم بالتحديث والمعاصرة على حساب « الاستقلال الحضاري العربي » وإيمانهم بوحدانية الحضارة العالمية التي هي برأيهم كل لا يتجزأ يتمثل حصراً بحضارة الغرب بحيث يعني « هدف الحداثة بالتالي .. أن نكون قطعة من الغرب » .

ثم ينتقل الكاتب الى مفهوم **الاستقلال والتبعية في التنمية** فيربط بين التنمية المستقلة والاستقلال الحضاري والوحدة ربطاً عضوياً ، ويؤكد ان « الاشتراكية » هي مجرد اسلوب لتعبئة الفائض الاقتصادي ـ وهو أمر قد نختلف فيه معه ، إذ هي اكثر من ذلك بكثير، ولكننا نتفق معه في أنها لا تعني بذاتها انهاء لحال التبعية ، وبالتالي

فإن هذا الاسلوب يمكن أن يتحقق قطرياً دون أن يتضمن ذلك بالضرورة زوالاً للتبعية ، بل على العكس يؤدي حصر هذا الاسلوب في اطار قطري قطعاً الى تبعية من نوع آخر . على أنه يؤكد في الأخير على أن هدف « التنمية المستقلة » لا يمكن أن يتحقق على مستوى قطري « بسبب التشوه الكامن في كل هيكل [قطري].. والنقص الموضوعي في الموارد الطبيعية والبشرية اللازمة للجهد التنموي الشامل ، والمحقق للاعتماد على النفس في اشباع الحاجات المتنوعة ...» وذلك فضلاً عن القوى المسيطرة دولياً بالاضافة الى الكيان الصهيوني . ومع أهمية سيطرة القطاع العام والتخطيط المركزي في مجال التنظيم الاقتصادي ، إلا أن الموقف من « الملكية الخاصة » يبقى موقفاً موضوعياً يتحدد دوره وحجمه في ضوء متطلبات التنمية المستقلة وحسب ظروف كل بلد . كما لن يقتصر هدف التنمية المستقلة على عدالة التوزيع والتنمية المخططة فقط ، وإنما « يحقق كل هذا في إطار استقلال نمط الاستهلاك ، اي التوجه نحو اشباع الحاجات الأساسية لغالبية المواطنين كما يشكلها نمطهم الحضاري ، وبكل ما يترتب على ذلك من استقلال تكنولوجي واستقلال في هيكل الانتاج » .

ويصر الكاتب بالتالي على اعتبار مفهوم التنمية المستقلة مفهوماً قومياً وحدوياً يتجاوز ، ويربو على ، مفهوم « التنمية الاشتراكية » المستورد . ففي إطار النجزئة العربية السائدة « يصبح ابراز مفهوم الاستقلال بمضمونه الوحدوي بالضرورة كحد اساسي لطبيعة التنمية المستهدفة ، مسألة بالغة الاهمية ، وبقدر أهميتها لبولندا او المجر او منغوليا ...» ولكن ليس بالنسبة لكل من الاتحاد السوفياتي والصين اللذين يتألفان من مساحات شاسعة ويتحكمان في إمكانات مادية وبشرية ضخمة وتحكمهما سلطة سياسية واحدة ـ مما يشكل ضماناً كافياً لكل منهما في أن يحقق كل منهما تنمية مستقلة ، متمحورة حول نفسها ومعتمدة على ذاتها في اشباع الحاجات الأساسية ، وبحيث ان « الاسلوب الذي يسمونه اشتراكياً تحقق او يتحقق فعلياً في إطار أوسع مما يعنيه هذا الاسلوب » . وليست التنمية الاشتراكية في الأقطار العربية بقادرة على تحقيق ذلك في ظل التجزئة ، مما يقتضي ضرورة ابراز مفهوم التنمية العربية المستقلة بمضمون وحدوي اصيل .

ثم ينتقل الكاتب بعد ذلك للكلام عن قضية التكامل الاقتصادي العربي ، فيأخذ على معظم كتّاب الدراسات اتخاذهم هذا التكامل ، خاصة الانتاجي منه ، مدخلاً للوحدة السياسية العربية متأثرين في ذلك بـ « التجارب المعاصرة لأهل الشمال » من الاوروبيين الغربيين الذين يؤكدون على « الاساس الاقتصادي » لمثل هذه الوحدة . ويرى الكاتب أن ذلك « يمثل جو التراجع والهبوط في حركة الوحدة العربية وروحها » ، وهو حكم قاسٍ ، وربما غير عادل ، ذلك أن السبب الذي ذكره حول تقليد « اهل الشمال » لأصول « الاساس الاقتصادي » للوحدة كان هو الفخ الذي سقط فيه معظم الكتّاب العرب بصورة شعورية او لاشعورية ، فأصبحوا يؤمنون باسلوبه وبنتائجه دون وعي منهم بأنهم في ذلك إنما يضحون بالهدف الاساس « الوحدة » مقابل تحقيق هدف ثانوي « كالسوق العربية المشتركة » او « التكامل الاقتصادي » الذي قد يكون أبعد منالاً من هدف الوحدة نفسها . لا بل ربما انهم قد نسوا هدف الوحدة هذا تماماً على اعتبار أنه هدف يتحقق على المدى البعيد ـ حيث نكون عندئذ كلنا اموات،على حد قول كينز ـ

فلنـركـز ، حسب رأيهم ، عـلى هـدف يمكن تحقيقـه تدريجـاً وربما تـظهر له آثـار مفيدة عـلى المدى القصـير او المتوسـط على الأقـل . هذا بالاضافة الى أن الإيمـان بهدف الوحـدة ربما اصبح اضعف من ذي قبل ـ كما يقـول الكـاتب . وهـو احتمـال وارد جـداً ، بسبب سيطرة المصالح السياسية الضالعة والمعـادية للوحدة اصلاً . ويضع الكاتب نفسـه في صف اولئـك الذين يضعـون الوحـدة السياسيـة مدخلاً للتكـامل والتـوحيد الاقتصـادي وليس العكس . ولست اخفي وقـوفي في صف هؤلاء « المثاليين » او « الرومـانتيكيين » عن قنـاعة وإيمان موضوعيين .

ويقف الكـاتب اخيـراً في صـف جمـيـع المفكـرين العرب ـ المتـزايدين ـ الذين يـرون « ان النفـط والمال النفـطي ليسا خيـراً محضـاً ، بـل يمكن أن يتحـولا الى شر مستطير وعـائق قوي في وجـه التـوحيـد العـربي » . ويـطالب الاقتصـاديـين ، بالتالي ، أن يجيبوا عن التساؤل التـالي الذي قـد يكون مصـدر الشرور كلهـا ، وهو « هـل يعامل المال النفطي باعتباره دخـلاً جارياً او باعتبـاره مقابلاً نقدياً لاصول عينية يتم استنـزافها وبيعهـا ؟». إنني لا أريد في هذه العجالة ، ولا أستطيـع ، أن أجيب عن هـذا السؤال تفصيـلاً . ولكني أعتقـد أن الاجـابـة عنـه يمكن أن تـوضـع بصيغـة سؤال آخـر وهو : هـل يمثـل النفـط المستخرج فائضاً اقتصادياً ، علماً بـأن كلفة استخـراجـه في البلدان العـربيـة عمـومـاً منخفضة نسبياً ، وأن كلفته الفرصية البديلة مـرتفعة جـداً ، وأن سعره السـائد منخفض جـداً ، وأن أسعـاره المستقبليـة مـرتفعـة وتتـزايـد بـاستمـرار ، وأن حـاجـة البلدان العربية النفطية للنفط والمال النفـطي هي آنياً أقـل بكثير من قيمـة مـا يستخـرج منـه ومـا يوفره من موارد مالية ، وأن للأجيال العـربية المقبلة حقـاً معلومـاً فيـه وفي مـوارده كحق الاجيـال الحـاليـة فيهمـا ؟ وهـل يختلف ، مبدئياً ، استخراج النفط واستنفاده عن قطع اشجار الغابـات دون استزراع جـديد ؟ لقـد ثبط النفط للعرب هماً ، وافسـد منهم ذمماً ، واضـاع لهم ديـاراً واحـرق امصاراً ، ومسـخ القيم .. فهـو لم يستنفد اصـلاً عينياً فقـط ، إنما استنفد مـورداً روحياً وفكـرياً كم كـان خصباً وكم كان حياً ... وكم كان انسـانياً وكم كان حيياً ..!

- ٦ -

وفي النهاية ، ماذا يمكن أن يقال عن هـذه الـ « دراسات » وعن كاتبيها ؟

إنها لا شك مجمـوعة ممتـازة من الأبحاث العميقـة لنخبـة طيبـة من المفكـرين والاقتصاديين « السياسيين » والاقتصـاديين العـرب ، الذين أحسنـوا في وصف التنميـة العـربيـة ونقـدوا نتـائجهـا وبينـوا قصـور نماذجها السائدة عن تحقيق أهـدافها المتمثلة في اشبـاع الحاجـات الأسـاسيـة للسكـان ، واتبـاع طريق مستقلة عن النماذج الغـربية ، والاعتمـاد عـلى النفس ، وتحقيـق مشـروع حضـاري عربي ونمـوذج تنمـوي مستقـل ، واعتمـاد التكـامـل الاقتصـادي كـوسيـلة للتخلص من التبعية والتجزئـة والتخلف . كما بينـوا قصور خـطوات التكامـل الاقتصـادي العـربي حتى الآن عن تحقيق حتى أهـدافـه الاولية البسيـطة ، كـانشـاء سـوق عـربيـة مشتركة .

وقد كان من بـين هؤلاء الكتـاب مجموعـة وصفت نتائج التنمية الاقتصادية والتكامـل الاقتصادي العربي ونقـدتها دون خـروج على الخط التقليدي العام . وقد أحسنت وأجـادت في ذلك تحقيقـاً وبـرهـانـاً ووصفـاً . (عبـد الفضيل ، عمار ، مراد ، خواجكية ، علي) . ونقدت مجموعة صغيرة ثـانية نتـائج التنميـة

العربية ومحاولات التكامل الاقتصادي العربي ، صارخة محذرة ، ولكن بصوت حزين ونبرة المطالب بالممكن دون أن تنسى الطموح ، متصفة بالواقعية المثالية ، او المثالية الواقعية ، المتراجعة تكتيكياً عن مثاليتها ، منحنية للعاصفة ، ولكن دون أن تنسى مثاليتها الوحدوية الأولى ، تحدها عوامل « الواقع » احياناً وعوامل « المركز » احياناً أخرى ، (دجاني ، زلزلة) .

وهناك مجموعة ثالثة ، ثائرة ، راديكالية بعرف البعض ، مجددة ، إنسانية ، تبني مثاليتها ، وتريد واقعها أن يقوم ، على « الانسان » غاية ووسيلة ، وتريد نموذجاً تنموياً عربياً وتكاملاً اقتصادياً عربياً متمحورين حول الذات (عبد الملك ، عبد الله ، امين ، سعد الدين) .

أما المجموعة الاخرى، الرابعة ، فتمزج بين القديم تحليلاً والجديد اسلوباً وهدفاً ، في التنمية والتكامل والوحدة ـ والعدالة والحرية ـ وتربط بينها ربطاً عضوياً وتثور على التنمية الكمية المتناسية للقيم الانسانية وللعوامل الأساسية للتنمية ، وتدعو الى تنمية نوعية بنموذج عربي مستقل ، وتبرهن على قصور النماذج القائمة على النفط والأموال النفطية ومردوداتها السلبية (حسين ، الصايغ ، الكواري) ومع توكيد الأولين على اسبقية الوحدة السياسية العربية على التكامل الاقتصادي .

وكلهم اجاد .. وكلهم افلح في تشخيص الداء ووصف الدواء .. فلهم ـ ولمركز دراسات الوحدة العربية ـ تهنئتي القلبية □

صدر حديثاً
عن
مركز دراسات الوحدة العربية
سلسلة كتب المستقبل العربي (٢)
السياسة الامريكية والعرب
مجموعة من الباحثين

Gerald Caplan and Ruth Caplan
Arab and Jew in Jerusalem:
Exploration in Community Mental Health.

العـــرب واليهـــود في القـــــدس :
اكتشافـــات في صحـــة الجماعـــة العقليـــة

(Cambridge, Mass. : Harvard University Press, 1980), 300p.

حسن ابو طالب

بعـد عدوان ١٩٦٧ ، واحتـلال اسرائيـل الاراضي العربية ، بدأت محاولات كثيرة لتقنين الاحتلال واستمراريته من خلال دفـع الاقطار العربية للتسليم به كأمـر واقع ، وبعيـداً عن المحـاولات السيـاسيـة التي أخـذت صيغـة الضغوط الدولية من قبل الولايات المتحدة على البلدان العربية ، كانت هناك محـاولات تؤدي الغرض نفسه ، وهو تأهيل النفس العربية لتقبل نتائج العـدوان الاسرائيـلي، وهذه المحـاولات حاولت التستر بالعملية ، ونافية في الوقت نفسه اي صبغة سياسية عن اهدافها او تفاعلاتها .

ابرز هذه المحاولات ، تلك الجهود التي بذلت عـلى يد مجمـوعة من المنـظمات الصهيـونيـة والباحثين الصهاينة ، التي هدفت بالاساس الى افـراغ الصـراع العـربي ـ الاسـرائيـلي من مضامينه الفكرية والسياسية والاقتصـادية ، وتصويره في اطار ما يسمى « الصـراع النفسي » بـين جماعتـين متنافـرتين احداهمـا الجمـاعة العربية ، والثانية الجماعة اليهودية ، حيث تنقطع بينهما اسس الاتصالات السليمة وتسود مشاعر العداء والكراهية التي تغذيها مجموعة من العقد النفسية .

والقول بأن الصـراع العربي ـ الاسرائيلي صراع نفسي ، يقوم على عدة فرضيات :

الاولى: إن غياب الاتصالات السليمـة بين الجـانبين المتنـافرين يـؤدي الى تصعيد حـدة الصراع ، ومن ثم فإن وضع اطار لاتصالات سليمة يؤدي الى عكس النتيجة .

الثـانية : إن هنـاك مجمـوعـة من العقـد النفسية التي تحكم عملية الصراع ، والتعرف الى مثل هذه العقـد النفسية سـوف يؤدي الى التحكم في ادارة الصراع وصولاً الى الحال التي يقبـل فيها الطرفـان المتصارعـان قبول مبـدأ « المفـاوضات المتبـادلة » وما ينتـج عنها من اتفاقات لتوزيع مصادر القوة بنـاء على اسس واقعية .

الثـالثة : إن هنـاك دوراً مهماً للبـاحثـين النفسيين ، يبدأ من التعرف الى مثل هذه العقد النفسية الى لعب دور الوسيـط بين الجماعات المتنافرة الى دور المساهم الايجابي الذي يطرح الحلول المثلى ويساعد في بناء عملية الاتصالات السليمة بين الجماعات المتنافرة .

في هـذا السيـاق العـام لافـراغ الصـراع

العربي ـ الاسرائيلي من مضمونه الحقيقي ، يأتي هذا الكتاب الذي يعالج العلاقات فيما بين العرب واليهود داخل القدس بعد احتلالها في حزيران / يونيو ١٩٦٧ . والكتاب هو خلاصة لبحث ميداني قام به المؤلف جيرالد كابلان ، استاذ طب الامراض العقلية والنفسية في جامعتي هارفارد وتل ابيب ، وساعدته في ذلك ابنة اخيه روث كابلان مدرسة الامراض النفسية في تل ابيب . وقد اتم اعداد هذه الدراسة الميدانية بناء على دعوة من السلطات الاسرائيلية وذلك في الفترة من ١٩٦٩ حتى ١٩٧٧ . وينقسم الكتاب الى تسعة فصول تقع فيما يقرب من الثلاثمائة صفحة من القطع المتوسط ، يحتوي الفصل الاول على المقدمة وشرح لاطار واهداف الدراسة، والاخير يشمل مجموعة من النتائج العامة للدراسة،والفصول السبعة الاخرى فيما بين المقدمة والخاتمة تتعلق بالسلوكيات العامة التي تجمع بين العرب واليهود. وهذه الفصول من الثاني الى الثامن هي : ١ ـ العلاقات بعد حريق المسجد الاقصى ؛ ٢ ـ الاتصال بمكاتب الحكومة الاسرائيلية ؛ ٣ ـ المساومة في الاسواق ؛ ٤ ـ السلوك التفاوضي في صراع الضرائب ؛ ٥ ـ القيادة والتأثير في الجماعة العربية ؛ ٦ ـ اسهام في التعليم للعرب ؛ ٧ ـ حدود الوساطة .

وتبعاً للباحث الذي يصف نفسه بأنه امريكي يهودي صهيوني ، فإن الدراسة تقوم على دراسة انماط التنافر (dissonance) فيما بين الجماعتين العربية واليهودية في القدس ، وفي رايه أن توصيف هذه الانماط التنافرية سوف يخدم كأساس لمناقشة المشكلات النظرية والعملية لاحداث تكيف في الطرق والوسائل الفنية لتحسين وتطوير الاتصال بين اليهود والعرب في القدس . والدراسة في مجملها تستند الى مفاهيم استشارات الصحة العقلية (mental health consultation) حيث يكون الفرد محلاً للاختبار بصدد اعادة توازنه النفسي والسلوكي مع البيئة الاجتماعية المحيطة به . واعتماد الدراسة التي بين ايدينا على مثل هذه المفاهيم يستند الى مقولة ان هناك وجهاً شبه رئيسي بين الجماعة العربية وبين الافراد الذين يكونون محلاً للعلاج ، وهذا التشابه يكمن في ان الجماعة العربية في القدس في حال عدم توافق سلوكي مع النظام المحيط بها فيما بعد ١٩٦٧ . وتبعاً للباحث فإن مهمة الباحثين النفسيين في هذه الحال هي التعرف الى اسباب تنافر الجماعة مع البيئة المحيطة بها وتحسين اشكال الحياة لها والوصول الى الطريقة المثلى لتقديم الخدمات الصحية والاجتماعية لهذه الجماعة محل الدراسة ، والتي في رأي المؤلف سوف تساعد على تقليل فرص التباين والخلاف بين الجماعتين ومن ثم تسهل ادارة الصراع بينهما .

والباحث ينطلق من حقيقة انه نتيجة حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧ ، وخضوع القدس بشطريها للاحتلال الاسرائيلي ، ومع تفضيل الجماعة العربية بالقدس (٦٥ الف عربي) عدم ترك مدينتهم والبقاء فيها، فقد اصبحت شؤون حياتهم اليومية تقدم لهم من خلال الحكومة الاسرائيلية المركزية او المحلية . ونظراً للخلافات في الثقافة واللغة والاهداف العامة والخاصة على السواء ، وفي الهوية السياسية والثقافية بين المانحين الاسرائيليين للخدمات والمستهلكين العرب ، فإن هذا الوضع ـ في نظر الباحث ـ يبدو انه اكثر ملاءمة للقيام بدراسة المبررات النفسية للصراع بين الجماعات ، والمساهمات الممكنة لعلاج التشوهات والفجوات الاتصالية بين هذه الجماعات المتصارعة .

وفق هذه الرؤية المنهجية ، والتي لا يمكن التسليم بها تبرز عدة حقائق :

١ ـ ان الباحث ينظر الى الجماعة العربية في القدس باعتبارها في حالة « مرضية » حيث ترفض الخضوع للادارة الاسرائيلية ، وان مهمته الرئيسية تكمن في محاولة اعادة صوغ عقلية هذه الجماعة « بهدف علاجها » .

٢ ـ إن المدخل الاساسي الذي يطرحه الباحث هو التأثير على حياة الجماعة العربية بصورة غير مباشرة عبر ممارسة ضغوط محسوبة للغاية على مصادر الفعالية في الجماعة العربية، مع ادخال انماط جديدة من الخدمات لمقابلة واشباع الحاجات الاساسية للجماعة العربية .

٣ ـ ان التحكم في كمية الخدمات ونوعيتها وخلق قنوات جديدة للتأثير على نمط معيشة السكان العرب لا يهدف في رأي الباحث الى اخضاع الجماعة العربية الى ادارة الاحتلال الاسرائيلي ـ وهو هدف سياسي ـ ولكن يهدف الى علاج العقلية الجماعية العربية والمملوءة بعقد نفسية ترفض المعايشة السلمية مع الاحتلال الاسرائيلي .

٤ ـ ونظراً لأن الجماعة العربية في القدس يجب « علاجها » ، فإن تحركات هذه الجماعة وتفاعلاتها سواء في شؤون حياتها اليومية او في صراعها السياسي مع سلطات الاحتلال الاسرائيلي ، ترجع لدى الباحث الى عوامل الاحباط والكآبة ، والاذعان والكراهية ، والانطواء ، ومثل هذه التوصيفات التي يشيع استخدامها في المصحات النفسية والعقلية هي التفسيرات التي حاول الباحث جاهداً اثباتها واقحامها في كل الجزئيات التي تناولها عبر دراسته الميدانية . وعلى اثر حريق المسجد الاقصى ، وقيام الجماعة العربية بالاصطدام مع سلطات الاحتلال الاسرائيلي تعبيراً عن سخطها ورفضها ممارسات الاحتلال في افناء الاماكن الاسلامية المقدسة ، نجد الباحث يتجاوز هذه الاعتبارات والدوافع الحقيقية ويقدم تفسيراً غاية في الغرابة ، حيث ارجع الصحوة العربية الى عوامل « الشك والكراهية » العربية ازاء السلطات الاسرائيلية التي قدمت كثيراً من الخدمات للجماعة العربية . وعلى حد زعم الباحث فإن هؤلاء العرب لم يتفهموا بعد أسس الحياة الديمقراطية الاسرائيلية .

وبعيداً عن ردة الفعل العربية اثر حريق المسجد الاقصى ، فإن الباحث لا يألو جهداً في تبرير كافة الممارسات الجماعية العربية حتى في ابسط شؤونها اليومية في سباق التفسير النفسي المرضي ، ولدى الباحث أن سلوك الجماعة العربية ازاء الادارة الاسرائيلية يتميز باختلاق الاكاذيب على انها حقائق في محاولة للحصول على بعض الامتيازات الخاصة من قبل الادارة الاسرائيلية ، ولما كانت الاخيرة على علم بمثل هذه السلوكيات اللاخلقية التي يقوم عليها عرب القدس ، ولما كان لا يوجد اي خيار آخر امام هؤلاء العرب سوى التعامل مع الادارة الاسرائيلية ، فمن الطبيعي ان يصاب هؤلاء العرب بمزيد من الاحباط لعدم حصولهم على ما يريدون من خلال الكذب. واذا حاولنا التأمل قليلاً في هذا التفسير الشاذ سوف نجد ان كراهية العرب للادارة الاسرائيلية اساسها ـ كما يحاول ان يوحي بذلك الباحث ـ عدم تمكن العرب من الحصول على بعض الامتيازات والخدمات التي تمنحها الادارة الاسرائيلية وليس لأن هذه الادارة الاسرائيلية هي تجسيد للاحتلال والقهر ومن ثم تكون بالطبيعة محلاً للكراهية من قبل الواقع عليهم هذا الاحتلال اي العرب .

وجرياً على تشويه الحقائق ، يقدم الباحث تفسيراً غريباً آخر لاصرار الجماعة العربية في القدس ونجاحها في تكوين الغرفة التجارية العربية حماية لمصالحها الاقتصادية ، وهي

الهيئة التي تولت التفاوض نيابة عن الجانب العربي مع السلطات الاسرائيلية في الموضوع الخاص بالضرائب الباهظة التي فرضتها السلطات الاسرائيلية على التجار العرب عقب احتلال الضفة الغربية ، وفي محاولة لافراغ نجاح الجماعة العربية (في تكوين غرفتها التجارية الخاصة بها وفي اجبار السلطات الاسرائيلية على وضع نظام ضرائبي يتلاءم مع الاوضاع الخاصة للجماعة العربية) من مضامينه السياسية، يقول الباحث ان السلطات الاسرائيلية آثرت عدم التعرض لعملية تكوين الغرفة التجارية العربية حتى لا تزداد درجة الاحباط لدى العرب مما يؤثر سلبياً على علاقاتهم مع اليهود .

هذا التشويه المقصود يخلص بنا في النهاية الى ان تكوين الغرفة التجارية العربية لم يكن سوى منحة وهبة من السلطات الاسرائيلية للمساعدة في « علاج الجماعة العربية » ، وللمساعدة في عدم تفاقم عقدها النفسية . وغرابة تفسير الباحث تكمن في أن هذا التصوير تبدو معه انتصارات المقاومة والرفض العربي في صوره المختلفة وكأنها منحة من السلطات الغازية المحتلة ـ وتأكيداً لهذا التفسير الغريب يناقش الباحث ما يسميه اهداف الادارة الاسرائيلية من وراء فرض الضرائب على الجماعة العربية في القدس ، وبالمقابل اهداف الجماعة العربية من « المساومة » على كمية الضرائب ومعدلاتها ، وبعد هذه المناقشة ، يقرر الباحث ان اهداف الادارة الاسرائيلية قد تحققت بالكامل ، ذلك انها لم تكن تهدف الا الى اذعان الجماعة العربية للقانون الاسرائيلي، اما اهداف الجماعة العربية وعلى الرغم من تمكنها اجبار السلطات الاسرائيلية على تخفيض الضرائب اكثر من مرة ووضع نظام خاص يراعي ظروف التجار العرب ، فهذه الانتصارات التي لا تخلو من رموز سياسية ، هي في نظر الباحث ليست سوى مسائل اجرائية شكلية لا معنى لها .

واذا انتقلنا الى العملية التعليمية ، والتي تعد مجالاً آخر للصراع بين الجماعة العربية والسلطات الاسرائيلية فسوف نجد الباحث يحصر ردة الفعل العربية الرافضة لخطة التعليم الاسرائيلية في سياق نفسي. فبعد عرض تاريخي ـ لم يخل من انحيازات وصيغ مقصودة لتشويه العملية التعليمية فيما قبل الاحتلال الاسرائيلي للمدينة المقدسة ، وبعد حديث مسهب عن اسهام المؤلف في وضع خطة تطوير التعليم الموجه لعرب القدس ، ولما كانت هذه الخطة الاسرائيلية تحصر تعليم ابناء الجماعة العربية في المحاولات الفنية البسيطة دون امكانية استكمال التعليم العالي او فتح الباب امامهم لتعدد المجالات التعليمية ، فكان من المنطقي ان ترفض الجماعة العربية مثل هذه الخطة الاسرائيلية التي لا ترضي طموحاتها فضلاً عن انها تسلب العرب حقهم المشروع في ان يكون لهم الاشراف والسيطرة على العملية التعليمية الموجهة الى ابنائهم ـ الا ان الباحث وفي محاولة التوفيق المفتعل بين هذه المعارضة العربية المشروعة وبين فرضيته الخاصة بالدوافع النفسية ، فإذا به يفسر مثل هذه المعارضة ليس على اسس وطنية وقومية بل على اسس نفسية ، فعنصر الشك لدى الجماعة العربية ، هو الدافع الرئيسي لرفض الخطة الاسرائيلية والسبب المباشر في زيادة نسبة التهرب للاطفال والفتيان العرب من التعليم في المدارس التي تشرف عليها السلطات الاسرائيلية ، ولاينسى الباحث ان يذكر بأن هذا الشك الكامن في نفس الجماعة العربية بالقدس من شأنه أن يعقد الاتصال «الصحي» بين العرب واليهود في المدينة المقدسة .

هذه الامثلة التي حاولنا من خلالها ابراز الخط العام الذي حكم الباحث وتفسيراته التي

قدمها لما سماه « سوء » العلاقة بين الجماعة العربية واليهود في القدس توضح مجموعة من الدلائل :

١ ـ ان الباحث جاوز الموضوعية العلمية التي ادعاها كثيراً، وحاول جاهداً أن يعطي تفسيراً نفسياً لكل التوترات التي يمكن أن تظهر في العلاقة بين القوى المحتلة والجماعة الواقع عليها الاحتلال .

٢ ـ ان الباحث لم يكن محايداً ، ويبدو انحيازه في اكثر من موضع حيث تغليبه لوجهة النظر الاسرائيلية ، وتصويره للسلطات الاسرائيلية باعتبارها الجانب الذي يمنح دائماً ويتفهم دائماً ويحاول ان يساعد الجماعة العربية ويجذبها من محنتها وكآبتها.وهذا الانحياز يبدو طبيعياً في ضوء الانتماء الصهيوني الذي أكده الباحث عن نفسه ، وكذلك عمله مع السلطات الاسرائيلية في سعيها لايجاد الوسائل المثلى لاخضاع الجماعة العربية .

٣ ـ ان الباحث آلى على نفسه تشويه الجماعة العربية ، ويظهر ذلك من صيغه الملتوية ومجموعة الصفات التي الصقها بالجماعة العربية مثل الكذب ، الخداع ، الانطواء ، ومحاولة ارجاع ذلك الى اعتبارات تاريخية .

٤ ـ ان الباحث تعمد ان يقلب الحقائق تمشياً مع وجهة النظر الاسرائيلية كالقول بأن الجماعة العربية في القدس جماعة غير متجانسة ثقافياً وتاريخياً ، وان ذلك يعود الى ما سماه فترة الاحتلال الاردني التي دامت ١٩ عاماً . وان عرب القدس يفتقرون الى الشعور بالانتماء الى هوية قومية .

والكتاب عموماً ـ باعتباره بحثاً ميدانياً ـ يطرح واحدة من القضايا التي يجب الاهتمام بها ، وهي العلاقة بين العلم وبين الاعتبارات السياسية ، وكيف يمكن توظيف الاول واستخدامه في تحقيق الاهداف السياسية . وهو ما يلقي بالتبعة والمسؤولية على الجماعة العلمية والثقافية في كل الوطن العربي للتصدي للمحاولات الصهيونية المتسترة بالعلم لتشويه الصراع العربي ـ الاسرائيلي وافراغه من مضامينه وحقائقه واعتباراته السياسية والفكرية والاقتصادية ، ولعل في كشف الاخطاء والمثالب والتشوهات العلمية التي تحتويها مثل هذه المحاولات الخبيثة ما يساعد على فضح هذه المحاولات الصهيونية ، ويؤدي في الوقت نفسه الى تأكيد الحقوق العربية ، وتخليص الصورة العربية مما يلحق بها من تشوهات ومبالغات تتخفى في ثوب العلمية والجدية □

■ مؤتمرات

الندوة الدولية الثالثة
« تركيا والعرب »

درهام ـ انكلترا ١٤ ـ ١٥ كانون الثاني / يناير ١٩٨٢

عبد المجيد فريد

عقد مركز الدراسات العربية في لندن ندوة مشتركة مع مركز الدراسات الاسلامية والشرق الاوسط بجامعة درهام في اوائل عام ١٩٨٢ ليحقق هدفين :

الاول : التطوير الدائم والخلاق لاسلوب حركة العمل في المركز بما يضمن تأصيل الابحاث التي يقوم بها وتعميقها .

الثاني : ان العمل المشترك بين مركز الدراسات العربية ومراكز الدراسات البريطانية سيسمح بتدعيم أوجه البحث من خلال الانتفاع بالقدرات التي اكتسبتها هذه المراكز عبر صبر واصرار للوصول الى تصورات وحلول للمشكلات المتعددة والمعقدة التي اصبح يزدحم بها عالمنا المعاصر .

ولقد راعى مركز الدراسات العربية بلندن أن تكون تجربته الاولى مع مركز يتمتع بمكانة علمية ممتازة وهو مركز الدراسات الاسلامية والشرق الاوسط بجامعة درهام . اما من ناحية الموضوع وهو **تركيا والعرب** فلقد كان اختياره المشترك يرجع الى عوامل متعددة : تاريخية وجغرافية واقتصادية وسياسية واجتماعية .

إن موقع تركيا في منطقة الشرق الاوسط له اهمية خاصة اذ انها تعتبر الجسر الحقيقي الذي يربط آسيا بأوروبا ، ومن هنا كانت الاحداث الجارية في كل من اوروبا وآسيا لها دائماً انعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على تركيا وعلى علاقاتها مع جيرانها العرب . والعلاقة بين تركيا والعرب علاقة تاريخية، ولقد كانت عبر قرون عديدة من الزمان علاقة عضوية ، كانت جسماً واحداً وهو الدولة العثمانية . ولا شك أن عامل الدين كان عاملاً رئيسياً ومؤثراً في الحفاظ على جسم الدولة من التمزق .. رغم ما حفلت به هذه الفترة من اضطرابات عديدة كانت تذكيها رغبة الشعب العربي في الاستقلال . واذا كانت الحرب العالمية الأولى بما حفلت به من صراعات دولية ورغبات في اقتسام مناطق النفوذ كشفتها اتفاقية (سايكس ـ بيكو) السرية التي عقدت بين فرنسا وبريطانيا ونصت على اقتسام الوطن العربي بعد اعلان استقلاله

عن الدولة العثمانية وبعد قيام الثورة العربية ضدها . اذا كانت نتائج هذه الحرب قد حددت الخريطة الجديدة لتركيا ، فإن ذلك لم يلغ من الزمن تزاوجاً قد حدث بين الشعب العربي والشعب التركي ، بل إننا نجد الآن بعض العائلات العربية تنتمي الى اصول تركية . ولا شك أن العكس صحيح ايضاً ، بفعل عوامل الانتقال والهجرة والمصاهرة . كذلك فإن هناك روابط اجتماعية وثقافية ترتبت على واقع تاريخي جمع بين العرب والاتراك . ولكن هذا الواقع التاريخي في الوقت نفسه لم يمنع حدوث اختلافات في التوجهات السياسية لكل من العرب وتركيا تركت آثاراً في شكل العلاقة وما نتج عنها من مواقف سياسية منها :

١ ـ ان تركيا تجاور دولة عظمى هي الاتحاد السوفياتي، كما انها تقع سياسياً في مواجهة حلف وارسو ، ولأن تركيا قد اعتمدت نفسها جزءاً من نظام الدفاع الغربي فقد اصبحت عضواً في الحلف الاطلسي .

٢ ـ تزعمت تركيا مع العراق الدعوة الى قيام حلف بغداد في عام ١٩٥٥ وبذلك تعرضت علاقاتها لبعض المتاعب مع الوطن العربي ، نذكر منها مثلاً :

أ ـ أنه عندما حاول **عدنان مندريس** اقناع الرئيس الراحل **جمال عبد الناصر** بدخول حلف بغداد، لم يجد الا الرفض اذ كانت الدعوة التي تتبناها القاهرة في ذلك الوقت عدم الارتباط بأي احلاف واعتماد الدفاع عن المنطقة العربية بواسطة الشعب العربي . وكان رد عبد الناصر « انني ارحب بأي تعاون او تقارب مع تركيا ولكننا لسنا على استعداد لبحث اي احلاف » .

ب ـ في عام ١٩٥٨ حين قامت الوحدة بين مصر وسوريا واقيمت الجمهورية العربية المتحدة كان رد الفعل التركي سلبياً ازاءها وذلك من خلال تصريح أدلى به مندريس وقال فيه « انه امر لا يدعو الى الارتياح ان ينام المرء وعلى حدوده دولة تعدادها اربعة ملايين نسمة ويستيقظ في الصباح فيجد انها اصبحت ثلاثين مليوناً » .

ج ـ حين رفضت سوريا الانضمام الى حلف بغداد ، تعرضت لبعض الضغوط ومنها الحشود التركية على حدودها .

د ـ انه حين حدثت الحركة الانفصالية في سورية وتمزقت الجمهورية العربية المتحدة كانت تركيا احدى الدول الخمس التي سارعت بالاعتراف بسوريا كدولة منفصلة .

ونظراً للتوجهات السياسية التي ينتهجها الوطن العربي في دعوته للتوحد في اطار القومية الواحدة ، فإنه يقع دائماً في صدام مع الدول العظمى وخاصة الدول الغربية وتوجهاتها في المنطقة ، وحيث أن تركيا ما زالت للآن جزءاً من نظام الدفاع الغربي فإن العلاقات بين العرب وتركيا تتعرض من آن لآخر لبعض التوترات وخاصة اذا ما توافرت عناصر الاثارة الذاتية كالخلافات على الحدود او الخلاف على توزيع مياه الانهار المشتركة ...الخ.فمثلاً نجد أن بعض البلدان العربية أخذ مواقف مناقضة للمصالح التركية في قبرص ، كما نجد أن تركيا اعترفت بإسرائيل وتبادلت معها السفراء في الوقت الذي كان يقف فيه الوطن العربي موقف العداء من اسرائيل ، بينما نرى جارتها اليونان ترفع درجة التمثيل الدبلوماسي مع منظمة التحرير الفلسطينية الى درجة السفارة .

على صعيد آخر تردد الانباء العالمية في الفترة الاخيرة تصريحات امريكية مهمة تركز ، على أن تركيا تعتبر اصلح البلاد لتجميع وحدات قوات التدخل السريع للخليج (RDF) على اساس أن فيها اعداداً كبيرة من

القواعد والمطارات العسكرية وفقاً لمواصفات حلف الاطلسي (NATO) وانها تفوق بكثير القواعد الاخرى التي اقترح انشاؤها في عُمان أو الصومال أو بجزيرة دييجو جارسيا والتي يتكلف بناؤها الملايين من الدولارات . وهذا يفسر ما صدر من وعود امريكية لزيادة الدعم العسكري لتركيا على لسان وزير الدفاع الامريكي عند زيارته الاخيرة لتركيا . ولو أن هناك آراء امريكية تقول ان علينا أن نتروّى قبل أن ندفع تركيا للالتزام بهذه المسؤولية .

كما أن العامل الاقتصادي الذي يتمثل في حجم المشاكل التي يتعرض لها الاقتصاد التركي ، وبسبب الطلب المتزايد على النفط ، بالاضافة الى حجم الديون الخارجية وما يتراكم عليها من فوائد مستمرة ، فإن معالجة تلك المشاكل وتوفير النفط اللازم للخدمات ومطالب الصناعة التركية سيؤثران في المستقبل القريب في نوع العلاقة بين تركيا والاقطار العربية النفطية .

أولاً : موجز للموضوعات الرئيسية

من خلال الدراسة التي قدمها كل من الباحثين حول الموضوعات التي عرضوها وفقاً لبرنامج الندوة ، دارت مناقشات عديدة بين الحاضرين فبرز بعض النقاط الاساسية التي يمكن حصرها تحت العناوين التالية :

١ ـ تركيا والعرب والحلف الاطلسي(*)

١ ـ إن تركيا قد انضمت لحلف شمال الاطلسي ونظام الدفاع الغربي لاسباب داخلية بحتة خاصة بها ، اهمها المواجهة التقليدية مع الاتحاد السوفياتي ولذلك فهي تعتقد أن ذلك لا ينبغي أن يشكل عقبة في طريق نمو العلاقات التركية العربية وتطورها سواء أكانت سياسية او اقتصادية او ثقافية .

ب ـ إن السياسة التركية التي تبنت الدعوة الى حلف بغداد في الخمسينات واحدثت مواجهة بين تركيا والبلدان العربية ـ التي التقت مع السياسة المصرية في عهد عبد الناصر ـ حول مناهضة الاحلاف قد اضرت بالمصالح التركية وبالعلاقات العربية التركية وذلك باعتراف المسؤولين الاتراك .

ج ـ إن العلاقات بين تركيا والعرب قد تدهورت منذ ـ وبسبب ـ الموقف التركي من اسرائيل واعتراف الاتراك بها ، وان كانت العلاقات الاقتصادية الآن قد وصلت بين تركيا واسرائيل الى الصفر تقريباً .

د ـ انه نتيجة لموقف تركيا من اسرائيل ، وموقفها من سياسة الاحلاف ، فقد اتخذت البلدان العربية موقفاً سلبياً من القضية القبرصية وأيدت فيها القبارصة اليونانيين وعلى الاخص منذ أن أيدت مصر في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر الاسقف مكاريوس ، وهو موقف لم يتغير حتى هذه اللحظة وينظر اليه الاتراك بمرارة شديدة .

هـ ـ إن السياسة الخارجية التركية قد تأثرت بثلاثة عوامل في علاقاتها مع العرب هي : (١) التاريخ المشترك والثقافة المشتركة ؛ (٢) الانضمام الى التحالف الغربي نتيجة لوجود الاتحاد السوفياتي على الحدود الشمالية واعتباره عدواً لتركيا ؛ (٣) مشكلة قبرص والنتائج المترتبة عليها والمتفرعة منها .

(*) قدم البحث سيم شاكماك (Cem Cakmak) استاذ الشرق الاوسط بجامعة انقرة ـ تركيا .

و - يرى الاساتذة الاتراك والبريطانيون ان السياسة الخارجية لتركيا لا تتأثر بتغير الحكومات سواء كانت عسكرية او مدنية ومهما كان نظام الحزب الحاكم ، وانها سياسة مرنة لا تنظر الا الى مصالح تركيا الخاصة ، وحتى الاسلام كدين فإنه لا ينظر اليه الا من حيث يخدم المصالح التركية الوطنية ، ولهذا فإن دورهم في المؤتمر الاسلامي تحكمه النظرة السياسية البحتة .

٢ - تركيا وقضية فلسطين(*)

ا - لم يكن لتركيا موقف واضح من قضية فلسطين ، فقد كانت القضية بالنسبة لها مجرد نزاع دولي آخر ، وعملت على تحسين علاقاتها باسرائيل كلما امكنها ذلك ، وكلما خف الضغط العربي . إن موقف تركيا من قضية فلسطين لم يكن قائماً على اساس اعتبارات القضية نفسها او مبرراتها ، ولا على مبدأ معين . فبينما هي تؤيد قرار الامم المتحدة بشجب الصهيونية باعتبارها « نوعاً من العنصرية والتمييز العنصري » فإنها لم تجد ما يضير في أن تكون لها علاقات جيدة مع الدولة التي هي تجسيد للصهيونية . إن تركيا لم تفهم ،بتعبير الاستاذ **عطائوف** ، من جامعة انقره « ان قضية فلسطين ليست مجرد قضية بين وجهتي نظر مختلفتين، بل انها قضية حق او باطل ، وخطأ او صواب، وان المسالة الرئيسية في هذا النزاع هي شرعية قيام احد طرفيه» . ولذلك فإننا في المراحل الاولى من القضية نجد تركيا تلتمس نصيحة بريطانية مرة ، ومن الولايات المتحدة اخرى ، وأنها اكثر اهتماماً بوقع قراراتها على الكونجرس الامريكي والرأي العام اليهودي منها على الرأي العام العربي .

ب - وكانت تركيا تتمنى أن تنتهي قضية فلسطين بشكل من الاشكال، وتفضل تسوية شاملة لأن ذلك كان سيزيل عنها حرجاً كبيراً في علاقاتها مع البلدان العربية من جهة وفي علاقتها مع الولايات المتحدة من جهة اخرى ، ولذلك فإنها اعتبرت على لسان وزير خارجيتها (ان اتفاقي كامب ديفيد خطوة في الاتجاه الصحيح) ولكنها مع ذلك أكدت وجوب تخلي اسرائيل عن جميع الاراضي المحتلة ، واعترافها بالحقوق المشروعة للفلسطينيين بما في ذلك حقهم في تأسيس دولة . ولقد تفاعلت معظم الصحف التركية باتفاقي كامب ديفيد ووصفت زيارة السادات للقدس بالشجاعة الواقعية ، واعربت حكومة **اجاويد** بصراحة عن التزامها بتحسين العلاقات مع دول الشرق الاوسط والدول الاسلامية كما اكد أجاويد تأييده لنضال الفلسطينيين . وتحاول تركيا في الوقت الحاضر ان تتفادى اتخاذ اي موقف من اتفاقية كامب ديفيد ولكنها تتمنى تسوية شاملة .

ج - إن على تركيا أن تواجه هذا الخيار : هل تريد علاقات حقيقية ومخلصة مع البلدان العربية ، ام انها تفضل علاقات سطحية قائمة على اساس المصالح العابرة والمنافع الزائلة ؟ وهل تجد أكثر نفعا وأكبر مردوداً أن تستمر في الرضوخ للضغط الغربي في تأييد اسرائيل ، وفي التظاهر بأنها دولة اوروبية لا يربطها بالشرق رابط ، **ام انها تفضل الدخول في علاقات وثيقة ودائمة مع جيرانها الذين ترتبط بهم بروابط كثيرة : ماضيها مرتبط بماضيهم ، ومستقبلها معقود بمستقبلهم ، ولها عندهم مصالح حيوية ليس بوسعها الاستغناء عنها بسهولة ؟**

إن ذلك امر متروك لتركيا أن تقرره ،

(*) قدم البحث الاستاذ نجدة صفوة المؤرخ العربي وعضو مجلس ادارة مركز الدارسات العربية بلندن .

والخيار فيه لها ، حتى وإن كان يمكنها أن تقف موقفاً شبيهاً بموقف باكستان التي لها ايضاً جارة قوية تحسب حسابها وهي الهند ، ولها معها مشاكل عديدة ، وعلى الرغم من أن باكستان عضو في عدة احلاف مع الغرب ، بل إنها عضو في « الكومنولث » البريطاني فإن موقفها منذ بداية النزاع صريح ، مستقيم ، صادق . لقد اوضحت باكستان لحلفائها الغربيين منذ البداية انها يجب أن تعد في هذه القضية لانها لا تستطيع ان تتجاهل مشاعر شعبها المسلم وتعاطفه مع اشقائه المسلمين في هذه القضية التي تتعلق بأرض مقدسة لديهم الى جانب مبادىء اخلاقية اخرى لا تستطيع أن تتساهل فيها في اي وقت من الاوقات .

د ـ يمكن أن يقوم موقف تركيا من قضية فلسطين في جانبين : (١) موقفها من نضال الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه واقامة دولته . وقد وصل الموقف التركي الى حد الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وفتح مكتب لها في انقرة ؛ (٢) علاقات تركيا باسرائيل وهي علاقات جيدة في الوقت الحاضر وإن كانت غير متطابقة مع مواقفها في جميع مراحل النضال الفلسطيني .

هـ ـ حدثت خلال المناقشات محاولات لتبرير موقف تركيا من قضية اسرائيل على اساس انه بسبب موقف العرب من قضية قبرص ، وأن هناك تشابهاً بين القضيتين وقد اوضح المتحدث الاستاذ نجدة صفوت ما يلي :

(١) ان قضية فلسطين تاريخياً اسبق من قضية قبرص ولذلك فإنه لا يمكن تفسير موقف تركيا في ضوء موقف البلدان العربية من قضية قبرص . كما أن ١٨ بالمائة من سكان جزيرة قبرص اتراك في حين أن العرب كانوا يؤلفون ٩٠ بالمائة من سكان فلسطين عندما بدأت المشكلة ؛

(٢) ان الوضع مختلف بين القضيتين وليس متشابهاً إذ انه في فلسطين قام الاسرائيليون بطرد السكان العرب من اراضيهم لكي يحلوا محلهم بينما الوضع في قبرص هو مطالبة الاتراك بالسيادة فقط .

و ـ انه قد اتضح من المناقشات التي تمت انه ليس بامكان تركيا في الوقت الحاضر أن تتصرف بحرية في قطع علاقاتها باسرائيل بسبب ارتباطها بالولايات المتحدة استراتيجياً واقتصادياً، وفي حالة خروج تركيا على ارادة الولايات المتحدة بصورة صارخة فسوف يتمكن النفوذ الصهيوني في امريكا من حمل الحكومة الامريكية على اتخاذ مواقف ضد تركيا في قبرص من جهة ، كما أن الكونغرس الامريكي قد يعرقل استمرار وصول المساعدات الاقتصادية التي تعدها تركيا حيوية لمصالها .

٣ ـ نقاط النزاع بين البلدان العربية وتركيا(*)

ا ـ تعد النزاعات بين تركيا والبلدان العربية محدودة رغم وجود بعض الخلافات ، ولقد كانت اولى المشكلات السياسية في هذه النزاعات هي لواء الاسكندرونة وإن كان الباحث البريطاني ذكر أنها حالياً مشكلة مجمدة وليست محل نزاع الا أن ذلك لا ينفي انه من الممكن اثارتها مستقبلاً اذا سمحت الظروف السياسية بذلك .

ب ـ تعد ايضاً مشروعات الري والكهرباء

(*) قدم البحث د. اندرو مانجو (Andrew Mango) ، رئيس قسم جنوب اوروبا بالاذاعة البريطانية ـ لندن .

المقامة على نهر الفرات مصدراً من مصادر النزاع خصوصاً بعد أن بدأت تركيا خلال عام ١٩٧٤ في بناء خزان (كيبان) على بعد ٢٣٠ كم من الحدود السورية ، وقد ركز البروفسور كربات على هذا الموضوع مؤكداً عدة مرات أن نزاعاً لا بد من أن ينشب بين تركيا من جانب وسوريا والعراق من جانب آخر بسبب هذه المشروعات .

ج - رغم وجود عدد من السكان العرب في تركيا،وأتراك في كل من سوريا والعراق الا أن ذلك لم يسبب ، وليس من المحتمل ان يشكل اي نزاع او مشاكل داخلية في كل من تلك البلدان .

د - لم تسبب المشكلة الكردية اي متاعب بين كل من تركيا والعراق رغم الخلافات بينهما في وجهات النظر بل كان هناك دائماً حد أدنى من التنسيق .

هـ - يعتبر الباحث أن العلاقات بين كل من تركيا والعراق اقوى منها بين تركيا وايران وقد استشهد في ذلك أن خط النفط الى تركيا جاء من العراق وليس من ايران .

و - ذكر الباحث أيضاً أن السياسة الخارجية لتركيا هي العامل الوحيد الذي قد يشكل مصدراً للنزاع بين تركيا والبلدان العربية،ولو أنه اضاف،أن تركيا ، رغم أنها تعد حليفة للغرب ، الا أنه لم يتمكن من استخدامها كشرطي في الشرق الاوسط حتى الآن .

ز - يلاحظ أن تركيا تتعامل في سياستها مع الوطن العربي مع كل بلد على حدة أي في علاقات ثنائية سواء كان ذلك مع بلدان معتدلة او مع بلدان متطرفة ولذلك فهي لا تنظر للبلدان العربية كوحدة واحدة ، ولا تتبع في علاقتها خطاً ايديولوجياً محدداً ، وعلى ذلك فهي تتعامل مع كل ازمة سياسية داخل المنطقة في ضوء ظروف تلك الأزمة .

٤ - المواقف العربية من القضايا التركية(*)

لم تتضح في الندوة ملامح محددة لشكل المواقف العربية من القضايا التركية وإنما كانت هناك ملاحظات :

أ - إن المواقف العربية من القضايا التركية غامضة وغير محددة وليس فيها التزام قوي .

ب - أثار المتحدثون الاتراك نقطة شكلية وهي أن كتب التاريخ التي تدرس في معظم الاقطار العربية تعطي صورة غير صحيحة عن وضع البلاد العربية في العهد العثماني وتصور الاتراك بصورة المستعمرين وتصف تلك الفترة بعصر الانحطاط في حين أنه ليس من الصواب وضع اللوم كله على العهد العثماني . وطلبوا أن تقوم الانظمة العربية بتصحيح هذا التصور مما يهيء مناخاً مناسباً للمزيد من نمو العلاقات العربية التركية وخاصة بين النشء الجديد .

٥ - الاسلام والعلاقات التركية العربية(**)

أ - انه على الرغم من أن الحكومة التركية بموجب الدساتير التي صدرت منذ عهد اتاتورك كانت علمانية الا أنه قد حدث تحول

(*) قدم البحث د. كمال صليبي الاستاذ بالجامعة الاميركية في بيروت .

(**) قدم البحث الاستاذ جون نورتون (John Norton) في جامعة درهام البريطانية .

في توجهات الحكومة لاستخدام عنصر الدين في تحقيق اهداف سياسية وقد لوحظ ذلك منذ عام ١٩٧٠ حين اخذت تركيا تشترك في المؤتمرات الاسلامية وذلك لتحقيق هدفين : (١) كسب اصوات اضافية الى جانبها في قضية قبرص ؛ (٢) الحصول على بعض القروض من الدول الاسلامية الغنية، وبالفعل فقد بدأت تركيا تجني ثمار هذه السياسة في هذه الايام .

على انه تجدر الاشارة أن تلك الاتجاهات في السياسة التركية لم تؤثر على جوهر سياستها تجاه اسرائيل والولايات المتحدة .

ب - إن تركيا رغم أنها تأخذ بالعلمانية منذ نظام أتاتورك الا أنها بدأت حديثاً في الاهتمام بالشعائر الدينية والحفاظ على تقاليد الاسلام وهناك اقبال شديد الآن على مدارس الائمة والخطباء ، كما أخذ غطاء الرأس للطالبات جدلاً شعبياً مما حدا بعرضه على اللجنة التحضيرية لتعديل الدستور المعقودة حالياً .

ج - إن تركيا تقوم بتوظيف الاسلام في خدمة الدولة والى حدّ انها تطلب من ائمة المساجد في بعض المناسبات الدعوة الى قضايا محلية خاصة في خطبة الجمعة .

د - إن كلمة تركي تعني تحديداً : انه مواطن مسلم، بينما كلمة عربي لا تحدد ذلك فقد يكون عربياً مسلماً وقد يكون عربياً مسيحياً .

هـ - رغم أنه يمكن القول إن غالبية الشعب التركي متدينة بوجه عام الا أنها لا توافق على وجود حكم ديني كامل في تركيا مثل النموذج المطبق في ايران .

٦ - أثر الخلافات الداخلية العربية في العلاقات التركية العربية(*)

أ - ذكر المتحدث في هذا الموضوع أن علاقات تركيا بالبلاد العربية يمكن أن تقسم الى اربع مراحل :

المرحلة الاولى : في العهد العثماني حين كان العرب يؤلفون ثلث سكان الامبراطورية .

المرحلة الثانية : بعد تأسيس الجمهورية حينما ادارت تركيا ظهرها للعرب وللشرق وتخلت عن الحروف العربية .

المرحلة الثالثة : كانت تمثل تحولاً في وضعها الاستراتيجي حين اصبحت لها مشاكل مع الاتحاد السوفياتي ومشاكل مع الاكراد وحيث اتجهت الى الغرب كلية وانتمت الى احلافه .

المرحلة الرابعة : وهي الاخيرة ، وتمثل تحولاً تدريجياً عن غموض سياسة تركيا الخارجية ، بحيث اصبحت سياستها نحو البلدان العربية اكثر انفتاحاً وتفهماً بعد أن وجدت انها تستطيع أن تكسب الكثير من العرب .

وقد احتفظت تركيا في هذه المرحلة ايضاً بعلاقاتها مع اوروبا ويمكن القول إن توجهها الى البلاد العربية كان نتيجة احساسها بالعزلة في قضية قبرص . فعادت تشارك في المؤتمرات الاسلامية ، واعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية ، وقد احدثت هذه السياسة تحسناً واضحاً في مكانتها في الوطن العربي .

ب - إن العلاقات الثنائية بين تركيا

(*) قدم البحث الصحفي الخبير ديفيد تونج (David Tonge) بجريدة الفايننشال تايمز البريطانية .

والبلدان العربية كانت تحددها الى حد كبير علاقات تركيا باسرائيل ، ولقد كانت لتركيا علاقات خاصة مع العراق ليس في اطار السياسة الدولية فحسب ولكن في مجال المشاكل المشتركة ، كقضية الاكراد مثلاً . اما عن سوريا فإنها كانت تمثل حالة خاصة بين الاقطار العربية بالنسبة لتركيا بسبب لواء الاسكندرونة ومشاكل التهريب عبر الحدود .

ج ـ يمكن أن تعد تركيا الآن جسراً بين اوروبا والعرب ، نظراً لأن تركيا في المرحلة الاخيرة أخذت تعالج سياستها مع الاقطار العربية بمزيد من الواقعية ، كما أنها رفضت أن تتورط في المخططات الامريكية في المنطقة العربية وكذلك في المنازعات العربية .

٧ ـ اثر العامل الاقتصادي في العلاقات التركية العربية(*)

تعد الورقتان اللتان قدمهما كل من د. وليم هيل والمحامي الدولي اتيلا غوكادين ورقتين متكاملتين، فالورقة الأولى تعرض « العوامل الاقتصادية في العلاقات التركية ـ العربية » ، والورقة الثانية تناقش تطور التجارة التركية. وتتلخص النقاط الرئيسية التي برزت خلال الورقتين فيما يلي :

أ ـ ركز د. وليم هيل على أن التبادل التجاري لم تكن له اهمية تذكر قبل السبعينات حينما تغير الوضع بشكل جذري ، والى درجة ان انقاذ تركيا من مشاكلها الاقتصادية خلال الثمانية عشر شهراً السابقة لم يكن ممكناً الا من خلال التبادل التجاري مع البلدان العربية ، والسبب في ذلك أن ارتفاع اسعار النفط جعل البلدان العربية المنتجة للنفط تلعب دوراً متزايداً في الاقتصاد الدولي،وخلق اسواقاً جديدة مهمة للبضائع الاستهلاكية والرأسمالية .

ب ـ شهد عقد السبعينات نمواً مهماً في التبادل التجاري بين بلدان الشرق الاوسط لترتفع قيمته الكلية من ٥٥٠ مليون دولار عام ١٩٦٦ الى ٤٦٠٠ مليون عام ١٩٧٧،وارتفع نصيب دول الشرق الاوسط في الواردات الدولية من ٠,٣١ بالمائة عام ١٩٦٦ الى ٠,٤٣ بالمائة في عام ١٩٧٧ .

ج ـ إن استهلاك النفط قد زاد في تركيا وكذلك قد ازدادت اسعاره وقد ترتب على ذلك أن ارتفعت نسبة اسعار الواردات من النفط في تركيا من ١٦ بالمائة من نقدها الاجنبي عام ١٩٦٠ الى ٤٠ بالمائة عام ١٩٧٥ ثم قفز الى ٥٩ بالمائة عام ١٩٨٠ . وقد أدى هذا التطور الى عجز رهيب في ميزان المدفوعات . فبينما كان هناك فائض في الميزان التجاري وصل عام ١٩٧٣ الى ٤٨٤ مليون دولار ، وصل العجز الى ٣,٤ مليار دولار عام ١٩٧٧ ، كما اصبح هناك عجز آخر في النقد الاجنبي حتى لتمويل الواردات النفطية . وقد ادى كل هذا الى استدانة مبالغ كبيرة والى ضرورة البحث عن اسواق جديدة ، ومن هنا كان الاتجاه نحو الشرق الاوسط والى البلدان العربية أمراً أساسياً .

د ـ ونظراً لأن الصناعات التركية الثقيلة تكاليفها مرتفعة فقد كانت اسعارها ايضاً اكثر ارتفاعاً من مثيلاتها في السوق الدولية وينطبق هذا على منتجات صناعات الصلب والورق والكيمياويات والهندسة والمنتجات المعدنية . اما صناعات المواد الغذائية والجلدية والمنسوجات ومواد البناء فقد

(*) قدم البحث المحامي الدولي اتيلا غوكادين (Atila Gokaydin) من تركيا . والدكتور و. هيل (William Hale) من جامعة درهام البريطانية .

ازدهرت صادراتها وخاصة الاسمنت وكان هذا هو الاطار الذي تحركت فيه العلاقات الاقتصادية العربية ـ التركية .

هـ ـ إن الواردات النفطية من البلدان العربية تشكل ١٨,٥ بالمائة من واردات تركيا (١,١ مليار دولار) . اما الصادرات التركية الى البلدان العربية فلا تصل نسبتها الا الى ١٠ بالمائة من صادراتها (قيمتها حوالى ١٨٤ مليون دولار) وقد قفزت هذه الارقام بسرعة في الاشهر التسعة الاولى لعام ١٩٨١ ، حيث وصلت قيمة الصادرات التركية الى البلدان العربية الى حوالى ١,٥ مليار دولار (٣٤ بالمائة من كل الصادرات) بينما كانت لا تزيد في عام ١٩٨٠ عن ٥١٥ مليوناً (١٨ بالمائة من كل الصادرات) . وأدى هذا الى انتعاش الصادرات التركية الكلية فقفزت الى ٤,٥ مليار دولار عام ١٩٨١ بينما لم تكن اكثر من ٢,٩ مليار دولار عام ١٩٨٠ . وقد ادى هذا الى استعادة الاقتصاد التركي لقواه . وهو يعني أن العلاقات الاقتصادية التجارية مع البلدان العربية كانت هي التي انقذت الاقتصاد التركي المتدهور .

و ـ بدأت تركيا منذ بداية الثمانينات تحقق نجاحات اخرى مع الوطن العربي بتوقيعها لعقود بناء حصلت عليها الشركات التركية ووصلت قيمتها الى ٩ مليارات دولار حتى عام ١٩٨١ .

ز ـ إن هذا الازدهار في التبادل الاقتصادي والتجاري مع البلدان العربية يأتي في الوقت الذي يزداد فيه ايضاً عدد العمال الاتراك العاملين في البلدان العربية المنتجة للنفط اذ وصل عددهم عام ١٩٨١ الى ١٣٥ الفا (٨٠ الفاً في ليبيا ، ٣٥ الفاً في السعودية ، ١٥ الفاً في العراق) ، بينما وصل عدد العمال في الخارج بشكل عام الى حوالى ١,١ مليون عامل . وتأتي الملاحظة المهمة الثانية في هذا المجال وهي أن دخل العامل التركي في البلدان العربية يصل في المتوسط الى ٦ آلاف دولار سنوياً بينما لا يزيد عن ١٨٠٠ دولار في دول اوروبا الغربية . ومعنى هذا أن دخل العمال الاتراك في البلدان العربية قد وصل عام ١٩٨١ الى حوالى ٨٠٠ مليون دولار ، بينما وصلت القيمة الكلية لجميع العمالة التركية في الخارج الى ٢,٥ مليار دولار . والملاحظة الثالثة في هذا المجال هي أن عدد العمال الاتراك في دول اوروبا الغربية ظل ثابتاً على مدى السنوات الماضية (حوالى ٩٥٠ الفاً) . لكن عدد العمال الاتراك في البلدان العربية المنتجة للنفط وإن كان اقل عدداً الا أنه يزداد بشكل مطرد .

ح ـ أما المحامي الدولي اتيلا غوكادين فقد قال إن تجربة تركيا الاقتصادية والتجارية مع الغرب وخاصة دول السوق الاوروبية المشتركة كانت مخيبة للآمال ، وأن حل المشاكل الاقتصادية وعجز الميزان التجاري الذي تواجهه تركيا لن يحل الا بالاتجاه الى اسواق البلدان العربية ، وذكر الاحصائيات التي صدرت عن عام ١٩٨١ حول استهلاك النفط بالذات فقال انها وصلت الى حوالى ١٨ مليون طن، منها الكميات التالية : (١) ٦,٢ مليون طن من العربية السعودية ؛ (٢) ٥,٠ ملايين طن من العراق ؛ (٣) ٣,٠ ملايين طن من ليبيا ؛ (٤) ٨٠٠ الف طن من ايران .

وبالمقابل ازدادت ايضاً الصادرات التركية الى البلدان العربية في الاشهر التسعة الاولى من عام ١٩٨١ بكميات كبيرة للغاية .

ـ ليبيا ازدادت بنسبة ٦٦٦ بالمائة (ارتفعت الصادرات من ٣٦ مليون دولار فقط في عام ١٩٨٠ لتقفز الى ٢٨٠ مليون دولار عام ١٩٨١).

- ارتفعت الصادرات التركية الى دول الشرق الاوسط عموماً بنسبة ٢٢٠,٥ بالمائة فوصلت الى ١,١٨٢,٨٠٠,٠٠٠ دولار .

- اولى البلدان التي تتصدر القائمة هي العراق (١١,٩ بالمائة) حيث صدرت تركيا الى العراق هذا العام ما قيمته ٢٥٨ مليون دولار وهي زيادة قدرها ٢٧٩ بالمائة عن الاشهر التسعة المماثلة لعام ١٩٨٠ . وبهذا قفز نصيب الشرق الاوسط من الصادرات التركية هذا العام الى ٣٩,٤ بالمائة بينما لم يزد حجمه في العام الماضي عن ١٩,٨ بالمائة .

ط- وحول القروض العربية لتركيا ، قال الباحث التركي ان البلدان العربية قامت بتقديم قروض قصيرة الاجل مرتفعة الفائدة لتركيا ضمن مساعداتها للدول النامية بعد الارتفاع في اسعار النفط عام ١٩٧٣ / ١٩٧٤، لكن تركيا حصلت مرة واحدة على قرض واحد طويل الاجل من البلدان العربية ، وكان هذا عام ١٩٧٩ عندما أعلن عن قرض من السعودية مقداره ٢٥٠ مليون دولار ، يموّل الجزء الأول منه مشروع محطة الكهرباء جنوب - شرقي الاناضول ويقول د. هيل انه اذا كان القرض يشكل خطوة مهمة في مسار العلاقات المالية التركية - العربية الا أنه يعتبر جزءاً ضئيلاً من القروض التي قدمت لتركيا من الدول الاخرى غير العربية والتي وصلت عام ١٩٨١ الى ٣,٤ مليوناً من الدولارات .

ي - يشارك رأس المال العربي في مشروعين فقط بتركيا وهما : (١) خط الانابيب بين كركوك ودور نيول بالقرب من الاسكندرونة وطوله ٤٠٠ كم وهو ملكية مشتركة عراقية - تركية ؛ (٢) مشروع مصنع السماد (بمرسينه) الذي تشارك فيه الكويت .

ك - كذلك اعلن في عام ١٩٨١ ان البنك الاسلامي (مقره جدة) سيستثمر ٩,٤ مليون دولار في صناعات الزجاج والاسمنت ، كما أعلن ايضاً عن مشروع مشترك تركي / ليبي قدره ١٠ ملايين دولار للانتاج الحيواني .

ل - عن الاستثمار العربي المباشر في تركيا لم يتجاوز ١٨٠ مليون دولار فقط ، ولذلك فالاتراك يشعرون بخيبة امل في هذا النوع من الاستثمار داخل بلادهم .

ثانياً : ملاحظات وتوصيات

من خلال ندوة « تركيا والعرب » وتحليلاً للدراسات والمراجع المتوافرة لدى مركز الدراسات العربية بلندن يمكن الخروج بالملاحظات والتوصيات التالية عند بحث العلاقات العربية - التركية على المستويات كافة :

١ - تركيا والعرب والحلف الاطلسي

يجب أن تدرك البلدان العربية أن تركيا قد وضعت نفسها في التحالف الغربي منذ سنوات ، وأنه لا يمكنها الخروج من الحلف الاطلسي الذي ارتبطت به حتى ولو رغبت في ذلك ، الا أنه يلاحظ أن السياسة الخارجية التركية تحاول دائماً اتباع السياسة (البراغماتية) سياسة المصلحة الخاصة بتركيا . ومن هنا يمكن استخدام المنهج نفسه عند التعامل العربي معها ، **بمعنى اننا نتغاضى عن وجودها حالياً في هذا الحلف بشرط ان لا تستخدم اراضيها او قواعدها باي شكل ضد المصلحة العربية والا يعتبر** ذلك هدماً للخطوط الرئيسية التي تربط تركيا

بالبلدان العربية . ومثال ذلك ما يثار عن احتمال استخدام القواعد التركية لقوات التدخل السريع الامريكية ضد الخليج العربي .

٢ ـ الاعتراف باسرائيل

من هذا المنطلق نفسه على البلدان العربية أن تدرك أنه من المستحيل ـ في المرحلة الحالية على الاقل ـ مطالبة تركيا بالغاء اعترافها باسرائيل ، انما الممكن هو مطالبتها **بافراغ مضمون هذا الاعتراف** مثل ما يحدث حالياً بشأن علاقاتها الاقتصادية مع اسرائيل التي وصلت الى درجة الصفر ، كما أنه يمكن ايضاً اقناعها **بتأييد بعض المواقف الخاصة بالقضية الفلسطينية** كتقوية ارتباطاتها بمنظمة التحرير الفلسطينية ، او اتخاذ موقف محدد من قضية القدس في مقابل عدم اثارة موضوع سحب اعترافها باسرائيل في الظروف الحالية ـ ويمكن أن نضرب لذلك مثلاً واضحاً وهو موقف دولة اوروبية كالنمسا ـ بحيث تتدرج مواقف تركيا من هذه القضية لتصبح مثل موقف الباكستان ، التي لها موقف التأييد الكامل للعرب في فلسطين رغم عضوية الباكستان في الاحلاف الغربية .

٣ ـ اهتمام تركيا بالاسلام

لوحظ في السنوات الاخيرة اهتمام متزايد في تركيا بالاسلام ، الا أن المقصود من تعاون الدولة مع المؤتمر الاسلامي **هو خدمة اهداف سياسية وليس خدمة اهداف دينية ، ولذلك على البلدان العربية أن تدرك ذلك لتتعامل معها بنفس المنطق في هذا الموضوع عند مناقشة القضايا الرئيسية في** المؤتمر الاسلامي .

٤ ـ ضغط العامل الاقتصادي

يتضح من الدراسات أن العامل الاقتصادي يلعب الدور الاهم في العلاقات التركية ـ العربية ، وهو في طريقه الى النمو والزيادة وذلك في ضوء ما تبينه المؤشرات والاحصائيات الاقتصادية في السنوات الاخيرة . والملاحظ أن تركيا تصر دائماً في تعاملها الاقتصادي مع البلدان العربية أن **يكون تعاملا ثنائيا فقط بمعنى كل بلد على حدة ، ومن هنا تأتي اهمية العمل العربي المشترك والتنسيق بين اكبر عدد من البلدان العربية في التعامل الاقتصادي مع تركيا حتى يمكن الاستفادة بهذا العامل لكسب مردود سياسي لمصلحة العرب وقضاياهم** ، وهذا يتدرج من اقتراح تشكيل لجنة خاصة لذلك داخل الجامعة العربية الى تكوين مجلس عربي ـ تركي مشترك للشؤون الاقتصادية في مواجهة السوق العربية المشتركة . كذلك يمكن استخدام مسألة تشغيل العمال الاتراك في البلاد العربية كورقة رابحة في يد الاقطار العربية ، ولا شك أنه يفضل استخدام العمال الاتراك المسلمين عن استخدام عمال آسيويين مثل عمال كوريا الجنوبية المنتشرين في مشاريع عديدة بالاقطار العربية ،ولاسيما أن العمالة التركية الموجودة في اوروبا والمانيا الغربية بوجه خاص تتناقص من سنة لأخرى بسبب ارتفاع نسبة البطالة في اوروبا .

٥ ـ قضية قبرص

تظل قضية قبرص القضية الاساسية التي يشعر الاتراك بسببها بالمرارة عند التعامل السياسي مع البلدان العربية ، ولهذا فمن المقترح أن لا تغلق البلدان العربية باب الاجتهاد في هذا الموضوع بحيث يبقى الموقف

بشأن قبرص جامداً كما كان الوضع في فترة الرئيس عبد الناصر ، بل علينا كعرب أن نستخدم دائماً هذه القضية عند التعامل السياسي مع تركيا .

٦ ـ هل من الممكن تشكيل « مجلس تعاون للشرق الاوسط » .. ؟

جاءت الفكرة بعد حوار مع بعض الباحثين الاتراك من أن المتابع لسياسة تركيا في التاريخ المعاصر ، يلاحظ أن تركيا تشعر باطمئنان دائماً عندما تكون ضمن تجمع سياسي اكبر يتدرج من الامبراطورية العثمانية الى عضوية الحلف الاطلسي ، بينما تشعر بالقلق السياسي عندما ترى أنها ستصبح وحيدة بين مجموعة من الكتل السياسية الموجودة حولها مثل الكتلة الشرقية ، الكتلة العربية ، مجموعة دول الجامعة العربية . وعلى هذا الاساس عندما نطلب من تركيا أن تبتعد عن عضويتها في الكتلة الغربية **علينا أن نقدم لها توجهاً جديداً لتكون ضمن مجموعة اخرى اقرب اليها ولها فيها مصلحة اكبر** . وفي الوقت نفسه بقي « الشرق الاوسط » رغم اهميته الاستراتيجية والاقتصادية المتزايدة جسماً هلامياً يحاول كل من الغرب والشرق السعي لضم اكبر عدد من دوله لكتلته او تحت وصايته السياسية . ولهذا قد يكون من الافضل لدول الشرق الاوسط أن تستقل عن أي نوع من التبعية سواء للكتلة الشرقية او الغربية لتشكل « مجلس تعاون للشرق الاوسط » يضم البلدان العربية وتركيا وايران (بعد انتهاء حربها في الخليج) على أن يكون هذا المجلس مستقلاً تماماً يعمل في خدمة اهداف المنطقة ومصالحها ومن أجل توفير اكبر قدر من الرفاهية لشعوب دوله □

صدر حديثاً
عـــن
مركز دراسات الوحدة العربية
يوميات ووثائق
الوحـدة العربـيـة
١٩٨١

موجز يوميات الوحدة العربية
آب (اغسطس) ١٩٨٢

اعداد : قسم التوثيق
في مركز دراسات الوحدة العربية

١ ـ جامعة الدول العربية والمنظمات المتخصصة في اطارها

١ ـ القمة العربية

ـ عاد رئيسا اليمن الجنوبية واليمن الشمالية علي ناصر محمد وعلي عبدالله صالح الى صنعاء [بعد زيارة مشتركة الى كل من السعودية وسورية بدأها يوم ٢ / ٨ /١٩٨٢، واجريا خلالها] مباحثات طارئة مع الملك السعودي فهد بن عبد العزيز في جدة ومع حافظ الاسد الرئيس السوري في دمشق . وقد اكد الرئيسان اليمنيان والرئيس الاسد خلال اجتماعهما على اهمية عقد قمة عاجلة لمواجهة الغزو الاسرائيلي للبنان (السفير ، بيروت ، ٥ / ٨ / ١٩٨٢) .

ـ ابلغت الامانة العامة لجامعة الدول العربية رسمياً الدول الاعضاء في الجامعة الاقتراح الذي تقدم به رئيسا شطري اليمن علي عبدالله صالح وعلي ناصر محمد بعقد قمة عربية عاجلة لبحث الوضع في لبنان . واكدت الامانة العامة للجامعة في مذكرة سلمتها لممثلي الدول الاعضاء في تونس ان الدعوة حظيت بموافقة السعودية وسورية ومنظمة التحرير الفلسطينية (الصباح ، تونس) والاردن ودولة الامارات العربية المتحدة (السفير ، بيروت ، ٦ / ٨ / ١٩٨٢) . كما اعلن المغرب والعراق رسمياً موافقتهما على الدعوة (السفير ، بيروت ، ٧ / ٨ / ١٩٨٢) .

ـ دعا المغرب الى اجتماع لوزراء الخارجية العرب يعقد يوم ١٠ / ٨ / ١٩٨٢ للاعداد لقمة عربية تستأنف اعمال قمة فاس وتبحث العدوان الاسرائيلي على لبنان و« شؤون شرق اوسطية اخرى » . وقد وافقت كل من السعودية والبحرين على الاقتراح المغربي . والجدير بالذكر ان المغرب كان قد اعلن في اعقاب الدعوة التي وجهها رئيسا اليمن الشمالي واليمن الجنوبي موافقته على عقد قمة عربية شرط ان تكون استئنافاً لقمة فاس (السفير ، بيروت ، ٨ / ٨ / ١٩٨٢) .

ـ اعلنت الكويت موافقتها على اقتراح المغرب باستئناف قمة فاس (السفير ، بيروت ، ٩ / ٨ / ١٩٨٢) .

ـ قررت الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية ، في بيان مشترك لسفارتي البلدين في باريس ، سحب اقتراحهما بعقد قمة عربية لبحث الوضع في لبنان ، وذكر البيان ان هذا الموقف ابلغ رسمياً للجامعة العربية (الصباح ، تونس) . واعلن المغرب من جهته ان ١١ دولة عربية وافقت على تلبية دعوته لاستئناف قمة فاس وهذه الدول هي: المغرب ، السعودية ، الكويت ، دولة الامارات العربية المتحدة ، البحرين ، قطر ، عمان ، العراق ، الاردن ، جيبوتي ، الصومال . هذا وقد صرح متحدث رسمي في عدن « ان الدعوة المغربية لاحياء قمة فاس حفزت رئيسي اليمن الشمالية واليمن الديموقراطية على سحب دعوتهما لعقد قمة عربية طارئة حول لبنان » وذلك « مراعاة للوحدة العربية» . ومن جهة

اخرى طلب لبنان رسمياً في مذكرة قدمها الى الجامعة العربية تأجيل القمة العربية الى اجل غير مسمى (السفير ، بيروت ، ١٠ / ٨ / ١٩٨٢) .

- وافق السودان على انعقاد مؤتمر القمة العربي في فاس يوم ١٤ / ٨/ ١٩٨٢ . ومن جهة ثانية اعلن الباجي قائد السبسي وزير خارجية تونس ، ان بلاده سحبت اقتراحها باستضافة اجتماع لوزراء الخارجية العرب . كما اكدت مصادر في الجامعة العربية ما اعلن امس الاول من ان لبنان طلب من الجامعة ان ترجىء الى اجل غير مسمى اجتماع القمة . وتوقعت هذه المصادر ان يؤدي هذا الطلب الى تأخير اجتماع وزراء الخارجية الذي قالت منظمة التحرير الفلسطينية انه ينبغي عقده في موعد لا يتعدى ١٣ / ٨ / ١٩٨٢ (السفير ، بيروت ، ١١ / ٨ / ١٩٨٢) .

- نفى حسين العبدالله ممثل لبنان في جامعة الدول العربية في تصريح لوكالة « فرانس برس » ان يكون لبنان قد وافق على الاشتراك في مؤتمر وزراء الخارجية العرب او في القمة العربية في فاس وقال ان لبنان رفض منذ الايام الاولى الدعوة للاشتراك في المؤتمر (السفير ، بيروت ، ١٤ / ٨ / ١٩٨٢) .

- تسلم حافظ الاسد الرئيس السوري رسالة من الملك فهد بن عبد العزيز العاهل السعودي تتعلق بعقد مؤتمر القمة العربي وباحتمال قيام اسرائيل بهجوم على المواقع السورية في شرق لبنان وشماله . وقد سلم الرسالة الامير سعود الفيصل وزير الخارجية (السفير ، بيروت) ، الذي انتقل فيما بعد الى عمان وسلم الملك حسين عاهل الاردن رسالة مماثلة (الرأي ، عمان ، ١٦ / ٨ / ١٩٨٢) .

- أعلن محمد التازي رئيس لجنة تعديل ميثاق جامعة الدول العربية في تصريح صحافي نشر في بغداد ، ان التعديلات الجديدة في ميثاق الجامعة تنص على ان مؤتمر القمة العربي هو اعلى سلطة في الجامعة ، وان الميثاق الجديد تجاوز العمل من اجل توثيق الصلات للعمل على تحقيق الوحدة العربية . وذكر ان مؤتمر القمة العربي القادم سيناقش الميثاق الجديد تمهيداً لاقراره . ومما يذكر ان مجلس الجامعة هو اعلى سلطة حالياً في الجامعة (الرأي ، عمان ، ١٦ / ٨ / ١٩٨٢) .

- اعلن في تونس متحدث بلسان جامعة الدول العربية ان وزراء الخارجية العرب سوف يجتمعون في المحمدية بالمغرب في ٢٨ آب / اغسطس الجاري للاعداد للقمة العربية . [وكان محمد بوستة وزير الخارجية المغربي قد قام في الاسبوع الماضي بجولة واسعة زار خلالها سورية والاردن والسعودية ودولة الامارات العربية المتحدة والعراق لاجراء مشاورات حول الشطر الثاني من قمة فاس] (السفير ، بيروت ، ١٧ / ٨ / ١٩٨٢) .

- طلبت تونس من القمة العربية المقبلة في فاس ان تدرج في جدول اعمالها اقتراح الحبيب بورقيبة الرئيس التونسي لحل القضية الفلسطينية على اساس القرار الدولي ١٨١ الصادر في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ وينص على تقسيم فلسطين دولة يهودية واخرى عربية (النهار ، بيروت ، ٢٤ / ٨ / ١٩٨٢) .

- وصل الشاذلي القليبي الامين العام لجامعة الدول العربية الى الجزائر في زيارة تستهدف اقناع المسؤولين الجزائريين بالمشاركة في القمة العربية في فاس . وذكرت مصادر مطلعة ان الملك الحسن الثاني عاهل المغرب اتصل بياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ودعاه الى المشاركة فيها (النهار ، بيروت ، ٢٥ / ٨ / ١٩٨٢) .

- وصل الى دمشق الامير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي وسلم حافظ الاسد الرئيس السوري رسالة من الملك فهد . كما سلم الفيصل في عمان رسالة من الملك فهد الى الملك حسين العاهل الاردني . وقال مصدر مطلع ان الملك حسين قرر حضور قمة فاس (النهار ، بيروت) . وفي بيروت ، صرحت مصادر عربية ان الاتصالات الجارية بين السعودية وسورية في الوقت الحاضر تستهدف الاعداد للقمة العربية المتوقع عقدها في فاس في السادس من ايلول / سبتمبر المقبل ، وان سورية وافقت من حيث المبدأ على حضور هذه القمة (النهار ، بيروت ، ٢٦ / ٨ / ١٩٨٢) .

- اختتم في المحمدية بالمغرب مؤتمر وزراء الخارجية العرب [الذي بدأ اعماله في الثامن والعشرين من الشهر الجاري]. وحدد المؤتمرون تاريخ ٦ ايلول / سبتمبر المقبل موعداً لاستئناف قمة فاس . وقد تضمن النص النهائي لجدول الاعمال اشارة الى اوراق العمل اللبنانية والفلسطينية والسورية تحت عنوان « العدوان الاسرائيلي على لبنان » اما المشروعان السعودي والتونسي لمعالجة ازمة الشرق الاوسط فوضعا تحت عنوان « النزاع العربي - الاسرائيلي » . كما تضمن الجدول مسألة حرب الخليج وورقة العمل العراقية التي تطالب بموقف عربي موحد من ايران . هذا وقد اعلن الملك فهد بن عبد العزيز العاهل السعودي ان السعودية « لا تصر على مشروع فهد في عينه او فكرة في عينها ، وان

المملكة تقف مع كل خطة بناءة يجمع عليها قادة العرب » (النهار ، بيروت ، ٢١ / ٨ / ١٩٨٢) .

ب ـ مجالس الوزراء

ـ ابدى فؤاد بطرس وزير الخارجية اللبناني ارتياحه للبيان الذي صدر عن اجتماعات اللجنة الوزارية العربية السداسية في جدة بتاريخ ٢٩ / ٧ / ١٩٨٢ ، واعلن انه ستعقد اجتماعات ثلاثية بين الحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية والمبعوث الامريكي السفير فيليب حبيب لكي يبدا فعلياً تطبيق المبادىء الواردة في البيان (السفير ، بيروت ، ١٠ / ٨ / ١٩٨٢) .

ج ـ المنظمات والمؤسسات والاتحادات المتخصصة

ـ تقوم منظمة اوابك باعداد مشروع عربي للمنظفات الصناعية لانتاج مادة الكسيدبنزين بطاقة قدرها ٤٠ الف طن سنوياً . ويبلغ رأسمال المشروع الذي تساهم فيه جميع الدول العربية المنتجة للنفط ، ٧٢ مليون دينار عراقي (الرأي ، عمان ، ١٥ / ٨ / ١٩٨٢) .

ـ وافق مجلس ادارة الشركة العربية للتعدين مؤخراً على قبول عضوية تونس وموريتانيا والمغرب في الشركة التي تعمل برأسمال يبلغ حوالى ٤٠٠ مليون دولار . وبذلك يصبح عدد الدول العربية المشاركة في الشركة التي مقرها عمان ١٦ دولة (الرأي ، عمان ، ٢١ / ٨ / ١٩٨٢) .

٢ ـ قضايا عربية

ـ اصدرت وزارة الخارجية المصرية بياناً اعتبرت فيه ان خروج الفلسطينيين من بيروت دون تقدم سياسي في اطار الحل الشامل من شأنه أن يعقد الموقف ويقوض فرص السلام ، مكررة دعوتها الى بدء حوار اميركي ـ فلسطيني . وجاء ذلك في الوقت الذي كان فيه كمال حسن علي وزير الخارجية المصري يتابع مشاورات مع ممثلين لمنظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن ونيويورك حول الموقف المصري من خروج الفلسطينيين من بيروت (النهار ، بيروت ، ١٠ / ٨ / ١٩٨٢) .

ـ اعلن احمد صدقي الدجاني عضو اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية في حديث ادلى به الى مجلة « المصور » المصرية ان الحوار مع امريكا هو هدف اساسي من اهداف المنظمة . وانه جاء الى مصر مفوضاً من المنظمة للتعاون في علاج حرب لبنان وحصار بيروت (الرأي ، عمان ، ١٠ / ٨ / ١٩٨٢) . واكد بعد اجتماع رسمي عقده في وقت لاحق مع بطرس غالي وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية ، « ان آراء مصر والمنظمة متطابقة تماماً ... واننا على اتفاق كامل على ضرورة ربط مشكلة بيروت بالحل الشامل لأن حل مشكلة بيروت يستوجب اساساً واضحاً للحل الشامل» (النهار ، بيروت ، ٣٠ / ٨ / ١٩٨٢) .

ـ عاشت امس المنطقة الغربية من بيروت وضاحيتها الجنوبية يوماً من اصعب الايام التي شهدتها منذ بداية الغزو الاسرائيلي للبنان قبل ٥٨ يوماً . فبعد يوم من الهدوء الحذر ، وعلى مدى اربع عشرة ساعة متواصلة ، صبت الطائرات الاسرائيلية والزوارق والدبابات قذائفها على احياء بيروت بعنف فاق كل تصور ، فيما ردت القوات المشتركة اللبنانية ـ الفلسطينية بقصف صاروخي استهدف مواقع الاسرائيليين في مداخل بيروت ومشارفها . وانتهى اليوم بوقف تاسع لاطلاق النار . وقد وافق مجلس الامن الدولي على مشروع قرار طالب بوقف لاطلاق النار فوراً في لبنان وعبر حدوده وبارسال مراقبين دوليين فوراً لمراقبة الوضع في بيروت . هذا ويستمر الحصار التمويني الاسرائيلي وقطع الماء والكهرباء عن بيروت الغربية (النهار ، بيروت ، ٣٠ / ٨ / ١٩٨٢) .

ـ صرح محمد مزالي الوزير الاول التونسي في حديث نشرته صحيفة « المدينة » السعودية ان منظمة التحرير الفلسطينية كانت على وشك اعلان مبادرة سلام تعتمد على المشروع السعودي الذي عرف بمشروع فهد وعلى اقتراح السلام الذي قدمه الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة سنة ١٩٦٥ (الصباح ، تونس ، ٣٠ / ٨ / ١٩٨٢) .

ـ انهار وقف اطلاق النار التاسع على نطاق واسع في محاور الضاحية الجنوبية من بيروت حيث جرت اشتباكات عنيفة بين القوات الاسرائيلية والقوات المشتركة اللبنانية ـ الفلسطينية (النهار ، بيروت ، ٤ / ٨ / ١٩٨٢) .

ـ حذر كمال حسن علي وزير الخارجية المصري بعد مقابلته للرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران في باريس ، من ان اي هجوم على بيروت الغربية سيؤثر على العلاقات بين القاهرة وتل ابيب . وكان علي قد صرح في مقابلة لصحيفة « لوموند » الفرنسية « ان عملية اقامة علاقات طبيعية بين مصر واسرائيل مجمدة بنسبة ٩٩ بالمائة » وان

مفاوضات الحكم الذاتي في الاراضي المحتلة لا يمكن معاودتها لأن الاسرائيليين يعتبرون « الحكم الذاتي هدفاً في ذاته فيما يعتبر المصريون انه يجب ان يؤدي الى اقامة دولة فلسطينية في اسرع وقت» (النهار ، بيروت ، ٤ / ٨ / ١٩٨٢) .

ـ صرح صدام حسين الرئيس العراقي ان القوات العراقية نجحت في صد خمس هجمات ايرانية منذ ١٣ تموز / يوليو الماضي . وقال « ان العدو المتعصب لا يزال على الارض العراقية ، الا انه محصور في شريط حدودي عرضه عشرة كيلومترات ويراوح عمقه بين كيلومترين و٣ كيلومترات» (النهار ، بيروت ، ٤ / ٨ / ١٩٨٢) .

ـ حاولت القوات الاسرائيلية التقدم على ستة محاور مؤدية الى داخل المنطقة الغربية من بيروت ، وتمكنت من احراز بعض التقدم على محورين اثنين واحتلال المطار فيما تمكنت القوات المشتركة اللبنانية ـ الفلسطينية من ايقاف هجمات العدو على بقية المحاور (السفير ، بيروت ، ٥ / ٨ / ١٩٨٢) .

ـ حمل العميد الركن نبيل قريطم رئيس الجانب اللبناني في اللجنة العسكرية اللبنانية ـ الفلسطينية المشتركة الى المبعوث الامريكي فيليب حبيب نصاً رسمياً مكتوباً للبرنامج الزمني لاخراج المقاتلين الفلسطينيين من بيروت . ومن جهة اخرى رفضت اسرائيل قرار مجلس الامن الدولي الذي صدر يوم ١ / ٨ / ١٩٨٢ ، والداعي الى وقف اطلاق النار فوراً في لبنان ، وايفاد مراقبين دوليين للاشراف على وقف النار في بيروت وحولها (السفير ، بيروت ، ٦ / ٨ / ١٩٨٢) .

ـ تلقى المبعوث الامريكي فيليب حبيب وثيقة فلسطينية تعرض خروج عدد من المقاتلين بحراً الى ميناء العقبة الاردني قبل وصول الوحدة الفرنسية التي تشكل طليعة القوة المتعددة الجنسيات ، وخروج الباقين براً الى سورية . وبعضهم جواً الى دول عربية اخرى . كما تتحدث الوثيقة عن اهداء الاسلحة الثقيلة للجيش اللبناني وتسليمه اياها قبل اتمام المرحلة الاخيرة من الانسحاب الذي يمكن تنفيذه كاملاً خلال ١٥ يوماً (السفير ، بيروت ، ٧ / ٨ / ١٩٨٢) .

ـ استأنف الاسرائيليون قصفهم المكثف لاحياء بيروت الغربية وضاحيتها الجنوبية ، وذلك بعد هدوء نسبي دام خمسة ايام [واستمر القصف طوال الايام الخمسة التالية] (السفير ، بيروت ، ١٠ / ٨ / ١٩٨٢) .

ـ اعلن مجلس الوزراء الاسرائيلي بعد اجتماع طارىء موافقته من حيث المبدأ على خطة المبعوث الامريكي السفير فيليب حبيب لترحيل المقاومة الفلسطينية من بيروت واقترح بعض التعديلات عليها (السفير ، بيروت ، ١١ / ٨ / ١٩٨٢) .

ـ اذاعت وكالة الانباء الفلسطينية « وفا » برقيتين الاولى من علي ناصر محمد رئيس جمهورية اليمن الديمقراطية تعبر عن استعداد بلاده لاستقبال « العدد الذي تريده المقاومة » من المقاتلين الفلسطينيين ، والثانية من جعفر نميري الرئيس السوداني يعرض فيها استقبال ٦٠٠ مقاتل « بصورة مؤقتة » . وبثت وكالة الانباء السورية « سانا » برقية ثالثة بعد اجتماع عقدته القيادة القطرية لحزب البعث باستقبال « جميع المقاتلين الفلسطينيين الذين تود قيادة المقاومة مجيئهم الى سورية » . وكان العراق قد ابلغ شفيق الوزان رئيس الوزراء اللبناني برقياً استعداده لاستقبال عدد من المقاتلين كما ابلغت تونس قيادة المقاومة باستعدادها لاستقبال الف مقاتل (السفير ، بيروت ، ١١ / ٨ / ١٩٨٢) .

ـ أكد الملك حسين العاهل الاردني في خطاب القاه في عمان بمناسبة الذكرى الثلاثين لتوليه العرش ، موافقته على قبول عدد من الفدائيين الفلسطينيين المحاصرين في بيروت الغربية والذين يحملون جوازات سفر اردنية وفقاً للدستور الاردني (الرأي ، عمان ، ١٢ / ٨ / ١٩٨٢) .

ـ اعلن الناطق العسكري باسم القوات المشتركة ان الغارات الجوية الاسرائيلية دمرت كلياً مخيمات اللاجئين . وقد ادى تصعيد القتال الى تعطيل المفاوضات من اجل الحل السياسي الذي اقترحه المبعوث الامريكي فيليب حبيب ووافق عليه لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية . هذا وقد وافق مجلس الامن الدولي بالاجماع في جلسة عقدها امس بناء على طلب عاجل من الاتحاد السوفياتي ، على مشروع قرار يدعو الى وقف اطلاق النار في بيروت ورفع الحصار عنها ، ونشر مراقبين دوليين فيها . ووافقت الولايات المتحدة الامريكية على مشروع القرار بعد ادخال تعديلات عليه تستبعد ادانة اسرائيل (السفير ، بيروت ، ١٣ / ٨ / ١٩٨٢) .

ـ أعلن متحدث رسمي عراقي ان العراق سوف يقدم المأوى لأي عدد من المقاتلين الفلسطينيين المحاصرين في بيروت الغربية تتفق عليه الحكومة العراقية ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وقال ان هذا الاعلان يأتي عقب

طلب في هذا الشأن تقدم به ياسر عرفات الى الرئيس العراقي صدام حسين . وفي الجزائر ، اصدرت وزارة الخارجية بياناً اعلنت فيه استعداد الحكومة الجزائرية لاستقبال عدد من الفدائيين الفلسطينيين بناء على طلب تلقته من منظمة التحرير الفلسطينية (السفير ، بيروت ، ١٣ / ٨ / ١٩٨٢) .

ـ استؤنفت المفاوضات السياسية في بيروت مع المبعوث الامريكي فيليب حبيب بعد وقف اطلاق النار الذي تم التوصل اليه امس الاول . [وكان شفيق الوزان رئيس الوزراء اللبناني قد هدد بوقف المفاوضات ان لم تتوقف اسرائيل عن قصف بيروت الغربية وضواحيها] (السفير ، بيروت ، ١٤ / ٨ /١٩٨٢) .

ـ اكد مصدر سوري مسؤول امس ، ان القوات السورية الموجودة في بيروت لا تزال ضمن اطار قوات الردع العربية « التي لم يصدر اي قرار عربي بشأن انسحابها او اعادة انتشارها في الاراضي اللبنانية» واضاف « ان اي قرار بشأن سحب قوات الردع ينبغي ان يتم بالشروط نفسها ، مما يعني ان سورية لن تتصرف من موقع اي ضغط او اكراه ومما يفترض ايضاً ان تعرب السلطات اللبنانية بصراحة رسمياً عن رغبتها في ذلك وان يصدر قرار عربي حقيقي بهذا الشأن » (السفير ، بيروت ، ١٦ / ٨ / ١٩٨٢) .

ـ ادلى كمال حسن علي وزير الخارجية المصري بتصريح اعلن فيه ان الحكومة المصرية قررت تجميد مفاوضات الحكم الذاتي مع اسرائيل حتى يتم الانسحاب الاسرائيلي من لبنان . لان « التفسيرات الاسرائيلية لاتفاق كامب ديفيد تفرغه من مضمونه تماماً ». وكان علي يتحدث بعد استقبال وفد من منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة احمد صدقي الدجاني عضو اللجنة التنفيذية (السفير ، بيروت ، ١٧ / ٨ / ١٩٨٢) .واعلن بطرس غالي وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية في مقابلة مع وكالة « الاسوشيتدبرس » ، ان بلاده توافق على استئناف مفاوضات الحكم الذاتي في الضفة الغربية وغزة اذا تحقق شرطان الاول، هو انسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان انسحاباً كاملاً ، والثاني ان تنهج الادارة الامريكية سياسة جديدة تنطوي على معالجة جديدة للقضية الفلسطينية على اساس الاعتراف بحق تقرير المصير للفلسطينيين (السفير ، بيروت ، ١٨ / ٨ / ١٩٨٢) . ومن جهة ثانية صرح صفوت الشريف وزير الاعلام المصري بعد جلسة لمجلس الوزراء « ان مصر لن تستقبل فلسطينياً واحداً من دون الحصول على ضمانة سياسية تربط الانسحاب الاسرائيلي بحل شامل» للقضية الفلسطينية . لكنه اضاف ، ان مصر مستعدة لاستقبال الجرحى الفلسطينيين ولأن تضع في تصرف منظمة التحرير الفلسطينية فريقاً طبياً للعناية بالجرحى (النهار ، بيروت ، ١٩ / ٨ / ١٩٨٢) .

ـ وافق مجلس الوزراء اللبناني على برنامج انسحاب المقاتلين الفلسطينيين من المنطقة الغربية من بيروت وضاحيتها الجنوبية ، وعلى طلب قوة دولية من الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا وايطاليا للاشراف على هذا الانسحاب (النهار ، بيروت ، ١٩ / ٨ / ١٩٨٢) . وقد تقدم لبنان الى حكومات هذه الدول بطلب رسمي بذلك (السفير ، بيروت ، ٢٠ / ٨ / ١٩٨٢) .

ـ وافقت جميع الاطراف المعنية ، اللبنانية والفلسطينية والاسرائيلية والامريكية اضافة الى الدول العربية التي ستستقبل المقاتلين الفلسطينيين ، على المشروع الذي وضعه المبعوث الامريكي فيليب حبيب لمغادرة المقاتلين الفلسطينيين بيروت . ويقضي المشروع بوقف اطلاق النار وقفاً شاملاً ، ومغادرة المقاتلين الفلسطينيين لبيروت وفق برنامج زمني ، ومغادرة قيادة المقاومة لبنان علناً « على نحو واضح ومكشوف » . وتسليم الجيش اللبناني الاسلحة الفلسطينية الثقيلة ، واخضاع الفلسطينيين المدنيين الباقين في لبنان للقوانين والانظمة اللبنانية ، ورحيل القوات السورية المتبقية في بيروت الى البقاع الشرقي او شمال لبنان « في وضح النهار ، يواكبها فريق من القوة المتعددة الجنسيات . واشترط المشروع انه « اذا تعذر تنفيذ احد هذه البنود ، تعتبر مهمة القوة المتعددة الجنسيات منتهية » . وقد حددت مدة عمل هذه القوة بشهر واحد على انه يحق للدولة اللبنانية تمديد مهمتها اذا رأت ضرورة لذلك (النهار ، بيروت ، ١٩ / ٨ / ١٩٨٢) .

ـ افادت مصادر مطلعة في تونس ان السلطات التونسية وافقت على طلب ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية المجيء الى تونس (النهار ، بيروت ، ١٩ / ٨ / ١٩٨٢) .

ـ قام عبد الحليم خدام وزير الخارجية السوري بزيارة قصيرة للطائف والتقى الملك فهد العاهل السعودي واجرى محادثات مع نظيره السعودي الامير سعود الفيصل تناولت التطورات السياسية في لبنان ومستقبل الوجود السوري فيه (النهار ، بيروت ، ١٩ / ٨ / ١٩٨٢) .

- بدأ في بيروت تنفيذ التدابير الاولية لخطة انسحاب المقاتلين الفلسطينيين من بيروت الغربية ، فانسحب الاسرائيليون من مواقعهم في المرفأ ومحيطه ، وانتشرت مكانهم قوة من الجيش اللبناني . هذا وقد سادت اجواء امنية هادئة في بيروت والضاحية الجنوبية فيما استمرت التعزيزات الاسرائيلية على خطوط التماس مع القوات السورية والقوات المشتركة في البقاع (النهار ، بيروت ، ٢١ / ٨ / ١٩٨٢) .

- غادرت بيروت الدفعة الاولى من المقاتلين الفلسطينيين وذلك بعد وصول قسم من الوحدة الفرنسية المشتركة في القوة المتعددة الجنسيات . [وسيتم ترحيل الدفعات الباقية تباعاً حتى الاول من الشهر القادم] (السفير ، بيروت ، ٢٢ / ٨ / ١٩٨٢) .

- انتخب مجلس النواب اللبناني بشير الجميل رئيساً للجمهورية اللبنانية خلفاً للرئيس الياس سركيس الذي تنتهي ولايته في ٢٣ ايلول المقبل. [وكان الجميل قد تخلى عن مركزه كقائد للقوات اللبنانية التابعة لحزب الكتائب وحلفائه قبيل موعد الانتخابات الرئاسية] (النهار ، بيروت ، ٢٤ / ٨ / ١٩٨٢) .

- حذر مسؤول عسكري سوري الرئيس اللبناني المنتخب بشير الجميل من توقيع معاهدة سلام مع اسرائيل . ونسبت وكالة « الاسوشيتدبرس » الى هذا المسؤول قوله « اذا وقع الجميل معاهدة سلام او معاهدة امنية مع اسرائيل ، فإن سوريا ستعتبر نفسها في حال حرب معه » (النهار ، بيروت ، ٢٦ / ٨ / ١٩٨٢) .

- غادر بيروت الى طرطوس صلاح خلف « ابو اياد » عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ، وابو ماهر اليماني عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، وبسام ابو شريف الناطق الرسمي باسم الجبهة ، وذلك ضمن المرحلة السادسة من ترحيل المقاتلين الفلسطينيين عن بيروت . هذا وقد اكتمل عدد افراد القوة المتعددة الجنسيات فاصبح ٢٢٠٠ عنصر ، ٨٠٠ امريكي ، ٧٢٠ فرنسياً ، ٥٣٠ ايطالياً ، وهم مزودون بالاسلحة والآليات المتوسطة والقاذفات الصاروخية (النهار ، بيروت ، ٢٧ / ٨ / ١٩٨٢) .

- غادر بيروت الى طرطوس دفعة جديدة من قياديي المقاومة الفلسطينية بينهم خليل الوزير « ابو جهاد » وابو صالح عضوي اللجنة المركزية لحركة فتح ، وسمير غوشة الامين العام لجبهة النضال الشعبي وابو العباس الامين العام لجبهة التحرير الفلسطينية (النهار ، بيروت ، ٣٠ / ٨ / ١٩٨٢) .

- غادر بيروت ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية يرافقه ابو الزعيم رئيس جهاز الامن العسكري في حركة فتح ومحمود اللبدي المسؤول عن الاعلام الخارجي في المنظمة متوجهين الى اليونان في طريقهم الى تونس . كما غادرت بيروت الغربية وضاحيتها الجنوبية الدفعة الاولى من اللواء السوري الـ ٨٥ . وقالت مصادر سورية رسمية ان هذه الدفعة توزعت في مواقع محددة في منطقة البقاع الى جانب القوات السورية الاخرى المتمركزة هناك (النهار ، بيروت ، ٣١ / ٨ / ١٩٨٢) .

٣ - العلاقات العربية

أ - التكتلات العربية

- ندد معمر القذافي الرئيس الليبي بمشاركة وزراء من دول جبهة الصمود والتصدي في مؤتمر وزراء الخارجية العرب المنعقد في المحمدية بالمغرب ، وذلك احتجاجاً على الزيارة التي قام بها اسامة الباز الوكيل الاول لوزارة الخارجية ومدير مكتب الرئيس المصري للشؤون السياسية الى المغرب وجاء في الرسالة التي بعث بها الى رؤساء دول الجبهة ، ان ذلك يتعارض مع القرارات « التي اتخذتها الجبهة بمقاطعة مصر مقاطعة تامة لالتزامها اتفاقي كامب ديفيد » (النهار ، بيروت ، ٣٠ / ٨ / ١٩٨٢) .

- اعلن الامير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية السعودي ان هناك مشروع اتفاق امني موحد لدول مجلس التعاون الخليجي سيتم عرضه في الاجتماع المقبل لوزراء داخلية المجلس في اواخر تشرين الاول / اكتوبر المقبل (السفير ، بيروت ، ٣١ / ٨ / ١٩٨٢) .

ب - العلاقات بين دولتين عربيتين او اكثر

- عقدت في تونس ، الجلسة التأسيسية لبنك تونس والامارات للاستثمار ، برئاسة منصور معلى وزير المالية والتخطيط التونسي وبحضور وفد من دولة الامارات العربية المتحدة . ويعمل هذا البنك ومقره في تونس ، بمقتضى القوانين السارية هناك ، ويهدف الى اعداد وانجاز وتمويل المشاريع ذات المصلحة المشتركة الصناعية منها والفلاحية والعقارية في تونس والخارج . وكان قد تم التوقيع على اتفاقية انشاء هذا البنك بين الدولتين بتاريخ ٧ آذار / مارس ١٩٨٢ بمناسبة الزيارة الرسمية التي قام بها محمد مزالي الوزير الاول التونسي الى ابوظبي (الصباح ، تونس ، ١١ / ٨ / ١٩٨٢) .

ـ اعلن زهدي القدرة ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في القاهرة في ندوة صحفية ، عن قرب اعادة فتح مكتب المنظمة بالخرطوم واضاف ان السلطات السودانية لم تغلق مكتب المنظمة بالخرطوم وغاية ما في الامر انه حصل تأخير في وصول ممثل المنظمة الى العاصمة السودانية (الصباح ، تونس ، ٢٥ / ٨ / ١٩٨٢) .

ـ امر الملك فهد العاهل السعودي بمعاملة ابناء الفلسطينيين المقيمين في السعودية معاملة السعوديين في المدارس والجامعات الذين يتمتعون بامتيازات تعليمية منها الافضلية في القبول في المدارس والجامعات ومنحة شهرية قدرها الف ريال . كما اصدر الملك السعودي امراً بأن تتحمل المملكة نفقات دراسة مئة طالب فلسطيني من غير المقيمين في السعودية (المسفير ، بيروت ، ٢٦ / ٨ / ١٩٨٢) .

ـ اعلن مصدر ماذون في الرباط ان اسامة الباز الوكيل الاول لوزارة الخارجية المصرية ومدير مكتب الرئيس المصري للشؤون السياسية قابل امس الاول الملك الحسن الثاني عاهل المغرب في الدار البيضاء . وصرح الباز عقب المقابلة ان محادثاته مع الملك الحسن « تركزت على الازمة الراهنة في منظمة الوحدة الافريقية » وعلى شؤون تهم الجانبين . وفي القاهرة اعلن حسني مبارك الرئيس المصري ان زيارة الباز للمغرب تمت « بطلب من السلطات المغربية » واكد ان القاهرة « لم تجر اي اتصال مع اي بلد عربي في شأن القمة العربية المقبلة في فاس» (النهار ، بيروت ، ٢٩ / ٨ / ١٩٨٢) .

٤ ـ اتحادات عربية ومنظمات شعبية

ـ قرر الاتحاد العربي للصناعات الهندسية ومقره بغداد فتح مكتب اقليمي في منطقة الخليج العربي يكون مقره الكويت (الثورة ، بغداد ، ٩ / ٨ / ١٩٨٢) .

ـ اعلن صلاح خلف « ابو اياد » عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ان المقاتلين الفلسطينيين يغادرون بيروت « والثورة تحافظ على صلابة الموقف السياسي وتقول بكل قوة وثبات : لا لكسب ديفيد ، لا للقرار ٢٤٢ ولا للقرار ٣٣٨ ولا للاعتراف بالعدو الصهيوني » . وقال « ان مقر قيادتنا سيكون في دمشق » (النهار ، بيروت ، ٢١ / ٨ / ١٩٨٢) .

ـ اختتمت في تونس اجتماعات مجلس اتحاد الاقتصاديين العرب التي استمرت يومين . وحذر المجلس في برقية بعث بها الى وزراء الخارجية العرب في الرباط من خطورة التراجع الكبير في العمل الاقتصادي العربي المشترك خلال السنة الماضية وهذه السنة ، كما حذر من أن امكانيات الامة العربية والوطن العربي اصبحت مهددة بالهدر والتفتت والضياع بسبب عدم تطابق الممارسات الرسمية مع مبادىء العمل العربي المشترك (الثورة ، بغداد ، ٢٨ / ٨ / ١٩٨٢) .

* ببليوغرافيا

ببليوغرافيا الوحدة العربية

اعداد : قسم التوثيق في مركز دراسات الوحدة العربية

مصنفات عامة ومراجع

كتب

صدقة ، ليندا ونوّاف سلام (معد). **الحرب الاهلية في لبنان ، ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ : دليل ببليوغرافي** . بيروت : الجامعة الاميركية في بيروت ، مركز الدراسات العربية ودراسات الشرق الاوسط، ١٩٨٢ . ٧٠ ص عربي ؛ ٤٤ ص أجنبي .

مراجعة كتب

حمارنة ، سامي . « دليل الباحثين في تاريخ العلوم عند العرب .» **مجلة مجمع اللغة العربية** (دمشق) : السنة ٥٦ ، العدد ٣ ، تموز / يوليو ١٩٨١ . ص ٦٤٥ ـ ٦٥٣. (عبد الكريم زهور عدي)

تاريخ

كتب

يحيى ، جلال . **المغرب العربي الحديث والمعاصر حتى الحرب العالمية الاولى**. الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٢. ٥٨٤ص.

دوريات

زكار ، سهيل . « البحث في تاريخ العرب العسكري وفن الحرب في العصور الوسطى.» **شؤون عربية** : العدد ١٧ ، تموز / يوليو ١٩٨٢ . ص ٢٦٩ـ ٢٧٩ .

شفاليه، دومينيك . « الشرق العربي والتأريخ الغربي : بعض المصاعب التي تواجه المؤرخ الغربي في دراسة تاريخ الشرق الاوسط العربي المعاصر.» محاضرة القيت في بيروت ، الجامعة اللبنانية بعنوان : « مسائل البحث الغربي في تاريخ الشرق الاوسط الحديث ، ١١ / ٣ / ١٩٨٢.» **دراسات عربية** : السنة ١٨ ، العدد ٨ ، حزيران / يونيو ١٩٨٢ .ص ١٤٠ ـ ١٤٤.

نظمي ، وميض جمال . « شيعة العراق وقضية القومية العربية : الدور التاريخي قبل الاستقلال.» **المستقبل العربي** : السنة ٥ ، الاعداد ٤٢ ـ ٤٤ ، آب ـ تشرين الاول / اغسطس ـ اكتوبر ١٩٨٢ . ص ٧٤ ـ ١٠٠ .

سياسة وفكر قومي

كتب

احمد ، احمد يوسف [وآخرون]. **الاستقلال الوطني**. القاهرة : المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨٢ . ٢٢٨ ص. (سلسلة الذكرى الثلاثين لثورة يوليو ١٩٥٢)

عبد الفضيل ، محمود . **الفكر الاقتصادي العربي**

وقضايا التحرر والتنمية والوحدة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢. ٢٤٥ص.

منصور، سامي. **مذبحة لبنان الكبرى: حرب الاستنزاف العربية الجديدة**. القاهرة: المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨١. ٣٠١ص.

دوريات

احمد، محمد. «اسرائيل والصهيونية بعد التسوية». **المستقبل العربي**: السنة ٥، الاعداد ٤٢ ـ ٤٤، آب ـ تشرين الاول / اغسطس ـ اكتوبر ١٩٨٢. ص١٠١ ـ ١١٠.

الأسير، ربيع. «اصوات حول الاجتياح الاسرائيلي للبنان، ٨: بعض الملامح العسكرية للحرب الدائرة في لبنان». **شؤون عربية**: العدد ١٧، تموز / يوليو ١٩٨٢. ص ٦٤ ـ ٦٨.

بارودي، الياس. «اصوات حول الاجتياح الاسرائيلي للبنان، ١١: سلاح النفط العربي، هل انتهى عهده؟». **شؤون عربية**: العدد ١٧، تموز / يوليو ١٩٨٢. ص ٧٧ ـ ٨٢.

الجابر، زكي. «نظرية الاتصال والتكامل العربي». **شؤون عربية**: العدد ١٧، تموز / يوليو ١٩٨٢. ص٢١٠ ـ ٢٢٠.

جفال، مصطفى. «اصوات حول الاجتياح الاسرائيلي للبنان، ١٢: الموقف الاميركي من الغزو الاسرائيلي». **شؤون عربية**: العدد ١٧، تموز / يوليو ١٩٨٢ ـ ص ٨٢ ـ ٨٩.

الجميّل، امين. «لبنان، صمام الامان في سلام المنطقة». محاضرة اعدت لتلقى في مركز العلاقات الدولية في جامعة هارفارد بالولايات المتحدة الاميركية. **حاليات**: السنة ٦، العدد ٢٥، شتاء ١٩٨٢. ص ١١ ـ ١٩.

حجازي، عرفات. «دور الاعلام الجماهيري في التعاون العربي ـ الاوروبي من أجل عدالة القضية الفلسطينية». **شؤون عربية**: العدد ١٧، تموز / يوليو ١٩٨٢. ص ١٤٤ ـ ١٥٦.

حوراني، فيصل. «اصوات حول الاجتياح الاسرائيلي للبنان، ٦: اهداف الغزو الاسرائيلي للبنان». **شؤون عربية**: العدد ١٧، تموز / يوليو ١٩٨٢. ص ٥٢ ـ ٥٧.

الداود، محمود علي. «ندوة العراق: الدولة المعاصرة، انكلترا، اكستر، ٢٣ ـ ٢٦ تموز / يوليو ١٩٨٢». **المستقبل العربي**: السنة ٥، الاعداد ٤٢ ـ ٤٤، آب ـ تشرين الاول / اغسطس ـ اكتوبر ١٩٨٢. ص ٢٤٨ ـ ٢٥٠.

الدجاني، احمد صدقي. «جامعة الدول العربية: الممارسة: دور الجامعة العربية في الحوار العربي ـ الاوروبي». **المستقبل العربي**: السنة ٥، الاعداد ٤٢ ـ ٤٤، آب ـ تشرين الاول / اغسطس ـ اكتوبر ١٩٨٢. ص١٨٨ ـ ٢٠٩.

زريق، قسطنطين. «هموم عربية وتجارب، مقابلة مع د. قسطنطين زريق». اجرى المقابلة علي الدين هلال. **المستقبل العربي**: السنة ٥، الاعداد ٤٢ ـ ٤٤، آب ـ تشرين الاول / اغسطس ـ اكتوبر ١٩٨٢. ص ٢١٠ ـ ٢٢٤.

الزين، جهاد. «اصوات حول الاجتياح الاسرائيلي للبنان، ٢: الاجتياح وعلاقات لبنان العربية». **شؤون عربية**: العدد ١٧، تموز / يوليو ١٩٨٢. ص ٣٧ ـ ٣٩.

سماحة، جوزيف. «اصوات حول الاجتياح الاسرائيلي للبنان، ٣: الاجتياح الاسرائيلي والقوى السياسية اللبنانية». **شؤون عربية**: العدد ١٧، تموز / يوليو ١٩٨٢. ص ٤٠ ـ ٤٣.

السيد، رضوان. «اصوات حول الاجتياح الاسرائيلي للبنان، ٤: المثقفون العرب والاجتياح الاسرائيلي للقضية الفلسطينية». **شؤون عربية**: العدد ١٧، تموز / يوليو ١٩٨٢. ص ٤٤ ـ ٤٨.

شاهين، احمد. «اصوات حول الاجتياح الاسرائيلي للبنان، ٥: المؤسسة الاسرائيلية واجتياح جنوب لبنان». **شؤون عربية**: العدد ١٧، تموز / يوليو ١٩٨٢. ص ٤٨ ـ ٥٢.

صعب، حسن. «وجهتا نظر: العرب والعدوان الاسرائيلي على لبنان». **شؤون عربية**: العدد ١٧، تموز / يوليو ١٩٨٢. ص ١٥ ـ ٣١.

الطراونة، عبد السلام. «تصورات حول الاعلام العربي ودوره في خدمة القضايا العربية». **شؤون عربية**: العدد ١٧، تموز / يوليو ١٩٨٢. ص ١٣٥ ـ ١٤٣.

عودة، عبد الملك. «التضامن الاسلامي في عالم متغير».

المستقبل العربي : السنة ٥ ، الاعداد ٤٢ ـ ٤٤ ، آب ـ تشرين الاول / اغسطس ـ اكتوبر ١٩٨٢ . ص ٦١ ـ ٧٣ .

عون ، ميخائيل . « اصوات حول الاجتياح الاسرائيلي للبنان ، ٧ : آلة الحرب في اسرائيل والفيتو في البيت الابيض يحاصران القانون الدولي في مجلس الامن . » **شؤون عربية** : العدد ١٧ ، تموز / يوليو ١٩٨٢ . ص ٥٨ ـ ٦٣ .

المجذوب ، محمد . « وجهتا نظر : العرب والعدوان الاسرائيلي على لبنان . » **شؤون عربية** : العدد ١٧ ، تموز / يوليو ١٩٨٢ . ص٩ ـ١٥ .

المشاط ، عبد المنعم . « مصر وابعاد التحدي للاندماج العربي : اشكالية الحل . » **المستقبل العربي** : السنة ٥ ، الاعداد ٤٢ ـ ٤٤ ، آب ـ تشرين الاول / اغسطس ـ اكتوبر ١٩٨٢ . ص ٢١ ـ ٦٠ .

مولوي ، رضوان . « الاعلام العربي والاجتياح الاسرائيلي للبنان . » **شؤون عربية** : العدد ١٧ ، تموز / يوليو ١٩٨٢ . ص٩٠ ـ ١٠٤ .

ناصيف ، جورج . « اصوات حول الاجتياح الاسرائيلي للبنان ، ١ : بين المغامرة والاستسلام ، عناوين لمواجهة فعالة للاحتلال الاسرائيلي . » **شؤون عربية** : العدد ١٧ ، تموز / يوليو ١٩٨٢ . ص ٢٢ ـ ٢٧ .

نافعة ، حسن . « جامعة الدول العربية : الممارسة : الدور السياسي للجامعة العربية في استقلال بعض الاقطار العربية وفي القضية الفلسطينية . » **المستقبل العربي** : السنة ٥، الاعداد ٤٢ ـ ٤٤ ، آب ـ تشرين الاول / اغسطس ـ اكتوبر ١٩٨٢ . ص ١٢٤ ـ ١٤٦ .

نجار ، شكري . « اصوات حول الاجتياح الاسرائيلي للبنان ، ١٠ : الاجتياح والاخطار الاقتصادية المستجدة . » **شؤون عربية** : العدد ١٧ ، تموز / يوليو ١٩٨٢ . ص ٧٣ ـ ٧٦ .

وناس ، المنصف . « في سوسيولوجية الخطاب السياسي : الارتكازات النظرية للخطاب السياسي العربي المعاصر . » **دراسات عربية** : السنة ١٨ ، العدد ٨ ، حزيران / يونيو ١٩٨٢ . ص ٣٠ ـ ٤٢ .

ياسين ، عبد القادر . « اصوات حول الاجتياح الاسرائيلي للبنان ، ٩ : خبرات عسكرية من الاجتياح الاسرائيلي للبنان . » **شؤون عربية** : العدد ١٧ ، تموز / يوليو ١٩٨٢ . ص ٦٨ ـ ٧٣ .

مراجعة كتب

حسن ، محمد . « مصر في المشروع الاسرائيلي للسلام . » **المجلة العربية للعلوم الانسانية** : السنة ٢ ، العدد ٦ ، ربيع ١٩٨٢ . ص ١٨٢ ـ ١٨٥ . (اسعد عبد الرحمن)

مجموعة صحافيين . « الصراع العربي ـ الفارسي . » **حاليات** : السنة ٦ ، العدد ٢٥ ، شتاء ١٩٨٢ . ص ٦٩ ـ ٧٣ . (الياس القطّار)

مركز دراسات الوحدة العربية . « التجارب الوحدوية العربية المعاصرة : تجربة دولة الامارات العربية المتحدة : بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية . » **حاليات** : السنة ٦ ، العدد ٢٥ ، شتاء ١٩٨٢ . ص ٦٧ ـ ٦٩ . (سامي عون)

قانون وادارة عامة

كتب

صندوق النقد العربي . الدائرة القانونية . **قواعد واجراءات النشاط الاقراضي للصندوق طبقاً للقرارات الصادرة حتى آخر سنة ١٩٨١** . [ابوظبي]: الدائرة ، ١٩٨٢ .

دوريات

العناد ، مجذاب بدر ونجم عبد الله العزاوي . « التدريب كمدخل للتطوير الاداري في اقطار الخليج العربي : العراق والمملكة العربية السعودية . » **العلوم الاقتصادية** (جامعة البصرة) : السنة ١ ، العدد ١ ، كانون الاول / ديسمبر ١٩٨١ . ص ٩٥ـ ١٣٣ .

مسعود ، سميح . « التنسيق بين جامعة الدول العربية والاجهزة العاملة في نطاقها والمنظمات العربية : مشكلاته وآفاقه . » **النفط والتعاون العربي** : السنة ٨ ، العدد ٢ ، ١٩٨٢ . ص٩١ ـ ١٣١ .

اقتصـــاد

كتـب

البوري ، وهبي . **البترول والتعاون العربي الافريقي**. الكويت : الاوابك ، ١٩٨٢. (اوراق الاوابك ، ١)

عبد الرحمن ، اسامة . **البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية : مدخل الى دراسة ادارة التنمية في دول الجزيرة العربية المنتجة للنفط**. الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٨٢ . ٣٦٤ ص. (سلسلة عالم المعرفة ، ٥٧)

عبد الفضيل ، محمود . **الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة** . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٢ . ٢٤٥ص.

مركز دراسات الوحدة العربية . **المواصلات في الوطن العربي : بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالاشتراك مع نقابة المهندسين العراقيين [و] نقابة المعلمين في الجمهورية العراقية**. بيروت : المركز ، ١٩٨٢. ٤٠٣ص.

محاشو ، عبد القادر . **الاوابك : منظمة اقليمية للتعاون العربي واداة للتكامل الاقتصادي** . الكويت : منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، ١٩٨٢. ١٢٥ص.

المعهد العربي للتخطيط ومنظمة العمل الدولية وجامعة الكويت . **حلقة بحثية عن توزيع السكان والتنمية في الوطن العربي ، الكويت ، ٢٢-٢٦ نوفمبر ١٩٨١**. الكويت : المعهد ، ١٩٨٢.

دوريـات

ابراهيم ، ابراهيم وحمدي صالح وعبد الرحيم عويس. « توقعات الطلب على الطاقة في الاقطار العربية .» **دراسة قدمت الى مؤتمر الطاقة العربي الثاني ، الدوحة ، ٦ ـ ١١ آذار / مارس ١٩٨٢** . **النفط والتعاون العربي** : السنة ٨ ، العدد ٢ ، ١٩٨٢ . ص٣٧ ـ ٦٩ .

الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية . « مشاكل السوق العربية المشتركة .» **آفاق اقتصادية** : السنة ٣ ، العدد ١١ ، تموز / يوليو ١٩٨٢ . ص١٠٤ ـ ١١٨ .

اجتماع الجمعية العمومية لاتحاد المصارف العربية ، التاسع ، عمان ، ٢٩ ايار / مايو ١٩٨٢ . « تقرير الامين العام الى الجمعية العمومية في اجتماعها .» المصارف العربية : السنة ٢ ، العددان ١٧ و١٨ ، ايار ـ حزيران / مايو ـ يونيو ١٩٨٢ . ص ٦ ـ ٩ .

اجتماع مجلس محافظي صندوق النقد العربي ، ٦ ، الكويت ، ٢٧ نيسان / ابريل ١٩٨٢ . « تنسيق السياسات النقدية وانظمة الصرف وتطوير الاسواق المالية .» **المصارف العربية** : السنة ٢ ، العددان ١٧ و١٨ ، ايار ـ حزيران / مايو ـ يونيو ١٩٨٢. ص١٦ ـ ١٧ .

بارودي ، الياس . « اصوات حول الاجتياح الاسرائيلي للبنان ، ١١ : سلاح النفط العربي ، هل انتهى عهده ؟» **شؤون عربية** : العدد ١٧ ، تموز / يوليو ١٩٨٢ . ص ٧٧ ـ ٨٢ .

لوبرانس ، بيير . « مزايا اقامة المصافي البتروكيماوية في الوطن العربي .» بحث مقدم الى مؤتمر الطاقة العربي الثاني ، الدوحة ، ٦ ـ ١١ آذار / مارس ١٩٨٢ . **النفط والتعاون العربي** : السنة ٨ ، العدد ٢ ، ١٩٨٢. ص٧١ ـ ٨٩ .

زلزلة ، عبد الحسن . « جامعة الدول العربية : الممارسة . الدور الاقتصادي لجامعة الدول العربية .» **المستقبل العربي**: السنة ٥ ، الاعداد ٤٢ ـ ٤٤ ، آب ـ تشرين الاول / اغسطس ـ اكتوبر ١٩٨٢ . ص ١٤٧ ـ ١٦٥ .

شقير ، محمد لبيب . « اتفاقية تشجيع وتنمية التجارة بين البلاد العربية : دراسة تحليلية .» اعدت هذه المذكرة بطلب من جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية . **آفاق اقتصادية** : السنة ٣ ، العدد ١١ ، تموز / يوليو ١٩٨٢. ص١ ـ ٤٠ .

صندوق النقد العربي . دائرة الابحاث والاحصاء . « وسائل تنمية التجارة بين البلدان العربية ودور صندوق النقد العربي .» **آفاق اقتصادية** : السنة ٣ ، العدد ١١ ، تموز / يوليو ١٩٨٢. ص٤١ ـ ٨٧ .

عبد العاطي ، عبد الرحمن . « دور الفوائض المالية العربية في تنمية الصادرات العربية .» **آفاق اقتصادية** : السنة ٣ ، العدد ١١ ، تموز / يوليو ١٩٨٢. ص٧٩ ـ ١٠٣ .

العمادي ، محمد . « اجتماع مجلس المحافظين للصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي : تحقيق قدر اعلى من التنسيق والتكامل الاقتصادي العربي .» **المصارف العربية** : السنة ٢ ، العددان ١٧ و١٨ ، ايار ـ حزيران / مايو ـ يونيو ١٩٨٢. ص ١٨ ـ ٢٠.

المصارف العربية . قسم التوثيق . « التعديلات على اسعار صرف العملات العربية في السنوات العشر الاخيرة .» **المصارف العربية** : السنة ٢ ، العددان ١٧ و١٨ ، ايار ـ حزيران / مايو ـ يونيو ١٩٨٢. ص٥٢ ـ ٥٦ .

ـــ قسم الدراسات . « التمولات المصرفية الجديدة .» **المصارف العربية** : السنة ٢ ، العددان ١٧ و١٨ ، ايار ـ حزيران / مايو ـ يونيو ١٩٨٢. ص٢١ ـ ٢٦ .

النابلسي ، محمد سعيد . « ادارة الفوائض النفطية في السبعينات .» **المصارف العربية** : السنة ٢ ، العددان ١٧ و١٨ ، ايار ـ حزيران / مايو ـ يونيو ١٩٨٢ . ص ١٠ ـ ١٤ .

نجار ، شكري . « اصوات حول الاجتياح الاسرائيلي للبنان ، ١٠ : الاجتياح والاخطار الاقتصادية المستجدة .» **شؤون عربية** : العدد ١٧ ، تموز / يوليو ١٩٨٢ . ص ٧٣ ـ ٧٦ .

ندوة التدفقات المالية من بلدان الاوبك نحو البلدان النامية والنظام الاقتصادي العالمي الجديد ، باريس، غرفة التجارة العربية الفرنسية . « التدفقات المالية من بلدان الاوبك نحو البلدان النامية والنظام الاقتصادي العالمي الجديد .» شارك فيها : أ . امانويل وبكار توزاني وت . فوهلير شارف وعبد القادر سيد احمد ومهدي المنجرة وحسين نابري (معد) . الاصل بالفرنسية . **النفط والتعاون العربي** : السنة ٨ ، العدد ٢ ، ١٩٨٢. ص١٢٣ ـ ١٦٦ .

ندوة تنمية الصادرات العربية ، ابو ظبي ٢٠ ـ ٥ ايار / مايو ١٩٨٢ . « تقرير وتوصيات ندوة تنمية الصادرات العربية ، ابو ظبي ٢٠ ـ ٥ / ٥ / ١٩٨٢ . » **آفاق اقتصادية** : السنة ٣ ، العدد ١١ ، تموز / يوليو ١٩٨٢. ص١١٩ـ ١٢٢ .

مراجعة كتب

الحمصي ، محمود . « خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية : دراسة للاتجاهات الانمائية في خطط التنمية العربية المعاصرة ازاء التكامل الاقتصادي العربي ، ١٩٦٠ـ ١٩٨٠ .» **المجلة العربية للعلوم الانسانية** : السنة ٢ ، العدد ٦، ربيع ١٩٨٢ . ص ١٥٥ ـ ١٥٩. (محمد عبد الغني سعودي)

الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي . « التقرير السنوي ، ١٩٨١ .» **المصارف العربية** : السنة ٢ ، العددان ١٧ و ١٨ ، ايار ـ حزيران / مايو ـ يونيو ١٩٨٢ . ص ٤٨ .

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية . « التقرير السنوي التاسع عشر ، ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ .» **المصارف العربية** : السنة ٢ ، العددان ١٧ و١٨ ، ايار ـ حزيران / مايو ـ يونيو ١٩٨٢ . ص ٤٨ ـ ٤٩ .

صندوق النقد العربي . الدائرة القانونية . « قواعد واجراءات النشاط الاقراضي للصندوق طبقاً للقرارات الصادرة حتى آخر سنة ١٩٨١ .» **المصارف العربية** : السنة ٢ ، العددان ١٧ و١٨ ، ايار ـ حزيران / مايو ـ يونيو ١٩٨٢. ص٤٩ ـ ٥١ .

منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) . « مجالات التعاون بين اليابان والوطن العربي .» **العلوم الاقتصادية** (جامعة الموصل) : السنة ١ ، العدد ١ ، كانون الاول / ديسمبر ١٩٨١. ص١٩٣ ـ ١٩٨. (عبد الجبار عبود)

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار . « التقرير السنوي لعام ١٩٨١.» **المصارف العربية** : السنة ٢ ، العددان ١٧ و١٨ ؛ ايار ـ حزيران / مايو ـ يونيو ١٩٨٢. ص٤٣ .

Birks, J.S. and C.A. Sinclair. «International Migration and Development in the Arab Region.»

النفط والتعاون العربي : السنة ٨ ، العدد ٢ ، ١٩٨٢ . ص ١٦٧ ـ ١٧٤. (نزار سامي نهاد)

اجتماع

كتب

المعهد العربي للتخطيط ، منظمة العمل الدولية وجامعة الكويت. **حلقة بحثية عن توزيع السكان والتنمية في الوطن العربي، الكويت ، ٢٢ ـ ٢٦ نوفمبر ١٩٨١**. الكويت : المعهد ، ١٩٨٢ .

دوريات

ابو اصبع ، صالح . « وسائل الاعلام الغربية والانسلاب الثقافي .» **شؤون عربية** : العدد ١٧ ، تموز / يوليو ١٩٨٢. ص١٧٣ ـ ١٨٤ .

ابو كراع، رضا . « نظرية الاتصال والمجتمع العربي .» **شؤون عربية** : العدد ١٧ ، تموز / يوليو ١٩٨٢. ص٢٢١ ـ ٢٣٠ .

بيترلن ، لوسيان . « دور الاعلام العربي في اوروبا .» **شؤون عربية** : العدد ١٧ ، تموز / يوليو ١٩٨٢. ص١١٩ ـ ١٢٤ .

الجابر ، زكي . « نظرية الاتصال والتكامل العربي .» **شؤون عربية** : العدد ١٧ ، تموز / يوليو ١٩٨٢. ص٢١٠ ـ ٢٢٠ .

حجازي ، عرفات . « دور الاعلام الجماهيري في التعاون العربي ـ الاوروبي من اجل عدالة القضية الفلسطينية .» **شؤون عربية** : العدد ١٧ ، تموز / يوليو ١٩٨٢. ص١٤٤ـ ١٥٦ .

رشتي ، جيهان . « تدفق الانباء الاجنبية في الاعلام العربي .» ترجمة وتعقيب عبد العزيز شرف . **شؤون عربية** : العدد ١٧ ، تموز / يوليو ١٩٨٢. ص١٨٥ ـ ١٩٦ .

رمزي ، ناهد . « قياس الرأي العام في الوطن العربي بين البدء والارجاء .» **شؤون عربية** : العدد ١٧ ، تموز / يوليو ١٩٨٢. ص٢٣١ ـ ٢٤٧ .

سميسم ، حميدة وحميد جاعد . « من اجل اعلام تنموي عربي .» **شؤون عربية** : العدد ١٧ ، تموز / يوليو ١٩٨٢. ص٢٠٣ ـ ٢٠٩ .

الشريف،ماجدة . « ديمقراطية الاعلام في العالم الثالث .» **شؤون عربية** : العدد ١٧ ، تموز / يوليو ١٩٨٢. ص١٩٧ ـ ٢٠٢ .

الطراونة ، عبد السلام . « تصورات حول الاعلام العربي ودوره في خدمة القضايا العربية .» **شؤون عربية** : العدد ١٧ ، تموز / يوليو ١٩٨٢. ص. ١٣٥ ـ ١٤٣ .

عبد الرحيم ، سليم . « النشاط الاعلامي الامريكي الرسمي في العالم العربي .» **شؤون عربية** : العدد ١٧ ، تموز / يوليو ١٩٨٢. ص ٢٦٠ ـ ٢٦٨ .

العطية ، غسان . « جامعة الدول العربية : الممارسة : دور الجامعة العربية في الاعلام .» **المستقبل العربي** : السنة ٥ ، الاعداد٤٢ ـ ٤٤ ، آب ـ تشرين الاول / اغسطس ـ اكتوبر ١٩٨٢. ص١٦٦ ـ ١٨٧ .

الموصلي ، منذر . « جولة في تخوم الاعلام الدولي والعربي :مسؤولية جامعة الدول العربية في بناء اعلام موحد الوسائل والاهداف .» **شؤون عربية** : العدد ١٧ ، تموز / يوليو ١٩٨٢ . ص ١٥٧ ـ ١٧٢ .

مولوي، رضوان . « الاعلام العربي والاجتياح الاسرائيلي للبنان .» **شؤون عربية** : العدد ١٧ ، تموز / يوليو ١٩٨٢. ص ٩٠ ـ ١٠٤ .

مراجعة كتب

ابراهيم ، سعد الدين . « النظام الاجتماعي العربي الجديد : دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية .» **المستقبل العربي** : السنة ٥ ، الاعداد ٤٢ ـ ٤٤ ، آب . تشرين الاول / اغسطس ـ اكتوبر ١٩٨٢ . ص ٢٣٣ ـ ٢٣٥ . (حامد عمّار)

ـــ « تعقيب على مراجعة د. حامد عمّار لكتاب : النظام الاجتماعي العربي الجديد .» **المستقبل العربي** : السنة ٥ ، الاعداد ٤٢ ـ ٤٤ ، آب ـ تشرين الاول / اغسطس ـ اكتوبر ١٩٨٢ . ص ٢٣٣ ـ ٢٣٥ .

البيطار ، نديم . « حدود الاقليمية الجديدة في التاريخ الاجتماعي للوطن العربي .» **المجلة العربية للعلوم الانسانية** : السنة ٢ ، العدد ٦ ، ربيع ١٩٨٢. ص١٧٦ـ ١٨١. (توفيق ابو بكر)

ثقافة

كتب

الجابري ، محمد عابد . **الخطاب العربي المعاصر : دراسة تحليلية نقدية** . بيروت : الدار البيضاء : دار الطليعة والمركز الثقافي العربي ، ١٩٨٢. ١٩٢ص.

القط ، عبد القادر . **الاتجاه الوجداني في الشعر العربي المعاصر** . بيروت : دار النهضة العربية ، ١٩٨١ .

كيليطو ، عبد الفتاح . **الادب والغرابة : دراسة بنيويّة في الادب العربي** . بيروت : دار الطليعة ، ١٩٨٢. ١١٧ص.

الورقي ، السعيد . **اتجاهات الرواية العربية المعاصرة** . الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٢. ٣٨٣ص.

دوريات

حرب ، علي . « التجديد والتأويل في الثقافة العربية ـ الاسلامية .» **دراسات عربية** : السنة ١٨ ، العدد ٨ ، حزيران / يونيو ١٩٨٢. ص٤٣ ـ ٥٢ .

السيد ، رضوان . « اصوات حول الاجتياح الاسرائيلي للبنان ، ٤ : المثقفون العرب والاجتياح الاسرائيلي للقضية الفلسطينية .» **شؤون عربية** . العدد ١٧ ، تموز / يوليو ١٩٨٢ . ص ٤٤ ـ ٤٨ .

مؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي ، ٣ ، بغداد ، ٢ـ ٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١. « المؤتمر الثالث للوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي .» **الثقافة** (الجزائر) : السنة ١١ ، العدد ٦٦ ، تشرين الثاني ـ كانون الاول / نوفمبر ـ ديسمبر ١٩٨١ . ص ١٢٤ ـ ١٣٨ .

الميلي ، محمد . « الجزائر والمسألة الثقافية : قدر الموقع ومتاعبه .» **المستقبل العربي** : السنة ٥ ، الاعداد ٤٢ ـ ٤٤ ، آب ـ تشرين الاول / اغسطس ـ اكتوبر ١٩٨٢. ص١١١ ـ ١٢٤ .

مراجعة كتب

الرومي ، نورية صالح . « الحركة الشعرية في الخليج العربي بين التقليد والتطور .» **المستقبل العربي** : السنة ٥ ، الاعداد ٤٢ ـ ٤٤ ، آب ـ تشرين الاول / اغسطس ـ اكتوبر ١٩٨٢ . ص ٢٣٦ ـ ٢٤٧ . (انور الياسين)

الشريف ، صميم . « الاغنية العربية .» **شؤون عربية** : العدد ١٧ ، تموز / يوليو ١٩٨٢ . ص ٣١١ ـ ٣١٤ . (احمد عبيدلي)

عرسان ، علي عقلة . « الظواهر المسرحية عند العرب .» **شؤون عربية** : العدد ١٧ ، تموز / يوليو ١٩٨٢. ص ٢٩٤ ـ ٣٠٠ . (المنجي الصيادي)

القط ، عبد القادر . « الاتجاه الوجداني في الشعر العربي المعاصر .» **شؤون عربية** : العدد ١٧ ، تموز / يوليو ١٩٨٢. ص ٢٨٨ ـ ٢٩٤ . (علي شلش)

كرم ، انطوان غطاس . « ملامح الادب العربي الحديث .» **شؤون عربية** : العدد ١٧ ، تموز / يوليو ١٩٨٢. ص٣٠٠ ـ ٣٠٣ . (محمود شريح)

الكسان ، جان . « السينما في الوطن العربي .» **شؤون عربية** : العدد ١٧ ، تموز / يوليو ١٩٨٢. ص٣٠٤ ـ ٣١١ . (سلوى بكر)

تربية وتعليم

دوريات

موسى ، محمود احمد . « خلفيات النظام التعليمي العربي وفلسفته .» **المستقبل العربي** : السنة ٥ ، الاعداد ٤٢ ـ ٤٤ ، آب ـ تشرين الاول / اغسطس ـ اكتوبر ١٩٨٢. ص ٦ ـ ٢٠ .

* الملف الاحصائي

(٤١) مؤشرات احصائية عامة للوطن العربي

اعداد : قسم الدراسات
في مركز دراسات الوحدة العربية

- التحضّر في الوطن العربي
- القوى العاملة في الوطن العربي
- التعليم في الوطن العربي
- مؤشرات تتعلق بالأجل المتوقع للحياة في الوطن العربي
- المؤشرات المتعلقة بالصحة في الوطن العربي
- نفقات الدفاع والنفقات الاجتماعية في الوطن العربي

جدول رقم (١)
التحضّر في الوطن العربي

القطر[١]	السكان الحضر			نسبة السكان الحضر				عدد المدن التي
	مجموع السكان (٪)		متوسط معدل النمو السنوي (٪)	في المدن الكبرى		في مدن تزيد عن ٥٠٠٠٠٠ شخص		فيها ما يزيد عن ٥٠٠٠٠٠ شخص
	١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٦٠-١٩٧٠	١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٦٠	١٩٨٠
الأردن	٤٣	٥٦	٤,٥	٣١	٣٧	صفر	٣٧	صفر	١
الامارات العربية المتحدة	٤٠	٧٢	١٤,٤	—	—	—	—	—	—
تونس	٣٦	٥٢	٣,٨	٤٠	٣٠	٤٠	٣٠	١	١
الجزائر	٣٠	٤٤	٣,٥	٢٧	١٢	٢٧	١٢	١	١
الجماهيرية العربية الليبية	٢٣	٥٢	٨,٠	٥٧	٦٤	صفر	٦٤	صفر	١
الجمهورية العربية السورية	٣٧	٥٠	٤,٨	٣٥	٣٣	٣٥	٥٥	١	٢
السودان	١٠	٢٥	٦,٧	٣٠	٣١	صفر	٣١	صفر	١
الصومال	١٧	٣٠	٥,٣	—	٣٤	صفر	صفر	صفر	صفر
العراق	٤٣	٧٢	٦,٢	٣٥	٥٥	٣٥	٧٠	١	٣
الكويت	٧٢	٨٨	١٠,٤	٧٥	٣٠	صفر	صفر	صفر	صفر
لبنان	٤٤	٧٦	٦,٢	٦٤	٧٩	٦٤	٧٩	١	١
مصر	٣٨	٤٥	٣,٣	٣٨	٣٩	٥٣	٥٣	٢	٢
المغرب	٢٩	٤١	٤,٢	١٦	٢٦	١٦	٥٠	١	٤
المملكة العربية السعودية	٣٠	٦٧	٨,٤	١٥	١٨	صفر	٣٣	صفر	٢
موريتانيا	٣	٢٣	١٥,٨	—	٣٩	صفر	صفر	صفر	صفر
اليمن	٣	١٠	٨,٠	—	٢٥	صفر	صفر	صفر	صفر
اليمن الديمقراطية	٢٨	٣٧	٣,٥	٦١	٤٩	صفر	صفر	صفر	صفر

(١) لا تتوفر بيانات عن البحرين ، جيبوتي ، عمان وقطر .

ملاحظة عامة :

تشير العلامة « ـ » الى أن البيانات غير متوفرة .

المصدر : احتسب من :

The World Bank, *World Development Report, 1982* (Washington, D.C.: World Bank, 1982), table 20, pp. 148-149.

جدول رقم (٢)

القوى العاملة[١] في الوطن العربي

القطر[٢]	نسبة السكان في سن العمل (١٥-٦٤سنة)(٪)		النسبة المئوية للقوى العاملة						متوسط معدل النمو السنوي للقوى العاملة (٪)		
			الزراعة		الصناعة		الخدمات				
	١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٦٠-١٩٧٠[٣]	١٩٧٠-١٩٨٠[٣]	١٩٨٠-٢٠٠٠[٤]
الاردن	٥٢	٥١	٤٤	٢٠	٢٦	٢٠	٣٠	٦٠	٢,٨	٢,٩	٣,٢
الامارات العربية المتحدة	—	٥٣	—	—	—	—	—	—	—	—	—
تونس	٥٣	٥٥	٥٦	٣٤	١٨	٣٣	٢٦	٣٣	٠,٧	٢,٩	٢,٦
الجزائر	٥٢	٤٩	٦٧	٢٥	١٢	٢٥	٢١	٥٠	١,٠	٣,٥	٣,٥
الجماهيرية العربية الليبية	٥٣	٥١	٥٣	١٩	١٧	٢٨	٣٠	٥٣	٣,٦	٣,٥	٣,٠
الجمهورية العربية السورية	٥٢	٤٨	٥٤	٣٣	١٩	٣١	٢٧	٣٦	٢,١	٢,٩	٣,٥
السودان	٥٣	٥٣	٨٦	٧٢	٦	١٠	٨	١٨	٢,٢	٢,٣	٢,٧
الصومال	٥٤	٥٤	٨٨	٨٢	٤	٨	٨	١٠	١,٧	٢,٣	٢,٤
العراق	٥١	٥١	٥٣	٤٢	١٨	٢٦	٢٩	٣٢	٢,٩	٢,٩	٣,٢
الكويت	٦٣	٥٢	١	٢	٣٤	٣٤	٦٥	٦٤	٧,٥	٤,١	٣,١
لبنان	٥٣	٥٥	٣٨	١١	٢٣	٢٧	٣٩	٦٢	٢,١	٣,٠	٢,٨
مصر	٥٥	٥٧	٥٨	٥٠	١٢	٣٠	٣٠	٢٠	١,٩	٢,٢	٢,٣
المغرب	٥٣	٥١	٦٢	٥٢	١٤	٢١	٢٤	٢٧	١,٦	٢,٩	٣,٣
المملكة العربية السعودية	٥٤	٥٢	٧١	٦١	١٠	١٤	١٩	٢٥	٣,١	٣,٥	٢,٧
موريتانيا	٥٣	٥٢	٩١	٨٥	٣	٥	٦	١٠	٢,٢	٢,٣	٢,٧
اليمن	٥٤	٥٢	٨٣	٧٥	٧	١١	١٠	١٤	١,١	١,٤	٢,٣
اليمن الديمقراطية	٥٢	٥١	٧٠	٤٥	١٥	١٥	١٥	٤٠	١,٤	١,٣	٢,٨

(١) **القوة العاملة** تتكون من الاشخاص الفاعلين اقتصادياً ويشمل القوات المسلحة والعاطلين عن العمل وتستثنى ربات البيوت ، الطلاب والمجموعات الاخرى غير الفعالة اقتصادياً .

(٢) لا تتوفر بيانات عن البحرين ، جيبوتي ، عمان وقطر .

(٣) على اساس القوى العاملة لعام ١٩٧٠.

(٤) على اساس تقديرات القوى العاملة لعام ١٩٨٠ .

ملاحظة عامة :

تشير العلامة « — » الى ان البيانات غير متوفرة .

المصدر : احتسب من :

Ibid., table 19, pp. 146-147.

جدول رقم (٣)

التعليم في الوطن العربي

القطـــــر[١]	عدد التلاميذ المسجلين في المدارس الابتدائية من مجموع الاشخاص في سن التعليم الابتدائي (٪)						عدد التلاميذ المسجلين في المدارس الثانوية من مجموع الاشخاص في هذه السن (٪)		عدد التلاميذ المسجلين في الجامعات من السكان الذين تتراوح اعمارهم ما بين ٢٠ـ٢٤ عاماً (٪)		معدل البالغين الذين يحسنون القراءة والكتابة (٪)	
	المجموع		الذكور		الاناث							
	١٩٦٠	١٩٧٩	١٩٦٠	١٩٧٩	١٩٦٠	١٩٧٩	١٩٦٠	١٩٧٩	١٩٦٠	١٩٧٨	١٩٦٠	١٩٧٧
الاردن	٧٧	١٠٢	٩٤	١٠٦	٥٩	٩٩	٢٥	٧٤	١	—	٣٢[٢]	٧٠
الامارات العربية المتحدة	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٥٦[٢]
تونـــس	٦٦	١٠٢	٨٨	١١٩	٤٣	٨٥	١٢	٢٥	١	٥[٢]	١٦[٢]	٦٢[٢]
الجزائـــر	٤٦	٩٨	٥٥	١١٣	٣٧	٨٣	٨	٣١	(.)	٤[٢]	١٠[٢]	٣٥[٢]
الجماهيرية العربية الليبية	٥٩	١٢٣	٩٢	١٢٨	٢٤	١١٩	٩	٦٧	١	٦	٢٢[٢]	—
الجمهورية العربية السورية	٦٥	٩٦	٨٩	١٠٧	٣٩	٨٤	١٦	٤٧	٤	١٨	٣٠	٥٨[٢]
الســـودان	٢٥	٥١	٣٥	٦٠	١٤	٤٣	٣	١٦	(.)	٢	١٣[٢]	٢٠[٢]
الصومـــال	٩	٥٠	١٣	٦٤	٥	٣٦	١	٧	(.)	١	٢[٢]	٦٠[٢]
العـــراق	٦٥	١٢٠	٩٤	١٢٩	٣٦	١١٠	١٩	٥٦	٢	٩	١٨[٢]	—
الكويـــت	١١٧	٩٩	١٣١	١٠٢	١٠٢	٩٦	٣٧	٧٤	—	١٢	٤٧[٢]	٦٠
لبنـــان	١٠٢	٩٧	١٠٥	—	٩٩	—	١٩	٥٠	٦	٢٨	—	—
مصـــر	٦٦	٧٥	٨٠	٨٨	٥٢	٦١	١٦	٤٨	٥	١٥[٢]	٢٦	٤٤
المغـــرب	٤٧	٧٥	٦٧	٩٣	٢٧	٥٦	٥	٢٢	١	٤[٢]	١٤	٢٨[٢]
المملكة العربية السعودية	١٢	٦٤	٢٢	٧٨	٢	٤٩	٢	٣١	(.)	٧	٣[٢]	١٦[٢]
موريتانيـــا	٨	٢٨[٢]	١٣	٣٦[٢]	٣	٢٠[٢]	(.)	٦[٢]	—	(.)[٢]	٥	١٧
اليمـــن	٨	٣٤	١٤	٥٩	(.)	٩	(.)	٤	—	٢	٣[٢]	٢١[٢]
اليمن الديمقراطيـة	١٣	٧٠	٢٠	٩٩	٥	٤٢	٥	٣١	—	٢[٢]	—	٤٠[٢]

(١) لا تتوفر بيانات عن البحرين ، جيبوتي ، عمان وقطر .

(٢) البيانات هي لسنة تختلف عن السنة المبينة (عموماً لا يزيد الفرق عن سنتين) .

ملاحظات عامة :

تشير العلامة « ـ » الى ان البيانات غير متوفرة .

تشير العلامة (.) الى ان الرقم اقل من ٠,٥ بالمائة .

المصدر : احتسب من :

Ibid., table 23, pp. 154-155.

جدول رقم (٤)

مؤشرات تتعلق بالاجل المتوقع للحياة في الوطن العربي

القطـــر[١]	الاجل المتوقع للحياة عند الولادة (سنوات)		معدل وفيات المولودين[٢] (عمر:صفر- سنة واحدة)		معدل وفيات الاطفال[٣] (عمر : ١-٤ سنوات)	
	١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٦٠	١٩٨٠
الاردن	٤٧	٦١	١٣٦	٦٩	٢٦	٦
الامارات العربية المتحدة	٤٧	٦٣	١٣٥	٥٣	٢٦	٣
تونـــس	٤٨	٦٠	١٥٩	٩٠	٣٦	١٠
الجزائـــر	٤٧	٥٦	١٦٥	١١٨	٣٩	١٩
الجماهيرية العربية الليبية	٤٧	٥٦	١٥٨	١٠٠	٣٦	١٣
الجمهورية العربية السورية	٥٠	٦٥	١٣٢	٦٢	٢٥	٥
الســـودان	٤٠	٤٦	١٦٨	١٢٤	٤٠	٢٢
الصومـــال	٣٦	٤٤	١٧٥	١٤٦	٤٠	٣٢
العـــراق	٤٦	٥٦	١٣٩	٧٨	٢٨	٧
الكويـــت	٦٠	٧٠	٨٩	٣٤	١٠	١
لبنـــان	٥٨	٦٦	٦٨	٤١	٥	٢
مصـــر	٤٦	٥٧	١٢٨	١٠٣	٣٤	١٤
المغـــرب	٤٧	٥٦	١٦١	١٠٧	٣٧	١٥
المملكة العربية السعودية	٤٣	٥٤	١٨٥	١١٤	٤٨	١٨
موريتانيـــا	٣٧	٤٣	١٨٥	١٤٣	٤٣	٣١
اليمـــن	٣٦	٤٢	٢١٢	١٩٠	٦٠	٥٠
اليمن الديمقراطيـة	٣٦	٤٥	٢٠٩	١٤٦	٥٩	٣١

(١) لا تتوفر بيانات عن البحرين ، جيبوتي ، عمان وقطر .
(٢) بالنسبة الى كل ١٠٠٠ مولود في السنة .
(٣) بالنسبة الى كل من ١٠٠٠ طفل من نفس مجموعة هذه السن في السنة .
المصدر : احتسب من :

Ibid., table 21, pp. 150-151.

جدول رقم (٥)

المؤشرات المتعلقة بالصحة في الوطن العربي

القطـــر[١]	عدد السكان الى الطبيب الواحد		عدد السكان الى الممرض الواحد[٢]		السكان الذين يستطيعون الحصول على المياه الصالحة[٣] ١٩٧٥ (٪)	عدد السعرات الحرارية اليومية المتوفرة للشخص الواحد	
	١٩٦٠	١٩٧٧	١٩٦٠	١٩٧٧		المجموع ١٩٧٧	من السعرات المطلوبة ١٩٧٧ (٪)
الاردن	٥٨٠٠	١٩٦٠[٤]	١٩٣٠[٤]	٨٢٠[٤]	٦١[٤]	٢١٠٧	٦٢
الامارات العربية المتحدة	—	٧٨٠	—	٤٣٠	—	—	—
تونـــس	١٠٠٣٠	٢٥٨٠[٤]	—	١٠٧٠[٤]	٧٠	٢٦٧٤	١١٥
الجزائـــر	٥٥٣٠	٥٣٣٠	—	١٤٨٠	٧٧	٢٣٧٢	٩٧
الجماهيرية العربية الليبية	٦٥٨٠	٩٠٠	١٣٢٠[٤]	٣٥٠[٤]	١٠٠	٢٩٨٥	١٢٢
الجمهورية العربية السورية	٤٦٣٠	٢٥٧٠	٦٦٦٠	٣٩٠٠	٧٥	٢٦٨٤	١٠٤
الســـودان	٣٣٤٢٠	٨٧٨٠	٣٠٣٠[٤]	٨٥٠	٤٦	٢١٨٤	٩٦
الصومـــال	٣٦٥٧٠	١٨٤٨٠	٤٨١٠	—	٣٣	٢٠٣٣	٨٨
العـــراق	٥٢٧٠[٤]	٢١٩٠[٤]	٣٠٣٠[٤]	١٨٩٠[٤]	٦٢[٤]	٢١٣٤	٩٠
الكويـــت	١١٥٠	٧٩٠	٢٦٠[٤]	٢٣٠	٨٩	—	—
لبنـــان	١٢١٠	—	٢٠٨٠[٤]	—	—	٢٤٩٥	١١٢
مصـــر	٢٥٦٠	١٠٥٠	١٩٣٠[٤]	١١٠٠[٤]	٦٦[٤]	٢٧٦٠	١١٨
المغـــرب	٩٤١٠	١١٠٤٠[٤]	—	١٨٣٠	—	٢٥٣٤	١٠٧
المملكة العربية السعودية	١٦٣٧٠	١٧٠٠	٥٨٥٠	٨٦٠	٨٤	٢٦٢٤	٨٧
موريتانيـــا	٣٧٠٤٠[٤]	١٣٧٠٠	٤٩٩٠[٤]	١٩٨٠	—	١٩٧٦	٩٤
اليمـــن	١٣٠٠١٠	١١٦٧٠[٤]	—	٤٥٨٠[٤]	٤	٢١٩٢	٨٢
اليمن الديمقراطية	١٣٢٩٠	٥٩٧٠[٤]	—	١٣٣٠[٤]	٢٤	١٩٤٥	٨١

(١) لا تتوفر بيانات عن البحرين ، جيبوتي ، عمان وقطر .

(٢) **الاشخاص المرضون** يشملون المرضين المتخرجين ، العمليين ، المساعدين والمعاونين (اي طلاب السنة الاولى) وذلك لتقدير توفر عناية التمريض بصورة افضل .

(٣) **المياه الصالحة** معرفة بأنها تشمل المياه السطحية المعالجة وتلك التي لم تعالج ولكنها غير ملوثة كالتي تاتي من فتحات الثقوب ، الينابيع والآبار الصحية .

(٤) البيانات تعود الى سنة تختلف عن السنة المبينة (عموماً لا يزيد الفرق عن سنتين).

ملاحظة عامة :

تشير العلامة « — » الى ان البيانات غير متوفرة .

المصدر : احتسب من :

ibid., table 22. pp. 152-153.

جدول رقم (٦)

نفقات الدفاع[١] والنفقات الاجتماعية في الوطن العربي

القطر	مصاريف الدفاع كنسبة مئوية من :				مصاريف الحكومة المركزية للفرد الواحد (على اساس أسعار عام ١٩٧٥)					
	الناتج القومي الاجمالي		مصاريف الحكومة المركزية		الدفاع[٢]		التعليم		الصحة	
	١٩٧٢	١٩٧٩	١٩٧٢	١٩٧٩	١٩٧٢	١٩٧٩	١٩٧٢	١٩٧٩	١٩٧٢	١٩٧٩
الاردن	—	١٤,٢	—	٢٧,٩	—	٧٨	—	٣٠	—	١٣
الامارات العربية المتحدة	—	—	٢٤,٥	٥٥,١	—	—	—	—	—	—
تونس	١,١	١,٥[٣]	٤,٨	٤,٣[٣]	٧	١٣[٣]	٤٦	٦٣[٣]	١١	٢٢[٣]
الجزائر	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
الجماهيرية العربية الليبية	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
الجمهورية العربية السورية	١٠,٩	١٤,٤[٣]	٣٧,٢	٣٤,٩[٣]	٦٤	١١٥[٣]	١٩	٢١[٣]	٢	٣[٣]
السودان	٣,٥	٢,٦[٣]	٢٣,٠	١٣,٦[٣]	٨	١٠[٣]	٣	٤[٣]	٢	١[٣]
الصومال	٦,٢	٦,٨[٣]	٢٣,٣	٢٥,٠[٣]	٧	١٦[٣]	٢	٥[٣]	٢	٢[٣]
العراق	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
الكويت	٢,٧	٣,٤	٨,٤	١٣,٨	٣١٤	٤٣٢	٥٥٩	٣١١	٢٠٦	١٩٦
لبنان	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
مصر	—	٣,٣[٣]	—	٨,٢[٣]	—	١٧[٣]	—	٢٤[٣]	—	٨[٣]
المغرب	٢,٨	٥,٨	١٢,٣	١٦,٠	١٣	٣٥	٢١	٣٩	٥	٧
المملكة العربية السعودية	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
موريتانيا	—	١٤,٤	—	٢٩,٤	—	٣٥	—	١٢	—	٣
اليمن	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
اليمن الديمقراطية	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—

(١) تشمل نفقات الدفاع ، سواء كانت تابعة لوزارة الدفاع او اي وزارة اخرى ، كل مصاريف الصيانة للقوات العسكرية وتشمل شراء المواد والمعدات العسكرية ، التشييد ، التجنيد والتدريب . يقع في هذا المضمار ايضاً النفقات التي تستعمل لتقوية الخدمات العامة اثناء طوارىء الحرب ، لتدريب موظفي الدفاع المدني والمساعدة العسكرية الاجنبية والمساعدات الى المؤسسات العسكرية والحلفاء .

(٢) لا تتوفر بيانات عن البحرين ، جيبوتي ، عمان وقطر .

(٣) البيانات هي لعام ١٩٧٨ وليست لعام ١٩٧٩ .

ملاحظة عامة :

تشير العلامة « — » الى ان البيانات غير متوفرة .

المصدر : احتسب من :

Ibid., table 24, pp. 156-157.

مركز دراسات الوحدة العربية

وكلاء توزيع مطبوعات المركز في الاقطار العربية والدول الاجنبية

البحرين

المجلة والكتب
الشركة العربية للوكالات والتوزيع
شارع المتنبي - ص . ب ١٥٦
المنامة - البحرين
ت ٥٥٧٠٦

الجزائر

المجلة والكتب
الشركة الوطنية للنشر والتوزيع
38 شارع ديدوش مراد
مدينة الجزائر - الجزائر
ت ٢٢٢١٣٣

الاردن

المجلة والكتب
وكالة التوزيع الاردنية
ص . ب - ٣٧٥ -
عمان - الأردن
ت ٣٠١٩٦

الكتب
- مكتبة الحسب
شارع الملك حسين - عمان - الاردن
ت ٨٤٤٦٥
- مكتبة دار الشروق
شارع الملك حسين - عمان - الاردن
- الوكالة العربية للتوزيع
خلف مطاعم القدس
ص . ب ٥٠٦٧
عمان - المملكة الاردنية الهاشمية
ت ٢٨٦٨٨

السعودية

المجلة والكتب
جدة
مكتبة مكة
ص . ب - ٤٧٧
جدة - السعودية
ت ٦٤٢٤٧٥١
الخبر
مكتبة مكة
ص . ب - ٨٠
الخبر - السعودية
الرياض
مكتبة مكة
ص . ب - ٤٧٢
الرياض - السعودية
الكتب
مكتبة دار العلوم
ص . ب - ١٠٥٠
الرياض - السعودية
ت ٤٧٧٧١٢١

السودان

المجلة
دار التوزيع
ص . ب - ٣٥٨
الخرطوم - السودان
ت ٧٩٤٦٠

العراق

المجلة والكتب
الدار الوطنية للتوزيع
ص . ب - ٦٢٤
شارع الجمهورية - بغداد - العراق

الكويت

المجلة والكتب
شركة الربيعان للنشر والتوزيع
ص . ب - ٢٥٤٠١
الشرق - قرب مستشفى دار الشفاء
الصفاة - الكويت
ت ٤٤٩٩٩٨
الكتب
شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع
ص . ب - ٢٤٠٦٢
الصفاة - الكويت
ت ٥٥٥٩٦٨

الامارات العربية

ابو ظبي
المجلة
شركة اركسفورد للقرطاسية والكتب
ص . ب - ٧١٢٩
ابو ظبي - دولة الامارات العربية المتحدة
ت ٨٢٠٩١٤ / ٨٢٠٩٢٦
الكتب
- شركة المطبوعات للتوزيع والنشر
ص . ب - ٨٥٧
بناية حسن القمزي - النادي السياحي
ابو ظبي - دولة الامارات العربية المتحدة
ت ٨٢١٠٤٢ / ٨٢١٠٤٣
- مكتبة المنهل
بناية الامانة - شارع زيد الاول
ص . ب - ٢٧٧٨
ابو ظبي - دولة الامارات العربية
ت ٢٢٣٠١١

دبي
المجلة والكتب
مؤسسة الاتحاد للصحافة
ص . ب - ٢٤٤٦
دبي - دولة الامارات العربية المتحدة

المغرب

المجلة والكتب
الشركة الشريفية للتوزيع والصحف
ملتقى زنقة دبنان وزنقة بيان سانس
ص . ب - 683 - الدار البيضاء 05
ت 24.57.45 (10 خطوط مجموعة)
الكتب
مكتبة دار الثقافة
34-32 شارع فكتور هيكو
ص . ب - 4038
الدار البيضاء - المغرب
ت 265346

اليمن

المجلة والكتب
دار الكلمة
ص . ب - ١١٠٩
شارع جمال عبد الناصر
صنعاء - الجمهورية العربية اليمنية
ت ٨١٨١

تونس

المجلة والكتب
- الشركة التونسية للتوزيع
5 شارع قرطاج
تونس
ت 255000
الكتب
دار بو سلامة للطباعة والنشر
53 شارع النجاس باشا
تونس
ت 240056

سوريا

المجلة
المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات
براماكة - تجاه ثانوية فايز منصور
دمشق - سوريا
ت ٢٢٨٨٢١
الكتب
مكتبة الندوي
ص . ب - ٨٣٤
دمشق - سوريا
ت ١١٠٣١٤

قطر

المجلة
دار العروبة
ص . ب - ٦٢٢
الدوحة - قطر
ت ٣٢١٦١٢
الكتب
دار الثقافي للنشر والتوزيع
ص . ب - ٢٧٠٩
الدوحة - قطر
ت ٤١٢١٤٠ / ٤١٧١٤١

لبنان

المجلة
الشركة اللبنانية لتوزيع
الصحف والمطبوعات
ص . ب - ٦٠٨٦ - ١١
بيروت - لبنان
ت ٣٦٠٦٧٠
الكتب
المكتبات الرئيسية في بيروت

ليبيا

المجلة والكتب
المنشاة الشعبية للنشر والتوزيع
ص . ب - ٩٥٩
شارع سوق الحمدي
طرابلس - الجماهيرية الليبية
ت ٤٥٧٢٣

مصر

المجلة
مؤسسة الاهرام / قسم التوزيع
١٤ شارع الجلاء - القاهرة
جمهورية مصر العربية
ت ٧٥٥٥٠٠
الكتب
مكتبة مدبولي
٦ ميدان طلعت حرب
القاهرة - جمهورية مصر العربية

انكلترا

المجلة والكتب

ALSAQI BOOKS
26 WEST BOURNE GROVE
LONDON W2 5RH
ENGLAND
Tel: 01 2298543

فرنسا

المجلة

LES MILLE ET UN LIVRES
2, RUE ST VICTOR
75005 PARIS
FRANCE
Tel: 3259305

المجلة والكتب

LIBRAIRIE TIERS MYTHE
21, RUE CUJAS
PARIS 75005
FRANCE
Tel: 3298810

LIBRAIRIE AVICENNE
25 RUE IUSSIEU
75005 PARIS
FRANCE
Tel: 354-63-117

سويسرا

المجلة والكتب

LIBRAIRIE ARABE L'OLIVEIR
C.P. 172.
1211 GENEVE 16
SUISSE

منشورات
مركز دراسات الوحدة العربية

- مصر والعروبة وثورة يوليو (٤٠٠ ص ـ ٣٢ ل.ل.) ..... مجموعة من الباحثين
- الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة (٢٤٨ ص ـ ٢٠ ل.ل.) ..... د. محمود عبد الفضيل
- المواصلات في الوطن العربي (٤٠٤ص ـ ٣٢ ل.ل.) ..... ندوة فكرية
- دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي (٤٧٦ ص ـ ٤٠ ل.ل.) ..... مجموعة من الباحثين
- السياسة الامريكية والعرب (٣٠٨ ص ـ ٢٤ ل.ل.) ..... مجموعة من الباحثين
- يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨١
  (١٠٧٨ ص ـ ٩٥ ل.ل. للافراد ١٥٠ ل.ل. للمؤسسات) ..... مركز دراسات الوحدة العربية
- التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية (٥٢٨ ص ـ ٤٤ ل.ل.) ..... ندوة فكرية
- المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية (٥٥٦ ص ـ ٤٥ ل.ل.) ..... ندوة فكرية
- الامكانات العربية (١٣٦ ص ـ ١٢ ل.ل.) ..... د. علي نصار
- صور المستقبل العربي (٢١٢ ص ـ ١٦ ل.ل.) ..... د. ابراهيم سعد الدين وآخرون
- النظام الاجتماعي العربي الجديد (٣٠٤ ص ـ ٢٤ ل.ل.) ..... د. سعد الدين ابراهيم
- تجربة دولة الامارات العربية المتحدة (٨١٦ ص ـ ٦٠ ل.ل.) ..... ندوة فكرية
- يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٠
  (١٠٦٤ ص ـ ٩٠ ل.ل. للافراد ١٥٠ ل.ل. للمؤسسات) ..... مركز دراسات الوحدة العربية
- التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر(١٩٥٢ـ١٩٧٠)(٤١٦ ص ـ ٢٨ ل.ل.) ..... د. مارلين نصر
- البعد التكنولوجي للوحدة العربية (١١٦ص ـ ١٠ ل.ل.) ..... انطوان زحلان
- القومية العربية والاسلام ... طبعة ثانية (٧٨٠ص ـ ٦٠ ل.ل.) ..... ندوة فكرية
- التكامل النفطي العربي (المبررات ـ المشاكل ـ الوسائل) (٧٤٠ ص ـ ٥٠ ل.ل.) ..... ندوة فكرية
- هجرة الكفاءات العربية ... طبعة ثانية (٤١٦ ـ ٢٨ ل.ل.) ..... ندوة فكرية
- التعريب وتنسيقه في الوطن العربي ... طبعة ثانية (٦٦٨ ص ـ ٥٤ ل.ل.) ..... د. محمد المنجي الصيادي
- هدر الامكانية (١٢٨ ص ـ ١٠ ل.ل.) ..... د. نادر فرجاني
- تحليل مضمون الفكر القومي العربي ... طبعة ثانية (٢٠٠ ص ـ ١٦ ل.ل.) ..... السيد يسين
- يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٧٩
  طبعة ثانية (٧٣٦ ص ـ ٦٠ ل.ل. للافراد ١٠٠ ل.ل. للمؤسسات) ..... مركز دراسات الوحدة العربية
- القومية العربية في الفكر والممارسة ... طبعة ثانية (٦١٢ص ـ ٤٠ ل.ل.) ..... ندوة فكرية
- اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة
  دراسة ميدانية طبعة ثانية(٣٧٦ص ـ ٢٥ ل.ل.) ..... د. سعد الدين ابراهيم
- النفط والوحدة العربية ... طبعة ثالثة (٢٤٤ ص ـ ١٦ ل.ل.) ..... د. محمود عبد الفضيل
- ابعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل... طبعة ثانية (٤٢٨ص ـ ٢٠ ل.ل.) ..... د. عبد الحميد براهيمي
- دور الأدب في الوعي القومي العربي ... طبعة ثانية (٤٠٨ ص ـ ٣٤ ل.ل.) ..... ندوة فكرية
- خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتناقرية ... طبعة ثانية (٢٥٦ص ـ ١٦ ل.ل.) ..... د. محمود الحمصي
- دور التعليم في الوحدة العربية ... طبعة ثانية (٢٦٨ ص ـ ١٦ ل.ل.) ..... ندوة فكرية
- النظام الاقليمي العربي ... طبعة ثانية (٢٢٠ ص ـ ١٤ ل.ل.) ..... جميل مطر ود. علي الدين هلال
- من التجزئة الى الوحدة ... طبعة ثالثة (٤٠٨ ص ـ ٣٠ ل.ل.) ..... د. نديم البيطار
- المشرق العربي والغرب ... طبعة ثالثة (١٧٦ ص ـ ١٢ ل.ل.) ..... د. جلال احمد امين
- العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي ... طبعة ثالثة (٢٨٤ص ـ ٢٠ ل.ل.) ..... انطوان زحلان

سلاسل الناشئة

- سلسلة «ربوع بلادي» ٨ اجزاء (٢ ل.ل. لكل جزء) ..... شريف الراس
- سلسلة «فتى العرب» ٧ اجزاء (٣ ل.ل. لكل جزء) ..... شريف الراس

AL MUSTAQBAL AL ARABI

(The Arab Future)

No. 45 November 1982

Published Monthly by Centre For Arab Unity Studies.

Address; «Al-Mustaqbal Al-Arabi»

«Sadat Tower» Bldg. — Lyon Street — P.O.B. 113-6001 — Beirut — Lebanon

Tel.801582 – 801587 – 802234 – Cable:MARARABI – Telex.MARABI 23114 LE

Annual Subscription

— Official Institutions	$	60
— Individuals: Lebanon	LL	100 (or equivalent)
: Other Arab Countries	$	30
: Elsewhere	$	40

سعر العدد :

- لبنان ٨ ل.ل. • سوريا ١٠ ل.س. • الاردن ٧٠٠ فلس • العراق ٨٠٠ فلس • الكويت ١ دينار
- الامارات العربية ١٠ دراهم • البحرين ١ دينار • قطر ١٠ ريالات • السعودية ١٠ ريالات • اليمن ١٠ ريالات
- مصر ٧٥ قرشا • السودان ٧٥ قرشا • الصومال ٣٠ شلناً صومالياً • ليبيا ٨٥٠ درهما • الجزائر ١٠ دنانير
- تونس ١ دينار • المغرب ١٠ دراهم • موريتانيا ١٥٠ اوقية موريتانية • فرنسا ١٥ فرنكا • المانيا ٧ ماركات
- ايطاليا ٤٠٠٠ ليرة • بريطانيا ١,٥ جنيه • امريكا وسائر الدول الأخرى ٤ دولارات